تصوير أبو عبدالرحمن الكردي

زبيغنيو بريجنسكي

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

الاختيار

السيطرة على العالم أم قيادة العالم

www.iqra.ahlamontada.com منتدى اقرأ الثقافي

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

«التحوّل الثقافيّ العالميّ الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن أن يصبح حملة منعزلة تزعزع الاستقرار بدون المشورة الخلاقة التي يقدمها زبيغنيو بريجنسكي إلى قيادة سياستنا الخارجيّة. إنني أستمع إليه بعناية منذ خمسة وعشرين عاماً».

السناتور ريتشارد لوغار،
رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة
بمجلس الشيوخ

على أميركا أن تقوم باختيار تاريخيّ:
هل ستسعى إلى السيطرة على العالم أم إلى قيادته؟

إنّ القوّة الأميركيّة والعولمة المتغلغلة هما الحقيقتان المركزيّتان للعالم اليوم، ومصدر أصعب المعضلات التي يواجهها. فالقوّة الأميركيّة غير المسبوقة تاريخيّاً هي المصدر الحاسم للأمن العالميّ، ومع ذلك يشعر الأميركيّون بأنّهم أقلّ أمناً من أيّ وقت مضى. ويعزّز التكافل العالميّ واليقظة السياسيّة الواسعة للإنسانيّة السيطرة الأميركيّة حتى وإن كانا يولّدان الحسد الذي يثير العداء لأميركا ويعبّئان مشاعر الاستياء ويفعّلان قدرات أعداء أميركا من خلال انتشار التكنولوجيات المدمّرة.

في كتاب «الاختيار» يذكر زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القوميّ الأميركيّ الأسبق، الأميركيّين بوجوب عدم الخلط بين قوّتهم والقوّة غير المحدودة. فرفاهيّة أميركا متشابكة مع رفاهيّة العالم، والانشغال الناجم عن الخوف بالأمن الأميركيّ المنعزل، والتركيز الضيّق على الإرهاب، وعدم المبالاة بشواغل الإنسانيّة القلقة سياسيّاً لا يعزّز الأمن الأميركيّ ولا يتوافق مع حاجة العالم الحقيقيّة للقيادة الأميركيّة. وما لم توفّق أميركا بين قوّتها الطاغية وجاذبيّتها الاجتماعيّة المغوية والمضطربة في آن معاً، فقد تجد نفسها وحيدة وعرضة للهجوم فيما تشتدّ الفوضى العالميّة.

الاختيار

السيطرة على العالم
أم
قيادة العالم

تأليف

زبيغنيو
بريجنسكي

ترجمة

عمر الأيوبي

الناشر

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

Copyright © 2004 by Zbigniew Brzezinski
Published By Basic Books, A Member of the Perseus Books Group

The Choice: Global Domination or Global Leadership

الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم

حقوق الطبعة العربية © دار الكتاب العربي 2004

ISBN: 9953-27-274-3

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب،
أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو،
وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك،
إلاّ بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدماً.

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 1107 2200 لبنان
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site: **dar-alkitab-alarabi.com** موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات

المقدمة 7
القسم I: الهيمنة الأميركية والأمن العالمي 12
الفصل 1: معضلات الأمن القومي 17
الفصل 2: معضلات الاضطراب العالمي الجديد 154
الفصل 3: معضلات إدارة التحالف 101
القسم II: الهيمنة الأميركية والصالح العام 151
الفصل 4: معضلات العولمة 159
الفصل 5: معضلات الديموقراطية المهيمنة 202
خاتمة وخلاصة: السيطرة أم القيادة 238

المقدمة

إن مقولتي المحورية بشأن الدور الأميركي في العالم تتسم بالبساطة: لقد أصبحت القوة الأميركية، التي تؤكد بشكل بارز على سيادة الأمة، الضامن الأساسي للاستقرار العالمي، مع ذلك يحفز المجتمع الأميركي الميول الاجتماعية العالمية التي تُضعف السيادة الوطنية التقليدية. وتستطيع القوة الأميركية والقوى المحركة الاجتماعية الأميركية معاً الحضّ على الظهور التدريجي لمجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة. وإذا ما اصطدمتا أو أسيء استخدامهما، قد يجرّان العالم نحو الفوضى وإلى جعل أميركا محاصَرة.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أميركا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأميركا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأميركية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض أميركية المتعددة الأوجه. وقد وفّرت كل هذه العناصر لأميركا نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظير له. وأصبحت أميركا في كافة الأحوال ضابط الايقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور.

ربما تكون أوروبا منافساً على الصعيد الاقتصادي، لكن سيمرّ وقت قبل أن تحقق أوروبا قدراً من الوحدة التي تمكّنها من المنافسة على الصعيد السياسي. كما خرجت اليابان التي اعتبرت يوماً القوة العظمى الثانية، من السباق، في حين يرجّح أن تظل الصين، برغم تقدمها الاقتصادي، فقيرة نسبياً لحين انقضاء جيلين على الأقل، فيما قد تواجه في الوقت الحالي مصاعب سياسية شديدة. أما روسيا فقد خرجت من المنافسة. باختصار لا يوجد ندٌّ عالمي لأميركا، كما أنها لن تواجه نظيراً عالمياً لها في المستقبل القريب.

وهكذا لا يوجد بديل واقعي للهيمنة الأميركية السائدة ودور القوة الأميركية باعتبارها العنصر الذي لا غنى عنه للأمن العالمي. وفي الوقت عينه، تمهّد الديموقراطية الأميركية ـ ومثال النجاح الأميركي ـ الطريق لتغيرات اقتصادية وثقافية وتكنولوجية تعزّز الاتصالات البينيّة داخل الحدود القومية وخارجها. وهذه التغييرات يمكن أن تزعزع الاستقرار الذي تسعى القوة الأميركية إلى ضمانه، بل أن تولّد العداء لكل ما هو أميركي.

لهذه الأسباب تواجه أميركا مفارقة فريدة: فهي القوة العظمى الأولى والوحيدة في العالم، مع ذلك ينشغل الأميركيون بشكل متزايد بالتهديدات النابعة من مصادر معادية أضعف من أميركا بكثير. كما أن أميركا تمتلك نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظير له يجعلها موضع الحسد والاستياء، ومحل الكراهية الشديدة لدى البعض. ويمكن أن تستغل هذه العدائية أيضاً، بل يحرِّض عليها، من قبل أكثر منافسي أميركا التقليديين وإن كانوا هم أنفسهم شديدي الحذر في المجازفة بالتصادم المباشر مع أميركا. إن المخاطر التي تهدد أمن أميركا حقيقية.

إذن، هل ينجم عن ذلك، أن تكون أميركا أحقّ بمزيد من الأمن من الدول الأخرى؟ يتعين على قادة أميركا، بوصفهم القيمين على مقدّرات الأمة والممثلين لمجتمع ديموقراطي، السعي إلى تحقيق توازن دقيق بين الدورَين. فالاتكال الحصري على التعاون المتعدد الأطراف يمكن أن يكون وصفة للخمول الاستراتيجي في عالم تتعاظم فيه التهديدات للأمن القومي، والأمن العالمي في آخر الأمر، وتشكل خطراً محتملاً على الإنسانية جمعاء. لكن الاعتماد الأساسي على الممارسة الأحادية للسلطة العليا، وبخاصة إذا كانت مصحوبة بتعريف ذاتي للأخطار المحدقة، يمكن أن يتسبب بالعزلة الذاتية وتنامي رُهاب الارتياب القومي، وبقابلية التعرض المتزايدة لفيروس معاداة الأميركيين المنتشر عالمياً.

إن أميركا القلقة، والمهووسة بأمنها الخاص يمكن أن تجد نفسها منعزلة في عالم عدائي. وإذا ما أفلت سعيها وراء الأمن الأحادي من عقاله، فقد يحوّل موطنَ الأحرار إلى دولة حصن عسكري متشربة ذهنية الحصار. غير أن نهاية الحرب الباردة تزامنت في الوقت نفسه مع انتشار واسع للمعرفة التقنية والقدرة

اللازمة لصنع أسلحة الدمار الشامل، لا بين البلدان وحسب، بل ربما أيضاً بين مجموعات سياسية ذات دوافع إرهابية.

لقد واجه الجمهور الأميركي بشجاعة ما اصطلح على تسميته «العقربين في الزجاجة» ـ أي ردع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للآخر بترسانات نووية ذات إمكانات مدمرة ـ لكنه الآن يشعر بقلق أكبر من العنف المتسرب، والعمليات الإرهابية الدورية وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الجو من عدم الوضوح السياسي، والملتبس من الناحية الأخلاقية أحياناً، والمربك لجهة عدم إمكانية التكهن السياسي غالباً، يشعر الأميركيون بأن هناك خطراً محدقاً بأميركا يعود بالتحديد إلى أنها القوة الأعظم في العالم.

وخلافاً للقوة السياسية المسيطرة السابقة، تعمل أميركا في عالم يشتد فيه الجوار وتقوى أواصر الألفة. فالقوى الامبراطورية السابقة، مثل بريطانيا العظمى خلال القرن التاسع عشر، أو الصين في مراحل مختلفة من تاريخها الذي امتد آلافاً من السنين، أو روما خلال خمس مئة عام، على سبيل المثال لا الحصر، لم تكن تتأثر نسبياً بالتهديدات الخارجية. فقد كان العالم الذي تسيطر عليه مقسماً إلى أجزاء منفصلة لا يتفاعل بعضها مع بعض. وكانت المسافة والزمن يوفران متنفّساً ويعزّزان أمن الوطن. بالمقابل، ربما تكون أميركا فريدة في قوتها في المنظور العالمي، لكن أمنها الداخلي مهدّد بشكل فريد أيضاً. قد يكون اضطرارها إلى العيش في مثل هذا الجو من انعدام الأمن حالة مزمنة على الأرجح.

وهكذا، نجد أن السؤال الأساسي يدور حول ما إذا كان في وسع أميركا أن تتّبع سياسة خارجية حكيمة ومسؤولة وفعّالة ـ سياسة تتجنّب مخاطر ذهنية الحصار، ومع ذلك تتماشى مع المكانة التاريخية الفريدة لأميركا بوصفها القوة الأعظم في العالم. ويجب أن يبدأ السعي وراء سياسة خارجية حكيمة بإدراك أن «العولمة» تعني في جوهرها التكافل العالمي. ومثل هذا التكافل لا يضمن المساواة في المكانة ولا حتى المساواة في الأمن بين جميع الدول. لكنه يعني أنه ما من دولة تتمتع بالمناعة الكاملة من عواقب الثورة التكنولوجية التي زادت بدرجة كبيرة من قدرة الإنسان على ارتكاب أعمال العنف، ومع ذلك عزّزت أواصر الصلة التي تجمع بشكل متزايد بين البشر.

في النهاية، إن مسألة السياسة المركزية التي تواجه أميركا هي: «ما هو غرض الهيمنة»؟ يكمن الرهان على ما إذا كانت الأمة ستسعى لصياغة نظام عالمي جديد يقوم على مصالح مشتركة، أم ستستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحصين أمنها الخاص في الدرجة الأولى.

في الصفحات التالية، سلطت الضوء على ما أعتبره القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى إجابة شاملة من الناحية الاستراتيجية:

- ما هي التهديدات الرئيسية التي تواجه أميركا؟
- هل يحق لأميركا الحصول على أمن أكثر الأمم الأخرى بالنظر إلى مكانتها المهيمنة؟
- كيف ينبغي أن تواجه أميركا التهديدات المهلكة المحتملة التي تصدر بشكل متزايد عن أعداء ضعفاء لا عن منافسين أقوياء؟
- هل تستطيع أميركا أن تدير بشكل بنّاء علاقتها على المدى البعيد بالعالم الإسلامي، الذي ينظر العديد من أبنائه البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة إلى أميركا بشكل متزايد على أنها العدو اللدود؟
- هل تستطيع أميركا العمل بشكل حاسم على حل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بالنظر إلى مطالب الشعبين المتداخلة والمشروعة في آن بالأرض ذاتها؟
- ماذا يلزم لإيجاد استقرار سياسي في «بلاد البلقان العالمية» الجديدة المتقلبة والواقعة في الحافة الجنوبية لأوراسيا الوسطى؟
- هل تستطيع أميركا تأسيس شراكة حقيقية مع أوروبا، بالنظر إلى تقدّم أوروبا البطيء نحو الوحدة السياسية وتزايد قوتها الاقتصادية؟
- هل يمكن ضم روسيا، التي لم تعد منافسة لأميركا، إلى إطار أطلسي تقوده أميركا؟
- ما الدور الذي يمكن أن تمارسه أميركا في منطقة الشرق الأقصى، بالنظر إلى استمرار اعتماد اليابان وإن بشكل متردّد على الولايات المتحدة ـ فضلاً عن تنامي قوتها العسكرية بهدوء ـ وبالنظر أيضاً إلى تنامي القوة الصينية؟
- ما مدى احتمال أن تؤدي العولمة إلى ولادة مذهب، معاكس أو تحالف معارض متماسك يواجه أميركا؟

- هل ستصبح الديموغرافيا والهجرة تهديدين جديدين للاستقرار العالمي؟
- هل تتوافق ثقافة أميركا مع المسؤولية الإمبريالية بالضرورة؟
- كيف ينبغي أن تستجيب أميركا إلى بروز عدم المساواة في القضايا الإنسانية، وهي مسألة تعجل الثورة العلمية الحالية في ظهورها وتزيد العولمة من حدتها؟
- هل تتوافق الديموقراطية الأميركية مع دور الهيمنة السياسية، مهما كان الحرص على تمويه تلك الهيمنة؟ وكيف ستؤثر الضرورات الأمنية لذلك الدور الخاص على الحقوق المدنية التقليدية؟

هذا الكتاب إذن تنبؤي من جهة وتوجيهي من جهة أخرى. ونقطة انطلاقه هي أن الثورة الحديثة في التكنولوجيات المتقدمة، وخصوصاً في مجال الاتصالات، تعزز بشكل مطرد بروز مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة متزايدة محوره أميركا. لكن العزلة الذاتية المحتملة للقوة العظمى الوحيدة قد يغرق العالم في فوضى متصاعدة، يزيد من شرورها انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبما أن قدر أميركا ـ بالنظر إلى الأدوار المتناقضة التي تلعبها على الصعيد العالمي ـ أن تكون العامل المساعد إما في إيجاد مجتمع عالمي وإما في التسبُّب في فوضى عالمية، فعلى الأميركيين تقع المسؤولية التاريخية الفريدة في تحديد أي الأمرين سيتحقق، وخيارنا يكمن بين الهيمنة على العالم وبين قيادته.

القسم I

الهيمنة الأميركية والأمن العالمي

لقد أصبحت المكانة الفريدة لأميركا في الهرمية العالمية تحظى اليوم باعتراف على نطاق واسع. وتراجعت دهشة الأجانب الابتدائية لا بل غضبهم من التوكيد الصريح لدور أميركا المهيمن ليحل محلها جهود مذعنة، وإن تكن مستاءة، للحد من تلك الهيمنة أو احتوائها أو تغيير مسارها أو السخرية منها[1]. بل إن الروس الذين كانوا الأكثر إحجاماً عن الاعتراف بمقدار قوة أميركا وتأثيرها، لأسباب تتعلق بالحنين إلى الماضي، تقبلوا أن الولايات المتحدة ستظل مدة من الزمن اللاعب الفاعل المقرر في القضايا الدولية[2]. وعندما تعرضت أميركا للهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أصبح للبريطانيين، بقيادة رئيس الوزراء طوني بلير، صوت مسموع في واشنطن بتأييده الفوري لإعلان أميركا الحرب على الإرهاب العالمي. وحذا قسم كبير من العالم حذوه، بما في ذلك البلدان التي ذاقت سابقاً مرارة الهجمات الإرهابية ولم تلقَ من الاميركيين سوى القليل من المواساة. ولم تكن التصريحات العالمية التي تقول «بإننا جميعاً أميركيون» مجرد تعبير عن تعاطف صادق، بل كانت أيضاً إقراراً بالولاء السياسي الذي يعود عليها بالنفع.

قد لا يروق للعالم المعاصر التفوّق الأميركي ـ وربما يشعر إزاءه بالريبة والامتعاض، بل إنه يتآمر عليه في بعض الأحيان، لكنه لا يستطيع، لأسباب عملية، معارضته بشكل مباشر. وقد شهد العقد الأخير محاولات بين الحين والآخر لإبداء مثل هذه المعارضة، لكن بلا طائل. وقد راودت الصينيين والروس فكرة

عقد شراكة استراتيجية لتعزيز «التعددية القطبية» العالمية، وهو مصطلح يمكن تفسيره بسهولة على أنه «مناهض للهيمنة». لم يسفر ذلك عن الكثير بحكم ضعف روسيا النسبي إزاء الصين، فضلاً عن اعتراف الصين البراغماتي بحاجتها في الوقت الحالي، وقبل كل شيء، إلى الرساميل والتكنولوجيا الخارجية. ولن تحصل الصين على أي منهما لو كانت على علاقة عدائية مع أميركا. وفي السنة الأخيرة من القرن العشرين، أعلن الأوروبيون، وبخاصة فرنسا، بافتخار أن أوروبا ستمتلك في وقت قصير «قدرات أمنية عالمية مستقلة». وسرعان ما أظهرت الحرب في أفغانستان أن هذا التعهد يذكّر بالتأكيد السوفياتي الشهير بأن الانتصار التاريخي للشيوعية «يلوح في الأفق»، وهو خط وهمي يتراجع كلما اقتربنا منه.

التاريخ سجلّ للتغيير، وتذكِرة بأن لا شيء يدوم إلى الأبد. لكنه يذكّرنا أيضاً بأن بعض الأشياء يدوم لمدة طويلة، وأنه عندما يزول، لا يعاود الوضع السابق الظهور ثانية. وهذا ما سيكون عليه أمر التفوّق العالمي الأميركي الحالي. فهو أيضاً سيتلاشى في وقت من الأوقات، ربما يكون متأخّراً عما يتمناه البعض، ومبكّراً عما يسلّم به الكثير من الأميركيين. والسؤال الأساسي هو: ما هو البديل الذي سيحلّ محلّه؟ إن الزوال المفاجىء للهيمنة الأميركية يعجّل بدون شك في حدوث فوضى عالمية شاملة، تتخللها ثورات تتسم بالدمار الشامل. كما أن التدهور المطرد غير الموجّه يحدث تأثيراً مشابهاً، يمتد على فترة أطول. غير أن التفويض التدريجي للقوّة يمكن أن يؤدي إلى بروز مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة، وترتيبات تتجاوز الحدود القومية وتتولّى بشكل متزايد بعض الأدوار الأمنية الخاصة للدول التقليدية.

وعلى أي حال، لن ينطوي زوال الهيمنة الأميركية في نهاية الأمر على إعادة تعددية الأقطاب إلى القوة الرئيسية المعروفة التي سيطرت على شؤون العالم في القرنين الأخيرين. كما أنه لن يؤدي إلى سلطة مهيمنة أخرى تحل محل الولايات المتحدة بحيازتها تفوقاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً وثقافياً واجتماعياً مشابهاً على الصعيد العالمي. فالقوى المألوفة التي سادت في القرن الماضي أضعف وأكثر إعياءً من أن تتولى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة حالياً. وتجدر الإشارة إلى أن المراكز الخمسة الأولى في التصنيف

المقارن للقوى العالمية (مبني على المكانة الاقتصادية والميزانيات والموجودات العسكرية وتعداد السكان، إلخ)، تقاسمتها سبع دول على فترات متتالية من عشرين سنة وهذه الدول هِي: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، وفرنسا وروسيا واليابان والصين. وحدها الولايات المتحدة حافظت بشكل لا لُبس فيه على مركزها بين الخمسة الأوائل في كل فترات العشرين سنة، واتسعت الفجوة في سنة 2000 بين الولايات المتحدة التي تبوّأت مركز الصدارة والدول الأخرى أكثر من أي وقت مضى[3].

إن القوى الأوروبية الرئيسية السابقة ـ بريطانيا وألمانيا وفرنسا ـ أضعف بكثير من أن تملأ الفراغ. ومن غير المرجح أن يحقق الاتحاد الأوروبي في العقدين القادمين الوحدة السياسية التي تمكّنه من شحذ الإرادة الشعبية للتنافس مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي ـ العسكري. ولم تعد روسيا تشكل قوة إمبريالية، وهي تواجه تحدّياً مركزياً يفرض عليها أن تتعافى اجتماعياً واقتصادياً مخافة أن تفقد مقاطعاتها في أقصى الشرق لصالح الصين. وقد أخذ الشعب في اليابان يشيخ وتباطأ الاقتصاد الياباني، ولم تعد الحكمة التقليدية التي سادت ثمانينيات القرن العشرين بأن قدر اليابان أن تكون «القوة العظمى» التالية سوى صدى لمفارقة تاريخية. وحتى لو نجحت الصين في الحفاظ على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وعلى استقرارها السياسي الداخلي (وكلا الامرين أبعد ما يكون عن الحقيقة المؤكدة)، فستصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيدة بفقر سكانها، وبنيتها التحتية البالية، جاذبية عالمية محدودة. وينطبق الأمر نفسه على الهند، التي تواجه، إضافة إلى ما تقدم، عدم يقين فيما يتصل بوحدتها القومية على المدى البعيد.

بل إن قيام ائتلاف يجمع القوى السابقة وهو احتمال بعيد بحكم الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ـ سيفتقر إلى التماسك والقوة والطاقة اللازمة لإزاحة أميركا عن موقع الصدارة والمحافظة على الاستقرار العالمي. وعلى أي حال، ستقف بعض القوى البارزة إلى جانب أميركا إذا ما جدّ الجِدّ. بل إن أي تدهور واضح في القدرات الاميركية قد يؤدي إلى تكثيف الجهود الهادفة إلى تعزيز قيادة أميركا. والأهم من ذلك أن الاستياء

العام من الهيمنة الأميركية لن يقلّل من تضارب المصالح بين الدول. وقد تؤدي التصادمات الأكثر حدة ـ في حال تراجع قوة أميركا ـ إلى إشعال نار هوجاء من العنف الإقليمي، يفاقم من خطورتها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والخلاصة نجملها في أمرين: لا يمكن في العقدين التاليين، الاستغناء عن التأثير التوازني للقوة الأميركية على الاستقرار العالمي، في حين أن التحدي الرئيسي للقوة الأميركية لا يمكن أن ينبع إلا من الداخل ـ إما بسبب نبذ الديموقراطية الأميركية نفسها للقوة، وإما بسبب سوء استخدام أميركا لقوتها في العالم. لقد ثبت المجتمع الأميركي، برغم ضيق أفق اهتماماته الفكرية الثقافية، في صراع شامل ومطوّل في مواجهة خطر الشيوعية الاستبدادية، وهو معبأ حالياً ضد الإرهاب الدولي. وطالما استمر ذلك الالتزام، سيستمر معه دور أميركا كعامل استقرار عالمي، أما إذا ضعف ذلك الالتزام ـ لأن الإرهاب قد تلاشى أو لأن الأميركيين أصابهم التعب أو فقدوا الإحساس بهدف مشترك ـ فقد ينتهي دور أميركا العالمي بسرعة.

يمكن لذلك الدور أن يضعف أيضاً ويفقد شرعيته إذا ما أساءت الولايات المتحدة استخدام قوتها. فالسلوك الذي ينظر إليه العالم على أنه اعتباطي قد يحثّ على العزلة المتزايدة لأميركا، ما يقوّض من قدرة أميركا لا على الدفاع عن نفسها، بل من قدرتها على استخدام تلك القوة لحشد الآخرين في جهد مشترك من أجل صياغة بيئة دولية أكثر أمناً.

وبالإجمال، يدرك العامة أن التهديد الجديد لأمن أميركا والذي اتخذ أبعاداً مأساوية في 11 أيلول/سبتمبر سيستمر لأمد طويل. إن ثروة البلاد وديناميتها الاقتصادية تمكّن نسبياً من تحمل ميزانية الدفاع البالغة 3 ـ 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وهذا العبء أدنى بكثير مما كان عليه إبان الحرب الباردة، ناهيك عن الحرب العالمية الثانية. وفي هذه الأثناء، تسهم العولمة في تشابك المجتمع الأميركي مع بقية العالم بحيث أخذ الأمن القومي الأميركي يمتزج بشكل متزايد بقضايا الرخاء العالمي.

تتمثل وظيفة القيادة السياسية في ترجمة الإجماع الشعبي على مسألة الأمن إلى استراتيجية بعيدة المدى تعبىء الدعم العالمي ولا تنفّره. وهذا ما لا

يمكن تحقيقه باللجوء إلى إذكاء النزعة القوية المتطرفة أو بإشاعة الذعر، بل بانصهار المثالية الأميركية التقليدية بالبراغماتية الواعية في ما يختص بالحقائق الجديدة للأمن العالمي. وكلا الأمرين يؤديان إلى النتيجة ذاتها: تعزيز الأمن العالمي هو مكوّن جوهري من مكوّنات الأمن القومي بالنسبة إلى أميركا.

الملاحظات

(1) عندما نشرت كتابي *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* في العام 1997، أعرب المستشار الألماني السابق هلموت شميدت عن استيائه (في مراجعة موقعه) من إقراري بالواقع التاريخي الطريف للهيمنة العالمية الأميركية. وفي وقت لاحق، وصف وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، أوبير ڤيدرين، بسخرية تلك الهيمنة «بالقوة الفائقة».

(2) تسلّم التحليلات الروسية الأخيرة للاتجاهات العالمية باستمرار الصدارة الأميركية لمدة لا تقل عن عقدين، حيث لا توجد قوة أخرى تدانيها. انظر *«Mir na Rubabe Tisiacheletii»* (وهي نشرة تصدر عن معهد الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية) موسكو، 2001. من الواضح أن قرار الرئيس بوتين بالتعبير بقوة عن مواساته لأميركا بعد 11 أيلول/سبتمبر جاء نتيجة لإدراكه بأن العداء المكشوف لأميركا لن ينتج عنه سوى زيادة مشكلات روسيا الأمنية سوءاً.

(3) يمكن القول إن ترتيب الصدارة الدولية في العام 1900 شملت، على التوالي، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة، وكانت جميعها متقاربة نسبياً. وفي العام 1960، انتقلت الصدارة إلى الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفياتي)، بحيث تراجعت اليابان والصين والمملكة المتحدة بدرجة كبيرة، وفي العام 2000، أصبحت الولايات المتحدة وحدها في مكان الصدارة، يليها، مع بون شاسع، الصين وألمانيا واليابان وروسيا.

1

معضلات الأمن القومي

على امتداد معظم فترات تاريخ أميركا كدولة ذات سيادة، كان مواطنوها يعتبرون الأمن هو القاعدة وانعدام الأمن بين الحين والآخر بمثابة الشذوذ عن القاعدة. لكن سيكون الأمر على العكس من ذلك من الآن فصاعداً. ففي عصر العولمة، سيكون انعدام الأمن الحقيقة الثابتة والسعي إلى حماية الأمن القومي الشغل الشاغل. ونتيجة لذلك، فإن تحديد المدى المقبول للتعرض للمخاطر قضية مربكة لسياسات الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة على العالم حالياً، فضلاً عن كونه معضلة ثقافية بالنسبة إلى المجتمع الاميركي.

نهاية السيادة الأمنية

استحقت أميركا الاحترام في عصر كان الأمن القومي والسيادة الوطنية فيه عبارتين مترادفتين تقريباً، حيث كانتا تعرّفان الشؤون الدولية. واستند النظام الدولي خلال القرون الأخيرة إلى فرضية سيادة الدول، بحيث كانت كل دولة الحَكَم النهائي والمطلق داخل أراضيها وفقاً لمتطلباتها الخاصة لتحقيق الأمن القومي. ومع أنه جرى تعريف تلك السيادة بأنها مطلقة، فإن انعدام التناظر الواضح في السلطة الوطنية لم يحتّم إيجاد تسويات رئيسية فحسب، وبخاصة عند الدول الضعيفة، ولكنه انطوى أيضاً على انتهاكات لسيادة بعض الدول من قبل الدول القوية. ومع ذلك، عندما تأسست أول منظمة عالمية للدول المتعاونة كرد فعل عقب الحرب العالمية الأولى ـ أي عصبة الأمم ـ نتج عن المفهوم المجرد للسيادة المطلقة منح كافة الدول الأعضاء حقوقاً متساوية في التصويت.

واختارت الولايات المتحدة الشديدة الحساسية فيما يتعلق بسيادتها والمدركة تماماً لميزتها الجغرافية في موضوع الأمن، عدم الانضمام إلى تلك العصبة، وذلك أمر يحمل دلالات قوية.

وعندما تأسست الأمم المتحدة في العام 1945، بدا واضحاً بالنسبة إلى الدول العظمى أنه ينبغي التكيُّف مع حقائق القوى العالمية إذا أريد أن تلعب المنظمة أي دور أمني ذي معنى. ومع ذلك، لم يكن بالإمكان تجاهل مبدأ المساواة بين الدول ذات السيادة برمته. فقد نصَّت التسوية الناتجة على المساواة بين سائر الدول الأعضاء في حق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى منح حق النقض في مجلس الأمن الدولي للقوى الرئيسية الخمس التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية. مثّلت هذه الصيغة اعترافاً ضمنياً بأن السيادة الوطنية للدول كانت وهماً للدول كافة باستثناء القليل من الدول القوية جداً.

بالنسبة إلى أميركا كان الربط بين سيادة الدولة والأمن القومي يعتبر تكافلياً من الناحية التقليدية أكثر مما هو عليه بالنسبة إلى معظم الدول الأخرى. وقد انعكس ذلك في حسّ القدر الجلي الذي بشّرت به النخبة الثورية في البلاد، تلك النخبة التي سعت إلى عزل أميركا عن الصراعات الداخلية البعيدة في أوروبا باعتبار أن أميركا هي الحامل النموذجي لتصوّر مبتكر وصالح بشكل عام لتنظيم الدولة.

وقد تعزّز هذا الرابط بإدراك أن الجغرافيا جعلت من أميركا ملاذاً آمناً. فبوجود محيطين واسعين يوفران دارئين أمنيين استثنائيين ودولتين جارتين ضعيفتين نسبياً في الشمال والجنوب، اعتبر الأميركيون أن سيادتهم الوطنية حقاً طبيعياً فضلاً عن أنها نتيجة طبيعية لأمن قومي لا نظير له. بل عندما دُفعت أميركا إلى حربين عالميتين، كان الأميركيون هم الذين عبروا المحيطات لمقاتلة الآخرين في أراضٍ بعيدة. لقد ذهب الأميركيون إلى الحرب، لكن الحرب لم تأتِ إلى أميركا[1].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي مستهل الحرب الباردة غير

المتوقعة إلى حدٍ بعيد مع خصم عقائدي عدائي واستراتيجي، شعر معظم الأميركيين في البداية بالحماية بسبب احتكار الولايات المتحدة القنبلة الذرية. وأصبحت القيادة الجوية الاستراتيجية، بقدرتها الفريدة (حتى أواسط الخمسينيات على الأقل) على تدمير الاتحاد السوفياتي، تشكّل الغطاء الأمني للأمة، مثلما كانت البحرية في المحيطين سابقاً. وقد جسّدت القيادة الجوية الاستراتيجية فكرة تأصّل الأمن في الموقع الخاص لأميركا وأدامتها، مع أن انعدام الأمن بات القاعدة في القرن العشرين بالنسبة إلى معظم الدول الأخرى. ولا يمكن إنكار أن الجنود الأميركيين في ألمانيا واليابان كانوا يحمون الآخرين ويحمون أميركا في الوقت نفسه ـ لكنهم كانوا أيضاً يُبقون الخطر بعيداً عن أميركا من الناحية الجغرافية.

لم يتغير الحال حتى أواخر الخمسينيات، أو ربما حتى نشوب أزمة الصواريخ الكوبية، عندما اضطرت أميركا مكرهة إلى الاعتراف بأن التكنولوجيا الحديثة جعلت المناعة شيئاً من الماضي. وشهدت فترة الستينيات موجة عارمة من القلق القومي بشأن «التخلف في ميدان الصواريخ» (حيث كان القادة السوفيات يتعمّدون الادعاء بامتلاك قدرة صاروخية وأعداد من الصواريخ أكبر مما هو عليه الأمر في الواقع)، أظهرته المخاوف المتزايدة من أن الردع النووي (مزعزع) بطبيعته، وانشغال الاستراتيجيين بإمكانية شن السوفيات هجوماً نووياً كاسحاً بالإضافة إلى المخاطر المتزايدة لإطلاق عرضي للصواريخ النووية، وأخيراً الجهود المبذولة لتطوير أشكال جديدة لنظم دفاعية متقدمة تكنولوجيا ومتمركزة في الفضاء مثل الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وفي النهاية، قاد الجدل المحموم على الصعيد القومي حول هذه القضايا إلى إجماع على عدم إمكانية التوصل إلى علاقة من الردع المستقر مع الاتحاد السوفياتي إلا من خلال ضبط النفس المتبادل. وهذا ما فتح الطريق في السبعينيات أمام عقد معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ثم معاهدتي الحد من انتشار الأسلحة النووية SALT، ومعاهدات خفض الأسلحة النووية START في الثمانينيات.

كانت هذه المعاهدات في الواقع اعترافاً بأن أمن أميركا لم يعد في أيدي

الأميركيين بشكل كامل، ولكنه يعتمد بشكل جزئي على التكيّف مع خصم قد يكون مهلكاً. لكن قابلية تعرّض الخصم إلى مخاطر مماثلة وأن سلوكه يعكس اعترافاً مماثلاً بعدم مناعته وفَر قدراً من الطمأنينة، وسهّل على الأميركيين من الناحية النفسية قبول انعدام المناعة المشترك. ومما لا شك فيه أن ذلك الترتيب لم يُزل خطر التدمير المتبادل، لكن عقلانيتّه وقابلية التكهن به أديا إلى تهدئة الهواجس القومية. ونتيجة لذلك، فشلت محاولة إدارة ريغان في أوائل الثمانينيات استعادة مناعة أميركا من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي المقترحة ـ وهي دفاعات متمركزة في الفضاء، ضد هجوم سوفياتي بالصواريخ البالستية على الولايات المتحدة ـ في حشد دعم شعبي عارم.

لا ريب في أن هذا الاعتدال غير المتوقع للرأي العام يعود في جزء منه إلى سياسة الوفاق الأميركية السوفياتية المتوسّعة، والتي أدت إلى تقليل مخاوف حدوث تصادم نووي، لكنه كان مدفوعاً أيضاً بشعور عامة الناس بأن الكتلة السوفياتية والاتحاد السوفياتي نفسه كان يواجه أزمة داخلية حادّة، وبدا أن الخطر أخذ يتلاشى، بل لم تعد الصواريخ السوفياتية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991 موضع اتفاقيات خفض الأسلحة، ولكنها بدلاً من ذلك أصبحت هدف فرق تفكيك الأسلحة الاميركية، وغدت أموال الولايات المتحدة وتقنياتها أداة لتعزيز أمن مستودعات تخزين الرؤوس النووية السوفياتية التي كانت مرعبة ذات يوم. ويدل تحوّل الترسانة النووية السوفياتية إلى أداة نافعة لحماية الولايات المتحدة على مدى ضمور التهديد السوفياتي.

إن زوال التحدي السوفياتي الذي تزامن مع عرض كاسح للقدرات العسكرية الخارقة للولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية في حرب الخليج أدى بطبيعة الحال إلى تجديد ثقة الشعب بالقوة الفريدة لأميركا. وهكذا فإن ثورة الشؤون العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة وحركتها التكنولوجيا لم تؤد فقط إلى تطوير أسلحة وتكتيكات حديثة، أملت النتائج أحادية الجانب للحربين القصيرتين في عامي 1991 و2003 ضد العراق المسلّح بالعتاد السوفياتي، بل أثمرت أيضاً عن إحساس جديد بالتفوّق العسكري العالمي الاميركي. ومضت فترة وجيزة، شعرت أميركا خلالها ثانية بالمنعة التامة تقريباً.

تزامن هذا المزاج الجديد مع الاعتراف الواسع بأن سقوط الاتحاد السوفياتي أذن بحدوث تحوّل جذري في التوزيع العالمي للقوة السياسية. وفي حين أن الحرب ضد العراق سنة 1991 والحرب في كوسوفو سنة 1999 أبعدتا أميركا كثيراً في الصدارة في استخدام التكنولوجيا للأغراض العسكرية وفي قدرتها على ضرب البلدان الأخرى مع التمتع بحصانة نسبية، لم يقتصر رجحان الكفة الأميركية في نظر المراقبين على الشأن العسكري فحسب. فقد كان واضحاً بالقدر نفسه على الأقل في الأبعاد «اللّيّنة» للقوة، وفي الابتكار العلمي، والتكيُّف التكنولوجي، والدينامية الاقتصادية، وبشكل أقل وضوحاً في التجربة الاجتماعية الثقافية. وبحلول عقد التسعينيات، بات العديد من المعلقين الاجانب يقرّون - مع الاستياء الشديد أحياناً - بأن أميركا ليست فقط القوة المهيمنة عالمياً، بل أيضاً المختبر الاجتماعي الفريد (والمثير للقلق غالباً) للإنسانية.

إن الانتشار السريع للإنترنت كأداة جديدة للاتصال ما هو إلاّ مظهر واحد من مظاهر التأثير العالمي الكبير لأميركا بوصفها الرائد الاجتماعي للعالم.

في هذه الأثناء، أصبح دور أميركا على المسرح العالمي «جدليّاً» أكثر من أي وقت مضى: فالدولة الأميركية، باعتمادها على قوتها الساحقة، تتصرف بوصفها حصن الاستقرار الدولي التقليدي، في حين أن المجتمع الأميركي، من خلال التأثير الكبير والمتنوع عالمياً الذي سهّلته العولمة، يتجاوز السيطرة الإقليمية القومية ويزعزع النظام الاجتماعي التقليدي. فمن ناحية، يعمل الدمج بين الإثنين على تعزيز ميل أميركا الراسخ إلى اعتبار نفسها النموذج المحتذى للجميع، حيث يزيد التفوّق الأميركي من عمق شعور البلاد برسالتها الأخلاقية السامية. وما ميل الكونغرس الأميركي إلى توكيل وزارة الخارجية الأميركية بالمصادقة على سلوك الدول الأخرى إلاّ دلالة على الموقف الأميركي الحالي، الذي لا يبالي بسيادة الآخرين فيما يبقى حسّاساً من الناحية الوقائية تجاه سيادة أميركا.

ومن الناحية الأخرى، يعمل الدمج بين القوة الأميركية والعولمة على تغيير

طبيعة الأمن القومي للولايات المتحدة، فقد أخذت التكنولوجيا الحديثة تزيل تأثير البعد الجغرافي، في حين أنه يضاعف الوسائل المتنوعة، والشعاع التدميري، وعدد اللاعبين الفاعلين القادرين على التخطيط لأعمال العنف. وفي الوقت نفسه يصوّب ردّ الفعل المعارض للعولمة الاستياء على الولايات المتحدة باعتبارها الهدف الأكثر وضوحاً. وهكذا فإن العولمة تعمم قابلية التعرض للخطر وإن كانت تركّز العداء على أميركا.

التكنولوجيا هي الأداة العظيمة المعادلة لقابلية تعرض المجتمع للخطر. فقد أدى التضاؤل الثوري للمسافات الذي أحدثته وسائل الاتصال الحديثة، والقفزة النوعية في الشعاع التدميري لوسائل القتل المتعمد إلى اختراق مظلة الحماية التقليدية للدولة. زد على ذلك أن الأسلحة أخذت تصبح الآن خارج النطاق القومي من حيث امتلاكها والمدى الذي يمكنها الوصول إليه. بل إن اللاعبين الفاعلين من غير الدول، مثل المنظمات الإرهابية السرية، أخذوا يحسّنون تدريجياً من طرق حصولهم على أسلحة أكثر تدميراً. وما هي إلا مسألة وقت قبل أن يحدث عمل إرهابي متطور تكنولوجياً في مكان ما من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، توفر العملية «المعادِلة» نفسها للدول الفقيرة، مثل كوريا الشمالية، الوسائل لإلحاق الضرر بدرجة كانت تقتصر يوماً على قليل من الدول الغنية والقوية.

يمكن في مرحلة ما أن يكون لهذا الاتجاه نتائج كارثية. فلأول مرة في التاريخ، بات من الممكن تصور سيناريو «نهاية العالم» بصورة غير توراتية ـ أي عن طريق الإطلاق المتعمد لتفاعل متسلسل كارثي وعالمي من صنع البشر.

ويمكن اعتبار المعركة الفاصلة أو نهاية العالم التي يصفها الكتاب الأخير من العهد الجديد، أي سفر الرؤيا 16، على أنه انتحار عالمي نوويّ وبكتريولوجي[2]. وفي حين أن احتمال حصول ذلك يبقى بعيداً لعدة عقود تالية، فإن الحقيقة الحتمية هي أن العلم سوف يستمر في تعزيز قدرة البشر على القيام بأعمال التدمير الذاتي التي قد لا يمكن لمجتمع منظّم أن يكون قادراً على منعها أو احتوائها على الدوام.

لكن قبل أن يقع مثل ذلك الحدث الكارثي، لا بد أن تتسع لائحة السيناريوهات العنيفة التي قد تنشأ نتيجة للتوتّرات الدولية أو كمنتجات جانبية

للآلام المانوية. تتضمن هذه السيناريوهات التي تتراوح ما بين العمليات التقليدية والعمليات المبتكرة ما يلي:

1. حرب استراتيجية مدمرة ومركزية، لا تزال ممكنة في هذه المرحلة وإن تكن بعيدة الاحتمال، بين الولايات المتحدة وروسيا، وربما في غضون عشرين سنة أو نحو ذلك، بين الولايات المتحدة والصين، فضلاً عن الصين وروسيا.
2. حروب إقليمية كبيرة تُشَنّ بواسطة أسلحة فتّاكة للغاية، بين الهند وباكستان أو بين إسرائيل وإيران على سبيل المثال.
3. حروب إثنية تقسيمية، وبخاصة ضمن الدول متعددة الإثنيات مثل إندونيسيا أو الهند.
4. أشكال متنوعة لحركات «التحرر الوطني» للمضطهدين ضد هيمنة عِرْقيّة موجودة أو مزعومة، كما هو الحال بالنسبة إلى طبقة الفلاحين الهنود في أميركا اللاتينية، أو الشيشانيين في روسيا، أو الفلسطينيين ضد إسرائيل.
5. شن هجمات عنيفة من قبل دول ضعيفة نجحت في تصنيع أسلحة دمار شامل وفي إيجاد طرق لإيصالها إلى جيرانها أو يشنها مجهولون على الولايات المتحدة.
6. هجمات إرهابية متزايدة الشدّة تشنها مجموعات سرية ضد أهداف مقيتة على وجه الخصوص، مكرّرة ما حصل في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر، ولكنها تتصاعد في نهاية المطاف إلى حدّ استخدام أسلحة الدمار الشامل.
7. هجمات إلكترونية تحدث شللاً تشنها دول مغفلة، أو منظمات إرهابية أو حتى أفراد فوضويون ضد البنية التحتية التشغيلية للمجتمعات المتطورة بقصد إغراقها في الفوضى.

من المعلوم أن الأدوات اللازمة لمثل هذه العنف أصبحت أكثر تنوّعاً وأسهل منالاً. وهي تتراوح ما بين نظم الأسلحة البالغة التعقيد ـ وبخاصة الأنواع المتعددة للأسلحة النووية المصمَّمة لمهمات عسكرية محددة، والمتوفرة لدى قلّة من الدول فقط ـ والمتفجرات النووية الأقل فعالية، والمصمَّمة لقتل أعداد كبيرة من سكان المدن، ومن المتفجرات النووية إلى الأسلحة الكيميائية (الأقل فتكاً)

والعوامل البكتيريولوجية (وهي أقل دقة في التسديد لكنها عالية الحركية). وكلما كانت الدولة أفقر أو المجموعة التي تسعى إلى استخدام هذه الأسلحة أكثر انعزالاً، ازداد احتمال لجوئها إلىَ وسائل تدمير شامل ذات قدرة أقل على التمييز وإمكانية ضعيفة للسيطرة عليها.

وهكذا تختلف مشكلات الأمن العالمية في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين من حيث النوعية عن مشكلات القرن العشرين. فقد انقطع الارتباط التقليدي بين السيادة الوطنية والأمن القومي. لكن يتعيَّن القول إن الاهتمامات الاستراتيجية التقليدية تبقى محورية بالنسبة إلى أمن أميركا، لأن الدول الرئيسية التي تحتمل أن تكون معادية ـ مثل روسيا والصين ـ لا يزال بوسعها إلحاق ضرر كبير بالأراضي الأميركية إذا ما تفكك البنيان الدولي. يضاف إلى ذلك أن الدول الكبرى سوف تستمر في تحسين الأسلحة الجديدة وتطويرها، وستبقى المحافظة على تفوُّق تكنولوجي عليها الشغل الشاغل لسياسة الأمن القومي للولايات المتحدة[3].

ومع ذلك، فإن الحروب الرئيسية بين الدول المتقدمة باتت نادرة. والحربان العالميتان اللتان نشبتا في المنطقة الأكثر تقدماً في العالم في ذلك الوقت ـ أوروبا ـ كانتا «شاملتين» من حيث أنه استخدمت فيهما أكثر الوسائل المتوفرة تطوراً، من أجل قتل المحاربين وغير المحاربين بدون تمييز. وكان كل طرف يتوقع نجاته فيما يسعى إلى تدمير عدوه. وبرغم أن الهدف كان شاملاً، لكن الحربين لم تكونا انتحاريتين.

مع إلقاء قنبلتي هيروشيما ونغازاكي، اتخذ مصطلح «شامل» معنى جديداً، ومع انتشار الأسلحة الذرية بين المتنازعين الرئيسيين في الحرب الباردة فضلاً عن سواهم، أصبح مفهوم الانتصار في حرب شاملة مفهوماً يجمع بين معنيين متناقضين. وقد تم الاعتراف بهذه الحقيقة ومأسستها من خلال تبني الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استراتيجية الردع المتبادل. فنظراً لأن الدول التي تحتمل تكاليف امتلاك أكثر الأسلحة تدميراً هي في الغالب الأعم الدول التي ستخسر كثيراً من جراء استخدامها، لا يزال في وسع المرء تصور اندلاع حرب شاملة بين الهند وباكستان، لكن ليس بين فرنسا وألمانيا. ولا نبالغ كثيراً بالقول

إن الحروب الشاملة أخذت تصبح أعمالاً متهوّرة لا تحتملها إلا الدول الفقيرة فقط.

إن الحروب بين الدول المتقدمة (مهما تكون بعيدة الاحتمال)، وحروب الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدماً (أكثر احتمالاً) سوف تشن من الآن فصاعداً بأسلحة متزايدة الدقة، ولن تصمَّم من أجل تدمير مجتمع الدولة المعادية بالكامل (وبالتالي تستفزي دماراً معاكساً)، ولكن من أجل نزع أسلحة الخصم ومن ثم إخضاعه. ويمكننا النظر إلى الحملتين الأميركيتين في أواخر العام 2001 ضد حركة طالبان، وفي العام 2003 ضد العراق كنموذج أولي للمعارك المستقبلية التي تُشَن بأسلحة متقدمة للغاية قادرة على انتقاء أهداف محددة ذات قيمة عسكرية أو اقتصادية عالية واستهدافها.

أخذت النزاعات التشنُّجية والمتفشية ببطء تصبح أكثر احتمالاً من الحروب الرسمية المنظَّمة والمستدامة. فقد باتت الحرب كحالة عامة تعلن رسمياً شيئاً من الماضي. وآخر بلاغ كئيب بأن حالة حرب توشك أن تلي قدّم إلى الحكومة النازية في برلين من قبل السفيرين البريطاني والفرنسي في أيلول/سبتمبر 1939، وذلك بعد الهجوم النازي (بدون إعلان الحرب) على بولندا. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخلت الولايات المتحدة في حربين رئيسيتين قتل بنتيجتهما قرابة 100000 أميركي، وخاضت نحو ست عمليات عسكرية كبيرة نسبياً أسفرت عن خسائر طفيفة في صفوف الأميركيين، وشنّت ضربات جوية أحادية على ثلاث عواصم أجنبية على الأقل، من غير أن تعلن في أي منها عن حالة حرب رسمية. وخاضت الهند وباكستان ثلاثة نزاعات دامية بدون إعلان الحرب. وشنت إسرائيل هجومها الاستباقي في العام 1967 على الدول العربية المجاورة، وتعرضت نفسها لهجوم من قبل تلك الدول سنة 1973 بدون إعلان رسمي أيضاً. وخاض العراق وإيران حرباً دامية ومطولة في ثمانينيات القرن العشرين بدون الإقرار بهذا الواقع بشكل رسمي.

وخلافاً لما كان سائداً في العصر الدولي التقليدي عندما كانت الحروب تعلن وتُنهى بشكل رسمي بات يُنْظَر إلى الحرب اليوم على أنها عمل شاذ أشبه ما

يكون بالجريمة المحلية. وهذا يمثل في حد ذاته مقياساً للتقدم. ومع ذلك، فإننا نجد في عصر العولمة أن «الحروب» تراجعت مفسحة المجال أمام نزاعات غير رسمية ومتفشية ومغفلة في الغالب. يمكن أن ينتج هذا العنف عن انعدام الاستقرار الجيوسياسي، مثل العنف الذي اندلع عقب سقوط الاتحاد السوفياتي. وفي حالات أخرى، ينتج عن عداء إثني وديني، يعبّر عن نفسه من خلال أعمال عنف وعربدة واسعة كما حصل في رواندا والبوسنة وبورنيو. مهما كانت مصادر هذه النزاعات فإنها واسعة الانتشار حالياً بصرف النظر عن مصدرها[4]. وينطوي الرد عليها أحياناً على أعمال «بوليسية» على غرار ما حدث في كوسوفو سنة 1999.

بمرور الزمن قد تؤدي الضغوطات الديموغرافية من قبل المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية المفرطة على المناطق الغنية إلى تحوّل الهجرة غير الشرعية إلى موجات من الهجرة الأكثر عنفاً. وفي حالات أخرى، قد تكون أعمال العنف المنظّم حصيلة التعصُّب الذي ترعاه مجموعات من غير الدول وتُوجِّهه ضد محور الكراهية الأشد بالنسبة إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض المجموعات الإرهابية التي تستهدف أميركا. وقد تعبّىء إيديولوجية تكاملية جديدة ما الكثير مما تقدم محفوزة بمشاعر الاستياء من عدم المساواة العالمية وتوجّهها على الأرجح ضد ما يعتبر معقل هذه الحالة الراهنة، أي الولايات المتحدة (يوجد المزيد عن هذا الموضوع في القسم II).

خلاصة القول، ستصبح معضلات الأمن الأميركي في القرن الحادي والعشرين مشابهة للتحديات الإجرامية القذرة والمتنوعة التي تواجهها المراكز الحضرية الكبيرة منذ سنوات، حيث العنف الإجرامي متفش واعتيادي. غير أن الخطر الكامن في هذه الحالة تضخّمه الإمكانات التكنولوجية التي قد تجعل العنف الفتّاك يخرج فجأة عن السيطرة ليتفاقم على نطاق واسع. يضاف إلى ذلك، أن قدرة أميركا على الرد قد تكون مقيّدة نظراً لعدم وجود مصدر تهديد واضح وسهل التحديد. وهكذا فإن الأمن القومي المعزول الذي نعمت به أميركا في القرن التاسع عشر والذي أصبح دفاعاً من خلال التحالفات الخارجية أثناء النصف الثاني من القرن العشرين، أخذ يتحوّل من حيث الجوهر اليوم إلى لا منعة عالمية مشتركة.

في مثل هذه الظروف وبخاصة في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، يمكن تفهم الرغبة الاميركية المتزايدة في السعي إلى أمن قومي قوي. والسعي إلى الحماية الذاتية من التهديدات القائمة أوالمتوقعة أو المشتبه بها أو حتى المتصوَّرة أمر مبرر، لا بسبب الدور الأمني العالمي الفريد الذي تولّته الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة وحسب، بل أيضاً لأن شهرتها الاجتماعية الثقافية العالمية تجعلها محط أنظار العالم. وهذا ما يبرّر لاميركا السعي إلى تحقيق أمن لنفسها أكثر مما تتطلّبه معظم الدول الأخرى.

وحتى لو سلّمنا بهذه النقطة، فما هو مدى مفهوم الأمن القومي الضيّق الملائم في عصر انحسار الحروب بين الدول وتحوّلها إلى نزاعات واسعة الانتشار؟ وما هي النقطة التي يتخطى عندها الانشغال القومي المبرّر بالأمن المحلي الخط الوهمي الفاصل بين التعقل وجنون الارتياب؟ ما مقدار الأمن الأميركي الذي يتوقف على التعاون المتعدد الأطراف وما المقدار الذي يمكن، أو ينبغي، تحقيقه بشكل أحادي؟ تطرح هذه الأسئلة البسيطة خيارات أمن قومي صعبة ومعقدة، مع ما تحمله من مضامين تشريعية محلية ذات تأثير كبير. في النهاية، إذا نظرنا إلى الخاصية الدينامية السريعة التغير للتكنولوجيا الحديثة والوضع الدولي على السواء، يتعين أن تكون كل الأجوبة عرضيّة ومؤقتة.

السلطة الوطنية والنزاع الدولي

لقد أصبح مفهوم الأمن القومي الشامل خرافة الآن. ففي عصر العولمة لا يمكن التوصل إلى الأمن الشامل والدفاع الشامل. والمسألة الحقيقية هي التالية: ما هو مقدار انعدام الأمن الذي يمكن أن تتعايش معه الولايات المتحدة فيما تقوم بتعزيز مصالحها في عالم يتزايد تشابكاً وتفاعلاً؟ إن انعدام الأمن، وإن يكن مقلقاً، كان ولا يزال قدر العديد من البلدان الأخرى منذ قرون، أما بالنسبة إلى أميركا، فلم يعد هناك خيار: يتعين أن يكون في الإمكان التعامل مع انعدام الأمن بالطرق السياسية وإن يكن ذلك أمراً كريهاً على الصعيد الاجتماعي.

عند التأمّل في العواقب الأمنية لهذه الحقيقة الجديدة، من المهم تذكّر النقاط الواردة أعلاه. أميركا هي المجتمع الذي يحوّل العالم، بل إنه ثوري من

حيث وقعه الهدام على السياسات الدولية المستندة إلى السيادة. وأميركا في الوقت ذاته قوة تقليدية تدافع بمفردها عن أمنها القومي فيما تحافظ على الاستقرار الدولي ليس من أجل مصلحتها الخاصة وحسب، بل من أجل المجتمع الدولي ككل أيضاً. وتدفع هذه المهمة الأخيرة صانعي السياسة في الولايات المتحدة إلى التركيز على الدور الأكثر تقليدية للولايات المتحدة بوصفها محور الاستقرار العالمي. وبرغم الحقائق الجديدة للتكامل العالمي والهواجس المتزايدة للمجتمع الدولي بشأن قضايا عالمية جديدة مثل البيئة، وارتفاع حرارة الأرض، والإيدز، والفقر، فبالإمكان دعم المقولة بأن للقوة الأميركية دوراً محورياً فريداً في الحفاظ على السلم العالمي وذلك بطرح سؤال افتراضي بسيط: ماذا سيحصل إذا أمر الكونغرس الأميركي بسحب القوة العسكرية الأميركية على وجه السرعة من ثلاثة مواضع خارجية حساسة تنتشر فيها - أوروبا والشرق الأقصى، والخليج العربي؟

إن أي انسحاب أميركي من هذا النوع سيُغرق العالم بدون شك في أزمة من الفوضى السياسية بشكل فوري تقريباً. في أوروبا، سيكون هناك اندفاع غير منظّم من قبل بعض الدول نحو إعادة التسلح وكذلك من أجل التوصل إلى ترتيبات خاصة مع روسيا. وفي الشرق الأقصى، ربما تندلع الحرب في شبه الجزيرة الكورية فيما تشرع اليابان في برنامج عاجل لإعادة التسلح، بما في ذلك صنع أسلحة نووية. وفي منطقة الخليج ستصبح إيران قوة مهيمنة تهدد الدول العربية المجاورة.

بالنظر إلى ما تقدم، نجد أن البديلين الاستراتيجيين اللذين يواجهان أميركا على المدى البعيد هما الانخراط في عملية تحويل تدريجي دقيق لتفوقها إلى نظام دولي ذاتي الدعم، أو الاعتماد بشكل أساسي على قوتها القومية لعزل نفسها عن الفوضى الدولية التي ستحدث بعد فك ارتباطها بالعالم. أما الرد الفطري لمعظم الأميركيين على هذين الخيارين فهو تفضيل الجمع بين الأحادية والدولية. لا شك في أن التركيز على الاحتفاظ بالتفوّق الأميركي هو الخيار المفضل لدى الشرائح المحافظة في المجتمع الأميركي ولدى صفوة هذا المجتمع بما يعكس في الأساس مصالح هياكل السلطة التقليدية والقطاعات ذات التوجه الدفاعي من الاقتصاد الأميركي. أما القبول بنقل بعض السلطة إلى شركاء يملكون وجهات

نظر مشابهة في بناء نظام أمني عالمي فهو خيار تفضله تلك العناصر من المجتمع الاميركي المعروفة بتوجّهاتها الليبرالية، والتي يمكنها بصورة عاطفية أن تمد سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية المحلية ليشمل ما يكافئها على الصعيد الدولي.

غير أن التفوّق ورجحان القوة لا يعني القدرة على فعل كل شيء. ومهما كانت الصيغة المفضّلة، ستظل أميركا بحاجة إلى إجراء دراسة متأنية لتلك المناطق من العالم التي تعتبر الاكثر حيوية لامنها، وكيف يمكن تحديد مصالحها على الوجه الامثل ورعايتها بكفاءة، وأي درجة من الاضطراب العالمي يمكنها التسامح معها. إن ما يجعل الحكم على هذه القضايا صعباً ليس ازدواجية الدور الأميركي في العالم وحسب، بل التحول المستمر في السياسات الدولية أيضاً. ففي حين لا تزال الدولة ـ الامة رسمياً اللاعب الاساسي على المسرح العالمي، فإن السياسة الدولية (مع التشديد على ترابط الكلمتين) آخذة في التحول إلى عملية عالمية واحدة ومعقّدة، تنتشر عن طريق العنف في الغالب.

هناك استنتاجات معينة خاصة بأمن أميركا نابعة عن المناقشة السابقة. أولى هذه التهديدات الرئيسية للأمن الدولي المذكورة سابقاً (الصفحة) ـ تحديداً، الحرب الاستراتيجية المركزية ـ لا تزال تمثل الخطر الاكبر، لكنها لم تعد أكثرها احتمالاً. وستظل المحافظة على ردع نووي مستقر ومتبادل مع روسيا مسؤولية أمنية كبرى تقع على عاتق صانعي السياسة في الولايات المتحدة في السنين القادمة. ومن المرجح خلال عقد تقريباً أن تصبح الصين قادرة أيضاً على إلحاق ضرر كبير بالمجتمع الاميركي في حال نشوب حرب استراتيجية مركزية.

تدرك النخبة السياسية الاميركية هذا التحدي الامني تماماً. وبالتالي يمكننا توقع استمرار الولايات المتحدة في بذل جهود كبيرة ومكلفة في سبيل تحسين قدراتها الاستراتيجية. وسوف تشمل على أقل تَقدير تحسين معوّلية الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية الاميركية ودقتها وقدراتها وتحسين نظم الدعم المختلفة ذات الصلة.

غير أن علينا أن نتوقع أيضاً أن تؤدي الثورة التكنولوجية التي تقودها الولايات المتحدة في الشؤون العسكرية إلى التشديد على تعددية الاشكال القتالية

التي لا تصل إلى العتبة النووية، مع السعي عموماً إلى تقليل مركزية الأسلحة النووية في الصراعات الحديثة. ومن المرجّح أن تُجري الولايات المتحدة تخفيضات مهمّة، من جانب واحدٍ إذا لزم الأمر، في ترسانتها النووية مع نشر شكل من أشكال الدفاع الصاروخي ضد الصواريخ. إن اشراك كل من روسيا والصين، إضافة إلى الحلفاء التقليديين، في حوار جدي يتعلّق بسبل الوقاية من الهجمات الصاروخية الهامشية من قبل دول تفتقر بخلاف ذلك إلى القدرات الاستراتيجية، قد يقلّل من مخاوف تلك الدول من أن أميركا تسعى من خلال برنامج الدفاع الصاروخي إلى استعادة تفوقها الاستراتيجي الذي كانت تتمتع به في أوائل الخمسينيات.

إن التهديدات الأخرى للسلام ـ حروب إقليمية مهمة وحروب إثنية تقسيمية وثورات تقوم بها شرائح معدومة ـ لا تشكل بالضرورة خطراً مباشراً على الولايات المتحدة. بل إن نشوب حرب نووية، بين الهند وباكستان أو بين إسرائيل وإيران على سبيل المثال، بصرف النظر عن أهوالها، لن تشكل على الأرجح تهديداً للأراضي الأميركية. وعلى أي حال، يرجح أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها السياسي أو حتى قوتها العسكرية لمنع حدوث مثل هذه الصراعات أو احتوائها. وتتوقّف القدرة الأميركية على القيام بذلك بدرجة كبيرة على مدى نشاط دبلوماسيتها الوقائية ومقدار حسم ومصداقية تهديداتها بالتدخل لإنهاء العنف الإقليمي.

إن الحاجة إلى القيام بذلك الدور الحاسم توفر سبباً رئيسياً يدعو الولايات المتحدة إلى الحفاظ على قوات قادرة ـ تحت المظلة الاستراتيجية الأميركية ـ على التدخّل بشكل سريع وحاسم في الحروب المحلية، بصرف النظر عن بعد ساحاتها عن الولايات المتحدة. والكلمتان الجوهريتان هما «سريع» و«حاسم». بل أن القدرة على التدخل السريع والحاسم أكثر أهمية إلى حد ما لأمن الولايات المتحدة من الإلحاح النظري لبعض المخططين العسكريين على المحافظة على قدرة أميركية على شن حربين محليتين (لمدة غير محددة) في آن واحد. فالقدرة على تحقيق نصر سريع في حرب محلية توفّر ردعاً ضد اندلاع صراع محلي في مكان لآخر أكثر إقناعاً من المجهود المكثّف للإبقاء على مستويات القوة اللازمة لخوض حربين محليتين في وقت واحد.

إن الصيغة الأساسية لجعل التدخل الحاسم ممكناً هي الجمع بين المزايا التكنولوجية للثورة في المجال العسكري، وبخاصة الأسلحة الدقيقة والقدرة النيرانية الهائلة، وإمكانات النقل الجوي الكافية للنشر السريع لقوات قادرة على خوض معارك قاسية. وستقطع هذه القدرة الاحتياطية شوطاً بعيداً في منح الولايات المتحدة، التي تسيطر على البحار بالفعل، وسيلة للتعامل مع أي صراع محلي تقريباً يشكل تهديداً للمصالح الاميركية الحيوية.

إن هذه القدرة في متناول الولايات المتحدة بكل تأكيد. ومن الجدير ذكره أنه ما من قوة أخرى في العالم يمكنها حتى أن تطمح إلى امتلاك مثل هذه القدرة بعيدة المدى. وهذا التفاوت في حد ذاته يحدّد التفوّق الحالي الفريد الذي تتمتع به أميركا، ويُظهر المزايا الجيوسياسية للولايات المتحدة التي يوفرها امتلاكها لمثل هذه القدرة الحاسمة بشكل جلي لا يحتاج إلى برهان.

إن التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة على أراضيها أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً. فهذه التهديدات ليست مباشرة ولا جلية بيّنة في ذاتها مثل التهديدات التي أشرنا إليها للتو من ناحية، وهي مراوغة من ناحية أخرى ويمكن أن تصبح أوسع انتشاراً. وفي هذه المنطقة المظلمة بالذات يصبح رسم الحد الفاصل بين التعقل وجنون الارتياب أكثر صعوبة، ويصبح تحديد العواقب المحلية بالنسبة إلى أميركا أكثر تعقيداً.

قبل 11 أيلول/سبتمبر، كان الاهتمام القومي منصباً بدرجة كبيرة على احتمال أن تعمد دول «شريرة» مثل كوريا الشمالية إلى شن هجوم بالصواريخ، أو التهديد بشن مثل هذا الهجوم على الولايات المتحدة[5]. بل إن إدارة كلينتون حدّدت في أواخر العام 2000 التاريخ الذي تعتقد أن الصواريخ الكورية الشمالية البالستية العابرة للقارات والمسلحة برؤوس نووية ستصبح فيه حقيقة واقعة ـ 2005 ـ وأعلنت عن خطط للبدء ببناء موقع راداري يدعم في نهاية المطاف نشر نظام دفاع صاروخي مصمم لمجابهة هذا التهديد. وفي وقت لاحق، أعلنت إدارة جورج دبليو بوش عن عزمها على المضي قدماً في بناء نظام دفاع صاروخي قومي متين، برغم أن القرار المتعلق بخصائصه

التكنولوجية ومجال تغطيته كان سيخضع للمناقشة مع حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين إضافة إلى روسيا وربما الصين أيضاً.

كانت إدارة كلينتون وإدارة بوش التي تلتها تستجيب على السواء للقلق الحقيقي العام من أن دولاً معادية قد تمتلك في مرحلة ما، أسلحة دمار شامل إضافة إلى وسائل إطلاقها. كما أن كلتا الإدارتين كانتا حسّاستين تجاه الفوائد السياسية لأي مخطط يعيد إحياء الإحساس التقليدي بالأمن الأميركي الخاص. وكانت الدفاعات المتطورة تكنولوجياً والتي تلطف من الحقيقة المروعة لانعدام المناعة المتبادل تبدو جذّابة بطبيعتها. كما كانت هناك مصالح محلية خاصة تدافع عن مزايا الدفاع الصاروخي، وتتراوح من الصناعة الفضائية إلى الدوائر الانتخابية القلقة من احتمال تشكيل العراق أو إيران خطراً جدياً بامتلاكها صواريخ تهدّد إسرائيل. وبالتالي أصبح الدفاع الصاروخي الفكرة التي حان وقتها.

غير أن المزايا الأمنية المحتملة لأي نظام دفاع صاروخي يجب أن توزن مقابل مزايا التغلب على مواطن الضعف الأخرى. وكل دولار يُنفق على الدفاع الصاروخي يعني نقص دولار كان سيخصص لمواجهة الأخطار الأخرى التي تهدد الولايات المتحدة. وهذه ليست في حد ذاتها معارضة لنشر بعض الدفاعات الصاروخية إذا أخذنا بالحسبان العلاقة التآزرية بين الأسلحة الهجومية والدفاعية. لكنها تدل على أن نشر أي نظام دفاع صاروخي ينبغي أن يأتي نتيجة لموازنة دقيقة للاحتياجات الأمنية البديلة للولايات المتحدة. وبخاصة لأن بعض الأخطار الأخرى قد تكون أكثر إثارة للقلق.

وعلى سبيل المثال، تطرح الهجمات الخفية التي تشن من مصادر مجهولة تحدياً مربكاً على الصعيد السياسي وذا صعوبة خاصة. ومن المستبعد أن تتهوّر دولة توصف «بالشريرة» ولديها قدرة صاروخية إلى حد توجيه ضربة إلى أميركا بطريقة تدل على هوية من قام بها كما هي الحال عند إطلاق صاروخ. فالهجوم الصاروخي يثير بشكل شبه مؤكد رداً أميركياً مدمّراً، وهذا ما سيجعل احتمال تعرضها لضربة ثانية بعيداً.

بالمقابل، قد ينجم عن انفجار نووي مفاجىء في أحد المرافىء الأميركية

على متن سفينة غير معروفة ـ ربما واحدة من بين أكثر من 1000 سفينة تجوب المحيط الأطلسي كل يوم، فناء المدينة المجاورة من غير أن يعترف أحد بمسؤوليته عن الانفجار، أو يكون موجوداً لإلقاء اللوم عليه. والقيام بمثل هذه العملية سيكون أقل تعقيداً من تركيب رأس حربي يمكن الركون إليه على صاروخ بالِستي عابر للقارات موجَّه بدقة، كما ستمثل تحدياً أخطر بكثير للمعنويات الأميركية. ولن يكون انتقاء هدف للثأر أمراً سهلاً، في حين أن الخوف من تكرار العملية سوف ينشر الرعب على الأرجح في كافة المدن الأميركية. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن عمل إرهابي تقوم به مجموعة عازمة على إيذاء المجتمع الأميركي وترويعه والإخلال بنظامه. ويوفِّر تجمُّع السكان في المساحات المزدحمة من المدن هدفاً جذاباً توجَّه الضربة إليه. وإذا حدث هجوم مُقْفَل فسوف يسود الهلع، وربما يعجل ذلك في ردود فعل مبالغ فيها موجهة ضد دول أخرى أو مجموعات دينية أو إثنية، كما أنه يهدِّد الحريات المدنية في الولايات المتحدة. وعلى غرار رعب الجمرة الخبيثة الذي ساد في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فقد ينتج عن إطلاق عوامل جرثومية على نطاق واسع أوبئة فتّاكة وهستيريا في كل مكان فيما يَحدُث شلل في مراكز التحكم بالأمراض. وعلى غرار ذلك، إذا وقع هجوم إلكتروني شامل على شبكات الطاقة المؤتمتة ونظم الاتصالات والخطوط الجوية في الولايات المتحدة فإنه سيحدث شللاً فعلياً في المجتمع الأميركي، مما يسبب انهياراً اجتماعياً واقتصادياً أيضاً. وخلاصة القول، إن خاصية الازدحام الشديد والاعتماد المتبادل على التكنولوجيا في المجتمع الحديث توفّر أهدافاً مغرية لشن أعمال مجهولة المصدر بالغة الضرر، ويصعب إحباطها.

يتعين إعداد خطط طوارىء تحسباً لكافة هذه الأخطار ـ بدءاً بالأخطار الاستراتيجية المألوفة ووصولاً إلى الأخطار غير المألوفة ـ بل ربما القيام بعمل وقائي. وينبغي أن تتخطى جهوزية الأمن القومي حدود البلاد، وسيكون من الخطأ المبالغة في تقدير أحد الأخطار إلى حد استبعاد الأخطار الأخرى. وتشمل التعزيزات الأمنية المطلوبة بشكل عاجل، بالإضافة إلى أمور أخرى، رفع حالة

جهوزية الطوارىء المحلية للتعامل مع هجوم كبير على مركز عمراني، وإدخال تحسينات لرفع كفاءة مراكز المراقبة الحدودية لمنع دخول مكوّنات أسلحة دمار شامل إلى الولايات المتحدة، ومزيد من الأمن للنظم الحاسوبية الحيوية على الصعيدين الاقتصادي والعسكَري[6].

لكن لكي يتم تعزيز حقيقي للوسائل الدفاعية في الوطن ـ بدلاً من الاقتصار على إعادة توزيع الأطر البيروقراطية ـ يتعين أن تعطى الأولوية لحيازة جهاز استخباراتي فعّال. لكن في النهاية، سيكون من المستحيل جعل كل مرفق وطني وكل مباراة لكرة القدم وكل مركز تجاري آمناً من الهجمات الإرهابية، ففي مرحلة ستُخفق الجهود الهادفة إلى تأمين هذه المراكز تحت وطأة الضوابط الثقيلة والتكاليف الباهظة. كما أن بإمكان الإرهابيين المناورة بإطلاق إنذارات زائفة، وربما يكونون قد شرعوا في ذلك بالفعل ما يؤدي إلى إعلان الإنذارات الأميركية الملوّنة.

سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخباراتية القومية. وينبغي أن تتركز التحسينات على تحسين الوسائل التكنولوجية المستخدمة في أعمال المراقبة والكشف السريع عن النشاطات المشبوهة، وعلى الاستخدام الأوسع والأكثر فعالية للعناصر البشرية من أجل اختراق الحكومات الأجنبية المعادية والمنظمات الإرهابية، وعلى النشاطات السرية الهجومية المصمَّمة لإحباط المخططات التي تستهدف أميركا وإنهائها في مرحلة مبكرة. وكل دولار يتم إنفاقه على الاستخبارات النشطة والوقائية يساوي على الأرجح أكثر من عشرة دولارات يتم إنفاقها في تعزيز أمن الأهداف التي يُحتمل أن يستهدفها الإرهابيون.

علاوة على ذلك، يجب أن تنمّي الجهوزية الحقيقية للأمن القومي إدراك الرأي العام بأن قابلية التعرض للخطر، بحدود معينة، هي إحدى حقائق الحياة العصرية. فالأهوال التي تنشرها جهات محلية مهتمة عن طريق الحملات الدعائية المتكررة التي تستهدف دولاً «شريرة» معينة بوصفها «عدوّ العام» ـ مثل ليبيا والعراق وإيران وكوريا الشمالية، وحتى الصين ـ تخاطر في تكوين رؤية ارتيابية عن مكانة أميركا في العالم، بدلاً من حفز استراتيجية قومية ذات معايير

واسعة مصمَّمة لتوجيه الصراع العالمي في اتجاه أكثر استقراراً وقابلية للتحكم فيه.

تعريف الخطر الجديد

إن المعضلات الملازمة لانعدام الأمن الجديد في أميركا توحي بأن الولايات المتحدة هي الآن على قمة الجدال التاريخي الثالث الكبير والهام بخصوص دفاعها القومي. الجدال الأول، الذي احتدم بعد وقت قصير من نيل الاستقلال، كان حول ما إذا كان ينبغي أن تمتلك الدولة الأميركية المتحررة حديثاً جيشاً نظامياً في أوقات السلم، وما هي الاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة الخطر الذي قد يؤدي وجوده إلى الاستبداد. في البداية، أحجم الكونغرس الأميركي عن الموافقة على جيش عامل، مما دفع بألكسندر هاملتون إلى التحذير في «أوراق الفيدرالي» من أنه بدون هذا الجيش «ستبدو الولايات المتحدة في أغرب مظهر يشاهده العالم حتى الآن، أمة يقعدها دستورها عن الاستعداد للدفاع عن نفسها قبل أن تتعرض للاجتياح»(7).

برز الجدال المطول الثاني، والمساوي لسابقه من حيث نتائجه بعيدة الأثر، عقب الحرب العالمية الأولى إثر رفض أميركا عضوية عصبة الأمم. وبلغ هذا الجدال ذروته بالتوصل إلى قرار، بعد قرابة ثلاثة عقود عقب الحرب العالمية الثانية، تتعهد فيه الولايات المتحدة بأن تلتزم بالحفاظ على أمن أوروبا لأجل غير محدد، كما تنص على ذلك الفقرة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي. تضمنت موافقة الكونغرس على هذه المعاهدة إعادة تعريف جوهري لمعنى الأمن القومي الأميركي ومداه: يجب أن يكون الدفاع عن أوروبا، من الآن فصاعداً، الخط الأمامي في الدفاع عن أميركا نفسها. وأصبح الحلف حجر الزاوية في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة.

ومن المرجّح أن يكون الجدال الثالث مطولاً ومثيراً للخلاف، في الداخل وفي الخارج أيضاً. وهو يتضمن في جوهره السؤال عن المدى الذي ينبغي أن تذهب إليه الولايات المتحدة في تعزيز أمنها الخاص، وعن التكاليف المالية والسياسية، وعن حجم المخاطرة بروابطها الاستراتيجية مع حلفائها. ومع أن الجدال الثالث ظهر إلى العلن عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فقد بدأت

إرهاصات هذا الجدال الثالث في أواسط الثمانينيات عقب تعارض الآراء الحاد محلياً ودولياً نتيجة إعلان الرئيس ريغان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي المقترحة. عكس ذلك المشروع اعترافاً مبكراً بأن الدينامية التكنولوجية كانت تعمل على تغيير العلاقة بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، وبأن الفضاء الخارجي سيصبح سياج الأمن القومي. غير أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي المقترحة كانت تركّز بدرجة كبيرة على خطر وحيد، وقد تلاشت القضية بتلاشي الخطر نفسه.

وبعد ذلك بعشر سنوات، نجد أن إعادة التعريف الثالثة الكبرى للأمن القومي للولايات المتحدة تتركز بشكل متزايد على القضية الأشمل حول القابلية الاجتماعية للحياة في عالم بات انتشار وتنوع أسلحة الدمار الشامل فيه حتمياً، الأمر الذي يثير الأضطراب العالمي ويدفع إلى الخوف المتزايد من الإرهاب. نتج عن هذه الظروف مجتمعة علاقة تكافلية أكثر حميمية بين أمن البرّ الاميركي والحالة الإجمالية للشؤون العالمية.

برغم أن دور أميركا في ضمان أمن حلفائها، وفي المحافظة على الاستقرار العالمي بشكل عام، يبرّر سعيها لضمان أمن لنفسها أكثر مما يمكن أن تحصل عليه الدول الأخرى من الناحية العملية، ستظل الحقيقة ماثلة بأن الامن الشامل بات شيئاً من الماضي. فلم يعد الدفاع عن أراضي حلفاء الولايات المتحدة من وراء المحيطات يوفر درعاً بعيدة تقي أميركا نفسها. وفي حين أن هذه الحقيقة الناشئة كانت منذ مدة طويلة مصدر قلق للاختصاصيين في مجال الدفاع، فقد كانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر هي التي دفعت الرأي العام إلى هذه الحقيقة.

يتعين من الآن فصاعداً اعتبار الأمن الاميركي مرتبطاً بشكل وثيق بالوضع العالمي. ولا عجب أن أولويات الرأي العام أظهرت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر انخفاضاً ملموساً في الاهتمامات المثالية، وزيادة كبيرة في القلق بشأن السلامة الشخصية للفرد. ومع ذلك، فإن الجهوزية والتخطيط لأمن محلي ودولي لن يوفرا بحد ذاتهما أمناً دائماً. كما أن صيانة القدرة العسكرية

الأميركية الشاملة التي لا نظير لها وتعزيز القدرة المحلية على البقاء يجب أن ترفد ببذل جهود منسقة لزيادة حجم مناطق الاستقرار العالمي، وللتخلص من بعض أكثر الأسباب الدافعة للعنف السياسي، وتقوية النظم السياسية التي تعطي قيمة محورية لحقوق الإنسان والإجراءات الدستورية. ومن الآن فصاعداً، ستكون أميركا أكثر عرضة للخطر عندما تكون الديموقراطية في الخارج في موقف دفاعي، كما أن الديموقراطية في الخارج ستكون بدورها أكثر عرضة للخطر إذا تعرضت أميركا للتهديد.

تشكّل كيفية تعريف الخطر قضية أساسية في الجدال الكبير الثالث بشأن الأمن القومي الأميركي. فكيفية تعريف المرء للخطر تحدد بدرجة كبيرة طريقة الرد عليه. وبالتالي فإن مسألة التعريف ليست مجرد تمرين عقلي، ولكنها تعهّد مهمّ من الناحية الاستراتيجية ذو أبعاد متعددة. فتعريف التهديد يجب أن يوفّر نقطة انطلاق للتعبئة القومية، وينبغي أن يحدد المخاطر التي ينطوي عليها، وينبغي ألاّ يقتصر على إدراك جوهر التهديد وحسب، بل يحيط بشيء من تعقيدات أيضاً. وينبغي أن يميز بين المهام الفورية والمهام بعيدة المدى. كما ينبغي أن يفرّق بين الحلفاء التاريخيين والشركاء الانتهازيين والمناوئين السرّيين والأعداء المكشوفين.

ونظراً لأن أميركا دولة ديموقراطية، يتعين أن يكون من السهل على عامة الشعب فهم هذا التعريف، لكي يتمكنّوا من تحمّل التضحيات المادية اللازمة لمواجهة التهديد. وهذا ما يعلّق أهمية خاصة على الوضوح ودقة التحديد، لكنه يوجد أسباباً تدفع إلى الديماغوجية. إذا كان في الإمكان إضفاء صبغة شخصية على التهديد، وتعريفه بوصفه شراً، أو حتى تجسيمه بحيث يكون ماثلاً للعيان، تصبح التعبئة الاجتماعية اللازمة لبذل مجهود طويل مهمة أسهل. وفي ما يتعلّق بالشؤون الإنسانية، والشؤون الدولية على وجه الخصوص، تعتبر الكراهية والتحيُّز انفعالين أقوى من التعاطف أو الألفة. كما أن التعبير عنهما أسهل من التعبير عن التقييم الصادق للدوافع السياسية والتاريخية المعقدة حتماً، والتي تؤثر في سلوك الأمم بل وحتى سلوك المجموعات الإرهابية.

يُبرز الخطاب العام في الولايات المتحدة عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر

هذه الاعتبارات. وقد مالت ردة الفعل الشعبية كما تعكسها خطابات القادة السياسيين إضافة إلى المقالات الافتتاحية التي تتصدر المطبوعات الرئيسية ـ نحو التركيز بشكل أساسي على الإرهاب، فشدّدت على طبيعته الشريرة وسلطت الأضواء على الشخصية القبيحة لأسامة بن لادن. كما أن الرئيس بوش جنح (على الأرجح بسبب نوازعه الدينية) إلى معالجة التهديد بعبارات لاهوتية تقريباً، حيث صوّر الإرهاب بمثابة صراع بين «الخير والشر». بل إنه تبنى المعادلة اللينينيّة التي تذهب إلى أن «كل من ليس معنا فهو ضدنا»، وهي فكرة تلائم دائماً المزاج الشعبي الثائر، لكن نظرتها إلى العالم بالأسود والأبيض تتجاهل الظلال الرمادية التي تميز معظم المعضلات العالمية.

غالباً ما تشير التحليلات العلمية الأكثر طموحاً لأحداث 11 أيلول/سبتمبر، بطريقة معمّمة وغامضة، إلى العقلية الإسلامية التي فسّرت بأنها معادية دينياً وثقافياً للمفاهيم الغربية، وبخاصة الأميركية، للحداثة. لا شك في أن الإدارة تحلّت بالحكمة وتحاشت اعتبار الإرهاب صنواً للإسلام بالإجمال وكانت حريصة في التأكيد على أن الإسلام بحد ذاته ليس مذنباً. غير أن بعض المؤيدين للإدارة كانوا أقل حذراً في ما يتعلق بهذا التمييز. وسرعان ما شنّوا حملة توحي بأن الثقافة الإسلامية ككل معادية للغرب وأنها أوجدت تربة خصبة للعنف الإرهابي الموجه نحو أميركا. وقد تجنّبت هذه المقولة بعناية تحديد أي دوافع سياسية ذات صلة وراء الظاهرة الإرهابية.

كانت مقاربة الرئيس بوش التي يغلب عليها الطابع الديني، مع ما فيها من تأثير سياسي تعبوي، تتمتع بميزة تكتيكية تجمع مصادر التهديد المتعددة في صيغة بسيطة واحدة، بصرف النظر عما إذا كانت ذات صلة أم لا. كما أن الإشارة الرئاسية الشهيرة في أوائل العام 2002 إلى «محور الشر»، جمعت بأسلوب خطابي التحديات المنفصلة التي تشكلها كوريا الشمالية على الاستقرار في شمال شرق آسيا، وطموحات إيران البعيدة المدى في منطقة الخليج، والإرث الذي لم يكتمل لحملة العام 1991 ضد عراق صدام حسين. وبالتالي فإن

المعضلات المشؤومة الملازمة للجهود التي تبذلها تلك الدول من أجل امتلاك أسلحة نووية كانت مغلّفة بالإدانة الأخلاقية لثلاثة أنظمة لا يربط بينها أي تحالف (بل إن اثنين من هذه الأنظمة تتبادلان العداء) ومرتبطة بآلام الشعب الأميركي وتجربته المباشرة مع الإرهاب.

بالنسبة إلى الشعب الأميركي، تكفي على الأرجح عبارة «محور الشر» لفترة وجيزة كتعريف تقريبي للتهديد. لكن المسألة المطروحة ذات شقين. أولاً، بما أن الأمن الأميركي بات الآن مرتبطاً بالأمن العالمي وأن الحملة ضد الإرهاب تحتاج إلى دعم عالمي، يتعين أن يرضى الآخرون، خارج أميركا، بهذا التعريف. فهل سيقبلون؟ ثانياً، هل مثل هذا التعريف ملائم في تشخيصه؟ وهل يوفر أساساً فعالاً لرد استراتيجي ناجح وطويل المدى على التحدي الذي يمثله الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل معاً أو كلاً على حدة؟

تكمن الصعوبة في أن تعريف الإدارة لما يُطلَب من الشعب الأميركي أن يقاتله باسم «الحرب على الإرهاب» قد تم عرضه بطريقة مبهمة للغاية. ولم تتضح الأمور باختزال الرئيس للإرهابيين (أو برفع شأنهم تبعاً للموقع) باعتبارهم «مرتكبي أفعال شريرة» ذوي دوافع شيطانية ومجهولين بخلاف ذلك. كما أن وصف الإرهاب نفسه بأنه العدو أغفل أن الإرهاب أسلوب فتّاك يُقْصَد منه الترويع ويستخدمه أفراد ومجموعات ودول. والمرء لا يشن حرباً ضد أسلوب أو تكتيك. فلم يعلن أحد عند بداية الحرب الثانية مثلاً، أن الحرب تُشَن ضد «الحرب الخاطفة».

ونظراً لأن الإرهاب من تقنيات الحرب، فإنه يستخدم بشكل عام من قبل أناس معينين لأغراض سياسية يمكن فهمها. ولذلك، نجد غالباً أن خلف كل عمل إرهابي تكمن مشكلة سياسية. يعتمد الإرهاب عن قصد على شن ضربات وحشية وفظيعة من الناحية الأخلاقية ضد مدنيين، أو أشخاص رمزيين أو أهداف مادية لتحقيق هدف سياسي[8]. وكلما كان المتطرفون السياسيون أضعف وأكثر تعصباً، ازداد ميلهم إلى تبنّي أكثر أشكال الإرهاب فظاعة كأداة مفضلة للقتال. وتتلخص حساباتهم القاسية في أن أعمالهم ستحرض على أعمال ثأرية واسعة يقوم بها الطرف الأقوى مما يكسبهم المزيد من الدعم وحتى الشرعية. وهكذا

فإن الإرهاب، إذا أعدنا صياغة كلوزوفيتز، هو استمرار للسياسة بوسيلة أخرى.

بناء على ذلك، يتطلب التغلب على الإرهاب حملة مدبّرة ليس من أجل التخلص من الإرهابيين وحسب، بل ومن أجل تحديدهم أيضاً ومن ثَم التصدي (بأية طريقة ملائمة) للدوافع السياسية التي تستند إليها أفعالهم. والتأكيد على ذلك لا يهدف إلى التماس العذر للإرهابيين ولا إلى السعي إلى إرضائهم. فكل نشاط إرهابي تقريباً ينبع من صراع سياسي يستمد منه وجوده وديمومته. وهذا ما ينطبق على الجيش الجمهوري الايرلندي في أيرلندا الشمالية، وعلى ثوار سك في إسبانيا، وعلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الثوار الشيشانيين في روسيا، وعلى باقي المجموعات الاخرى[9].

وفي حين أن الإرهاب جديد بالنسبة إلى أميركا، إلا أنه ليس كذلك في المناطق الأخرى من العالم. فقد انتشر في أوروبا وفي روسيا القيصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى تقريباً. واشتمل على آلاف الهجمات العنيفة، بما في ذلك اغتيال شخصيات رفيعة المستوى، وتفجير المباني. وربما بلغ عدد المسؤولين ورجال الشرطة الذين سقطوا ضحية للإرهاب في روسيا لوحدها سبعة آلاف ضحية بمن فيهم القيصر نفسه. وفي الدول الأخرى، ربما كان العرض الأكثر إثارة، اغتيال الأرشيدوق النمساوي الهنغاري فرانز فيرديناند في سارايبفو، وهو الامر الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وفي عهد غير بعيد، تعرّضت بريطانيا لإرهاب الجيش الجمهوري الايرلندي طوال عدة عقود، وقد سقط مئات من القتلى من المدنيين، ضحية لتفجيرات الجيش الجمهوري الايرلندي في بريطانيا، بمن فيهم أعضاء بارزون من العائلة المالكة. كما اغتيل العديد من المسؤولين رفيعي المستوى في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان الاوروبية ـ وبصفة خاصة في إسبانيا وإيطاليا وألمانيا ـ والأمثلة الاخرى تتطلب سرداً مطولاً[10]. وفي أميركا اللاتينية، ينشط الإرهابيون من الجناحين اليساري واليميني، وضحاياهم تعدُّ بعشرات الآلاف. إن الإرهاب الذي يتجذر في الاستياء الإثني أو القومي أو الديني هو الاكثر ديمومة والاقل عرضة للاستئصال بعملية بسيطة. وعلى العموم، الإرهاب النابع من

المظالم الاجتماعية، حتى عندما يتعزّز من الناحية الإيديولوجية بعقيدة مثل الماركسية الراديكالية، يميل إلى الزوال إذا لم تتبنَّ المجتمعات المعنية قضية الإرهابيين. فالعزلة الاجتماعية ستؤدي في النهاية إلى إضعاف عزيمة بعض الإرهابيين وإلى إلقاء القبض على البعض الآخر. أما الإرهاب الذي يستند على وجه الخصوص إلى دعم طبقة اجتماعية محرومة وبعيدة جغرافياً، مثل الفلاحين، فقد أظهر قدرة أكبر على الصمود (كما توضح تجارب الصين وأميركا اللاتينية)، وخصوصاً إذا كان مدعوماً بحركة مسلّحة. لكن أثبت الإرهاب النابع من إثنية مشتركة تستند إلى أساطير تاريخية، تذكّي نارها الحماسة الدينية المتقدة أنه الأشد مقاومة لكافة أعمال القمع المادي البسيطة.

إن الإرهابيين أنفسهم يستعصون على الإصلاح دون شك، لكن الظروف التي تساعد على ظهورهم قد لا تكون كذلك. وهذا تمييز مهم. فالإرهابيون يجنحون إلى العيش في عالم خاص بهم، يتقوقعون فيه داخل هالة من الاستقامة الذاتية المَرَضية. وهنا لا يصبح العنف مجرد وسيلة من أجل تحقيق غاية وإنما مبرراً للوجود أيضاً. ولذلك لا بد من استئصالهم. لكن للتأكد من عدم تجدُّد صفوفهم، يجب اتباع استراتيجية سياسية متأنية بغية إضعاف القوى السياسية والثقافية المعقدة التي تذكي جذوة الإرهاب. وهكذا يجب اجتثاث ما يساعد على نشأتهم بالطرق السياسية.

في حالة 11 أيلول/سبتمبر، من الواضح أن للتاريخ السياسي للشرق الأوسط علاقة وثيقة بغضب الإرهابيين، وبخاصة أن الغضب انصب على أميركا. ولسنا بحاجة إلى تحليل التاريخ السياسي بكثير من الدقة لأن من المفترض ألا يغوص الإرهابيون عميقاً في النصوص التاريخية قبل شروعهم في عمل إرهابي. بل إن السياق العاطفي للمآسي السياسية المحسوسة أو الملحوظة أو المرويّة هو الذي يصوغ كراهيتهم وفي النهاية أفعالهم.

في الشرق الأوسط، نجد أن الآراء السياسية العربية تصوغها المواجهة بين المنطقة والاستعمار الفرنسي والبريطاني، وإخفاق الجهود العربية في منع ظهور إسرائيل، وما تلا ذلك من معاملة إسرائيل للفلسطينيين، والبروز المباشر وغير المباشر للقوة الأميركية في المنطقة. وهذا العامل الأخير تنظر إليه العناصر

السياسية والدينية الأكثر تطرفاً في المنطقة على أنه تدنيس لطهارة الأماكن الإسلامية المقدسة (في المملكة العربية السعودية أولاً، وفي العراق الآن)، وأنه يلحق الضرر بمصالح العالم العربي، وأنه منحاز في دعم إسرائيل ضد الفلسطينيين. وتتغذى الحماسة السياسية لهؤلاء المتطرفين بالاتقاد الديني، لكن تجدر الإشارة إلى أن بعض من شاركوا في اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر لم يكونوا من المتدينين. وبالتالي كان لهجومهم على مركز التجارة العالمي، وهو الثاني على المركز في غضون خمس سنوات، ظلال سياسية واضحة.

لا مفرّ من الحقيقة التاريخية بأن التدخّل الأميركي في الشرق الأوسط هو السبب الرئيسي لاتجاه الإرهاب نحو أميركا ـ مثلما أدى التدخل الانكليزي في أيرلندا، على سبيل المثال، إلى جعل الجيش الجمهوري الايرلندي يستهدف بين الحين والآخر لندن، بل العائلة الملكية نفسها. وقد أقرّ البريطانيون بتلك الحقيقة الأساسية وسعوا إلى التعامل معها على الصعيدين العسكري والسياسي. بالمقابل، أبدت أميركا إحجاماً ملحوظاً عن التصدي للأبعاد السياسية للإرهاب وتعريف الإرهاب ضمن سياقه السياسي.

لكسب الحرب ضد الإرهابيين في الشرق الأوسط، يجب تطبيق البعدَين الأساسيين لهذا الجهد: يجب استئصال الإرهابيين، لكن يجب في الوقت نفسه تشجيع عملية سياسية تتصدى للظروف التي تؤدي إلى ظهور الإرهابيين. وهذا بالضبط ما تقوم به بريطانيا في ألْستر (أيرلندا الشمالية) والإسبان في بلاد الباسك. وهذا ما يجري حث الروس على فعله في الشيشان. إن التصدي لهذه الظروف السياسية لا يعدّ تنازلاً للإرهابيين ولكنه عنصر سياسي لا بد منه في استراتيجية تهدف إلى عزل العالم السفلي للإرهاب والقضاء عليه.

وهكذا فإن الإحجام الأميركي عن الاعتراف بوجود رابط بين أحداث 11 أيلول/سبتمبر والتاريخ السياسي الحديث للشرق الأوسط ـ مع ما فيه من عواطف سياسية يغذيها التعصُّب الديني والوطنية المتقدّة، المتعايشتان بدون استقرار مع الضعف السياسي ـ يمثّل شكلاً خطيراً من أشكال الإنكار. وما نزعة الولايات المتحدة، في ربيع العام 2002، إلى تبنّي الاشكال الاكثر تطرفاً للقمع الإسرائيلي للفلسطينيين كجزء من الصراع ضد الإرهاب إلا حالة في

هذا الموضوع. كما أن عدم الرغبة في الاعتراف بوجود رابط تاريخي بين ظهور الإرهاب المعادي لأميركا والتدخل الأميركي في الشرق الأوسط يجعل صياغة ردّ استراتيجي فعّال على الإرهاب أصعب بكثير.

وكما أشرنا سابقاً، فقد كان الدعم العالمي الابتدائي لأميركا عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، تعبيراً عن تعاطف صادق وتأكيداً مناسباً على الولاء. لكنه لم يكن تأييداً للتفسير الأميركي لطبيعة التهديد. وعندما اتخذ هذا التفسير شكلاً من الناحية الخطابية وجرى الإفصاح عنه بلغة متزايدة الحدة وصلت إلى الذروة في عبارة «محور الشر»، صار يُنظر بشكل متزايد إلى المفهوم الأميركي للإرهاب على أنه ابتعاد عن السياق السياسي للإرهاب.

لا غرو إذاً أن ينحسر التأييد العالمي شبه الإجماعي لأميركا ليحل محله تشكيك متزايد بالصيغ الأميركية الرسمية للتهديد المشترك في غضون ستة أشهر تلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر. وهذا ما يعرّض أميركا لخطر الوقوع في عزلة متزايدة وهي تواجه الأبعاد السياسية للأخطار التي تواجهها. وفي هذه الأثناء، يمكن أن يتفاقم هذا التهديد مع تزايد إمكانية الحصول على الوسائل المتنوعة الأكثر فتكاً، والتي لم تعد في متناول الدول وحسب، بل وفي متناول المنظمات السرية أيضاً.

إن الترابط بين الإرهاب وانتشار الأسلحة الفتاكة احتمال مخيف حقاً. وهذا بدوره لا يمكن التصدي له بالاستناد إلى الصيغ المجردة عن «الشرّ»، أو إلى القوة الأميركية لوحدها. وما يعقّد المسألة أن السجلّ الأميركي بشأن انتشار الأسلحة النووية ليس نقيًّا. فقد ساعدت الولايات المتحدة جهود بريطانيا العظمى للحصول على الأسلحة النووية، وساعدت فرنسا سرًّا أيضاً، وغضّت الطرف عن جهود إسرائيل وربما فعلت ما هو أكثر من ذلك، كما أذعنت أمام طموحات الصين والهند وباكستان، ولم تكن أمينة حتى على أسرارها النووية. وعندما يوجّه النقاد الاتهام إلى الولايات المتحدة على خلفية أن قلقها الجديد بشأن انتشار الأسلحة جاء متأخراً، فإن لديهم وجه حق في ذلك. ويتم الطعن بدوافع أميركا، من خلال الارتياب الواسع في الخارج، وبخاصة في أوروبا الغربية، بأن قلقها الكبير

المفاجىء بشأن انتشار الأسلحة يرجع في جزء منه فقط إلى صدمة 11 أيلول/ سبتمبر. فانشغال أميركا باحتمال امتلاك إيران والعراق لأسلحة دمار شامل يمكن إطلاقها، خلافاً للامبالاتها بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، يُعتبر أنه مدفوع جزئيًا بمصلحة إسرائيل المفهومة في نزع أسلحة هاتين الدولتين وإبقائهما على تلك الحال. كما أن إدخال كوريا الشمالية في «محور الشر»، يفسَّر على نطاق واسع بأنه جهد متعمَّد لحجب الانشغال الأميركي الضيق والاحادي الجانب بموضوع انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

لقد زادت الجهود التي تبذلها الدول الأجنبية في ربط مساعيها الخاصة بالحرب الأميركية على الإرهاب، في تشويش تعريفها التهديد، مما يشكل خطراً إضافياً من احتمال اختطاف القوى الأجنبية سياسياً للحرب الأميركية على الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس وزراء إسرائيل، أرييل شارون، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والرئيس السابق للصين، جيانغ زيمين، استغلّوا جميعاً كلمة «الإرهاب» من أجل الترويج لجداول أعمالهم الخاصة. فبالنسبة إليهم، كان التعريف الأميركي المبهم «للإرهاب العالميّ»، مفيداً وملائماً في جهودهم لقمع الفلسطينيين والشيشانيين، وطائفة الديغور، على التوالي.

لذلك فإن الاستجابة الفعالة للتهديد الذي يمثله الإرهاب فضلاً عن انتشار الأسلحة تبدأ بالاعتراف بأن كلا الامرين متصل بقضايا إقليمية محددة. فكل الحديث عن «الإرهاب العالميّ» لا يمكن أن يمحو الأصول القومية للإرهابيين، ولا البؤرة الخاصة لكراهيتهم، ولا جذورهم الدينية. وعلى غرار ذلك، فإن خطر انتشار الأسلحة، وبخاصة ارتباط ذلك الخطر بالإرهاب الذي ترعاه بعض الدول، إقليمي في الغالب وليس عالمياً.

يترتب على ذلك عندئذٍ أن الخطر المتزايد من جراء سعي كوريا الشمالية الخطير إلى امتلاك أسلحة نووية ونزوعها إلى نشر تلك الأسلحة لا يمكن التصدي له بفعالية إلا في السياق الإقليمي لشمال شرق آسيا، مع أخذ المصالح الفردية والمجتمعة لكل من كوريا الجنوبية والصين واليابان في الحسبان. وعلى الرغم من صيغة «محور الشرّ»، فإن أي حل مقترح يجب أن يعترف بالمصالح الخاصة للدول الرئيسية في المنطقة ويستجيب إليها. ويعزّز تلك النقطة الإصرار

الأميركي على إشراك كوريا الشمالية ـ في تباين صارخ مع العراق وإيران ـ في حوار إقليمي متعدد الأطراف بشأن انتشار الأسلحة. إن الإجابة على الإرهاب وانتشار الأسلحة لا يمكن أن تأتي بدون أميركا، ولكن من الواضح أنها لا يمكن أن تأتي من أميركا بشكل حصري. ولن تستأصل الحرب على الإرهاب الشرق أوسطي المنظمات الإرهابية إلا عندما تخسر تلك المنظمات جاذبيتها الاجتماعية وبالتالي قدرتها على تجنيد الأفراد، وعندما تجف مواردها المالية. من المرجح ألا يتجلّى هذا النصر إلا بأثر رجعي فقط. ويمكن التحكّم بانتشار الأسلحة عندما يتم إخضاع الجهود الوطنية المشتبه بها لرقابة دولية أو إيقافها بضغط من قوة خارجية. وسيكون التدخُّل الأميركي النشط حاسماً في كلتا الحالتين، لكن تحقيق هذين الأمرين سيكون أسهل بكثير إذا كانت المبادرات الأميركية تحظى بدعم دولي حقيقي.

لا شك في أن الولايات المتحدة قادرة على سحق كوريا الشمالية أو أي دولة شرق أوسطية أخرى، وعلى مساعدة إسرائيل في الحفاظ على أمنها وسيطرتها على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بأكملها، وعلى دعم إجراءات عسكرية عقابية مناهضة للإرهاب ضد سوريا، وعلى ردع المصريين أو السعوديين عن القيام بأعمال عدائية ضدها أو ضد إسرائيل. ويمكن حصر أي عملية عسكرية إضافية ضد إيران في توجيه ضربات انتقائية ضد المرافق الإيرانية التي تستخدم في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، مما يحدّ من حجم الجهد العسكري اللازم.

يمكن أن تتعامل مثل هذه الخطوات مع مسألة انتشار الأسلحة، على المدى القصير على الأقل، لكن من المشكوك فيه أن تكون علاجاً للدوافع الإرهابية. ولا ريب في أنها ستعزّز الاستياء الشديد من أميركا وسيُنْظَر إليها على أنها جهد استعماري مكشوف لفرض نظام جديد على المنطقة. أضف إلى ذلك أنّ من المرجح جداً أن تلقى رفضاً دولياً، وبخاصة في أوروبا، ناهيك عن العالم الإسلامي. وبالتالي قد تتعرض مكانة أميركا في أوروبا للخطر، لتصبح «الحرب على الإرهاب» حرباً أميركية حصرية ومشروعاً معادياً للإسلام. وعندئذٍ تصبح رؤية صموئيل هنتنغتون لـ «صراع الحضارات» نبوءة ذاتية التحقّق.

أخيراً وليس آخراً، سينتج عن سياسة الإكراه الاحادي الجانب ذهنية دولية تصبح فيها الحيازة السرية لأسلحة الدمار الشامل أولوية قصوى بالنسبة إلى الدول غير الراغبة في الخضوع للتخويف. وبالتالي سيكون لهذه الدول حافز إضافي لمساعدة المجموعات الإرهابية، المتعطشة للانتقام، مما يزيد في احتمال شن هجوم مغفل بأسلحة الدمار الشامل على أميركا. وعندئذٍ يكون بقاء الاصلح، وهو مفهوم ضمني دائم إلى حد معين في السياسات الدولية (برغم تلطيفه تدريجيًا في الاتفاقات الدولية التي توجّه سلوك الدول)، قانون الغاب العالمي.

ويمكن أن يجلب ذلك الدمار إلى الأمن القومي الاميركي على المدى الطويل. لهذا السبب تبدو إحدى المقولات التي أطلقت في سياق الجدل الكبير الثالث حول الامن الاميركي - أي التقليل من أهمية حلف الاطلسي لصالح «ائتلاف الراغبين» - مضلّلة للغاية. ومع أنه لم يتم التصريح بذلك علانية، لكنها محاولة من قبل مجموعة مندفعة داخل إدارة بوش وضمن الدوائر السياسية المحافظة جداً، من أجل القيام «بهجوم مفاجىء» استراتيجي لتغيير الاولويات الاميركية الجيوسياسية الاساسية. إن هذه المجموعة تسعى في الواقع، إلى توفير الأساس المنطقي، والدافع، والاستراتيجية لقيام ائتلاف عالمي تقوده أميركا، يحل محل التحالف الذي شكّلته أميركا بعد العام 1945 أثناء الحرب الباردة.

كانت معارضة القوة السوفياتية الركيزة التي قام عليها ائتلاف الحرب الباردة، وقد استندت إلى قيم مشتركة، وإلى رفض الديكتاتورية الشيوعية. وكان حلف الأطلسي (المتشكل بموجب معاهدة حلف شمال الأطلسي) التعبير الحاسم عن هذا الائتلاف، وتلاه عقد معاهدة دفاع منفصلة مع اليابان، بغية احتواء أي توسّع سوفياتي آخر.

سجّل الانهيار النهائي للاتحاد السوفياتي، في العام 1991، النصر التاريخي لهذا التحالف الديموقراطي، لكنه أثار مسألة المهمة المقبلة للحلف. وكان الجواب، في العقد الأخير أو نحو ذلك توسيع الحلف نفسه مع السعي التدريجي إلى زيادة مداه إلى خارج أوروبا.

فتحت الضربة الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر الباب أمام من يشعر

بقوة بأن الدول التي تخوض صراعاً إلى حد ما مع المسلمين سواء أكانت روسيا أم الصين أم إسرائيل أم الهند، ينبغي النظر إليها الآن على أنها شريكة طبيعية ورئيسية لاميركا. بل إن البعض يرى بأن على أميركا أن تعيد ترتيب الشرق الاوسط، باستخدام القوة الاميركية باسم الديموقراطية لإخضاع الدول العربية لإدارتها، واستئصال التطرُّف الإسلامي وجعل المنطقة آمنة لإسرائيل. ويشترك في هذا المفهوم داخل أميركا مختلف المجموعات اليمينية والمحافظين الجدد، والمجموعات الاصولية الدينية. ويوفّر الخوف من الإرهاب لهذا التوجه جاذبية شعبية قوية. لكن خلافاً للائتلاف السابق، لا توفر هذه الصيغة الاستراتيجية احتمالاً كبيراً للبقاء السياسي. فالشراكة ستكون انتهازية، ومنظَّمة حول أهداف تكتيكية بدلاً من انتظامها حول قيم مشتركة دائمة. وفي أحسن الاحوال، يُرجَّح أن تكون اتفاقية قصيرة المدى - اتفاقية يمكنها فقط أن تدمّر الحلف الديموقراطي العظيم الذي دعمته أميركا بنجاح لاكثر من أربعين سنة، بدلاً من أن تحل محله.

يمكن أن تتفاقم مخاطر إعادة الترتيب هذه من جراء إعادة تعريف شاملة ومنمّقة للمذهب الاستراتيجي الاميركي. وقد أشار الرئيس بوش إلى ميل متنامٍ للقيام بذلك في خطابه الذي ألقاه في 1 حزيران/يونيو 2002، في وست بوينت. وعمد المكتب الصحافي للبيت الابيض إلى توزيعه عبر البريد الإلكتروني إلى مختلف أعضاء المجتمع السياسي الاجنبي مع ملاحظة تشير إلى أن ذلك الخطاب «يعبّر عن مذهب جديد للسياسة الخارجية الاميركية (القيام بإجراء استباقي عند الضرورة للدفاع عن حريتنا والدفاع عن أرواحنا)... إن خطاب وست بوينت يمثّل القناعات التي يؤمن بها الرئيس وإدارته...»

في هذا الخطاب، استبعد الرئيس سياسة الردع التقليدي باعتبار أن لا صلة لها بمخاطر الإرهاب وانتشار الأسلحة ما بعد الحرب الباردة، وأعلن عن عزمه على «نقل المعركة إلى أرض العدو، وعرقلة مخططاته، ومواجهة أسوأ الاخطار قبل بروزها». وتجدر الإشارة «إلى أنه أغفل تعريف «العدو» وبالتالي أبقى نطاق التحرك مفتوحاً على مصراعيه لاختيار الهدف بشكل تعسّفي. ولم يحدّد هذا

المذهب الجديد للتدخّل الاستباقي المعايير التي سوف تستخدم في تعريف الإرهاب، كما أنه لم يوضح ما هي الظروف التي يعتبر فيها انتشار الأسلحة شراً يبرر قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري وقائي.

كانت الولايات المتحدة تدعي من حيث الجوهر، الحق في تعريف العدو وضربه أولاً، بدون السعي وراء إجماع دولي على تعريف مشترك للتهديد. وكانت تستبدل المذهب الراسخ الذي يقوم على الدمار المتبادل المحقّق (مختصره MAD*) بالمفهوم الجديد الذي يقوم على الدمار الاحادي المحقق يمكن (مختصره SAD*). ومن غير المفاجىء أن يكون الانتقال من الدمار المتبادل المحقق إلى الدمار الأحادي المحقق في نظر العديدين انتكاسة استراتيجية.

لم يؤدِّ الجمع بين مفهومين منفصلين، الاستباق والوقاية، إلى تسهيل الأمور. ففي الفصل الخامس من وثيقة استراتيجية الأمن القومي للعام 2002، الصادرة عن مجلس الأمن القومي، تحت عنوان «منع أعدائنا من تهديدنا، وتهديد حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل»، جرى استخدام العبارتين بشكل متبادل. وزاد من ضبابية المسألة تصريح وزير الدفاع للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS في 2 كانون الثاني/يناير 2002، والذي يقول فيه إن «كل من يعتقد أن بوسعنا الانتظار حتى نحصل على معلومات أكيدة بأن الهجمات وشيكة، يكون قد فشل في فهم الأمور التي أدت إلى أحداث 11 أيلول/سبتمبر».

ومع ذلك، فإن التمييز بين الاستباق والوقاية مهم من منظور النظام الدولي، وينبغي عدم إبهامه. فهو ينطوي على سبيل المثال على الفرق بين قرار إسرائيل في حزيران/يونيو 1967 باستباق هجوم العرب الذين كانوا يستكملون نشر قواتهم، وبين الغارة الجوية التي شنتها إسرائيل سنة 1981

* اتفق أن MAD تعني مجنون و SAD تعني حزين، وهما صفتان تنطبق كل منهما على المذهب الذي يمثله ـ المترجم.

على مفاعل أوزيراك النووي لمنع العراق من امتلاك أسلحة نووية في آخر الأمر. فالأول كان بمثابة ردّ على خطر وشيك، في حين حال الأخير دون بروز خطر ما. وعلى غرار ذلك، ربما كان الهجوم الأميركي على العراق سنة 2003 هجوماً استباقياً ضد «تهديد مستقبلي خطير ومتنام» (على حد تعبير الرئيس بوش) لكنه بكل تأكيد ليس استباقاً لضربة عراقية وشيكة.

يمكن تبرير العمل الاستباقي بذريعة أن المصلحة الوطنية العليا تواجه خطراً وشيكاً، ومن ثم من المرجح بموجب هذا التعريف أن يكون عملاً أحادياً. وهو يتطلب استخبارات ممتازة لتبرير مثل هذا العمل الاعتباطي من الناحية الخطابية على الأقل. بالمقابل، يجب أن يسبق العملَ الوقائي إذا أمكن تعبئة للضغوط السياسية (بما في ذلك الدعم الدولي) من أجل الحيلولة دون وقوع ما هو غير مرغوب فيه. ويجب عدم اللجوء إلى القوة إلا بعد استنفاد وسائل المعالجة الأخرى، وحين لا يعود الردع بديلاً مقنعاً. ويمكن أن يؤدي الفشل في التمييز ـ وبخاصة من جانب القوة العظمى التي تملك أعظم وسائل الردع ـ إلى حدوث عدوى للحروب «الوقائية» الأحادية مقنّعة بلبوس الحروب «الاستباقية».

في النهاية، يمكن أن يلحق التأثير الأسوأ لهذا التغيّر الواسع النطاق في التحالفات والمذاهب بأميركا نفسها، إذ إنه سيحوّل الدور التاريخي لأميركا في العالم والطريقة التي ينظر بها العالم إليها على السواء. وبدلاً من الاستمرار بمثابة منارة للحرية تهتدي بها كافة الشعوب اليقظة سياسياً في العالم، سيُنْظَر إلى أميركا على أنها قائد «حلف مقدس» جديد ينقصه الاهتمام المتوازن بالنظام والعدالة، وبالأمن والديموقراطية، والقوة الوطنية والرخاء الاجتماعي. وسينتج عنه عزلة تسلطية تستعدي شهامة الأصدقاء القدامى، ولا تجعل الأصدقاء الجدد يشاركون أميركا قيمها الأساسية أو قادرين على أن يصبحوا شركاء حقيقيين في مواجهة مصادر العنف العالمي. ومن شأن انعزال أميركا، وإن تكن جبّارة، أن تصبح فريسة للمجموعات المعادية المختلفة، التي لا تضم في صفوفها أعداء أميركا وحسب، بل تضم أيضاً حلفاءها السابقين لكن المنبوذين، فضلاً عن أصدقائها الجدد لكن المتقلّبين.

إن التهديد الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة والعالم هو الاضطراب

السياسي العنيف الذي قد ينتهي بفوضى عالمية عامة. وما الإرهاب إلا واحد من أبشع مظاهرها، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أحد أعظم أخطارها. غير أن كليهما عَرَضين لعلّة عالمية أساسية. ولن يقلل من انعدام الأمن القومي الأميركي الحالي إلا السعي الدؤوب إلى استراتيجية عالمية تتصدى للأسباب التي يقوم عليها النزاع العالمي. وهذا يستدعي تعبئة دعم عالمي على نطاق واسع، يصغر إزاءه حتى التحالف الذي هزم الأنظمة الشمولية في القرن العشرين. والقوة الأميركية العالمية هي نقطة الانطلاق الضرورية لهذه الاستراتيجية، لكنها لن تكون قدرها التاريخي.

الملاحظات

(1) بعد الغارة على بيرل هاربر، دارت الحرب مع اليابان على جزر المحيط الهادىء النائية.

(2) وصبَّ الملاك السابع جامَه على الهواء وخرج صوتٌ من الهيكل من العرش قائلاً قد انقضى. فحدثت أصواتٌ ورعود وبروق وكانت زلزلةٌ شديدةٌ حتى إنه لم يكن منذ كوّن الإنسان على الأرض زلزلةٌ بهذه الشدّة. وصارت المدينة العظيمة ثلاثة أقسامٍ وسقطت مدن الأمم... وهربت كل جزيرةٍ والجبال لم توجد. ونزل من السماء على الناس بَرَدٌ ضخمٌ نحو وَزْنةٍ وجدّف النّاس على اللهِ لضربة البرَد لأن ضربته كانت عظيمةً جداً. (نسخة الملك جايمس).

(3) وعلى سبيل المثال، شجع النجاح الكبير للثورة في الشؤون العسكرية، الصين على الشروع في برنامج خاص بها بمواصفات صينية... وُصف «بحرب الشعب تحت ظروف عالية التقنية» يعتبره بعض القادة والخبراء العسكريين الصينين «تحولاً استراتيجياً كبيراً». انظر Kung Shuang-yin. «Achieving Development by Leaps and Bounds in National Defenses» *Ta Kung pao,* May 31, 2003.

(ملاحظة المؤلف: جميع الاقتباسات من الكتب غير الانكليزية هي تراجم).

(4) استناداً إلى التقرير السنوي حول النزاعات في العالم الذي أعد برنامج

البحوث المتعددة الاختصاصات بشأن أسباب انتهاكات حقوق الإنسان PIOOM، سنة 2002، كان هناك ثلاثة وعشرون نزاعاً مستمراً محتدماً في العام 2001، أدت إلى هلاك 125000 إنسان، بالإضافة إلى تسعة وسبعين نزاعاً متوسطاً (حصد كل منها ما بين 100 و 1000 قتيل)، وثمانية وثلاثين «نزاعاً سياسياً عنيفاً» (أدى كل منها إلى مقتل ما بين 25 و 100 شخص). ووصف نحو خمس وثلاثين دولة بأنها خالية تقريباً من النزاعات السياسية العنيفة.

(5) الحذر الشديد مبرر بوجه عام بخصوص ما يسمى معلومات استخبارية عن تطوير الأسلحة في البلدان الأخرى، وخصوصاً عندما تأتي تلك المعلومات من مصادر أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك، القصة التي حملت العنوان «إيران قد تكون قادرة على صنع قنبلة ذرية في غضون 5 سنوات، هذا ما يخشاه المسؤولون الاميركيون والإسرائيليون» والتي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 1995، تل أبيب. وهي تفيد بأن «مسؤولاً رفيع المستوى» يؤكد أنه «إذا لم يتم إيقاف برنامج إيران بواسطة قوة أجنبية ما، فسوف تمتلك القنبلة خلال خمس سنوات تقريباً». وبعد ذلك بسبع سنين، في 19 آذار/مارس 2002، أدلى مدير الاستخبارات المركزية بشهادة أمام الكونغرس يقول فيها «إن معظم وكالات عالم الاستخبارات تتوقّع أن الولايات المتحدة ستواجه على الأرجح، بحلول العام 2015، تهديدات بصواريخ بالستيّة عابرة للقارات تطلقها كوريا الشمالية وإيران... وقد تكون طهران قادرة بجهود ذاتية على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي في أواخر هذا العقد». وعلاوة على ذلك، تدل خبرات كافة القوى التي تمتلك أسلحة نووية أنه يلزم إجراء اختبارات عديدة لكي يمكن الحصول على رأس حربي نووي موثوق ونظام إطلاق بدقة معقولة. ومن المستحيل تقريباً إخفاء مثل هذه الاختبارات. ربما كان الاستثناء الوحيد إسرائيل، التي يقال إنها تمتلك ترسانة نووية سرّيّة، غير أن إسرائيل كانت المستفيد غير الرسمي من المعلومات التكنولوجية التي أثمرت عنها التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة، والتي أجرتها فرنسا كذلك قبل

ذلك بسنين عديدة. ومع ذلك، يعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل أجرت في أواخر السبعينيات تجربة نووية مشتركة واحدة على الأقل مع حكومة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

(6) يوضح اقتباسان من مقالة Stephen E. Flynn, «America the Vulnerable,» *Foreign Affairs* (January/February 2002) 63-64. حجم المشكلة: إن معظم المنشآت الفيزيائية ومراكز الاتصالات ومحطات الطاقة، ومحطات ضخ المياه، والبنية التحتية لقطاع النقل في الأراضي الأميركية غير محمية، أو أنها مجهزة بوسائل أمنية تكفي لصد المخربين الهواة فقط، أو اللصوص، أو مقتحمي البرامج الحاسوبية... وفي العام 2002 فقط، عبر 489 مليون شخص، و 127 مليون عربة ركاب، و11.6 مليون مستوعب بحري و11.5 مليون شاحنة و2.2 مليون عربة سكة حديدية، و829000 طائرة و211000 سفينة نظم التفتيش الحدودية في الولايات المتحدة».

(7) Gregory J.W.Urwin, «The Army of the Constitution: The Historical Context» في... *to insure domestic tranquility for the common defence...*, ed. Max G. Manwaring, 45 (Carlisle, PS: Strategic Studies Institute, 2000).

(8) بعبارة أخرى: «الإرهاب والحرب غير النظامية المصاحبة له يبرزان عندما تكون قطاعات من النخبة المهمّشة محبطة لدرجة اللجوء إلى العنف ضدّ ما تراه ظلماً وقمعاً وعدم مساواة... هؤلاء الأفراد من الرجال والنساء مستعدون للقتل والتدمير - وربما الموت أثناء قيامهم بذلك - من أجل تحقيق أهدافهم الذاتية». Max G. Manwaring, The *Inescapable Global Security Arena,* (Carlisle, PA, Strategic Studies Institute, 2002), 7.

(9) في دراسة للإرهاب الانتخابي ما بين عامي 1981 و2001، وجد الباحث السياسي روبرت بايب من جامعة شيكاغو أنه من بين 188 هجوماً منفصلاً، يمكن أن تعود جذور 179 منها إلى حملات عسكرية أو سياسية متماسكة وضخمة. كما لاحظ أن هناك صلة صغيرة بين

الإرهاب الانتحاري والأصولية الإسلامية، أو أي دين. بل إن أوّل من حرّض على الهجمات الانتحارية هم نمور التاميل في سريلانكا، وهي جماعة ماركسية لينينيّة يرجع أعضاؤها إلى أصول هندية لكنهم معادون للدين (وقد ارتكبوا 75 من أصل 188 حادثاً)، انظر Robert A. Pape, «Dying to kill US,» *The New York Times*, September 22, 2003.

(10) لذكر ما حدث في إيطاليا فقط: أحصى: Franco Ferracuti, «Ideology and Repentance: Terrorism in Italy» in *Origin of Terrorism*, ed. walter Reich, 59 (Washington DC: Woodro Wilson Center Press, 1998) ما لا يقل عن 14569 عملاً إرهابياً في إيطاليا بين العام 1969 والعام 1986، نتج عنها مقتل 415 شخصاً. وبلغت ذروة هذه العمليات في العام 1979 الذي شهد 2513 حادثة إرهابية.

2

معضلات الاضطراب العالمي الجديد

أصبح الصراع في أوراسيا الشاغل الأمني المركزي للعالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين، فالحافة الجنوبية الشرقية لأوراسيا هي ميدان حروب داخلية إثنية ودينية خطيرة، وهي المحل الهندسي للأنظمة الأكثر تطرّفاً والتي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي مصدر معظم العقائد المتعصبة والحركات المتشدّدة التي تتقاسم معها بعض الدول الأسلحة في مرحلة ما. كما أنها تضمّ ما يزيد على نصف سكان العالم (بما في ذلك أكبر دولتين من حيث تعداد السكان) إضافة إلى ثلاثة أرباع الفقراء في العالم، وهي مولّد رئيسي للانفجار الديموغرافي في العالم، والمصدر الرئيسي لضغوط الهجرة الدولية المشوبة بالتوتر[1].

وخلال العقود الأربعة للحرب الباردة، كان التحدي الجيوستراتيجي المركزي الذي يواجه أميركا هو وجود ايديولوجية توتاليتارية معادية تسيطر على ثلثي مقدرات قارة أوراسيا الواسعة وربما تهيمن على الثلث الباقي. كانت أوراسيا الميدان العظيم والرهان الرئيسي في السباق، لأنها تضم أكثر الدول دينامية وإصراراً من الناحية السياسية في العالم، إضافة إلى اثنتين من المناطق الثلاث الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية في العالم: أوروبا الغربية والشرق الأقصى. والسيطرة التامة على أوراسيا تعادل الهيمنة على العالم.

كان الالتزام الأميركي بمنع أية قوة معادية من السيطرة على أوراسيا يحمل في طياته خطر إشعال حرب نووية مستقبلية. ومن ثم كان لا بدّ من أن يكون سباق التسلح الشغل الشاغل للسياسة الأمنية الأميركية، حيث المنافسة في

تكديس الترسانات النووية، بل وحتى التخطيط لحرب نووية شاملة. وكان الردع هو المبدأ الناظم لتجنب الحرب، والاحتواء هو الصيغة الوقائية من احتمال استيلاء الأعداء على الأطراف الغربية والشرقية لأوراسيا.

إن التغلُّب على الاضطراب العالمي الجديد يتطلب استراتيجية أكثر مرونة من تلك التي كانت ضرورية لخوض غمار الحرب الباردة، ومقاربة أوسع نطاقاً من الحملة ضد الإرهاب التي تلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر. لا يمكن أن تكون الحرب على الإرهاب المبدأ الناظم المحوري للسياسة الأمنية الأميركية في أوراسيا، ولا للسياسة الخارجية الأميركية بشكل عام. فمحور اهتمامها ضيِّق جداً وتعريفها للعدو غامض جداً، والأهم من ذلك، أنها لا تستجيب إلى الأسباب الأساسية للاضطراب السياسي الحاد في نقطة الوصل الحاسمة في أوراسيا بين أوروبا والشرق الأقصى. ونظراً لأنها مأهولة بكثافة بالمسلمين، فبوسعنا تسمية هذه المنطقة من أوراسيا «منطقة البلقان العالمي» الجديدة(2).

على أميركا وبخاصة في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر، أن تبادر إلى الدراسة المتأنية والهادئة لعلاقتها المعقدة بعالم الإسلام الشديد التقلّب. وهذا هو الشرط المسبق للشروع في أية محاولة أميركية فعّالة على المدى البعيد لتهدئة البلقان العالمي الجديد والمتقلّب، استجابة للخطر المزدوج للإرهاب وانتشار الأسلحة. لكن يتعيَّن على صنّاع السياسة الأميركية أيضاً استباق المخاطر الأكبر التي تواجه أميركا نتيجة لتوسّعها المفرط وتنامي العداء الديني والسياسي لأميركا بسبب التدخل الأميركي الأحادي.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الاضطراب العالمي المعاصر ينبع في الغالب من حقيقة جديدة: لقد أصبح العالم الآن يدركُ سياسياً انعدام المساواة بين البشر. فحتى زمن غير بعيد نسبياً، كانت الغالبية من البشر في حالة إذعان قدري للظلم الاجتماعي. ومع أن حركات التمرّد الفلاحيّة كانت تزعزع بين الحين والآخر حالة الإذعان الشعبي لما بدا أنه قَدَرٌ محتوم، فقد كانت تندلع أساساً عندما تصبح الظروف المحلية أقسى من أن تُحْتَمل. بل إنهم حتى في تلك الحالة، كانوا

يتمرّدون وهم يجهلون تماماً ما يدور في العالم، وفي عزلة نسبية، وبدون إدراك تجاوزيّ للظلم.

لقد تغير هذا الوضع العام بشكل جذري. فانتشار التعليم وتأثير وسائل الاتصالات الحديثة على وجه الخصوص وفّرا مستوى غير مسبوق من الوعي السياسي لدى عامة الناس، ما جعلهم أكثر تأثراً بالجاذبيات العاطفية للوطنية، والراديكالية الاجتماعية، والأصولية الدينية. وتتغذّى هذه الجاذبية أيضاً بتنامي إدراك مقدار التباين في الرفاهية المادية للبشرية، ما يثير الحسد والاستياء والعداء الذي يمكن تفهُّمه، كما أنها تشتد وتحتدم بسبب الاحتقار الثقافي والديني لانغماس الأثرياء في الملذات. في هذه الحالة، تصبح التعبئة الديماغوجية للضعفاء والفقراء والمظلومين أمراً سهلاً.

قوة الضعف

مثّلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر منعطفاً في تاريخ سياسة القوة. فقد قام تسعة عشر متعصّباً، بعضهم لم يتلقّ تعليماً غربياً، بمصادر مالية زهيدة، بإغراق القوة الأكبر والأكثر تقدّماً في العالم في حالة من الذعر نتج عنها أزمة سياسية عالمية.

وأدت التأثيرات التالية لما قام به هؤلاء إلى عسكرة السياسة الخارجية الأميركية، وتسريع استدارة روسيا نحو الغرب، وحفزت في النهاية إلى حدوث انقسامات متزايدة بين أميركا وأوروبا، وزادت من حدة التوعّك الاقتصادي الأميركي، وغيّرت التعريف الأميركي التقليدي للحقوق المدنية. أما الأسلحة التي استخدموها في إنجاز كل ذلك فكانت بعض قطّاعات الورق ليس إلا، وعزم على التضحية بأرواحهم. ولم يحدث من قبل أن تلحق حفنة من الضعفاء هذا الألم الشديد بكثرة شديدة القوة.

هنا تكمن معضلة القوة العظمى الوحيدة في العالم: كيف يمكن التغلّب على عدو ضعيف مادياً لكنه يملك دافعاً متعصباً؟ ما لم يتم إضعاف مصادر هذا الدافع، ستذهب كافة المحاولات لإحباط العدو والتخلّص منه أدراج الرياح. فالكراهية تزرع بذور التجدّد والنماء. ولا يمكن القضاء على العدو إلا من خلال

التعرُّف على الدوافع والعواطف غير المحدّدة بدقة، بل المستمدة من السعي المشترك للضعفاء المتشدّدين إلى تدمير هدف حماستهم الناقمة ـ مهما كلف الأمر.

في هذا السعي الدؤوب ـ حيث يشكل الإرهاب في الواقع أداة شرسة يستخدمها الضعيف في وجه القوي (وهي خاصية لا تمنحه أية شرعية أخلاقية) ـ يملك الضعيف ميزة نفسية كبيرة: لديه القليل مما يخسره، ويعتقد بأنه يستطيع كسب كل شيء. ويمكنه أن يجد السند في الحماسة الدينية أو التعصُّب الطوباوي، وهو يُعبِّر عن قناعاته بطريقة حادة نابعة عن فساد حالته. وبعض الضعفاء لديهم استعداد للتضحية بأنفسهم لأن حياتهم لا تكون ذات معنى إلا عندما يتسامون على وجودهم البائس من خلال أعمال انتحارية مصمّمة لتدمير محور كراهيتهم. وهكذا فإن يأسهم يولّد حماستهم ويحفز إرهابهم.

وبالمقابل، يمكن أن يخسر القوي المسيطر كل شيء ـ وبخاصة ذلك الذي يقدرونه أيما تقدير، أي رفاهيتهم ـ كما أن قلقهم يبدّد قوتهم. فالأقوى يحافظ على حياته ويحب الحياة الرغيدة. والرعب متى انتشر بين الأغنياء يجعلهم يغالون في تقدير الإمكانات الفعلية للخصم غير المرئي والضعيف أساساً، ويبالغون في قدرته المزعومة على الوصول إلى أهدافه، فيما يقوّضون الإحساس الجماعي بالأمن، وهو إحساسٌ ضروري جداً للوجود الاجتماعي المريح. ومتى انزلق القوي في ردود أفعال مذعورة مبالغ فيها، فإنه يتحوّل من حيث لا يدري إلى رهينة بيد الضعيف.

ليس في استطاعة الضعفاء المتعصّبين تحويل أنفسهم، لكن لديهم القدرة على جعل حياة الأقوياء بائسة. فقوّة الضعف هي المكافىء السياسي لما يسميه الاستراتيجيون العسكريون الحرب غير المتناظرة. إن الثورة في الشؤون العسكرية ـ التي تعظِّم القوة الماديّة للمسيطر من الناحية التكنولوجية ـ يوازنها في الواقع القفزة النوعية في القابلية الاجتماعية للتعرض للخطر، ما يزيد من مقدار الخوف الذي يتملّك القوي من الضعيف.

تتيح قوة الضعف استغلال أربع حقائق مستجدّة للحياة العصرية. الأولى، إن الوصول إلى وسائل فتّاكة على نطاق واسع لم يعد مقتصراً على الدول

المنظَّمة والقوية. وكما أشرنا في الفصل الأول، فقد ازدادت إمكانية حصول المجموعات الصغيرة نسبياً، والتي تتميز بالمثابرة والتصميم على القدرة على إلحاق أذى اجتماعي كبير، وعلى إشاعة حالة من القلق بوجه خاص. والثانية، هي أن القدرة على الحركة حول العالم ـ التي لم تسهلها وسائل السفر السريع وحسب، بل أيضاً الهجرات المتزايدة التي حطّمت الحواجز بين المجتمعات المنفصلة ـ ونظم الاتصالات العالمية سهّلتا عملية التنسيق والتخطيط على الخلايا السرية المتفرقة. والثالثة، هي أن النفاذية الديموقراطية تسهّل الاختراق والإغراق في المجتمعات المفتوحة، ما يجعل اكتشاف الأخطار في غاية الصعوبة، في حين إنه يلحق الضرر في آخر الأمر بنسيج الديموقراطية نفسها. والرابعة، هي أن التكافل المنهجي في المجتمع الحديث يميل إلى إطلاق تفاعلات متسلسلة. فإذا ما حدث خلل في عنصر أساسي واحد فقط، أدى ذلك إلى حدوث اضطراب اجتماعي متزايد، وإلى انتشار الذعر مثل النار في الهشيم. خلاصة القول، إن تكتيك الصدمة والفزع الذي ينادي به استراتيجيو الثورة في الشؤون العسكرية وجد معادلاً له في الذعر المسبّب للشلل، والذي يمكن للضعفاء أن ينشروه بتكلفة زهيدة بين الأقوياء. ومن الأمثلة على ذلك التصوّر الشعبي المبالغ فيه لتنظيم «القاعدة» الإرهابي على أنه جيش سريّ شديد التنظيم ومحكم الانضباط ومتغلغل في كافة أرجاء العالم قوامه إرهابيون متمرسون بالتكنولوجيا يُديرهم مركز قيادة وتحكُم فعّال. وقد عزّزت الإشارات الشعبية المتكرّرة بعد 11 أيلول/ سبتمبر إلى وجود «50000 إرهابي متمرّس» ينتمون إلى «القاعدة» من فكرة حدوث اختراق لأميركا، والغرب عموماً، من قبل خلايا مختبئة من المحاربين المتمرّسين فنياً والجاهزين لإطلاق سلسلة من الضربات المنسّقة والمدمِّرة والمصمَّمة لإشاعة الفوضى في الحياة الاجتماعية. كما عزّزت الإنذارات الدورية الملّونة في الولايات المتحدة ذلك التصوّر، وضخّمت قوّة هذا الشبح، وأسبغت على قائده، أسامة بن لادن، قدرة مخيفة على الوصول إلى حيث يريد[(3)].

التقدير الأكثر دقة هو أن القاعدة عبارة عن اتحاد فضفاض لخلايا أصولية مسلمة، تمتعت قياداتها لفترة من الزمن بملاذ آمن تحت مظلة نظام طالبان

البدائي والأصولي في أفغانستان. لقد ظهر الأصوليون الإسلاميون عقب تدمير السوفيات للمجتمع الأفغاني، وحفزهم رد الفعل الإسلامي المتجاوز لحدود القوميات على الاجتياح السوفياتي. وفي وقت لاحق ركّزوا عدائيتهم الثائرة أصلاً على أميركا، التي نبذوها بسبب دعمها لإسرائيل، وحمايتها للأنظمة غير الشعبية في المنطقة، وفوق ذلك كله، تدنيسها أقدس أراضي الإسلام بوجودها العسكري فيها. لقد وفّرت «القاعدة» الإلهام النبوي، والقاعدة الإيديولوجية، ووسائل جمع الأموال من أجل بذر المجموعات الناشئة في المناطق الأخرى، والتدريب العملي الأساسي، والتخطيط الاستراتيجي الواسع للأفرع الإرهابية المختلفة والمتحمسة لضرب «الشيطان الأكبر»[4].

كانت النتيجة سلسلة من الهجمات الإرهابية المتفرقة ضد المصالح الأميركية في مختلف أرجاء العالم، والتي كانت هجمات 11 أيلول/سبتمبر أكثرها جراة وتأثيراً وتدميراً. ومع ذلك كان حجم تنسيق الضربات المتزامنة ضد أهداف في نيويورك وواشنطن غير اعتيادي من حيث طموحه ونتائجه غير المتوقعة (بما أنه من غير المرجح أن يكون في وسع مخططي هذه الهجمات التنبؤ بانهيار برجي مركز التجارة العالمي بعد ضربهما). وبما أن هذا الهجوم لم يتبعه هجوم آخر مماثل له من حيث الطموح، ولو بعد فترة طويلة ـ مثل انفجار «قنبلة قذرة» في مركز عمراني، وهو الانفجار الذي كان يُخْشى منه كثيراً ـ فإن ذلك يُذكّر بمحدودية القدرات المادية والتنظيمية للقاعدة، والتي تفاقمت بعد العملية التي شنتها الولايات المتحدة على قادة التنظيم وملاذه الآمن في أفغانستان.

ومع ذلك، فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر تُظْهر كيف يمكن لضربة وحيدة صاعقة من الناحية النفسية، صادرة عن مصدر غير مرئي، أن تغيِّر من نظرة القوة العظمى وسلوكها في العالم. ومنَ الصعب تخيل أن الولايات المتحدة كانت ستشن حربها في ربيع العام 2003 على العراق بدون الصدمة النفسية السابقة التي عانت منها أميركا في خريف العام 2001. لقد تغير تعريف أميركا لدورها في العالم، ليس بسبب تحدي منافس قوي، وإنما

بسبب عمل انتحاري قامت به حفنة من المتعصّبين غير المعروفين الذين ألهمتهم ودعمتهم مجموعة سرية بعيدة، لكن متحمّسة، تفتقر إلى أي من سمات الدولة القوية الحديثة.

لقد أظهر هجوم «القاعدة» تناقضاً مهماً آخر متأصّلاً في قوّة الضعف: الضعيف يصبح قوياً بالتبسيط المفرط لبؤرة كراهيته، في حين يصبح القوي ضعيفاً بفعله الشيء نفسه. الضعيف يكسب، بإضفاء صفة شيطانية على ما يكره، مؤيّدين مشرّبين بعزيمة التضحية بالذات. ويكفي «الشيطان الأكبر» كتفسير وحافز على السواء. وهكذا يجدد صفوفه ويرعى الأعمال الوحشية التي يوفر فيها العنف الموجّه ضد الأبرياء لمرتكبي هذه الأعمال إحساساً بالتحقّق الذاتي للنصر. ولا يعرّف النصر بنتائجه بقدر ما يعرف بالعمل نفسه.

خلافاً للضعيف، لا يمكن للقوي أن يتحمل رفاهية التبسيط المفرط. فهو يصبح ضعيفاً بمبالغته في تبسيط مخاوفه. فنظراً لأن مصالحه واسعة، ولأن رهاناته متشابكة، ولأن تعريف الحياة الرغيدة بالنسبة إليه واسع من الناحيتين الموضوعية والذاتية، يتعين على القوي ألاّ يهوّل من قدر التحدي الذي يشكّله الضعيف، وألاّ يختزله إلى مقياس أحادي البعد. فمن شأن ذلك المخاطرة بالتركيز فقط على المظاهر السطحية للتحدي، مع إهمال دوافعه المعقّدة ذات الجذور التاريخية.

إذن، هناك بُعْد عملي للمعضلات المتشابكة للاضطراب العالمي الذي تواجهه أميركا اليوم. فالسلطة والقوة لا تكفيان بمفردهما للحفاظ على الهيمنة الأميركية، لأن أعداء أميركا متحمسون، وأقل تمسّكاً بأرواحهم، وعلى استعداد لاستغلال المبادىء الديموقراطية الاميركية بدون أن يشعروا بتأنيب الضمير. والإكراه يولّد أعداء جدداً لكنه لا يفعل الكثير للحؤول دون تسرّبهم من خلال ثغرات الديموقراطية ومهاجمتها من الداخل. إذا كانت الولايات المتحدة تريد المحافظة على الحياة والحرية اللتين تنعم بهما في الداخل، يتعيّن عليها الإبقاء على شرعية تفوقها في الخارج. وهذا يعني عدم الرضى بأقل من التعاون الصادق مع الحلفاء، وليس مجرد دعم المستجدين، كما أنه يعني قبل أي شيء آخر جهداً مشتركاً مستمراً لفهم الطبيعة المعقدة للاضطراب العالمي المعاصر.

باستطاعة الضعيف أن يحارب «الشيطان الأكبر» لأن تبسيط جوهر الصراع يساعده في التعويض عن ضعفه. لكن يتعيَّن على القوي أن يفهم تعقيدات عدوه ويواجهها، بدلاً من مجرد إسباغ الصفة الشيطانية عليه.

الإسلام المضطرب

إن التحدي المباشر الذي يشكله ذلك بالنسبة لاميركا هو الحالة المتقلِّبة لعلاقتها بالعالم الإسلامي. وهذه العلاقة تعقِّدها العواطف الجيّاشة وقدر كبير من التحيّز المتبادل. فقد أدّت العمليات الإرهابية، وقبلها، الثورة التي تجهر بالعداء لاميركا في إيران، إلى جعل الكثير من الاميركيين ينظرون إلى الإسلام كصورة مرآوية لنظرة الأصوليين الإسلاميين لاميركا بوصفها «الشيطان الأكبر».

بل أضفيت سمات شخصية ذلك الشبح. فشاشات التلفاز في بيوت الأميركيين تظهر أسامة بن لادن على أنه تجسيد للشر، حيث ينقل مظهره وملبسه رسالة رمزية مفادها أن الإسلام والعرب، والإرهاب مرتبطون بنسيج عضوي[5]. ولطالما كانت الصناعة الترفيهية تميل إلى توفير منتجات للعامة ذات قالب نمطي، تجسّد صلة الإسلام وبخاصّة العرب، بالإرهاب. بل إنه عند العودة إلى العام 1995، نجد أن التفجير الإرهابي في أوكلاهوما سيتي شجع على اعتبار العرب الأميركيين المشبوهين الرئيسيين. كما أن تلميحات وسائل الإعلام إلى أن المسلمين يستحقون العقاب حفزت في ما يقال على ارتكاب نحوٍ 200 اعتداء بشع قبل أن يتم التعرّف على مرتكب الجريمة الحقيقي.

لم يكن ثمة مفرٌّ من الميل إلى النظر إلى العواقب الامنية للاضطراب في العالم الإسلامي بالنسبة لأميركا من خلال منظور تهويليّ، وإلى تجميع مشاكل السياسات المتنوعة في صيغ مبالغ في تبسيطها. ونتيجة لذلك، بات من الصعب على الولايات المتحدة متابعة سياسات ثابتة طوَيلة المدى تستند إلى تقديرات دقيقة وغير متحيزة للمزاج الحالي للميول العقائدية/الثقافية الجامحة في العالم الإسلامي، وللتهديد الفعلي الذي تشكله على الأمن العالمي. لكن بدون مثل هذا التقييم، لن يكون في وسع أميركا التعامل مع القوى المعقّدة والمتنوِّعة الناشطة

في المناطق الإسلامية، ولا المجابهة الفعّالة للإذكاء المتعمّد للحقد الديني الموجّه ضد أميركا لدى شريحة مهمة وواعية سياسياً من السكان في العالم.

إن دار الإسلام عالم معقّد بحدّ ذاته، يتضمن شرطه الأساسي تنوُّعاً وجودياً، وهشاشة سياسية ومصدر خطر متفجر. من الناحية الجغرافية، يمكن الإحاطة بمجمل العالم الإسلامي بخط يمرّ بموازاة شواطىء المحيط الهندي بدءاً من إندونيسيا غرباً وانتهاء بالخليج العربي، ثُم يمر جنوباً صوب تنزانيا ويستمر غرباً عبر قارة إفريقيا في وسط السودان نحو نيجيريا ويصعد شمالاً بموازاة الخط الساحلي الأطلسي وحتى ساحل البحر المتوسط. ومن شمال إفريقيا، يعبر الخطُّ البحرَ المتوسط شرقاً نحو مضيق البوسفور عند مدخل البحر الأسود ويستمر نحو الحدود الشمالية لكازاخستان، ثم ينعطف جنوباً مرة أخرى عبر الصين الغربية وأجزاء من الهند قبل أن يعاود الاتصال بنقطة انطلاقه بالانعطاف حول بورنيو. ويعيش ضمن إطار هذه المنطقة، معظم سكان العالم من المسلمين، أي نحو 1.2 مليار إنسان ـ أو ما يقارب التعداد العام لسكان الصين. ويوجد من بين هؤلاء قرابة 820 مليوناً في آسيا و 315 مليوناً في إفريقيا، وقرابة 300 مليون في شرق المتوسّط الحساس من الناحية الجيوسياسية، وفي الخليج ومنطقة آسيا الوسطى. وخلافاً للصورة الكاريكاتيرية المتكرّرة التي ترسمها وسائل الإعلام الاميركية والتي تصور المسلمين بأنهم عرب ساميون، فإن الغالبية العظمى منهم تتركّز في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا: إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والهند ذات الأغلبية الهندوسية. وتضم التجمعات المسلمة الكبيرة الأخرى ذات الهوية الإثنية المتميّزة الفرس في إيران والأتراك (حيث يمتد العرق التركي إلى أذربيجان والعديد من شعوب آسيا الوسطى)، والمصريين* والنيجيريين.

* يبدو أن بريجنسكي يعتبر المصريين المسلمين غير عرب وهو مخالف لرأي السواد الأعظم منهم فاقتضى التنويه ـ المترجم.

ووفقاً لآخر إحصاء، يشكل المسلمون 86 في المئة من سكان 32 دولة عضواً في الأمم المتحدة، وهناك تسع دول أخرى تتراوح نسبة المسلمين فيها بين 66 و 85 في المئة، ما يجعل مجموع البلدان التي يشكل المسلمون غالبية السكان فيها 41 بلداً. ولا يوجد أي من هذه الدول مدرجة في تقييم «الحرية في العالم» Freedom in the World في تقرير «دار الحرية» Freedom House السنوي، باعتبارها «حرة» بشكل حقيقي، أي أنها تحترم الحقوق السياسية والحريات المدنية على السواء. وتم تصنيف ثماني دول منها على أنها «حرّة جزئياً» فيما الدول الباقية «غير حرّة». ومن بين هذه الفئة الأخيرة، هناك سبع دول مصنّفة ضمن أكثر إحدى عشرة دولة «قمعية». وبالإضافة إلى ذلك، هناك تسع عشرة دولة تضمّ سكاناً مسلمين بنسب تتراوح بين أغلبيات صغيرة وأقليات كبيرة (بنسبة 16 في المئة على الأقل)، مثل الهند، حيث يشكل المسلمون قرابة 120 إلى 140 مليوناً من سكانها. ويعيش ما يصل إلى 35 مليون مسلم في الصين، ونحو 20 مليوناً في روسيا، ونحو 11 مليوناً في أوروبا الغربية وأوروبا الجنوبية الشرقية، و5 إلى 8 ملايين في أميركا الشمالية، ونحو 2 مليون في أميركا اللاتينية.

ونظراً إلى المعدلات العالية للولادات وإلى أعداد الذين يتحولون إلى الإسلام، يعتبر الإسلام حالياً أسرع الأديان نمواً في العالم. وفي السنوات الأخيرة، تخطى الشرق الأوسط كافة المناطق الأخرى من حيث النمو السكّاني، حيث تبلغ النسبة السنوية 2.7 في المئة، مقارنة بنسبة 1.6 في المئة في المناطق الأخرى من آسيا و1.7 في المئة في أميركا اللاتينية. وعلى غرار ذلك، يبلغ تعداد سكان الدول الإسلامية الواقعة في حزام يحدّ روسيا من الجنوب، قرابة 295 مليون نسمة حاليًا، ومن المرجح أن يتخطى 450 مليوناً بحلول العام 2025. يتكون القسم الأكبر من السكان في الدول الإسلامية من صغار السن وسيبقى الحال كذلك أو يزيد. وسوف يحدّد مدى نجاح استيعاب هؤلاء الناس في النظام الاقتصادي وكيفية اندماجهم في المجتمع سلوكهم وتوجهاتهم السياسية إلى حدّ كبير.

تواجه كل دولة ذات غالبية إسلامية، سواء وصفت نفسها بأنها إسلامية أم لا، شكلاً من أشكال التحدي، المصحوب غالباً بالمطالبة بتطبيق الشريعة. بل إن البلدان التي تعتبر نفسها علمانية، مثل مصر والجزائر وإندونيسيا تجد نفسها في معمعان اضطرابات شعبية تستلهم الدين. ففي مصر، تطلَّب الأمر سنوات من الجهود للتصدي للإخوان المسلمين أعدم خلالها العديد من قادة الإخوان، واغتيل العديد من الشخصيات القيادية الرسمية مثل الرئيس أنور السادات. وفي الجزائر، استُهدف النظام العسكري العلماني بحرب عصابات دامية شنّها نشطاء إسلاميون، بعد أن أحبطت الحكومة طموحاتهم في إنشاء جمهورية إسلامية من خلال الانتخابات الشعبية. وفي إندونيسيا، يحظى الحزبان الإسلاميان الكبيران لكن المتنافسين بدعم قرابة 70 مليون مواطن تلقّى العديد منهم علومه في مدارس ذات توجّهات دينية (وتدرس اللغة العربية في الغالب) بناها الحزبان في مختلف أرجاء البلاد.

نظراً لهشاشة المؤسسات السياسية العلمانية، وضعف المجتمع المدني، واختناق الإبداع الفكري، يواجه معظم العالم الإسلامي ركوداً اجتماعياً واسعاً[6]. وترجع هذه الحالة جزئياً إلى إرث الاستقلال الحديث، الذي لم يخلف وراءه هياكل دستورية قابلة للبقاء؛ وإلى الصعوبات المستمرة التي تواجه ربط الدين بالسياسة في سياق وعي سياسي كبير يستلهم الدين؛ وإلى تزايد التطلعات الاجتماعية الاقتصادية دون أن تتحقق؛ وإلى التأثيرات التالية لصراعات إقليمية معينة أو حتى الصراعات السياسية العالمية. لكنها مشكلة تتفاوت حدّتها بين بلدٍ وآخر، ومن ثم لا يمكن تبرير إصدار أحكام مسبقة أو قاطعة بخصوص المستقبل السياسي للعالم الإسلامي ككل.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل الأسباب العلمانية مثل الفساد والتوزيع غير العادل للثروة مصادر رئيسية أيضاً لعدم الاستقرار السياسي، حتى لو بدا الدين الحافز الأول للاضطراب السياسي. فبعض البلاد الإسلامية تعاني من فقر مدقع، مثل أفغانستان التي يقل فيها إجمالي الناتج القومي عن 200 دولار لكل فرد، وباكستان التي يقارب فيها 500 دولار، في حين يتجاوز عتبة 20,000 دولار للفرد في الكويت المجاورة. كما أن الاختلافات في مستويات المعيشة ليست

بارزة بين البلدان فحسب، ولكن ضمن البلدان أيضاً، حيث لا تخجل بعض النخب من سعيها وراء تكديس الثروة (والاستمتاع بها في السرّ غالباً) برغم الحرمان الاجتماعي السائد.

كما أن الوقائع المشاهدة بكثرة للإثراء الشخصي للحكام في العديد من البلدان الإسلامية أضفت درجة من الإثارة على تماثل ممارسة السلطة السياسية مع تكديس الثروة، وهو سلوك لا يتفق تماماً مع التعاليم الإسلامية الصارمة. واقتران مثل هذه الحالات من الإشباع الذاتي الشره مع الضعف المتفشي للمجتمع المدني، حيث تعمل بيروقراطية الدولة المترهّلة وغير الكفوءة كطفيليات اجتماعية تخنق الدينامية الاقتصادية وتديم الفقر المدقع، يثير لا محالة الاستياء الشعبي ويزيد من جاذبية الدعوة الإسلامية. فالتطبيق الصارم لاحكام الشريعة كما يقول بعض المشايخ للناس، سوف يستأصل نفاق هذه النخب الحاكمة.

والحق يقال، إن الفساد داء مستوطن في معظم الدول النامية، وبخاصة الدول تلك ذات «الاقتصادات البترولية». وفي هذا الخصوص، حلّت نيجيريا في المركز التسعين في النزاهة البيروقراطية من بين واحد وتسعين بلداً مدرجاً في «دليل ملاحظة الفساد» الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في سنة 2001. وتحتل إندونيسيا المرتبة الثامنة والثمانين فيما تشغل باكستان المرتبة التاسعة والسبعين، حيث توجد في نفس الفئة مع بلدان غير إسلامية مثل روسيا (صاحبة المركز التاسع والسبعين)، والهند (المركز الحادي والسبعين) وبعض البلدان المصدرة للمخدّرات في أميركا اللاتينية.

وأيّا يكن الأمر، فإن الاحتمال الاكيد هو أن غالبية الدول الإسلامية سوف تبقى ضعيفة، وغير كفوءة، تهزّها الاضطرابات السياسيّة المتكرّرة، ومستاءة من الغرب، لكنها ستبقى منشغلة بمشاكلها الداخلية وبنزاعاتها مع جيرانها. وستزيد حالتها من انعدام الأمن الدولي وتولّد انفجارات دورية للإرهاب، وتوجد جواً من التوتر المتفشّي. وحيث أن الضعف يستولد الضيق الاجتماعي، فإن المشاعر المعادية لاميركا ستنتج عن عداوة دينية معمّمة بقدر ما ستكون نتيجة ثانوية للمظالم الوطنية أو الصراعات الدينية. وأكثر ما يبرز من بين هذه المظالم

السياسية، استياء العرب من الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل(7). وقد انتشر هذا الاستياء تدريجياً إلى المسلمين غير العرب أيضاً في إيران وباكستان. ومؤخراً، ظهرت الشكوك بين الأفغان والمسلمين في آسيا الوسطى من أن أميركا تدعم الجهود الروسية في احتواء انتشار الإسلام في البلدان الجنوبية الجديدة المجاورة لروسيا. وكل ذلك يولّد هوية سياسية إسلامية معادية لأميركا بوعي أو بدون وعي.

إن المسألة الأساسية التي يطرحها الاضطراب المتفشي داخل دار الإسلام تحدّد نفسها سياسياً من وجهة نظر الأمن الدولي. هل الأصولية الدينية هي موجة المستقبل؟ أم هل ستنتصر الراديكالية المغلّفة بلبوس الإسلام؟ هل المجتمعات الإسلامية غير قادرة على التحول إلى نظم سياسية ديموقراطية بسبب تقاليدها وتعاليمها الدينية؟ هل يوجد عدم توافق جوهري بين الإسلام والحداثة ـ مع تعريف الأخيرة على نطاق واسع بأنها التجربة المعاصرة (والسريعة الانتشار عالمياً) لأميركا وأوروبا والشرق الأقصى ذات التوجهات العلمانية المتزايدة؟ تصبح المسألة أكثر تعقيداً عندما يتقدّم المرء في التمعن في الأسئلة السابقة.

في العقدين الأخيرين ـ منذ استيلاء رجال الدين على السلطة في إيران ـ أصبحت الأصولية الإسلامية الشغل الشاغل للغرب. ومع تراجع الإرهاب الذي مارسته منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية مؤخّراً، وتزايد الاعتماد على الإرهاب من قبل المنظمات الشيعية المدعومة من إيران ونظيراتها السنية المدعومة من السلفيين (ومنهم أسامة بن لادن الذي أصبح الرمز الأكثر شهرة)، أخذت وسائل الإعلام الغربية تميل إلى التشديد على أن الأصولية الدينية بوصفها قوة متنامية وتزداد انتشاراً في العالم الإسلامي. وغالباً ما يوصف الاضطراب داخل البلدان الإسلامية الأكثر رسوخاً بأنه ينذر باستيلاء الأصوليين على الحكم فيها.

غير أن الظاهرة الأصولية بدت كأنها تفقد زخمها حتى وقوع الاحتلال الأميركي للعراق سنة 2003 والزيادة الناتجة في تطلعات رجال الدين الشيعة. بل حتى في إيران، أصبحت العناصر الأكثر اعتدالاً داخل الحكومة الدينية أكثر ثباتاً وانتقاداً للعقائدية المتحجّرة والرقابة الاجتماعية التي يفرضها الأئمة. وبعد مرور عشرين عاماً على انتصار الثورة الأصولية، صار الخطاب العام

في إيران خاضعاً أكثر للإصلاحيين السياسيين والدينيين. ومع أن الرابطة الدينية ـ السياسية لا تزال تحدد السياق الذي تتمّ فيه النقاشات بشأن مستقبل إيران، فإن القوة الدافعة لهذه النقاشات تعمل في اتجاه تقليص النفوذ الديني وتوسيع مجال الاختيار الحرّ. وخلال العام 1999 والعام 2000، سيطرت على الحياة العامة في إيران المحاكمات العلنية للعديد من رجال الدين الناشطين سياسياً الذين دعوا علانية إلى تقليص مدى السيطرة الدينية على الحياة السياسية، بما في ذلك المطالبة بالحق المدني في انتقاد الحكومة الدينية. وقد حظيت آراؤهم بدعم واسع لدى طبقة المثقفين الإيرانيين.

ليس من الواضح كيف ستتطور الامور في إيران، لكن أيام حكومتها الأصولية باتت معدودة، وهي الآن في مرحلتها «الترميدوريّة*». وبدون إيران، لن تبقى الأصوليات في المناطق الأخرى في السلطة. بإمكانها ان تشكل تحدياً (كما في باكستان)، أو تثير نزاعات داخلية (كما في السودان)، أو تنخرط في نشاطات إرهابية خارجية معزولة (كما في إندونيسيا)، أو تركّز مقاومتها على الاحتلال الأجنبي (كما في لبنان أولاً وفي العراق مؤخراً)، لكن سينقصها الزخم والجذور التاريخية اللازمة للجذب السياسي الدائم لمئات الملايين من الشبان المسلمين الذين يتزايد وعيهم السياسي.

الأصولية الإسلامية حركة انتكاسية بالضرورة ـ أي أنها مصدر لجاذبية قصيرة الأمد وضعف طويل الأمد على السواء. إنها الأقوى في أكثر أجزاء العالم الإسلامي عزلة وبدائية ـ في أفغانستان التي سحقها السوفيات أو في سواها. لكن حتى عندما يكون جيل الشباب المسلم مدفوعاً بالاستياء المرير من الأعداء الخارجيين أو بالغضب من نفاق الحكام، فإنه لا يكون حصيناً من إغراءات التلفاز والأفلام. فالانسحاب من العالم الحديث يمكن أن يجذب فقط الأقليات المتعصّبة، لكنه ليس خياراً بعيد المدى للكثيرين الذين لا يرغبون في خسارة فوائد الحداثة. الغالبية ترغب في التغيير، لكن التغيير الذي يحقق طموحاتها.

---

* نسبة إلى الانتفاضة التي حدثت في الثورة الفرنسية ضد تجاوزات «حكم الإرهاب» الذي بدأ في 27 تموز/يوليو 1794 ـ المترجم.

لا شك في أن الأصولية الإسلامية تتغذى من الكراهية المعادية للغرب والتي طالما كانت المصدر الاساسي لحيويتها السياسية. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء الحالتين الخاصتين جداً للشيعة في إيران وجنوب لبنان الذي احتلته إسرائيل، لم يسقط في أيدي أصوليين رجعيين وشديدي العداء للغرب سوى في أفغانستان، التي دمرها السوفيات، وقسم من السودان. وإذا لم تتوخ الولايات المتحدة الحذر، فقد يحدث ذلك في أجزاء من العراق أيضاً. لقد تم إحباط الجهود التي تبذَل للاستيلاء على السلطة في بلدان مسلمة علمانية مثل مصر والجزائر وإندونيسيا، في حين أن الحكومات المحافظة نسبياً والتي تعرّف نفسها ظاهريًا بأنها إسلامية مثل الحكومة المغربية لا يزال بوسعها احتواء الجاذبية السياسية للأصولية الدينية.

من المرجّح أن يأتي التحدي السياسي الاكثر ديمومة، وبخاصة في البلدان الإسلامية ذات الأغلبية السنية، من محركات شعبية تنادي بالإسلامية[8] كإيديولوجية سياسية شاملة، لكنها تدعو إلى حكومة دينية من هذا النوع. تجمع هذه الحركات، التي يقودها عادة مثقفون غير مَشْيَخيين، بين الصفة الشعبية النشطة والالتماع الديني. وغالباً ما ينتقد الإسلاميون صراحةً الأصولية الدينية، التي يعتبرونها رجعية وتحقّق عكس النتائج المرجوّة، وهم يسعون إلى صياغة ردّ إسلامي على المعضلات السياسية والاجتماعية المعاصرة التي يعتقدون بأن الأصولين الدينيين يتجاهلونها. وليس من المفاجىء أن تلقى الحالة الشعبية ـ صهر القوة الدينية مع المذهب الاجتماعي السياسي ـ صدى واسعاً لدى جيل الشباب المتململ.

يقوم المثقفون العصريون الذين تلقوا تعليمهم في الغرب في الغالب، بمناقشة العلاقة بين الإسلام والديموقراطية والحداثة في كل بلد إسلامي تقريباً. وغالباً ما يكون هذا النقاش غير مكتمل، ومتشرباً بالروح الإسلامية، ومتناقضاً من الناحية السياسية. وغالباً ما يكون الخطاب السياسي الإسلامي مرتبطاً بالاستياء المزمن من السيطرة الغربية. لكن تميل العناصر الأكثر انفتاحاً على الغرب في طبقة المثقفين المسلمين إلى التشكيك على وجه الخصوص في مفاهيم مثل «صراع الحضارات». مثل هذه الافكار بالنسبة إليهم، تمثل تأكيداً لمشاعر التفوّق لدى الاوروبيين أو الاميركيين أو الإسرائيليين. ينبغي علينا الا نغفل عن

أن معظم دار الإسلام لم يتحرر من الحكم الاستعماري إلاّ قبل جيلين فقط. ولا تزال ذكرى هذا التاريخ تلوّن المناقشات وتجعلها أكثر انفعالاً.

بالنظر إلى الموضة السائدة هذه الأيام، غالباً ما يتوسّل المفكرون الإسلاميون «الديموقراطية». لكن هذا المصطلح يتصل بالقدر نفسه باستفتائية شعبية توجّهها المبادىء الدينية. كما أن الخطاب السياسي الإسلامي يميل أيضاً إلى التقليل من شأن المعضلات الاقتصادية التي تواجه البلاد الإسلامية، والتي يزيد من حدتها النمو السريع للسكان، برغم أن الفشل الواضح للنظام الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة دفع بعض المناصرين للأسلمة ـ الذين كانوا يفضلون في وقت مضى تأميم الاقتصاد لأسباب دينية ـ إلى الاعتراف بأن اتخاذ تدابير لتحرير الاقتصاد، استناداً إلى الملكية الخاصة وآلية السوق، شرط مسبق للنمو الاقتصادي.

إن العلاقة بين الحرية السياسية والدين أكثر تعقيداً بكثير. فالديموقراطية العلمانية الغربية مفهوم مثير للمشاكل بالنسبة للإسلاميين، لأنه يقتضي في نظر الكثيرين منهم وجود مجتمع إلحادي بالضرورة. وهم يفسّرون الاتجاهات العلمانية في الغرب على أنها تعبّر عن أفول التفوّق الديني. وهم يعتقدون بأن الميل السائد في الغرب نحو اعتبار ما يتعارض مع القانون فقط منافياً للأخلاق، يحرم الغرب من القدرة على إصدار أحكام أخلاقية. وبالتالي يتعزّز التزام الإسلاميين بالشريعة بتصوّرهم أن الفصل بين الكنيسة والدولة يعني إلغاء العلماني للديني. ونتيجة لذلك، تظل مسألة رسم الخط الفاصل بين الحرية المدنية والمحتوى الديني في الدولة الإسلامية معضلة محيّرة. ويشتد الحوار الإسلامي ويحتدم حول هذه القضية دون التوصل إلى نهاية حاسمة[9].

في بعض النواحي، تذكّرنا الراديكالية الاجتماعية الدينية للحركات الإسلامية السياسية بالمراحل الأولى للأحزاب الشعبية الكبيرة، اليمينية واليسارية على السواء، التي انتشرت في أوروبا قبل قرن ونصف من الزمن مع بداية الثورة الصناعية وما نتج عنها من مظالم اجتماعية. تضمن رد الفعل على هذه المظالم التصوّر الذي يقضي بأن تلعب الدولة دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية للمجتمع من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية. كما تضمن مقولة مشابهة

تفيد بأن المجتمع الحديث أيضاً بحاجة إلى نظام قيم دينية، وأنّ من واجب الدولة أن تضعه موضع التنفيذ. في أوروبا، كان حل معضلة الدولة ـ المؤلمة في الغالب ـ أسهل على الأحزاب الديمقراطية المسيحية نظراً للإذعان التدريجي لكل من المجتمع والدولة لحكم القانون المحايد من الناحية الدينية. لكن الاقتراح الإسلامي بأن الدولة المنصهرة مع القيم الإسلامية ستكون أكثر عدالة بطبيعة الحال، وأن المجتمع الذي يخضع لأحكام الشريعة سيكون أطهر من الناحية الأخلاقية، يعزّز الجاذبية السياسية بالكثير من الحماسة الدينية الشديدة.

ونظراً للجاذبية الكبيرة المحتملة لهذه الأفكار، تمثل الحركات الشعبية الإسلامية الراديكالية تحدياً قوياً لكل من الحكومات المحافظة والحكومات الدينية ظاهريًا على السواء وللأنظمة الأكثر علمانية (التي تستند إلى الجيش في الغالب) مثل الجزائر ومصر وإندونيسيا. كما أنها تمثل تحدياً لتركيا، وإن يكن أكثر حذراً ومواربة. لكن الإسلامية قد تكون أكثر من مجرد منافس ناجح للأصولية الإسلامية. فهي ربما ترمز إلى أن الحضارة التي كانت مزدهرة ذات يوم ثم دخلت في رقاد قد بدأت بالانتعاش مجدداً.

إن الاتجاه الغربي، والأميركي على وجه الخصوص، نحو التركيز على المظاهر الرجعية والفظيعة للأصولية الإسلامية، وبخاصة في إيران وأفغانستان تحت حكم طالبان، يعكس الجهل المطبق بحدّة النقاشات التي تدور بين المثقفين الإسلاميين ذوي الميول السياسية وأفقها الثقافي. فهذه النقاشات لا تتلاءم تماماً مع الفكرة النمطية بأن الإسلام متحجّر في قالب من القرون الوسطى، ومعادٍ بطبيعته للحداثة وعاجز عن استيعاب الديموقراطية.

غير أن هذه النقاشات لا تأخذ بالضرورة طابع الحوار الهادىء. فالأصولية الإسلامية فضلاً عن الحركات الشعبية الإسلامية تنطويان على مظاهر متطرفة، بما في ذلك الاعتماد على العنف التقليدي للاستيلاء على السلطة أو على الإرهاب. وقد تحوّل معظم هذا التطرّف نحو الداخل، فنتج عنه سفك للدماء بين الحين والآخر داخل الدول الإسلامية كلٌ على حدة. وقد ساعد غياب التقاليد الديموقراطية في غالبية الدول الإسلامية في تفريخ جمعيات أو حركات سرّية لجأت إلى اغتيال مناوئيها. كما كان للوجود المتزايد للمسلمين في أوروبا الغربية

تأثيره في العقود الأخيرة من حيث تصوير الإرهاب إلى فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا على وجه الخصوص.

ومع ذلك، ينبغي أن يحدث تغيّر سياسي سلمي في بعض البلدان الإسلامية الممتدة بين إندونيسيا والبحرين، وتونس، والمغرب، وحتى إيران الأصولية، ناهيك عن تركيا - يظهر أنه يمكن أن تترسخ الثقافة السياسية الأكثر اعتدالاً حتى عند الجماهير الإسلامية المضطربة. وفي هذا السياق المتقلّب، ينبغي النظر إلى الحركات الشعبية الإسلامية والأصولية الإسلامية على أنها متداخلة جدليًا، الأمر الذي يعكس الاضطراب الثقافي داخل العالم الإسلامي. تمثل الأصولية الإسلامية («الطريحة») إسلام ما قبل الحداثة وما بعد الاستعمار كردة فعل تجاه الغرب المسيطر والعلماني، وتمثل الحركة الشعبية الإسلامية («النقيضة») الجهد الذي يبذل للتغلب على ما خلفته السيطرة الغربية وذلك باستيعاب بعض عناصر الحداثة مع إعطائها رموزاً مقابلة بطريقة عقائدية وديماغوجية في الغالب من خلال إطار إسلامي.

لم يظهر «المزج» بعد، لكنه سيأتي على الأرجح في عدة مظاهر، قليل منها، إن وُجد، ديموقراطي حقًا في بادىء الأمر. ومع ذلك، فإن العالم الإسلامي المتنوّع ليس محصّناً من تأثير الاتصالات العالمية والتعليم الواسع النطاق. وستقوم البلدان الإسلامية، الواحدة تلو الأخرى، وبشكل تدريجي ومؤلم جدًا في بعض الحالات، بتكييف القواعد السلوكية للإسلام مع السياسات المعاصرة التي تستند إلى التعبئة الاجتماعية التشاركية على نطاق واسع.

ستتفاوت هذه التكيفات لأن الإسلامية، خلافاً للماركسية، ليست إيديولوجية شاملة تقدّم الإرشاد والتوجيه في كافة نواحي الوجود الاجتماعي. وقد تقدمت الإشارة إلى خلوّها من التوجّه الاقتصادي. ولا بد أن يكون لرغبتها في استيعاب الحداثة التكنولوجية للتوصّل إلى القوة الوطنية نتائج غير مقصودة. بل إن تأييدها الديموقراطية قولاً لا فعلاً سيؤدي بمرور الزمن إلى إضفاء الشرعية على الحقوق المدنية وفصلها عن الدائرة الدينية. وبالتالي سوف يتسع نطاق البُعْد العلماني باطراد، فيما تدفع الحركة الشعبية الإسلامية باتجاه تغيير اجتماعي وسياسي، وإن لم تكن هي التي تحدّدة في آخر الأمر.

لن تكون العملية منتظمة حتماً. ففي بعض الأحيان، تصبح الحركة الشعبية الإسلامية متطرفة ومتعصّبة، لاسيما عندما توقدها إثنية معينة أو مظالم تثير العداء للأجانب. ومع ذلك، لا يمكن القول إن الإسلام من الناحية الدينية أكثر عداء للديموقراطية من المسيحية أو اليهودية أو البوذية. فقد شهدت المجتمعات التي تدين بهذه الأديان تجاربها الخاصة مع الطائفية الأصولية، لكن الاتجاه السائد في كل حالة كان نحو التعددية السياسية، من خلال التوفيق المطرد بين العلماني والديني.

إذن على الولايات المتحدة أن تتجنّب نقل انطباع بأنها تنظر إلى الإسلام بأنه مختلف جدًّا من الناحية الثقافية، بحيث لا يمكنه التقدم عبر مراحل التطور السياسي نفسها التي مرّ بها العالمان المسيحي والبوذي. فمما لا شك فيه أن تحوّل ألمانيا واليابان إلى ديموقراطيتين قويّتين في يومنا الحاضر لم يكن أمراً بديهيًّا قبل ستين عاماً. ولم يكن تحوّل كوريا الجنوبية وتايوان إلى ما هما عليه الآن بيّناً بذاته قبل عشرين عاماً. ولم تكن قدرة إندونيسيا على إزاحة رئيسين عن كرسي الحكم بطريقة سلمية بسبب إساءة استخدام السلطة أمراً محتملاً قبل ذلك بخمسة أعوام. كما أن قدرة إيران على تنظيم انتخابات حرّة نسبياً بدت أمراً بعيد الاحتمال حتى وقت قريب جداً. ثمة حاجة إلى الدعوة الحسّاسة سياسيًّا إلى وحدة الأديان ليس من أجل التغلب على المشاعر المعادية للغرب داخل العديد من البلدان الإسلامية وحسب، وإنما أيضاً للتغلب على التصوير النمطي العام في أميركا الذي يحدّ من المرونة الأميركية في مسعاها لتحقيق الأمن القومي.

في النهاية، من مصلحة الأمن القومي الأميركي أن يرى المؤمنون بالإسلام أنفسهم جزءاً من المجتمع العالمي الناشىء كما هو الحال بالنسبة إلى المناطق غير الإسلامية الأخرى من العالم الأكثر ازدهاراً وديموقراطية حالياً. ومن المهم بالقدر نفسه ألا تنظر العناصر النشطة سياسياً في العالم الإسلامي إلى الولايات المتحدة على أنها العقبة الرئيسية التي تحول دون إعادة انبعاث الحضارة الإسلامية، وأنها الراعي الأساسي للنخب السياسية الرجعية من الناحية الاجتماعية والتي تعمل لمصلحتها الخاصة من الناحية الاقتصادية، أو أنها الداعم للدول الأجنبية التي تسعى إلى إبقاء هيمنتها شبه الاستعمارية على الشعوب الإسلامية المختلفة أو استعادة تلك الهيمنة. بل الأهم من ذلك أن يعمد المعتدلون

الإسلاميون إلى عزل المتطرفين الإسلاميين. فلا يمكن التوصل إلى عالم أكثر سلاماً من غير المشاركة البنّاءة لمسلمي العالم الذين يبلغ عددهم 1.2 مليار نسمة. وحدها السياسة الأميركية الشديدة التمييز والتي تستجيب لواقع تنوّع المجتمعات الإسلامية، يمكنها التشجيع على تحقيق ذلك الهدف المنشود، مع أنه لا يزال بعيداً.

الرمال المتحركة للهيمنة

في العقود القليلة المقبلة، ستكون البلقان العالمية الجديدة أكثر المناطق تقلّباً وخطورة في العالم - مع احتمال أن يؤدي انفجارها إلى إغراق العالم في الفوضى. وهي المنطقة التي يمكن أن تنزلق فيها أميركا إلى التصادم مع العالم الإسلامي، في حين يمكن أن تؤدي الاختلافات في السياسة أميركا وأوروبا إلى إحداث اضطراب في الحلف الأطلسي. ويمكن للاحتمالين معاً أن يعرّضا الهيمنة العالمية الأميركية السائدة للخطر.

لذلك من الضروري الإقرار بوجوب النظر إلى الاضطراب داخل العالم الإسلامي من منظور إقليمي أساساً لا عالمي، ومن خلال منظار جيوسياسي لا ديني. فالعالم الإسلامي غير موحّد سواء من الناحية السياسية أو الدينية. وهو غير مستقر سياسياً وضعيف عسكرياً، ومن المرجح أن يبقى كذلك لسنين عديدة. ومع أن العداء للولايات المتحدة ظاهرة متفشية في بعض الدول الإسلامية، إلا أنه ينبع من مظالم سياسية معينة - مثل الامتعاض الوطني الإيراني من دعم الولايات المتحدة للشاه، أو حقد العرب الذي يثيره دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، أو إحساس الباكستانيين بأن الولايات المتحدة منحازة إلى جانب الهند - أكثر من كونه تحيّزاً دينيًا عامًا.

إن التحدي الذي واجهته أميركا في أوروبا الغربية قبل نصف قرن يتقزّم أمام تعقيدات التحدي الذي تواجهه اليوم. ففي ذلك الوقت، كان الخط الذي يفصل أوروبا عند نهر الإلب هو خط الجبهة الخطر والحاسم من الناحية الاستراتيجية، حيث كان من المحتمل في أية لحظة أن يشعل اشتباك في برلين حرباً نووية مع الاتحاد السوفياتي. وبالرغم من ذلك، أقرّت الولايات المتحدة بالمخاطر الموجودة

وألزمت نفسها بالدفاع عن المجتمع الأوروبي، القابل للحياة، وتهدئته وإعادة إعماره وبعث الحيوية فيه. وبقيامها بذلك، ربحت أميركا حلفاء طبيعيين يقاسمونها قيماً مشتركة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، قادت الولايات المتحدة عملية تحويل حلف الناتو من حلف دفاعي إلى حلف أمني متوسّع ـ مع اكتسابه حليفاً جديداً متحمساً، بولندا ـ وأيّدت توسيع الاتحاد الأوروبي.

إن المهمة الكبرى التي ستواجه الولايات المتحدة لمدة جيل على الأقل في سعيها إلى تعزيز الأمن العالمي، هي العمل على تهدئة منطقة تحتوي على أعلى تركيز في العالم للظلم السياسي، والحرمان الاجتماعي والاحتقان الديموغرافي، واحتمال اندلاع أحداث عنف بالغة القسوة وإحلال السلام فيها ثم تنظيمها بشكل تعادلي. لكن المنطقة تحتوي كذلك على معظم النفط والغاز الطبيعي في العالم. ففي العام 2002، كانت منطقة البلقان الجديدة تحتوي على 68 في المئة من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم و41 في المئة من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، وبلغ حجم إنتاجها 32 في المئة من النفط المنتج في العالم و15 في المئة من الغاز الطبيعي المنتج في العالم. ويتوقع أن تنتج المنطقة (بما في ذلك روسيا) في العام 2020 قرابة 42 مليون برميل من النفط في اليوم ـ أي 39 في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي (107.8 ملايين برميل في اليوم). ويتوقع أن تستهلك ثلاث مناطق رئيسية ـ أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأقصى ـ معاً 60 في المئة من الإنتاج العالمي (16 في المئة، 25 في المئة، 19 في المئة، على التوالي).

إن اجتماع النفط والتقلّب لا يترك للولايات المتحدة أي خيار. فأميركا تواجه تحدياً رهيباً في المساعدة على المحافظة على درجة معينة من الاستقرار بين دول غير مستقرّة يسكنها اضطراب سياسي متزايد، وشعوب ثائرة اجتماعياً وملتهبة دينياً. وعليها القيام بمشروع أكثر تثبيط للهمّة من ذلك الذي أنجزته في أوروبا قبل أكثر من نصف قرن، لأنها بلاد غريبة ثقافيًا، ومضطربة سياسياً ومعقدة إثنيًا.

كان يمكن في الماضي ترك هذه المنطقة النائية وشأنها. فحتى منتصف القرن الماضي، كانت في معظمها خاضعة لقوى إمبريالية واستعمارية. أما اليوم،

فإن تجاهل مشاكلها والاستهانة بقدرتها على زعزعة الأمن العالمي، يساوي الإعلان عن موسم مفتوح لعنف إقليمي متعاظم، وتلوّث على نطاق المنطقة بالمجموعات الإرهابية، وتسابق على نشر أسلحة الدمار الشامل.

وهكذا تواجه الولايات المتحدة مهمة واسعة النطاق وبالغة التعقيد. وليس ثمة إجابات بديهية عن أسئلة أساسية مثل مع من ترتبط الولايات المتحدة وكيف تنخرط في المساعدة في إقرار المنطقة وتهدئتها وتنظّمها بشكل تعاوني في نهاية المطاف. إن العلاجات السابقة التي جُرِّبت في أوروبا ـ مثل خطة مارشال أو حلف الناتو، وكلاهما استفاد من التضامن الثقافي والسياسي على جانبي الأطلسي ـ لا تلائم منطقة لا تزال تمزّقها الأحقاد التاريخية والتنوّع الثقافي. ولا تزال القومية في المنطقة في مرحلة مبكرة عاطفية أكثر مما كانت عليه في أوروبا المنهكة بالحرب (أنهكتها حربان أهليّتان هائلتان خلال ثلاثة عقود فقط)، وتؤججها المشاعر الدينية التي تذكّر بحرب الاربعين سنة التي اندلعت في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت قبل قرابة أربعة قرون.

إضافة إلى ذلك، لا يوجد في المنطقة حلفاء طبيعيون تربطهم بأميركا ثقافة وتاريخ، مثل تلك التي كانت قائمة في أوروبا مع بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا، ومؤخراً بولندا. على الولايات المتحدة أن تبحر أصلاً في مياه موحشة سيّئة الخرائط، وأن تحدد مسارها، وتجري تكييفات تفاضلية دون السماح لأي قوة إقليمية بإملاء واتجاهاتها وأولوياتها. لا شك في أنه غالباً ما يشار إلى العديد من دول المنطقة على أنها شريكة أساسية محتملة لاميركا في إعادة تشكيل منطقة البلقان العالمية: تركيا وإسرائيل والهند وروسيا الواقعة على تخوم المنطقة. لكن لسوء الحظ تعاني كل من هذه الدول من عراقيل جدية تعيق قدرتها على المساهمة في الاستقرار الإقليمي، أو أنّ لكل منها أهدافاً خاصة تتعارض مع مصالح أميركا الواسعة في المنطقة.

كانت تركيا، ولا تزال، حليفة لأميركا منذ نصف قرن. وقد اكتسبت ثقة أميركا وامتنانها لمشاركتها المباشرة في الحرب الكورية. كما أثبتت أنها سند حلف الناتو الجنوبي الصلب والذي يمكن الركون إليه. ومع سقوط الاتحاد السوفياتي، نشطت في مساعدة كل من جورجيا وأذربيجان في تعزيز

استقلالهما الجديد، وروّجت لنفسها بهمّة ونشاط كنموذج مناسب للتطور السياسي والتحديث الاجتماعي لدول آسيا الوسطى التي تقع شعوبها في فلك الثقافة التركية وتقاليدها اللغوية إلى حد كبير. وفي هذا الخصوص، أصبح الدور الاستراتيجي المهمّ لتركيا مكمّلاً لسياسة أميركا في تعزيز استقلال الدول السوفياتية السابقة في المنطقة.

لكن الدور الإقليمي لتركيا محدود لاعتبارين رئيسيين متعارضين ينبعان من مشكلاتها الداخلية. الاعتبار الأول يتعلق بالوضع الذي لا يزال مشكوكاً فيه لإرث أتاتورك: هل ستنجح تركيا في تحويل نفسها إلى دولة أوروبية علمانية مع أن الغالبية الساحقة من سكانها هم من المسلمين؟ لطالما كان ذلك هدفها منذ أن بدأ أتاتورك إصلاحاته في أوائل العشرينيات من القرن الماضي. لقد أحرزت تركيا تقدماً ملفتاً منذ ذلك الحين، لكن حتى اليوم، لا تزال عضويتها المستقبلية في الاتحاد الأوروبي (التي تسعى إلى نيلها بعزم ونشاط) موضع شك. وإذا ما أغلق الاتحاد الأوروبي أبوابه في وجه تركيا، ينبغي عدم الاستهانة من احتمال انبعاث ديني/سياسي إسلامي مع ما ينتج عن ذلك من إعادة توجّه دراماتيكي ربما مضطرب لتركيا.

يؤيّد الأوروبيون على م، إدخال تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى رغبتهم في تجنّب حدوث انحسار خطير في التطور السياسي لهذا البلد. ويدرك القادة الأوروبيون بأن تحول تركيا من دولة توجّهها رؤية أتاتورك لمجتمع على الطراز الأوروبي إلى دولة دينية سيكون له تأثير معاكس على أمن أوروبا. غير أن هذا الاعتبار تعارضه وجهة نظر يتقاسمها العديد من الأوروبيين مفادها أن بناء أوروبا ينبغي أن يستند إلى ميراثها المسيحي المشترك. لذا من المرجح أن يعمد الاتحاد الأوروبي إلى التأخير قدر الإمكان في الالتزام بشكل قاطع بفتح أبوابه أمام تركيا. لكن هذا الاحتمال بدوره سيثير امتعاض تركيا، مما يزيد من مخاطر تحوّلها إلى دولة إسلامية حاقدة، مع ما يترتب على ذلك من تبعات مخيفة محتملة في جنوب أوروبا[10].

إن العائق الرئيسي الآن الذي يحدّ من دور تركيا هو المسألة الكردية. فنسبة كبيرة من سكان تركيا البالغ عددهم 70 مليوناً هم من الأكراد. وهناك

نزاع حول العدد الحقيقي كما هو حال الهوية القومية للأكراد التركيّين. تشير الأرقام الرسمية التركية إلى أن عدد الأكراد في تركيا لا يزيد على 10 ملايين تنظر إليهم تركيا على أنهم أتراك بالضرورة. ويدعي القوميون الأكراد بأن العدد الحقيقي هو 20 مليوناً، ويقولون بأن هؤلاء يطمحون إلى العيش في كردستان مستقلة توحّد كافة الأكراد (ويقال إن عددهم سيصل إلى 25-35 مليوناً) يعيشون حالياً تحت السيطرة التركية والسورية والإيرانية. ومهما تكن الوقائع الحقيقية، فإن المشكلة الإثنية الكردية واحتمال الانبعاث الديني الإسلامي يجعلان تركيا ـ برغم الدور البنّاء الذي تلعبه كنموذج إقليمي ـ جزءاً لا يتجزّأ من معضلات المنطقة الاساسية.

تبدو إسرائيل بطبيعة الحال مرشحة أخرى لنيل وضعية حليف إقليمي بارز. فهي كدولة ديموقراطية وقريبة من الناحية الثقافية، تتمتع بصلة تلقائية مع أميركا، ناهيك عن الدعم السياسي والمالي المكثف الذي تلقاه من جانب الجالية اليهودية في أميركا. وهي تتمتع بالعطف الاميركي لكونها ملاذاً لضحايا إبادة اليهود. ولأنها هدف العداء العربي، فقد أثارت مشاعر المحاباة الاميركية للمضطهد. وهي لا تزال الدولة التابعة المفضلة لأميركا منذ أواسط الستينيات تقريباً، وتتلقى من أميركا مساعدة مالية غير مسبوقة (80 مليار دولار منذ 1974). وقد استفادت من الحماية الاميركية الوحيدة تقريباً من قرارات الاستنكار أو فرض العقوبات داخل الامم المتحدة. وبوصفها القوة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط، تمتلك إسرائيل القدرة، في حال نشوب أزمة إقليمية كبرى لا على أن تكون قاعدة عسكرية أميركية فحسب، بل على أن تساهم في أي تدخل عسكري أميركي أيضاً.

ومع ذلك، لا تتلاقى المصالح الأميركية والإسرائيلية تماماً في المنطقة. فلأميركا مصالح استراتيجية واقتصادية مهمة في الشرق الأوسط تمليها وارادتها الضخمة من موارد الطاقة من المنطقة. ولا يقتصر الامر على استفادة أميركا الاقتصادية من الاسعار المتدنية نسبياً للنفط في الشرق الأوسط، بل إن الدور الامني الاميركي في المنطقة يكسبها نفوذاً غير مباشر لكنه مهم من الناحية

السياسية في الاقتصادات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد أيضاً على الصادرات النفطية للمنطقة. ومن ثم فإن إقامة علاقات طيّبة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ واستمرار اعتمادها أمنيًّا على أميركا ـ يصبّ في المصلحة القومية للولايات المتحدة. لكن الروابط الأميركية ـ العربية الناتجة مضرّة من وجهة نظر إسرائيل: فهي لا تحدّ من مدى الاستعداد الأميركي لدعم طموحات إسرائيل في احتلال الأراضي وحسب، ولكنها تثير الحساسية الأميركية أيضاً تجاه المظالم التي يعاني منها العرب في صراعهم مع إسرائيل. تحتل القضية الفلسطينية المقام الأول بين تلك المظالم، فبقاء الموضع النهائي للشعب الفلسطيني دون حلّ بعد مضي أكثر من خمس وثلاثين سنة على احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية ـ بصرف النظر عن من هو المسؤول عن ذلك الخطأ ـ يؤجج عداء المسلمين الواسع النطاق لإسرائيل ويضفي عليه الشرعية، في نظر العرب[11]. كما أن ذلك يرسّخ في العقل العربي أن إسرائيل جسم غريب وصيغة استعمارية مفروضة مؤقتاً على المنطقة. وبقدر ما يرى العرب أن أميركا ترعى عمليات القمع الإسرائيلية للفلسطينيين، بقدر ما تتقيّد قدرة أميركا على تهدئة العواطف المعادية لها في المنطقة. وهذا ما يعيق أي مبادرة أميركية ـ إسرائيلية مشتركة وبنّاءة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي متعدد الأطراف في المنطقة، ويحدّ من أي اعتماد إقليمي كبير للولايات المتحدة على القدرات العسكرية لإسرائيل.

منذ 11 أيلول/سبتمبر، برزت إلى الواجهة فكرة أن الهند هي الشريك الاستراتيجي الإقليمي لأميركا. فالمزايا التي تتمتع بها الهند تبدو موثوقة على أقل تقدير مثل المزايا التي تتمتع بها تركيا أو إسرائيل. كما أن حجمها وقوتها تجعلانها ذات تأثير ونفوذ على الصعيد الإقليمي، في حين أن مؤهلاتها كدولة ديموقراطية تجعلها جذابة من الناحية الإيديولوجية. وقد تمكنت من المحافظة على مسارها الديموقراطي منذ ظهورها كدولة مستقلة منذ أكثر من نصف قرن. واستطاعت تحقيق ذلك برغم الفقر الواسع الانتشار وانعدام المساواة الاجتماعية، وبالرغم من التنوّع الإثني والديني الكبير في بلد غالبية سكانه من الهندوس، لكنه علماني من الناحية الرسمية. وقد أدى صراع الهند الطويل مع

جارتها الإسلامية، باكستان، وهو صراع يشهد مواجهات عنيفة وحرب عصابات وأعمالاً إرهابية في كشمير يشنها متطرفون مسلمون يستفيدون من عطف باكستان، إلى جعل الهند متلهّفة على وجه الخصوص للإعلان عن نفسها عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر كشريك لأميركا في الحرب على الإرهاب.

ومع ذلك، من المرجّح أن يكون أي تحالف أميركي ـ هندي في المنطقة ـ محدود الأفق، نظراً لوجود عائقين رئيسيين يقفان في طريقه. الأول، يتعلق بالفسيفساء الدينية والإثنية واللغوية للهند. فرغم أن الهند تسعى لجعل شعبها المتنوّع ثقافيًا والذي يبلغ تعداده مليار نسمة أمة موحدة، إلا أنها تظل من حيث الجوهر دولة هندوسية نصف محاطة بجيران مسلمين، في حين يوجد ضمن حدودها أقلية مسلمة كبيرة منبوذة تقدر بما بين 120 و140 مليون نسمة. هنا، يمكن أن يشعل الدين والقومية أحدهما الآخر على نطاق واسع.

لا تزال الهند حتى الآن تحرز نجاحاً ملحوظاً في المحافظة على كيان دولة مشترك وعلى نظام ديموقراطي ـ لكن قسماً كبيراً من سكانها لا يزال غير نشط سياسيًا وأمّيًا (وخصوصاً في المناطق الريفية). ويكمن الخطر في أن التنامي المطّرد في الوعي والنشاط السياسي قد يتجلّى عبر تصادمات إثنية ودينية حادة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع الوعي السياسي مؤخراً لدى كل من الأغلبية الهندوسية والأقلية المسلمة في الهند إلى تعريض العيش المشترك بينهما للخطر. وقد يصبح من الصعب جدًا احتواء مصادر التوتّر والاحتكاكات الداخلية إذا ما جرى تعريف الحرب على الإرهاب بأنها صراع ضد الإسلام أساساً، وهو ما يسعى السياسيون الهندوس الأكثر راديكالية إلى تصويره.

والعائق الثاني، هو أن الاهتمامات الخارجية للهند منصبّة على جارتيها، باكستان والصين. فلا ينظر إلى الأولى على أنها المصدر الرئيسي للصراع المستمر في كشمير وحسب، بل على أنها في آخر الأمر تمثل نفياً للتعريف الذاتي للهند ـ حيث إن الهوية القومية لباكستان متجذرة في توكيدها الديني. وتعزّز الروابط الحميمة بين باكستان والصين من حدة هذا التهديد، على اعتبار أن الهند والصين يتنافسان على نحو لا مفرّ منه على التفوق الجيوسياسي في

آسيا. ولا تزال الحساسيات تعتمل في صدر الهنود بسبب الهزيمة العسكرية التي ألحقتها بهم الصين سنة 1962 أثناء اشتباك حدودي قصير وحادّ استولت على إثره الصين على منطقة أسكاي تشن المتنازع عليها.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تدعم الهند ضد باكستان ولا ضد الصين من غير أن تدفع ثمناً استراتيجياً باهظاً في مكان آخر: في أفغانستان إذا انحازت ضد باكستان، وفي الشرق الأقصى إذا تحالفت مع الهند ضد الصين. وتحدّ هذه العوامل الداخلية والخارجية من قدرة الولايات المتحدة على الاعتماد على الهند كحليف في أي مسعى طويل الأمد لتعزيز الاستقرار في البلقان العالمي، ناهيك عن فرضه.

أخيراً، هناك سؤال عن درجة استعداد روسيا لأن تصبح الشريك الاستراتيجي الرئيسي لأميركا في التغلّب على الاضطراب الإقليمي الأوراسي. لا شك في أن روسيا تملك الوسائل والخبرة التي تجعلها قادرة على المساعدة في مثل هذا المسعى. ومع أن روسيا لم تعد جزءاً من المنطقة، بخلاف المنافسين الآخرين ـ حيث أصبحت السيطرة الاستعمارية الروسية على آسيا الوسطى شيئاً من الماضي ـ فلا تزال موسكو تمارس قدراً كبيراً من النفوذ في كافة الدول المجاورة لها من جهة الجنوب، ولها روابط قوية مع الهند وإيران، ويعيش على أراضيها ما بين 15 و 20 مليون مسلم.

وفي نفس الوقت، أخذت روسيا ترى في جيرانها المسلمين مصدراً محتملاً لتهديد سياسي وديموغرافي متفجر، كما أن النخبة السياسية الروسية صارت تتأثّر بشكل متزايد بالمغريات العِرْقيّة والدينية المعادية للإسلام. وفي هذه الظروف، وجد الكرملين في أحداث 11 أيلول/سبتمبر فرصة لدفع أميركا إلى الدخول في حرب ضد الإسلام باسم «الحرب على الإرهاب».

مع ذلك فإن روسيا كشريك محتمل مقيّدة أيضاً بماضيها، بل حتى ماضيها الحديث جدًّا. فقد دمّرت أفغانستان في حرب دامت عقداً من الزمن شنتها روسيا، وها هي الشيشان تقف على شفير الإبادة الجماعية، فيما دول آسيا الوسطى المستقلة حديثاً تعرّف تاريخها الحديث بأنه صراع من أجل التحرّر من الاستعمار الروسي. وبوجود مثل هذه النقمة التي لا تزال حيّة في المنطقة، ومع تزايد الإشارات المتكرّرة إلى أن الأولوية الحالية لروسيا هي ربط نفسها بالغرب،

أخذت النظرة إلى روسيا في المنطقة باعتبارها قوة استعمارية أوروبية سابقة تتزايد، في حين تراجعت النظرة إليها باعتبارها قريباً أوراسياً. كما أن عدم قدرة روسيا الحالية على تقديم الكثير عن طريق القدوة الاجتماعية يحدّ من دورها أيضاً في أي شراكة دولية تقودها أميركا بغية تعزيز الاستقرار في المنطقة، وتطويرها وإرساء الديموقراطية في نهاية المطاف.

في النهاية، تستطيع أميركا الاعتماد على شريك حقيقي واحد في التعامل مع مشاكل البلقان العالمي، أي أوروبا. صحيح أنها ستحتاج إلى مساعدة دول شرق آسيا الرئيسية مثل اليابان والصين ـ ستوفر اليابان بعض المساعدة المادية، وإن تكن محدودة، وبعض قوات حفظ السلام ـ فمن غير المرجح في هذه المرحلة أن تشترك أي منهما على نطاق واسع (سنبحث هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث). وحدها أوروبا، التي تتزايد تنظيماً تحت عباءة الاتحاد الأوروبي وتكاملاً من الناحية العسكرية من خلال حلف الناتو، تملك القدرة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية على مشاركة أميركا في مهمة إشراك مختلف الشعوب الأوراسية ـ على أساس تفاضلي ومرن ـ في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتوسيع المطرد للتعاون بين الدول الأوراسية. كما أن الاتحاد الأوروبي الذي تخطى حدود القوميات والمرتبط بأميركا سيكون أقل عرضة للشبهات في المنطقة باعتباره جهة استعمارية تعتزم تعزيز مصالحها الاقتصادية الخاصة أو استعادتها.

تمثّل أميركا وأوروبا معاً مجموعة من الأصول المادية والاختبارية وهما قادران على إحداث اختلاف حاسم في تشكيل المستقبل السياسي للبلقان العالمي. لكن السؤال يتعلّق بما إذا كانت أوروبا ـ المنشغلة إلى حدّ كبير في صياغة وحدتها الخاصة ـ سيكون لديها الإرادة والسخاء لكي تنخرط بشكل جدي مع أميركا في سعي مشترك أكبر بكثير من حيث تعقيداته وحجمه من المسعى الأميركي الأوروبي المشترك الذي نجح في المحافظة على السلام في أوروبا، وفي إنهاء الانقسامات فيها بعد ذلك. لكن المشاركة الأوروبية لن تحدث إذا كان ينتظر منها أن تقتصر على اتباع القيادة الأميركية. وقد تكون الحرب على الإرهاب مفتاح الانخراط في البلقان العالمي، لكنها لا يمكن أن تكون التعريف لهذا الانخراط . وهذا ما يدركه الأوروبيون، الأقل تأثراً بأحداث 11 أيلول/سبتمبر،

أكثر من الأميركيون. ولهذا السبب أيضاً يجب أن يستند أي سعي مشترك تقوم به مجموعة الأطلسي إلى إجماع استراتيجي واسع بخصوص طبيعة هذه المهمة على المدى البعيد.

وتنطبق الاعتبارات ذاتها إلى حد ما على الدور المحتمل لليابان. فاليابان بوسعها أيضاً أن تصبح مساهماً رئيسياً، وينبغي عليها أن تكون كذلك وإن يكن دورها أقل مركزية. وسوف تتحاشى اليابان في السنين القليلة القادمة لعب أي دور عسكري رئيسي يتعدى الدفاع المباشر عن النفس. لكن على الرغم من ركود اقتصادها مؤخراً، تبقى اليابان ثاني أكبر اقتصاد قومي في العالم. وسيكون دعمها المالي للجهود المصمّمة لتوسيع رقعة السلام في العالم حاسماً، وسيعود عليها بالنفع في آخر الأمر. وبالتالي ينبغي النظر إلى اليابان ـ بالاشتراك مع أوروبا ـ على أنها شريكة أميركا في نهاية المطاف في صراعها طويل الأمد ضد العديد من قوى الفوضى داخل البلقان العالمي.

خلاصة القول، تحتاج أميركا إلى استراتيجية تعاونية أوسع للتعامل مع احتمالات التفجّر في المنطقة. وكما أثبتت التجربة الناجحة لتشكيل المجتمع اليورو أطلسي، فإنه من غير الممكن تقاسم الأعباء بدون المشاركة في اتخاذ القرار. ولن تستطيع أميركا تجنّب الغرق بمفردها في الرمال المتحركة للهيمنة، إلا بصياغة استراتيجية شاملة مع شركائها الرئيسيين.

تعهّد استراتيجي لكن ليس أحادياً

نظراً لأن المشاكل التي تحفل بها المنطقة تتضمن سلسلة متصلة من الصراعات المتداخلة، يجب أن يكون تحديد الأولويّات الخطوة الأولى في صياغة رد شامل. وتبرز ثلاث مهمات محورية مترابطة في هذا المجال:

(1) حل الصراع العربي الإسرائيلي الذي يمزق الشرق الأوسط؛ (2) تحويل المعادلة الاستراتيجية في المنطقة المنتجة للنفط من الخليج إلى آسيا الوسطى؛ (3) إشراك الحكومات الرئيسية من خلال ترتيبات إقليمية مصمّمة لاحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل والوباء الإرهابي.

السلام العربي الإسرائيلي هو الحاجة الأكثر إلحاحاً، لأنه ضروري لتحقيق

المهمتين الاخريين. والقضية الرئيسية هي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والذي ينبغي أن يكون حلّه الهدف الأقرب. لكن هناك أيضاً الدافع الأكبر للعداء العربي لإسرائيل، وهو العداء الذي يولّد التوتر في الشرق الأوسط ويرتد على شكل اعتداءات ينفذّها مسلمون ضدّ أميركا. ولا يمكن أن يتحسّن الوضع إلا بإحلال سلام عادل وقابل للبقاء يرعى في نهاية المطاف تعاوناً إسرائيلياً فلسطينياً بنّاءً، الأمر الذي يخفّف من أحقاد العرب ويؤدي إلى تقبُّلهم لإسرائيل ككيان دائم على مسرح الشرق الأوسط.

ومما يضفي على القضية طابع الإلحاح خطر تصدّع الحلف الأوروبي الأطلسي على صخرة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن أميركا هي القوة الخارجية المسيطرة في الشرق الأوسط، فقد تتعرض علاقاتها مع أوروبا إلى تهديد شديد بسبب تباعد وجهات النظر على جانبي الأطلسي بشأن الطريقة المثلى للعمل في المنطقة. فمنذ المغامرة الفرنسية البريطانية الفاشلة في قناة السويس سنة 1956، أصبحت المنطقة الممتدة من السويس إلى الخليج تحت مظلة الحماية الاميركية بالفعل. وتحوّلت الحماية بالتدريج، من صالح العرب إلى صالح إسرائيل، ونجحت أميركا في الوقت نفسه في إزالة أي نفوذ سياسي أوروبي، ولاحقاً سوفياتي في المنطقة. ورسخ الانتصاران العسكريان الحاسمان في حملتي 1991 و2003 ضد العراق موقع الولايات المتحدة بمثابة الحكم الخارجي الوحيد في المنطقة.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، باتت العناصر الأكثر محافظة في المؤسسة السياسية الاميركية، وبخاصة أولئك الذين يتعاطفون بشدة مع الطرف الليكودي من الطيف السياسي الإسرائيلي، تستهويها رؤية نظام جديد تماماً تفرضه الولايات المتحدة على الشرق الأوسط كرد على التحدي الجديد للإرهاب وانتشار الأسلحة. وقد نتج عن تنفيذ هذه الرؤية بالفعل الإنهاء القسري لديكتاتورية صدام حسين في العراق، وقد ينذر ذلك بالقيام بعمل ضد النظام البعثي في سوريا، أو ضد حكم رجال الدين في إيران. وباسم الديموقراطية، صدرت دعوات أيضاً تحثّ الولايات المتحدة على أن تنأى

بنفسها عن الحكام الحاليين للسعودية ومصر وتضغط من أجل إحلال الديموقراطية من الداخل، وإن كان ذلك على حساب المصالح الاميركية في المنطقة.

من الواضح أن الاتحاد الاوروبي، عندما يبدأ بتحديد مصالح سياسته الخارجية الخاصة، لن يبقى مجرّد متفرّج سلبيّ على السياسة الاميركية في الشرق الأوسط أيا تكن أو داعم متذمّر لها، بل إن الشرق الاوسط بالذات هو الذي دفع الاتحاد الاوروبي لا إلى البدء بصياغة أول استراتيجية حقيقية مشتركة وشاملة فحسب، وإنما إلى تحدّي الاحتكار الأميركي للفصل في نزاعات المنطقة أيضاً. ففي إعلان أشبيلية الصادر في 22 حزيران/يونيو 2002، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة مهمّة في صياغة تصوّر لحل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يختلف بشكل جوهري عن التصور الاميركي[12]. كما أن الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي بشأن عواقب الحرب على العراق والتغيير السياسي المحتمل في إيران قد يحثّ على مزيد من الحزم الاوروبي.

تمتلك أميركا على المدى القصير، القوة والإرادة لإهمال آراء أوروبا ويمكنها أن تسود باستخدام قوتّها العسكرية وأن تدفع مؤقتاً أوروبا على م إلى التكيّف مع ذلك بشكل مؤقت. غير أن الاتحاد الأوروبي يملك الموارد الاقتصادية والإمكانات المالية لإحداث فرق حاسم في استقرار المنطقة على المدى البعيد. وبالتالي لن يمكن التوصّل إلى حل قابل للبقاء في المنطقة ما لم تعمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً. إن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى أوروبا توازي على الاقل أهمية المكسيك بالنسبة إلى أميركا، وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي، فيما يعمل على تحديد نفسه ببطء، بشكل متزايد إلى تأكيد مكانته. بل إن الشرق الأوسط هو المكان الذي يمكن فيه أن تتخذ فيه الخارجية الأوروبية موقفاً واضحاً ضد أميركا، لأول مرة منذ الانهيار في السويس سنة 1956.

ومع ذلك، فإن انقسام المجتمع الأوروبي الأطلسي بخصوص الشرق الاوسط يمكن علاجه. فثمة إجماع دولي لافت بشأن جوهر معاهدة سلام نهائية إسرائيلية فلسطينية. بل توجد مسودات لمعاهدة سلام محتملة تتخطى كثيراً

«خارطة الطريق» المبهمة التي أيّدتها على م إدارة بوش في ربيع العام 2003. أما كيف يتم حمل الإسرائيليين والفلسطينيين على وضع النقاط على الحروف فستشكّل تحدّياً برغم الدعم الفعلي للتسوية السلمية بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد ثبت أنهما غير قادرين بدون دعم خارجي على ردم خلافاتهم المزمنة أو تجاوز شكوكهما البغيضة.

تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً فقط تسريع عملية السلام على نحو حاسم. وللقيام بذلك، عليهما أن يوضحا من حيث الجوهر وليس فقط بعبارات إجرائية الخطوط العريضة لسلام إسرائيلي فلسطيني. وثمة إجماع دولي على وجه العموم على أن إطار عمله الأساسي سيشمل دولتين أراضيهما محددة بخطوط العام 1967، لكن مع تعديلات متبادلة للسماح بضم بعض المستوطنات في ضواحي القدس إلى إسرائيل، وعاصمتين في القدس نفسها، وحق أسمي أو رمزي فقط لعودة اللاجئين الفلسطينيين، مع إسكان معظم العائدين في فلسطين، وربما في المستوطنات التي يخليها الإسرائيليون، على أن تكون فلسطين دولة منزوعة السلاح، وربما مع قوات حفظ سلام دولية أو من حلف الناتو، واعتراف كامل لا لبس فيه من الدول العربية المجاورة بإسرائيل.

إن التبنّي الدولي لصيغة قابلة للبقاء للتعايش بين إسرائيل وفلسطين لن يحل الصراعات المتشعبة الأكبر في المنطقة، لكن سيكون له فائدة ثلاثية: سيقلّل إلى حدٍ ما من تركيز الإرهابيين الشرق أوسطيين على أميركا، وسينزع فتيل الانفجار الإقليمي المرجّح، وسيسمح بقيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمسعى منسّق للتعامل مع المشاكل الأمنية في المنطقة بدون الشروع في حملة معادية للإسلام. كما أن حل الصراع العربي الإسرائيلي سيسهّل الجهود الأميركية في تعزيز الإصلاحات الديموقراطية في الدول العربية المجاورة بدون الظهور، في أعين العرب، بمظهر من يستغلّ مسألة إحلال الديموقراطية كذريعة أخرى لتأخير تسوية إسرائيلية فلسطينية شاملة.

وعلى غرار ذلك، فإن إنشاء عراق مستقر بعد التدخل العسكري في العام 2003 مهمة شاقّة وطويلة ولا يمكن التقليل من صعوبتها إلا عبر تعاون بين

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. يمكن أن يعيد سقوط النظام العراقي إثارة المشكلات الحدودية الكامنة مع إيران وسوريا وتركيا. وقد يزيد من تعقيد هذه المشكلات المسألة الكردية، في حين قد تؤدي العداوة بين السنة والشيعة في العراق إلى فترة طويلة من انعدام الاستقرار والعنف المتزايد. كما أن الشعب العراقي الذي يبلغ تعداده 25 مليوناً، يعتبر بوجه عام أكثر الشعوب العربية وعياً من الناحية القومية، قد يثبت أنه أقل انقياداً للسيطرة الخارجية مما هو متوقع. ويتعين تنظيم برنامج تعافٍ طويل ومُكْلِف في بيئة متقلّبة وعدائية.

إن التعاون الأميركي الأوروبي في تعزيز عراق مستقر وديموقراطي وفي دفع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين - أي «خارطة طريق إقليمية» في الواقع - سيوفّر على العموم الشروط السياسية المسبقة للتعامل مع المعادلة الاستراتيجية السائدة في المناطق المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في الخليج وإيران وبحر قزوين. ودول هذه المنطقة - من كازاخستان وأذربيجان إلى المملكة العربية السعودية - دول مصدّرة بمعظمها للطاقة المستخرجة من أراضيها، وليست مستهلكة كبرى، خلافاً لروسيا الغنية بالطاقة. كما أنها تملك أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العالم. وبما أن الوصول الموثوق إلى الطاقة بأسعار معقولة يعتبر مهمًا للغاية بالنسبة إلى المناطق الثلاث الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية في العالم - أميركا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا - فإن السيطرة الاستراتيجية على المنطقة، حتى ولو كانت تحت ستار اتفاقيات تعاونية، ستكون رصيد سيطرة عالمية حاسمة.

إن الوضع الجيوسياسي الحالي في المنطقة الرئيسية الغنية بمصادر الطاقة في العالم ينقصه الكثير من زاوية المصالح الأميركية. فالعديد من الدول الرئيسية المصدرة - لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - ضعيف وواهن سياسياً. والعراق يواجه فترة طويلة لإقرار أوضاعه وإعادة إعماره وإعادة تأهيله. وثمة دولة منتجة كبرى أخرى للطاقة، إيران، يحكمها نظام معادٍ للولايات المتحدة وتعارض الجهود التي تبذلها في عملية السلام في الشرق الأوسط. وربما تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل كما أنها مشبوهة

بصلات إرهابية. وقد سعت الولايات المتحدة إلى عزل إيران في الساحة الدولية، لكن نجاحها كان محدوداً.

وإلى الشمال، حيث آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، لا تزال الدول المستقلة حديثاً والمصدِّرة للطاقة في المراحل الاولى من التوحيد السياسي. كما أن أنظمتها هشَّة ونهجها السياسي اعتباطي وكيانها معرَّض للخطر. وهي أيضاً شبه معزولة عن الأسواق العالمية للطاقة، حيث يمنع التشريع الأميركي استخدام الأراضي الإيرانية في مدّ أنابيب النفط للوصول إلى الخليج، وحيث تسعى روسيا بشكل حثيث إلى احتكار الوصول الدولي إلى مصادر الطاقة التركمانية والكازاخستانية. ولن تحصل أذربيجان وجيرانها على ضفاف بحر قزوين على منفذ مستقل إلى الاقتصاد العالمي إلاّ بعد استكمال خط أنابيب النفط باكورجيهان الذي ترعاه أميركا والذي سيتطلب إنجازه عدة سنوات. وحتى ذلك الحين، ستظل المنطقة معرضة للتدخلات الروسية والإيرانية.

في هذه الأثناء، يوفر الوجود العسكري الأميركي الحصري والقوي في منطقة الخليج والاحتكار الأميركي لقدرات الحرب البعيدة المدى هامشاً واسعاً للتفرّد في صناعة السياسة في المنطقة. وعندما تحتّم الضرورة قطع الصلة المحتملة بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب التآمري، فإن الولايات المتحدة تمتلك الوسائل التي تمكّنها من العمل بمفردها، كما أثبتت في إسقاط النظام العراقي مؤخّراً. لكن المسألة تصبح أكثر تعقيداً وتتبدّد فرص النجاح الأميركي المنفرد سريعاً عندما تؤخذ في الحسبان النتائج بعيدة المدى لحدوث اضطراب استراتيجي عنيف.

يصعب تصور كيف يمكن أن تجد الولايات المتحدة بمفردها إيران على إدخال تغيير أساسي في توجهاتها. قد ينجح التهديد العسكري الصريح في بادىء الأمر، بحكم التفاوت الكبير في ميزان القوى بين الدولتين، لكن من الخطأ الفادح التقليلُ من الحماسة الدينية والقومية التي من المرجح أن يلهبها مثل هذا الأسلوب في أوساط 70 مليوناً من الإيرانيين. فإيران أمة لها تاريخ إمبراطوري مثير للإعجاب وإحساس بالأهمية القومية الخاصة. وفي حين يبدو أن الحماسة الدينية التي أوصلت ديكتاتورية رجال الدين إلى السلطة

أخذت تخبو تدريجياً، فإن الاصطدام المباشر مع أميركا سيعيد تأجيج المشاعر الشعبية حتماً، ويمزج بين العصبية والشوفينية.

ومع أن روسيا لم تقف في وجه أي مسعى أميركي حاسم لتغيير الحقائق الاستراتيجية في المنطقة، فإن الهزة الجيوسياسية الحالية في منطقة الخليج قد تعرّض للخطر الجهود الأميركية لتعزيز استقلال دول حوض بحر قزوين. فالانشغال الأميركي بالاضطرابات التي يشهدها العراق، ناهيك عن التوترات الأميركية - الإيرانية المتزايدة، قد تغري موسكو باستئناف ضغوطها السابقة على جورجيا وأذربيجان للتخلي عن طموحاتها بالانضمام إلى المجموعة الأوروبية الأطلسية، وتكثيف جهودها لتقويض أي حضور عسكري وسياسي دائم للولايات المتحدة في آسيا الوسطى. وهذا ما سيزيد من صعوبة إشراك الولايات المتحدة لدول آسيا الوسطى في جهد إقليمي أكبر لمحاربة الأصولية الإسلامية في أفغانستان وباكستان. وعندئذٍ يمكن لأي انبعاث جديد للتطرف الإسلامي على شاكلة طالبان أن يكتسب بُعْداً إقليمياً.

يمكن التقليل من هذه المخاطر عن طريق قيام تعاون أميركي أوروبي أوثق بخصوص العراق وإيران. وقد لا يكون تحقيق ذلك سهلاً بالنظر إلى التباعد بين الرؤيتين الأميركية والأوروبية، لكن حسنات هذا التعاون تفوق تكاليف أي حل وسط. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، تعني المقاربة المشتركة تناقص حرية العمل الأحادي، وتعني بالنسبة إلى أوروبا تراجع فرصة اللاعمل الذي يفيد المصلحة الذاتية. لكن بالعمل معاً - وتعزيز القوة العسكرية الأميركية ورفدها بالدعم السياسي والمالي (وإلى حدٍ ما) العسكري للاتحاد الأوروبي - تستطيع المجموعة الأوروبية الأطلسية أن ترعى نظاماً مستقراً وديموقراطياً يخلف نظام صدام.

كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سيكونان معاً في موقف أفضل للتعامل مع النتائج الإقليمية الأوسع للاضطراب في العراق. وسيقلّل أي تقدم ملموس في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من قلق العرب من أن الإجراءات الأميركية التي وجهت ضد النظام العراقي كانت تستلهم الرغبة الإسرائيلية في إضعاف كافة الدول العربية المجاورة وإدامة سيطرتها على

الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يجعل من السهل على تركيا تجنّب الخيار المؤلم بين ولائها كحليف لأميركا وآمالها بنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وستزيد الشراكة الاستراتيجية النشطة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من فرص تحوّل إيران في نهاية المطاف من غول إقليمي إلى عامل استقرار في المنطقة. ثمة علاقة تعاونية قائمة حاليًا بين إيران وروسيا. لكن علاقاتها بكافة جيرانها تتّسم بالعدائية والحذر ما خلا ذلك. وقد حافظت إيران على علاقة طبيعية نسبياً مع أوروبا، غير أن موقفها العدائي من أميركا ـ والذي ردت عليه أميركا بتشريعات تجارية تقييديّة ـ جعل من الصعب أن تزدهر العلاقات الاقتصادية الأوروبية الإيرانية والإيرانية اليابانية. وانعكس ذلك بدوره على التنمية الداخلية في إيران، في حين تفاقمت حدة مشكلاتها الاقتصادية الاجتماعية من جراء الانفجار الديموغرافي الذي رفع تعداد سكانها إلى 70 مليوناً ونيف.

ستكون مجمل المنطقة المصدّرة للطاقة أكثر استقراراً إذا أعيد دمج إيران، وهي المركز الجغرافي للمنطقة، في المجتمع العالمي واستأنف مجتمعها مسيرته نحو الحداثة. وذلك لن يحصل طالما أن الولايات المتحدة تسعى إلى عزل إيران. وبدلاً من أن تفرض أميركا مقاربة ما، سيكون من الأفعل أن تدرك النخبة الاجتماعية الإيرانية بأن عزلة البلاد مفروضة ذاتيًا ومن ثم فهي عديمة الجدوى. ولطالما حثت أوروبا الولايات المتحدة على تبنّي هذه المقاربة. لذا في هذه القضية، سوف تخدم أميركا مصالحها الاستراتيجية بشكل أفضل إذا ما اتبعت أوروبا.

على المدى البعيد، وخلافاً للصورة التي يرسمها الملالي الذين يحكمون إيران ـ وهي صورة مجتمع متعصّب دينياً ـ تمتلك إيران أفضل الفرص، بين سائر الدول في المنطقة، في اتباع المسار الذي سلكته تركيا قبل ذلك. فنسبة التعليم فيها مرتفعة (72 في المئة)، وفيها تراث راسخ من المشاركة النسائية المهمة في الحياة المهنية والسياسية، وطبقة مثقفة محنكة، ووعي اجتماعي بهويتها التاريخية المميزة. ومتى تآكل الحكم العقائدي الذي فرضه آية الله

الخميني، وشعرت النخبة العلمانية الإيرانية بأن الغرب يتطلع إلى دور إقليمي بنَّاء لإيران، فقد تصبح إيران في طريقها نحو الحداثة والديموقراطية الناجحة.

إن مثل هذا التبدّل التقدمي للمعادلة الاستراتيجية السائدة في المنطقة سيسمح بتطبيق ميثاق استقرار القوقاز الذي اقترحته تركيا في العام 2000، والذي يمهّد الطريق أمام نماذج متعددة للتعاون في المنطقة[13]. ولكي يكون فعّالاً، لا يكفي اشتراك تركيا وروسيا وحسب، بل اشتراك إيران أيضاً. وسوف توفّر إعادة التوجّه الإيراني أيضاً وسيلة اقتصادية أوسع للوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى. وبمرور الوقت، يمكن أن تجد خطوط الأنابيب التي تمر عبر إيران نحو الخليج خطوط أنابيب تضاهيها تنطلق من آسيا الوسطى وتمر في أفغانستان وباكستان وتصب في المحيط الهندي، وتتفرّع أيضاً نحو الهند. وسيعود ذلك بالمنافع الاقتصادية (وربما السياسية) العميمة لا على جنوب آسيا الوسطى وحسب، بل على الشرق الأقصى المتعطش للطاقة أيضاً.

إن حدوث تقدّم على هذين الخطين، سيساعد بدوره في دفع الأولوية الاستراتيجية الثالثة لهذه المنطقة، وهي الحاجة إلى احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل والوباء الإرهابي. ولا يوجد في الأفق حل سريع لأي من هاتين المسألتين. لكن التحرك الملموس على صعيد الأولويّتين الأوليين أي ـ السلام الإسرائيلي الفلسطيني وإعادة صياغة المشهد الاستراتيجي للمنطقة ـ سيضعف التأييد الشعبي للإرهاب المعادي للغرب والمعادي لأميركا على وجه الخصوص. كما أنه سيسهّل التركيز على مكافحة الإرهابيين في الشرق الأوسط مع التقليل مخاطر وقوع تصادم ديني وثقافي شامل بين الغرب والإسلام.

إن استمرار النزاع بين باكستان والهند يفرض تحديات إقليمية أوسع تتعلّق بالامن وانتشار الأسلمة. وينبغي التصدي لهذه التحديات بشكل مباشر. ففي ظل الظروف الحالية، لا يوجد لدى الهند وباكستان أي حافز للحد من بناء ترسانتهما النووية ـ بل إن لدى كل منهما أسباب مقنعة، وإن لم تكن متناقضة تماماً ـ للاستمرار في بناء ترسانتيهما[14]. فالأسلحة النووية تشكّل بالنسبة إلى

باكستان معادلاً عظيماً لجارتها الاقوى من الناحية العسكرية، أما بالنسبة إلى الهند، فإنها تقابل أي تهديد محتمل من الصين. صديقة باكستان الإقليمية، بالإضافة إلى مواجهة أي ابتزاز نووي باكستاني. كما أن كلاً من باكستان والهند يشعر برضى رمزي عن وضعيته الجديدة كقوة نووية.

في الوقت الحالي، تقضي المصلحة الأميركية الأساسية بوجوب تجنّب نشوب حرب نووية بين باكستان والهند، والحؤول دون مزيد من الانتشار الإقليمي لهذه الأسلحة، خصوصاً أنه ما من شك في أن إيران ذات الإرث الإمبراطوري والطموح الوطني تنظر بحسد يمكن تفهمه إلى جارتيها النوويتين. وربما يكون تجنّب نشوب حرب نووية أسهل الهدفين من ناحية التنفيذ، لأن امتلاك السلاح النووي يجبر كلاً من العسكريين الهنود والباكستانيين على توخّي الحذر الشديد عند حساب النتائج المحتملة لاشتباكاتهما الحدودية الدورية. مع ذلك، فإن قضية كشمير غير المحلولة لا بد أن تتسبب في حدوث صدامات متكررة كل منها يلهب الجماهير المسلمة والهندوسية المتصارعة دينياً. ويمكن عندئذ أن تصبح باكستان دولة إسلامية أصولية (وبالتالي، ربما تحدد مصير أفغانستان أيضاً)، في حين قد تقع الهند أسيرة عواطف هندوسية متعصّبة. وربما تتغلّب اللاعقلانية عندئذٍ على ضبط النفس الاستراتيجي الملازم للحسابات النووية.

وكما كان الغرب لسنين عديدة غير مبالٍ نسبياً بالقضية الفلسطينية غير المحلولة، كذلك أهمل قضية كشمير. ونجحت الهند في إصرارها الرسمي على أنه لا توجد قضية اسمها كشمير، سواء بين الهند وباكستان، أو بالنسبة إلى المجتمع الدولي ككل - أي أنها مسألة داخلية. واعتمدت باكستان بدورها على دعم رسمي ضئيل مموّه للعمليات الفدائية والإرهابية ضد السيطرة الهندية على الإقليم كطريقة لإبقاء القضية حية - وبالتالي زيادة القمع الهندي الجائر للكشميريين الذين يُشَك في ولائهم. لكن بعد أن امتلكت الدولتان أسلحة نووية، حظيت قضية كشمير باهتمام دولي أوسع.

أصبحت مسألة كشمير الآن جزءاً من مشكلة عدم الاستقرار الاكبر حجماً في البلقان العالمي. والحل السلمي لهذه المسألة بمثل صعوبة الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، إن لم يكن أصعب. وهذا الصراع يشمل دولتين

كبيرتين يقارب عدد السكان فيهما معاً 1.2 مليار إنسان ـ أي ما يقارب خمس سكان العالم ـ ولا يزال قسم كبير من هؤلاء الناس شبه أميين، ومتخلّفين عن العصر، وسريعي التأثّر (وحتى على مستوى الصفوة) بالدعوات الديماغوجية. لذا تتطلب رعاية تسوية هذا الوضع جهداً خارجياً متواصلاً، وضغطاً دولياً كبيراً، ومغريات سياسية ومالية كبيرة، وصبراً عظيماً.

هنا أيضاً تزداد فرص النجاح في نهاية المطاف، بالتضامن السياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما بدعم ملموس من اليابان. ويمكن لبريطانيا العظمى، لأسباب تاريخية، أن تلعب دوراً دبلوماسياً هاماً، وخصوصاً بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وقد تقدّم كل من روسيا والصين الدعم، لأن أياً منهما لن يستفيد من وقوع حرب نووية في جوارها المباشر. ويستطيع كلٌ منهما التأثير بذكاء على أهم مشترٍ لصادراته من الأسلحة (الهند في حالة روسيا، وباكستان في حالة الصين). غير أن من غير المرجح قيام جهد دولي جماعي كبير إلاّ في وجه خطر حرب وشيكة، وسرعان ما يتبدّد الاهتمام الدولي عندما ينحسر الخطر.

إن غياب الالتزام الدولي المنسّق يعرقل كذلك ظهور أي اتفاق إقليمي فعّال لاحتواء مسألة امتلاك أسلحة الدمار الشامل وانتشارها في البلقان العالمي. ولن يدوم على الأرجح إلا الحل الإقليمي الشامل الذي يمكن التوصل إليه بحل النزاعات كل على حدة: أي بعد أن يُحل النزاع بين الهند وباكستان، إضافة إلى النزاع بين إسرائيل وكافة جيرانها العرب[15]. وحتى في حال تحقق ذلك، من المرجح أن تصرّ إيران ـ نظراً لحجمها ومواردها، ونظراً لأن المساعدة الروسية وفّرت لها القدرة على صنع أسلحة نووية ـ على أن تكون نداً للدول النووية المجاورة لها: باكستان والهند وإسرائيل، ناهيك عن روسيا والصين.

إن أي وقف لمزيد من انتشار الأسلحة النووية في هذه المنطقة المليئة بالنزاعات ينبغي أن يستند في نهاية المطاف إلى ترتيب إقليمي. وإذا كان المراد أن تتخلّى الدول عن أسلحتها النووية، يجب أن يتوفر لها مصادر بديلة للأمن: إما تحالف ملزم مع حلف يمتلك أسلحة نووية أو ضمانة دولية يعوّل عليها. والنتيجة الفضلى هي عقد اتفاقية إقليمية تحظر الأسلحة النووية ـ على غرار الاتفاقية التي تبنتها دول أميركا الجنوبية قبل عدّة سنين. لكن بغياب الإجماع الإقليمي، يصبح

الخيار الوحيد الفعّال أن توفّر الولايات المتحدة، أو ربما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي، ضمانة الحماية من هجوم نووي على أي دولة في المنطقة تتخلّى عن الأسلحة النووية.

إن الجهد المبذول للحفاظ على الاستقرار في البلقان العالمي سيدوم عدة عقود. وفي أحسن الأحوال، سيكون التقدم تدريجياً وغير مترابط وعرضة لانتكاسات كبرى. ولن يدوم إلا إذا تعامل معه القطاعان الأكثر نجاحاً في العالم أميركا المعبأة سياسياً وأوروبا الموحّدة اقتصادياً ـ بمثابة مسؤولية مشتركة في وجه تهديد أمني مشترك.

الملاحظات

(1) البيانات الإيضاحية التالية غنية عن البيان:

الحرمان الاجتماعي الأكثر انتشاراً في العالم. 85 في المئة من سكان جنوب آسيا يعيشون بمدخول يقل عن دولارين في اليوم. وفي أجزاء من أوراسيا المشلولة بنزاع إقليمي أو محلي ـ كوريا الشمالية وأفغانستان والعراق والأراضي المحتلة ـ يمكن أن يكون الفقر أشد من ذلك. وفي أوائل سنة 2002، بلغت البطالة مستوى يزيد عن 38 في المئة في الضفة الغربية، وأكثر من 46 في المئة في قطاع غزة؛ وتجاوزت عتبة 90 في المئة في الشيشان.

الاكتظاظ السكاني الأكثر كثافة في العالم. إن اتجاهات البيانات الديموغرافية مخيفة بصرف النظر عن كيفية وضعها. سوف يزيد مجموع السكان في أربع دول فقط في هذا القسم من أوراسيا ـ الهند وباكستان والصين وبنغلادش، على التوالي ـ بمقدار 1.05 مليار نسمة بحلول العام 2050. وبقياس النمو السكاني في الفترة ذاتها كنسبة مئوية، نجد أن ستة من البلدان التسعة الأولى التي تشهد معدلات نمو سكاني بما فيها الثلاث الأولى ـ تشكّل مجموعة مترابطة تمتد من فلسطين إلى الخليج.

القنابل الزمنية الإثنية الأكثر قابلية للانفجار في العالم، بما في ذلك تجزئة نحو 25 مليون كردي في تركيا والعراق وسوريا، وسيطرة 5

ملايين يهودي إسرائيلي على ما يزيد عن 4.5 مليون فلسطيني وانفصال نحو 15-25 مليون تركي أذربيجاني يعيشون في إيران عن أذربيجان، وضرب نطاق عسكري على ما لا يقل عن 8 ملايين كشميري من قبل الهند وباكستان، وما تقوم به روسيا من إبادة جماعية تدريجية للأمة الشيشانية على يد الروس، وما هذه الأمثلة إلا غيض من فيض.

العنف الديني الأكثر حدة في العالم. الاشتباكات الدموية بين المسلمين والهندوس في ولاية غوجارات في الهند، وبين المسيحيين والمسلمين في إندونيسيا، والعداوة العنيفة بين اليهود والعرب في الشرق الأوسط، وربما بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية في العراق ـ وما تقدم يعكس انتشار العداوات الدينية في أوراسيا ومقدار حدّتها.

بعض أكثر الأنظمة السياسية الاستبدادية في العالم. في إصدار العام 2001-2002 من تقرير «Freedom in the world»، نجد أن سبعة من أصل عشرة بلدان صُنفت على أنها صاحبة السجل الأسوأ في مجال الحقوق السياسية والحريات المدنية، تقع بين قناة السويس وبحر الصين. وتصنِّف 59 في المئة من البلدان في تلك الرقعة من أوراسيا على أنها «غير حرّة». كما تصنّف 28 في المئة، على أنها «حرة جزئياً»، وتعتبر 13 في المئة فقط أنها «حرّة».

(2) الإشارة إلى البلقان العالمي تهدف إلى جذب الانتباه إلى التشابه الجيوسياسي بين دول البلقان الأوروبية التقليدية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وإلى المنطقة غير المستقرة التي تمتد حالياً من قناة السويس تقريباً إلى كسين جيانغ ومن حدود روسو ـ كازاق إلى جنوب أفغانستان، وهي أشبه ما تكون بمثلث على الخارطة وفي كلتا المنطقتين، عمل انعدام الاستقرار الداخلي كعامل جذب لتدخلات القوى الخارجية الكبرى وللتنافس في ما بينها. (للمزيد من البحث انظر Brzezinski *The Grand Chessboard*).

(3) إن الرعب الذي أثاره في واشنطن العاصمة إطلاق رصاص القنص من قبل مجرمَين في خريف العام 2002 ـ بما في ذلك الاعتقاد على نطاق واسع في ذلك الوقت، أنه ربما يكون ذلك عملاً إرهابياً ـ يدل على أن

الخوف من المجهول قد يُحدث حالة ذهنية تساعد عن غير قصد في تحقيق ما يرمي إليه الإرهابيون. بالفعل، إذا ما اجتمع مع إثارة إعلامية مضلِّلة.

(4) للاطلاع على تقييم معتدل لإمكانات القاعدة، انظر Paul J. Smith, «Transnational, Terrorism and the al Qaeda Model: Confronting new Realities», *Parameters* (U.S. Army War College Quarterly), 32, no.2، (Summer 2002), 33-46. وثمة خلاصة واضحة لجاذبية القاعدة، كما يعكسها أرشيفها الذي تم الاستيلاء عليه في تقرير نشر في *The New York Times* March 17, 2000. في تلك المقالة «A Nation Challenged; Qaeda's Grocery Lists And Manuals of Killing»، يشير ديفيد رود وس.ج ستيفرز إلى أنه منذ أواسط التسعينيات وما يليها، قدم المجندون إلى أفغانستان من أكثر من 20 بلداً متنوعاً مثل العراق وماليزيا والصومال وبريطانيا. وقد وصل الشبان الصغار إلى أفغانستان تحت رعاية مجموعات عسكرية مختلفة، لكل منها مخيمات تدريب خاصة بها. لكن ما إن يصلوا إلى هناك، حتى يتلقوا مقررات متشابهة جدًّا في التلقين الديني والتدريب العسكري... وانضمت مجموعات إسلامية مختلفة إلى الجهاد العالمي الذي يقوده ابن لادن. وفي بعض الأحيان كانوا يأتون طلباً للمساعدة في دعم قضاياهم الخاصة في أوطانهم».

(5) إن صحفاً أميركية حسنة السمعة ساهمت في هذا التنميط. وأشار البروفسور إرفاند أبراهيميان من جامعة مدينة نيويورك إلى أن صحفاً مثل نيويورك تايمز، نشرت، كرد فعل على أحداث 11 أيلول/سبتمبر، المقالة تلو الأخرى تحت عناوين مثل «إنها حرب دينية» و«أجل، الأمر يتعلّق بالإسلام»، و«سَوْرة الغضب الإسلامي»، و«غضب المسلمين» و«الغضب الإسلامي» و«جوهر الغضب الإسلامي» و«الجهاد 101» و«الجذور الثقافية العميقة للإرهاب الإسلامي» و«الإيمان والدولة العلمانية» و«قوة الإسلام»، «كان كبلنغ يعرف ما يمكن أن تتعلمه الولايات المتحدة الآن» و«الجزيرة: ما الذي يشاهده العالم الإسلامي» و«الحروب الثقافية الحقيقية» و«ثورة الإسلام» و«الإيمان الحق الوحيد» و«الحرب المقدسة

الأولى»، و«الاحتجاجات المحمومة ضد الغرب ترجع إلى مظالم قديمة وحديثة».... لقد أهملت السياسة المعاصرة وغابت الصحف اليومية بشكل غريب» *Middle East Raport,* no. 223 (Summer 2003), 62.

(6) يلقى هذا التقييم الحادّ سنداً واعترافاً بخاصة فيما يتعلّق بالعالم العربي «بتقرير التنمية البشرية العربية 2002» الصريح والواضح الذي أعده فريق من الشخصيات العامة والمثقفين العرب البارزين بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (مدينة الكويت) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويضم هذا الفريق ثريا عُبَيد (المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للإسكان) وكلوفيس مقصود (الممثل السابق لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة)، وميرفت تلاّوي (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول غرب آسيا، الَسكوا)، ونادر فرغني (مدير مركز المشكاة للبحوث في القاهرة) بوصفه الكاتب الرئيسي، ومجموعة من الأكاديميين المرموقين. وفي حين أشار التقرير إلى بعض العناصر الإيجابية (مثل أن مستوى الفقر المدقع بين العرب هو الأدنى في العالم)، إلا أنه كان لاذعاً في انتقاده للإبداعية الثقافية والاجتماعية في العالم العربي فضلاً عن عزلته الثقافية الذاتية. وقد أشار التقرير في إحصاء ذي دلالة إلى العدد الضئيل من الكتب الأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية، حيث ذكر أن مجموع الكتب المترجمة سنوياً يبلغ نحو 330 كتاباً، أي ما يعادل تقريباً خُمْس عدد الكتب المترجمة في دولة اليونان المجاورة فقط إلى اللغة اليونانية. كما انتقد التقرير الاعتماد على الحنين إلى أمجاد الماضي كوسيلة للتهرب غير المثمرة من تحديات الحداثة.

(7) وفقاً لاستطلاعات عديدة للرأي العام، تثير هذه المسألة أكثر العواطف المعادية لأميركا حدة. وتدعم تقارير صحافية حسنة السمعة هذا الاستنتاج. وفي أوائل خريف العام 2002، ذكرت جين بيرليز بشيء من التفصيل «أن الغضب من الولايات المتحدة، الذي يرجع إلى الاعتقاد بأن إدارة بوش تقدم دعماً غير محدود لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، بلغ مستويات غير مسبوقة في العالم العربي». انظر «Anger at U.S.

Said to be at New High,» *The New York Times,* September 11, 2002. وقد أكدت كارين دي يونغ على ما قالته بيرليز عندما ذكرت أن كراهية العرب لاميركا «تتركّز بدرجة كبيرة على ما يرونه ظلماً عامًّا والافتقار إلى فهم المنطقة، والانحياز بشكل خاص لإسرائيل في الصراع الإسرائيلي العربي». انظر «Poll Finds Arab Dislike U.S. Based on Policies It Pursues,» *The Washington Post,* October 7, 2002. ويميل العرب إلى تفسير عداء الولايات المتحدة لصدام بأنه مدفوع بدعمها الاحادي الجانب لإسرائيل، وفقاً لاستطلاعات زغبي الدولية في منتصف آذار/مارس من العام 2003 في عدة دول عربية.

(8) تستخدم لفظة الإسلامية هنا للإشارة إلى الإيديولوجيا المستوحاة من الإسلام، وبالتالي ينبغي تمييزها عن التعاليم الدينية الإسلامية. والإسلاميون هم المؤيدون لسياسة تستند إلى الإسلام، بخلاف الأصوليين الإسلاميين الذين يحبذون حكماً دينياً مباشراً. وينبغي الإشارة إلى التقييم المختلف الذي يفيد بأن الإسلامية ـ وبخاصة الراديكالية منها، تتراجع بالفعل كما يرى الباحث الفرنسي جيل كيبل في كتابه Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam,* trans. Anthony F. Roberts (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002).

(9) لم يهتم سوى عدد محدود من الباحثين الغربيين لوقع النقاشات الإبداعية والشجاعة في الغالب التي تهدف إلى إعادة تعريف مفردات الخطاب السياسي داخل العالم الإسلامي. وقد تجاهلتها وسائل الإعلام الغربية، وبخاصة الاميركية، بشكل شبه تام. بل إنه لا يكاد يشار إلى الدور المثير للجدل الذي تقوم به محطة الجزيرة الفضائية في قطر ـ بتنظيم نقاشات حول أكثر المواضيع حساسية من حقوق المرأة إلى الديموقراطية وعلاقتها بالإيمان. ويتعدّى الامر ذلك فيما يتصل بمؤلفات وخطابات أكثر المنظّرين/المفكرين الإسلاميين أهمية. ويمكن الإشارة هنا بإيجاز شديد إلى تعاليم الفيلسوف الإيراني النافذ عبد الكريم سوروش، الذي يرى بأن الإيمان ينبغي أن يكون خياراً حرًّا؛ أو إلى العمل الذائع الصيت لمحمد شحرور من سوريا «الكتاب والقرآن» الذي يسعى إلى

تكييف الأوامر الدينية الإسلامية مع المجتمع الحديث، والذي يلقى رواجاً بين الناس على نطاق واسع، أو إلى تعاليم يوسف القرضاوي، وهو مصري يعيش في قطر، أو إلى راشد الغنوشي الذي كتب عن الدين والسياسة. وتجدر الإشارة إلى أن المفكّرين الإسلاميين البارزين والمشهورين، الشيخ محمد حسين فضل الله من لبنان وحسن عبد الله الترابي من السودان قد نأيا بنفسيهما عن حكم رجال الدين في إيران (وعن الإرهاب أيضاً)، مع شجبهما في الوقت ذاته النفاق الديني لبعض الأنظمة. وعلى غرار الآخرين، يبدو أنهم يحشدون الدعم لتعريف ضرب من النظام السياسي الشعبي ينسجم مع القيم الدينية، بحيث تحل الشريعة محل الإطار الدستوري العلماني.

(10) نقل الجنرال تونر كيلينك، الأمين العام لمجلس الأمن القومي، في خطاب ألقاه بتاريخ 7 آذار/مارس 2002 في أكاديمية أنقرة الحربية إلى أي مدى يمكن أن يصل الاحتمال الأخير بقوله صراحة «إن تركيا لم تلق أي مساعدة من الاتحاد الأوروبي» في جهودها لكي تصبح جزءاً من أوروبا وأنها في بحثها عن حلفاء قد تحسن صنعاً بالبدء في بحث جديد يشمل إيران والفيدرالية الروسية» (كما ورد في تقرير Nicolas Birchs «One Eager to Join EU, Turkey Grows Apprehensive,» *The Christian Science Monitor,* March 21, 2002. انظر أيضاً تحليل فحوى الخطاب في Hooman Peimani, «Turkey Hints at Shifting Alliance,» *The Asia Times,* June 19, 2002.

(11) تلعب الديموغرافيا دوراً أيضاً: وما يزيد من انعدام الأمن الإسرائيلي ومن استياء العرب أن ما يزيد قليلاً على 5 ملايين إسرائيلي يهودي يسيطرون على ما يقل قليلاً عن 5 ملايين عربي فلسطيني (منهم قرابة 1.2 مليون نسمة يحملون الجنسية الإسرائيلية) وأن هذا العدد الأخير يزيد بوتيرة سريعة جداً.

(12) راجع الملاحظة 7.

(13) كان إعلان إشبيلية أكثر وضوحاً في صياغة البنود الخاصة باتفاقية سلام بين إسرائيل وفلسطين ـ وبخاصة في ما يتعلق بتقاسم مدينة

القدس، وحدود العام 1967 وحق الفلسطينيين في اختيار قادتهم، بمن فيهم عرفات ـ من المشاريع الاميركية المناظرة في ذلك الوقت، والتي انهالت بالطلبات على الجانب الفلسطيني في حين لم تتطرق إلى القضايا الملحّة الأكثر إثارة للنزاعات.

(14) في كانون الثاني/يناير 2000، اقترح الرئيس التركي سليمان ديميريل «معاهدة استقرار القوقاز» والتي استندت إلى «معاهدة استقرار دول جنوب شرق أوروبا» التي وقّعت في العام 1999. وهذه المعاهدة الأخيرة ـ التي حظيت بدعم قوي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كما حظيت بمظلتيهما الامنيتين ـ تمكنّت في وقت لاحق من جمع مبالغ كبيرة من المال لدعم عادة إعمار البلقان. يمكن لمبادرة مشابهة في منطقة القوقاز، تشمل الدول الثلاث المستقلة حديثاً، إضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا (وفي مرحلة معينة، إيران) أن تكون وعاءً مهمًا للمساعي المتعددة الأطراف الهادفة إلى تثبيت الاستقرار في منطقة القوقاز، وإلى المساعدة في حل صراعاتها الإثنية المختلفة، وتسهيل التوصل إلى حل سلمي للصراعات الاستراتيجية مثل الحرب الروسية في الشيشان.

(15) بوجه عام، تفضل المؤسسات العسكرية المحترفة الأسلحة النووية المزودة بوسائل موثوقة لإطلاقها على الأسلحة الكيميائية الاقل فعالية، وعلى الأسلحة الجرثومية، التي يصعب التحكم فيها. وبما أن من الأسهل اكتشاف إنتاج الأسلحة النووية ونشرها ومراقبة المدى المتوقع لنظم إطلاقها، وبما أنه يمكن تعقب استخدامها وصولاً إلى مصدرها، فقد تستمر استراتيجية الردع في توفير بعض ضمانات الاستقرار حتى في وجه الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية، ولا يمكن قول ذلك فيما يتعلّق بالأسلحة الجرثومية التي يرجّح أن تصبح أسلحة الدمار الشامل المفضّلة للمجموعات الإرهابية التي لا تتوّخى الدقة في انتقاء أهدافها مثل العسكريين. لذلك، تستحق مسألة الأسلحة الجرثومية الأكثر تعقيداً، في المستقبل القريب، اهتماماً دولياً خاصاً.

(16) تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تستبعد في النهاية احتمال جعل منطقة

الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل «ففي العام 1991، عقدت إسرائيل والدول العربية مباحثات مباشرة غير مسبوقة بشأن قضايا الحدّ من الأسلحة بعامّةٍ وإيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بخاصّة بعد أن يتم التوصل إلى سلام رسمي وبعد إقامة علاقات سلمية في المنطقة. انظر Chen Zak, *Iran's Nuclear Policy and the IAEA* (Washington, DC.: The Washington institute for Near East Policy, 2002), 63-64.

3

معضلات إدارة التحالف

تأثرت الشؤون الدولية إلى حد كبير بأحداث 11 أيلول/سبتمبر، لكن ذلك نتج لأن 9/11 غيّر أميركا أكثر مما غيّر العالم. فقد اهتزت عندما أدركت فجأة قابلية تعرضها للخطر. ووسعت ردود الأفعال العسكرية الأميركية الفورية المجال المباشر للهيمنة الأميركية في فترة ما بعد الحرب الباردة ليشمل العراق وأفغانستان مروراً بآسيا الوسطى، كما عكست انعدام الأمن الاجتماعي الأميركي المتزايد. ويبرز كل من الارتباط العالمي الموسع وانعدام الأمن المتنامي حاجة أميركا إلى إجماع استراتيجي مع أوروبا وشرق آسيا بشأن استراتيجية بعيدة المدى لإدارة البلقان العالميّ الزئبقي والمعقد.

لقد سرّعت هجمات 11 أيلول/سبتمبر العديد من الاتجاهات الدولية الأساسية التي كانت جارية بالفعل، لاسيّما: (1) الفجوة المتوسعة في القدرات العسكرية، لا بين الولايات المتحدة ومنافسيها الشيوعيين السابقين، بل بين أميركا وحلفائها الرئيسيين؛ (2) التخلّف الكبير لوحدة أوروبا السياسية العسكرية خلف تكاملها الاقتصادي؛ (3) الوعيَ المتزايد داخل الكرملين، بأن لا مفرّ أمام روسيا من إعادة ترتيب أوضاعها كشريك أصغر للغرب للحفاظ على سلامة أراضيها؛ (4) إجماع القادة الصينيين على أن الصين بحاجة إلى وقفة دولية هادئة لإدارة المرحلة التالية من تحوّلها المحلي الصعب؛ (5) الميل

المتزايد لدى النخبة السياسية في اليابان نحو تحويل بلدهم إلى قوة عسكرية جدية على الصعيد الدولي؛ (6) الخوف المنتشر في العالم من أن الأحادية الأميركية قد تصبح مصدر تَهديد غير مقصود للجميع نظراً لأنها محور الاستقرار الجماعي.

في هذا الوضع، تتمتع أميركا ببعض الخيارات الجديدة، لكن يتعين عليها الحذر من بعض الإغراءات الجديدة أيضاً. وسيكون من غير الحكمة التركيز المفرط على الحملة ضد الإرهاب، وعدم الالتفات إلى المصلحة الأميركية الدائمة في صياغة عالم تحكمه قواعد مشتركة وينسجم مع قيم ديموقراطية حقيقية ـ لا مجرد قيم يعلَن عنها بأسلوب بلاغي. ولا يمكن أن تكون الحرب على الإرهاب غاية في حد ذاتها، لأن السؤال الأساسي الاستراتيجي في نهاية المطاف هو: كيف تستطيع الولايات المتحدة تشكيل عالم أفضل يتقدّم باطراد ومع من؟ تتطلب الإجابة عند ذلك استراتيجيات دائمة تاريخياً على جانبي الأطلسي والباسيفكي.

كان من المحتم أن تثير أحداث 11 أيلول/سبتمبر تكهنات في أميركا بخصوص الحاجة إلى إعادة ترتيب استراتيجية للأوضاع. فقد أدى الإحباط من الأوروبيين، والرغبة في توجيه ضربة قاصمة لعملاء الإرهاب المراوغين، والتركيز على العراق، والخوف من حدوث هجمات جديدة على الأراضي الأميركية، إلى إطلاق دعوات إلى طلاق وإعادة زواج دوليين. فلماذا لا تنحاز أميركا إلى الأنظمة التي توجّه ضربة حاسمة لا لبس فيها إلى «الإرهاب»، حتى إن فعلت ذلك خدمة لغايات ذاتية؟ لقد أشرنا بإيجاز في الفصل الأول إلى إمكانية تبيّن الدعوة إلى مثل هذا الائتلاف في خطاب المعلقين الأميركيين الأكثر تشدّداً في الشؤون الخارجية، وبخاصة أولئك المنتمين إلى أقصى يمين الطيف السياسي. فهم يرون أن حلفاء أميركا التقليديين أصبحوا مترهلين وساعين إلى المصلحة الذاتية وغير راغبين في مواجهة الحقائق الأكثر قوة وتجهّماً في سياسة القوة العالمية.

الموضوع الذي يجمع بين هذه المقولات هو أن الإسلام ككل معاد في جوهره للغرب، وللديموقراطية، وموصوم بنزعة متأصلة نحو التطرّف

الأصولي. وغالباً ما يكون هذا الرأي ضمنيًا رغم الإعلان عنه صراحة أحياناً. وترى هذه المقولة أن أصل المشكلة ثقافي وفلسفي بوضوح، لا معضلات تاريخية وسياسية لمناطق معقّدة ومتشابكة وإن تكن مجزّأة. وبالتالي ينبغي عدم النظر إلى المواجهة الأميركية الأخيرة مع الإرهاب على أنها تحدٍّ سياسي نابع من التاريخ المعاصر للشرق الأوسط، وإنما كجزء من تهديد إسلامي عالمي أكبر للحضارة الغربية يستدعي ردّاً عالميًا مكافئاً معادياً للإسلام (توجه عناية القارىء إلى أن الفصل الثاني عرض نظرة مختلفة تماماً عن الإسلام).

ومع ذلك فإن أي إعادة ترتيب استراتيجية جدية للأوضاع يجب أن تستند إلى أهداف وقيم مشتركة دائمة، إذا أريد أن تكون أكثر من مجرد تكيّف تكتيكي مؤقت. وقد يكون التكيّف في السياسة ضروري في بعض الأحيان، لكنه مضرّ أيضاً بالالتزام البعيد المدى، إذ إنه ينبع من مشاغل مؤقتة. ويمكن أن تأتي في النهاية بعكس النتائج المرجوّة، وأن تحفز على انعدام الاستقرار وانعدام القدرة على التنبّؤ، وكلا الأمرين يقوّضان الإذعان الدولي المستقر للقيادة الأميركية. ولكي ينظر إلى تلك القيادة على أنها شرعية، يجب أن تعكس مصالح شاملة؛ ولكي تكون فعّالة، يجب أن تحظى بدعم حلفاء يشاركونها في القناعات الشعبية والقيم المجتمعية.

لذا من المشكوك فيه أن تستفيد المصالح الأميركية بعيدة المدى باستبدال تحالف الديموقراطيات القائم حالياً بائتلاف عريض جديد مصمّم للقمع المناهض للإسلام أو الإرهاب. وفي أحسن الأحوال، يمكن أن يفيد مثل هذا النوع من إعادة الهيكلة كعلاج قصير الأمد وحسب، إذ سينقصه الجَلَد اللازم للرد المنسّق والمدروس عموماً على المشكلات العديدة التي يواجهها العالم اليقظ من الناحية السياسية. على سبيل المثال، على الرغم من أن التعاون الوثيق مع روسيا شيء مرغوب فيه من الناحية الاستراتيجية وفي وقته المناسب من الناحية التاريخية (يُبحث هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في القسم التالي)، فلا يزال ينقص روسيا الوسائل الاقتصادية والمالية والتكنولوجية اللازمة للتصدي للأخطار المتعاظمة لحدوث اضطراب اجتماعي واسع النطاق وفوضى سياسية في البلقان العالمي الجديد. والأمر نفسه ينطبق على الهند. فليس في وسع الإثنين الحلول

محل أوروبا أو اليابان كشريك لأميركا في مجهود طويل الأمد للمحافظة على النزر اليسير من النظام العالمي.

كما أن مثل هذا النوع من إعادة الهيكلة سيعرض للخطر الموقف الأخلاقي الأميركي في العالم. فالهيمنة الأميركية مقبولة من قبل العديد من الدول إذ يُنظر إلى أميركا على أنها دولة ديموقراطية حقيقية، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان. والاستعداد الأميركي العشوائي للقبول بدول قمعية كدول حليفة بالاستناد ببساطة إلى ادعاءاتها بأنها تشن حروبها الخاصة على الإرهاب، ينطوي على تأييد أميركي ضمني لتعريفاتها الخاصة للإرهاب، بصرف النظر عن وجود أي علاقة سببية بين القمع الإثني أو الديني أو العِرْقي الذي ترعاه كدولة وتنامي الإرهاب البغيض أخلاقياً. لقد كان قبولنا للحلفاء أثناء الحرب الباردة مبنياً على أساس مشابه من عدم التمييز أحياناً، وقد أضعفت هذه العادة بدرجة خطيرة موقفنا الأخلاقي في الحرب ضد الشيوعية.

علاوة على ذلك، إن مجرد اللهو بفكرة إعادة الهيكلة - حتى ولو كانت لمجرد غرض تكتيكي يتمثل في دفع حلفاء أميركا التقليديين نحو مزيد من المشاركة - يحمل في طياته خطر التحوّل إلى نبوءة ذاتية التحقّق. وقد يحفز ذلك الأوروبيين واليابانيين على القيام بحركة معاكسة للتحلُّل من الروابط الراسخة واستكشاف خيارات غير محدَّدة . وقد تزعزع النتائج أسس الاستقرار العالمي وتحرم أميركا في الوقت ذاته من شركائها الأغنياء الذين تحتاج إليهم في التعامل مع المشكلات الدينامية واسعة النطاق في مناطق أوراسيا الشاسعة.

في هذا السياق، ينبغي التصدي لثلاث مجموعات عريضة ذات أهمية محورية على الصعيد الجيوستراتيجي:

1. هل ستبقى أوروبا الحليف الرئيسي لأميركا على ضوء التصادم الحاد في العام 2003 بين الولايات المتحدة من جهة، وفرنسا وألمانيا من جهة أخرى، بخصوص الحرب على العراق. إذا كان الجواب بالإيجاب، ما هي الصيغة الأكثر فعالية للشراكة الأمنية، وإن تكن غير المتناظرة، بين أميركا وأوروبا الناشئة التي لا تزال بعيدة عن تحقيق الوحدة السياسية؟ وإلى أي

مدى يمكن استيعاب روسيا في المجتمع الأوروبي أطلسي، وكيف يمكنها المساعدة في تعزيز الاستقرار في أوراسيا؟

2. كيف يمكن لأميركا أن تحافظ على توازن بين الصين ذات القوة المتعاظمة، واليابان المعتمدة على الولايات المتحدة، لكن المتأهّبة للانطلاق بسرعة كقوة عسكرية، وشبه الجزيرة الكورية غير المستقرة التي أخذ يسودها الاضطراب القومي، والهند التي تطمح لدور على الصعيد الدولي؟

3. أخيراً، هل يمكن لتوسّع نطاق الاستقرار الأوروبي، المدفوع بتوسيع المجموعة الأوروبية الأطلسية واحتمال انضمام روسيا إليها، أن يرتبط بقضايا الأمن في الشرق الأقصى في نهاية المطاف؟ يمكن أن تحدد الإجابات عن هذه الأسئلة إذا كان من الممكن إيجاد إطار عمل أكثر تماسكاً للتعامل مع الاضطراب العالمي الجديد.

قلب العالم

تمثل الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي. وإذا ما عملا معاً، تصبح أميركا وأوروبا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي. ومع ذلك غالباً ما يكونان على طرفي نقيض. وحتى قبل الاختلاف الصاخب في العام 2003 بشأن العراق، كانت أميركا تجهر بالشكوى دائماً من أن أوروبا لا تفعل «ما يكفي» في مجال الدفاع الجماعي.

وكانت الشكوى التي غالباً ما يرددها الأوروبيون أن أميركا تبالغ في التصرف بمفردها. لذا فإن نقطة البداية الجيدة لتقييم العلاقة الأطلسية، هي طرح السؤال التالي: ماذا لو فعل الأوروبيون «ما يكفي» وماذا لو قلّل الأميركيون من التصرّف بمفردهم؟

إن الشكوى الأميركية مبررة من الناحية الإحصائية. فمع أن إجمالي الناتج المحلي القومي للاتحاد الأوروبي مساوٍ تقريباً لإجمالي الناتج المحلي القومي لأميركا، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي يضم حالياً خمس عشرة دولة و375 مليون

نسمة (في مقابل 280 مليوناً في أميركا) ينفق أقل من نصف ما تنفقه أميركا تقريباً على الدفاع. كما أنه في السنين الخمسين الأخيرة، تم نشر القوات الأميركية على التراب الأوروبي بغية حماية أوروبا من التهديد السوفياتي. بل إن أوروبا كانت فعليًّا محمية أميركية طوال فترة الحرب الباردة. وحتى بعد الحرب الباردة، كانت القوات الأميركية رأس حربة المجهود العسكري الذي بذل في إخماد أعمال العنف التي اندلعت في دول البلقان الأوروبية. كما كانت أوروبا المستفيد من الناحية الاقتصادية من الدور السياسي والعسكري الباعث على الاستقرار الذي لعبته الولايات المتحدة في كل من الشرق الأوسط (الذي تعتمد على نفطه أوروبا أكثر مما تعتمد أميركا) والشرق الأقصى (الذي يتزايد حجم التجارة الأوروبية معه باطراد). وهكذا كانت أوروبا بمثابة راكب بالمجان بالنسبة للأميركي العادي.

لكن ماذا لو قررت أوروبا الكف عن التصرّف كذلك؟ هل ستصبح أميركا أفضل حالاً؟ هل ستكون العلاقة الأطلسية أوثق وأكثر ازدهاراً؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، على المرء أن يتخيل الظروف التي ينبغي أن تسود لكي تنمّي أوروبا الإرادة السياسية اللازمة لمضاعفة ما تنفقه على الدفاع، وامتلاك قدرات عسكرية تناظر قدرات أميركا. ومثل هذا الجهد يتطلّب المزيد من الوحدة السياسية بين الدول الأوروبية المختلفة وتوقاً شعبياً شديداً لكي تصبح أوروبا - على غرار أميركا - مكتفية ذاتياً في مجال الدفاع. لكن مع زوال التهديد السوفياتي وتحوّل روسيا إلى قوة متوسطة المستوى، فإن الحافز لهذين الشرطين يمكن أن يأتي فقط من الإدراك الواسع بأن السياسات الأمنية الأميركية تشكل تهديداً كبيراً لسياسات أوروبا، ومن الرغبة الشعبية الأوروبية الشديدة في تحرير أوروبا من اعتمادها الأمني على أميركا.

بعد أن أصبحت الإمكانات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تضاهي إمكانات أميركا، وبعد تكرّر التصادم بين الكيانين بشأن مسائل مالية وتجارية، فإن بروز أوروبا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافساً مرعباً لأميركا. ولا مفرّ من أن تشكّل تحدياً للهيمنة الأميركية. لكن لن يكون

من السهل إقامة شراكة متساوية حقاً بين هاتين القوتين العظميين، لأن أي تعديل من هذا النوع يستدعي تقلُّصاً كبيراً في التفوّق الأميركي وتوسعاً كبيراً مساوياً للتفوّق الأوروبي. ولن يعود الناتو حلفاً تقوده أميركا، أو قد يؤول إلى الزوال. وإذا كانت أميركا تستاء من سلوك فرنسا ـ كقوة عظمى ـ كانت قادرة على صرف النظر عنه باعتباره تعبيراً غريباً وعديم الأهمية عن طموحات زائفة ـ فإن أوروبا التي تقوم «بما يكفي» في مجال الدفاع، ستشكل حتماً بالنسبة لأميركا حالة حادة من الإزعاج ما بعد الهيمنة.

إن أوروبا المعتمدة على نفسها من الناحية العسكرية، والتي تشكل قوة اقتصادية عالمية شاملة مثل أميركا، ستواجه الولايات بخيار مؤلم: إمّا أن تنفصل عن أوروبا جملة أو تشركها على قدم المساواة في مسؤوليات صنع السياسة على نطاق العالم أجمع. وسيكون انفصال القوة الأميركية عن الطرف الغربي للقارة الأوراسية مساوياً لترك أوراسيا تواجه نزاعات جديدة لا يمكن التنبؤ بها بين المتنافسين الأوراسيين الرئيسيين. لكن تقاسم السلطة في شراكة عالمية متناظرة لن يكون سهلاً أو خالياً من المتاعب.

إن أوروبا القوية سياسياً، والقادرة على المنافسة اقتصادياً وغير المعتمدة على الدعم العسكري الأميركي، ستنافس دون شك السيادة الأميركية في منطقتين حيويتين من الناحية الاستراتيجية لأميركا: الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. سيظهر التنافس في الشرق الأوسط أولاً، بحكم قربه الجغرافي من أوروبا واعتماد أوروبا الكبير على نفط تلك المنطقة. ونظراً لاستياء العرب من السياسات الأميركية، فسوف تلقى المقترحات الأوروبية استقبالاً متعاطفاً، في حين سيؤدي ذلك إلى خسارة إسرائيل مكانتها المتميزة التي تمتعت بها بوصفها الدولة التابعة المفضلة لدى أميركا.

ومن المرجح أن يلي ذلك تحدٍ أوروبي في أميركا اللاتينية. فلدى الإسبان والبرتغاليين والفرنسيين روابط تاريخية وثقافية قديمة العهد مع المجتمعات الأميركية اللاتينية. وستكون الروح القومية في أميركا اللاتينية سريعة الاستجابة للروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية القوية مع أوروبا الحازمة، وهو ما سيضعف السيطرة الاقتصادية التقليدية للولايات المتحدة على المنطقة. وبالتالي،

فإن أوروبا التي ستصبح عملاقاً اقتصادياً وقوة عسكرية كبيرة في الوقت نفسه يمكن أن تحصر نطاق التفوق الاميركي في المحيط الهادىء إلى حد كبير.

من الواضح أن التنافس الأميركي الاوروبي الجدّي سيكون مدمراً لكل من أوروبا وأميركا. لكن الاوروبيين ينقصهم حالياً الوحدة والدافع لتحويل أنفسهم إلى قوة عسكرية كبيرة. وإلى أن يحصل ذلك، سيكون من غير المرجح أن تتحول المشاجرات الأميركية الاوروبية إلى نزاعات جيوسياسية كبيرة. فالشكاوى والانتقادات التي تفتقر إلى الاسنان لا تلدغ. ومع ذلك، نظراً إلى الإحساس المتبادل بالمرارة المتولّد عن الاختلافات بين جانبي المحيط الأطلسي بشأن العراق، قد تقضي الحكمة بأن يخفف الأميركيون من حدة انتقادهم لأوروبا بأنها لا تقوم «بما يكفي» في المجال العسكري. وعلى الاوروبيين أيضاً التفكّر ملياً في شكاويهم من أميركا. فإذا تركنا جانباً عادة التباهي الثقافي للنخبة الاوروبية (التي تتطاير أمام جاذبية الثقافة الأميركية الواسعة الانتشار في أوروبا)، فإن الانتقاد الأوروبي الرئيسي يدور حول تزايد النهج الأحادي في السلوك الاميركي على الصعيد الدولي. وهذا الانتقاد ليس جديداً: فأثناء الحرب الباردة، غالباً ما كانت أميركا تُلام على ما يزعم بأنه عداء ساذج للشيوعية، وعلى عدم استعدادها للتوصل إلى تسوية مع الاتحاد السوفياتي، وعلى اهتمامها الزائد بالجهوزية العسكرية. ومنذ أكثر من عقدين، كان المستشار الألماني هيلموت شميدت يزدري سياسة حقوق الإنسان الأميركية، وعلى استعداد لتأييد القمع الشيوعي للمنشقين، بقدر ما كان الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان يحتقر تشدّد الرئيس ريغان، وكان خليفته، فرانسوا ميتران، لا يلقي بالاً للجهود التي يبذلها بوش من أجل توحيد ألمانيا.

منذ انتهاء الحرب الباردة، ازداد انتقاد الأوروبيين لاميركا بسبب سلوكها الطائش في العالم. وقد أدى زوال الخطر السوفياتي إلى جعل هذا الانتقاد خالياً من المخاطر، في حين دفع التكامل المطرد للاقتصاد الاوروبي بتضارب المصالح الاقتصادية على جانبي الأطلسي نحو الواجهة. وعزّزت تشريعات الكونغرس الاميركي الاحادية الجانب، والمساعدات الجديدة التي تقدّم للمزارعين، وفرض رسوم جمركية على واردات الصلب، النظرة الأوروبية بأن الالتزام الاميركي باقتصاد عالمي مفتوح ما هو إلا مجرد خدعة.

ومما عزّز ذلك الرأي الاعتقاد الأوروبي الشائع بأن أميركا تخلّ بواجبها عندما يتعلّق الأمر بالقضايا العالمية التي تؤثر على نوعية الوجود الإنساني على المدى البعيد، وبالتالي تحفز ظهور قواعد سلوكية عامة مشتركة تتجاوز حدود القوميات. وقد أثار حفيظة الأوروبيين بشكل خاص، رفض الولايات المتحدة المفاجىء وغير المتوقع لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغيّر المناخ (بروتوكول كيوتو)، وهو قرار أفشل حتى الآن أي إجراء فعّال بشأن القضية الحساسة دولياً والملتهبة سياسياً لارتفاع حرارة الأرض. ورأى الأوروبيون أيضاً أن الرفض الأميركي للقبول بالمحكمة الجنائية الدولية لا ينسجم مع التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان الذي طالما أعلنت عنه، ناهيك عن الضغط الأميركي القوي لصالح عقد محاكمات دولية لجرائم الحرب في أعقاب النزاعات العديدة التي جرت في يوغوسلافيا. وكان يُنْظَر إلى العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد إيران والعراق وليبيا وكوبا على أنها دليل على النزوات الأميركية الاعتباطية، حيث كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تذعن لمجموعات الضغط السياسي المحلية - حتى ولو كان ذلك يتعارض مع تقديراتها.

إن انتقاد تفرّد أميركا ولا مبالاتها بالهواجس الأوروبية سابق لتاريخ القضية العراقية. بل إن ألمانيا المؤيدة لأميركا عادة، رضخت في بعض الأوقات للفكرة الشائعة بأن السلوك الأميركي أحادي واعتباطي - وتلك النظرة لم تنبثق فقط عقب انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش. فقد أدانت الصحيفة المعتدلة عادة *Frankfurter Allgemein Zeitung* (في مقالة بعنوان «القبضة الأميركية» بتاريخ 2 آذار/مارس 2000) بصراحة أميركا لعدم قبولها «الثقل السياسي لأوروبا»، مرجعة سبب ذلك إلى أن «القارّتين تعملان وفقاً لنظامين سياسيَّين مختلفين للقيم، وأن قوانين العولمة تكتبها القوى المهيمنة. فوحدها أميركا تستطيع تحمّل الاختلافات الاجتماعية المتنامية والفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء. بالمقابل يتطلب الإدراك السياسي للقارّة مزيداً من السيطرة والتشريعات والتوفيق بين المصالح المتضاربة، والحد من القوة. فالسياسة الأوروبية تستند إلى المراعاة والدعم المتبادل بين الشركاء». وبعد ذلك بأسبوع، اتهمت المجلة الألمانية

الليبرالية *Die Zeit*، الأميركيين بأنهم يفضلون «قانون الغاب» وبأنهم «ضلوا طريقهم في بحثهم عن أعداء جدد».

هذه الانتقادات الحادة لأميركا لم تنبع باكملها من الحساسية العالمية الزائدة تجاه العجرفة الأميركية الأنانية، كما كان الأوروبيون يوحون بين الحين والآخر. فنظراً للضعف العسكري لأوروبا وانعدام الوحدة السياسية، توفّر هذه الإدانات لأميركا للأوروبيين تعويضاً هم في أمس الحاجة إليه، عن عدم تكافؤ القوى بين جانبي الأطلسي. وبإلزام أميركا جانب الدفاع القانوني والأخلاقي، أوجد الأوروبيون ميداناً مستوياً للعب مع تسليح أنفسهم بالفضيلة والصلاح الذي يبعث على الاطمئنان. غير أن الإدعاء لا يتجاوز هذا الحد لأن الأوروبيين يعلمون أكثر من الأميركيين، أن شرخاً جدياً حقيقياً في العلاقة الأطلسية سيكون قاتلاً بالنسبة إلى أوروبا الناشئة. ولن يؤدي فقط إلى جعل أوروبا مجدداً عرضة للتنافسات الداخلية والأخطار الخارجية، وإنما أيضاً من المرجح أن يهدد البنيان الأوروبي بأكمله. وستثور بسرعة المخاوف التقليدية من القوة الألمانية والأحقاد القومية المتجذرة تاريخياً وبدون الوجود الأميركي، ستبقى أوروبا كما هي، لكن ليس كما يأمل الرؤيويون الأوروبيون.

في التحليل النهائي، يدرك الأوروبيون أصحاب العقول الاستراتيجية ـ بالرغم من الخلاف الذي ظهر بشأن قرار الولايات المتحدة الاعتباطي بإزاحة صدام حسين ـ أن الأحادية الأميركية نابعة جزئياً من الدور الأمني الفريد لأميركا، وأن التسامح معها على مضض ثمن يتعين على الآخرين دفعه مقابل الإبقاء على مقولة «يستطيع الأميركيون» في عالم لا يمكن فيه الفصل بين الدوافع الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والأمنية بسهولة. ينبع هذا الموقف من الرؤية الأميركية التاريخية لنفسها على أنها حاملة راية الحرية. فلو كانت أميركا تبالغ في احترام القوانين الدولية، وتتجنب بحرص شديد إظهار عضلاتها في الساحات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة لدى قطاعات كبرى من جمهور الناخبين فيها، وعلى استعداد طوعي للحدّ من سيادتها، ولوضع قواتها العسكرية تحت ولاية قانونية دولية، فلن تعود قوة الملاذ الأخير اللازمة لمنع حدوث فوضى عالمية. وخلاصة القول، يُنْصح الأوروبيون بأن يزينوا بتعقّل ما سيلحق بهم وبالآخرين،

إذا أصبحت أميركا بلداً مطيعاً تخضع قيادته للقاسم المشترك الأصغر للإجماع الدولي.

غير أن ثمة درساً أكثر شؤماً ينبغي استخلاصه من الجدال حول العراق الذي أثار واشنطن ضد باريس وبرلين في العام 2003. ويجب أن يفيد ذلك الشجار القصير كإشارة تحذير من الضعف الكامن في العلاقات على جانبي الأطلسي، إذا ما أدّى تبادل التهم والنقص في الحساسية المتبادلة إلى توفير دافع معادٍ للأميركيين يدعو إلى مسعى أوروبي جدي لامتلاك قوة عسكرية مستقلة. فأوروبا الساعية إلى الوحدة السياسية عبر تعريف نفسها بوضوح بأنها «ثقل موازن» للولايات المتحدة (معادٍ لأميركا في الواقع) ستكون أوروبا التي تدمّر حلف الأطلسي.

في الوقت الحاضر، لا أحلام أي من الطرفين أو كوابيسه يمكن أن تصبح أمراً واقعاً. ولن يحقق أي طرف آمال الطرف الآخر، لكنه لن يبرّر أسوأ مخاوفه أيضاً. فأوروبا بحاجة إلى عقد على الأقل، وربما إلى وقت أطول، لكي تحقق الوحدة السياسية الكافية وتوجد الدافع لتقديم التضحيات المالية الضرورية لكي تصبح عسكرية مهمّة على الصعيد العالمي»[1]. ولن تعمد أوروبا إلى تهديد التفوّق الاميركي لسبب رئيسي هو أن الوحدة السياسية الاوروبية ستتحقق، في أحسن الأحوال، تدريجياً وببطء شديد. كما أن التوسّع الوشيك للاتحاد الاوروبي بحيث يصبح مؤلفاً من سبعة وعشرين عضواً سوف يزيد من تعقيد هياكل التكامل الأوروبي المفرطة التعقيد والشديدة البيروقراطية، والتي تذكّر بتكتّل اقتصادي عظيم.

التكتلات لا تمتلك رؤىً تاريخية، ولكن لديها مصالح ملموسة. ولا يمكن للهياكل البيروقراطية المجرّدة للاتحاد الأوروبي أن تثير العواطف الشعبية اللازمة لحمل رسالة سياسية سامية. وقد عبّر عن ذلك بطريقة لاذعة أحد المعلّقين الفرنسيين بقوله، «الخطيئة الأصلية لأوروبا، التي لم تتطهر منها بعد، أنها وُلدت في المكاتب وازدهرت فيها. ولا يمكن بناء مصير مشترك على مثل هذه الأسس أكثر مما يمكن الوقوع في غرام معدل نموّ أو حصص حليب»[2]. إن المصلحة الأوروبية الكبرى هي الاستقرار العالمي، الذي بدونه سوف يتداعى

البنيان الأوروبي. ومن ثم سوف يكتسب الاتحاد الأوروبي في آخر الأمر سمات القوة السياسية العسكرية، تماماً كما تطوّر الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات موظفيها الأمنيين المَسلحين من أجل حماية مصالحها الحيوية. لكن حتى في تلك الحالة، ستظل الجهود العسكرية الأوروبية لعدة سنين قادمة مكمّلة بدرجة كبيرة للقدرات العسكرية الأميركية وليست منافسة لها.

علاوة على ذلك، إن في صالح الجميع «لا أن تكون الجرأة الأوروبية في النهاية مدفوعة بشوفينية أوروبية تتخطى الحدود القومية. وهذا يعني أن أوروبا الأقوى سياسياً وعسكرياً، سيحكمها في سلوكها الدولي ضبطُ النفس، النابع من القيود المتأصلة في الطبيعة المعقّدة لوحدتها القاريّة ومن الخاصية المخفّفة لهويتها السياسية. وبما أن أوروبا ليست مفعمة بحماسة تبشيرية أو تعصُّب مدّعي الفضيلة، يمكن أن تصبح في الغد المثال والدافع للتعددية المسؤولة التي يحتاج العالم إليها في نهاية المطاف.

وينبغي ألاّ تحجب حدّة الاختلافات التي ظهرت بين جانبي الأطلسي حول العراق، أن أوروبا التعدّدية في جوهرها وأميركا الأحادية إلى حدٍ يسهمان في عقد زواج مصلحة عالمي مثالي. فإذا أرادت أميركا أن تتصرف بشكل منفصل، يمكن أن تكون متفوقة لكنها لن تكون على كل شيء قديرة، ويمكن أن تكون أوروبا غنية لكن عاجزة. وإذا ما عملا معاً، يصبح لديهما القدرة على فعل أي شيء على المسرح العالمي. ويعلم جانبا الأطلسي ذلك علم اليقين. ومع ذلك فإن أميركا ـ رغم انشغالها الأحادي البعد بالإرهاب، ونفاد صبرها مع الحلفاء، ودورها الأمني العالمي الفريد، وإحساسها برسالتها التاريخية ـ تتكيّف على مضض مع التوسّع المطرد لأطر العمل الإقليمية والدولي الاستشارية. لكن لا أميركا ولا أوروبا يمكنها أن تنجح كثيراً بدون الأخرى، وهما معاً يمثلان جوهر الاستقرار العالمي.

يتوقف مدى حيوية ذلك الجوهر على جدول أعمال أميركا وأوروبا الذي يتجاوز القضايا التي تفصل بينهما. وجدول الأعمال هذا موجود، بالرغم من مرارة ما حدث في ربيع العام 2003. وهو يشمل بشكل ملح الآن الحاجة إلى تعاون جانبي الأطلسي من أجل التوصل إلى استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. وكما أشرنا في الفصل الثاني، فإنه بدون مشروع

استراتيجي مشترك، ستعاني المصالح الأمنية الأميركية والأوروبية في الشرق الأوسط. وسيساعد الجهد المشترك في صهر العلاقة الأطلسية عن طريق هدف جيوسياسي مشترك.

ستبقى مسألة توسيع أوروبا، على المدى الطويل، مصلحة مركزية مشتركة، يمكن أن تعزَّز على أفضل وجه من خلال التكامل السياسي والجغرافي لأطر عمل الاتحاد الأوروبي والناتو. فالتوسيع هو الضمانة الأفضل بأن الامتداد الأمني لأوروبا سيستمر في التطور بطريقة توسّع المنطقة المركزية للسلام في العالم، ويشّجع على استيعاب روسيا في الغرب المتوسّع، ويشرك أوروبا في جهود أميركية أوروبية مشتركة ويعزّز الأمن العالمي.

يمكن اعتبار توسّع الاتحاد الأوروبي وتوسيع حلف الناتو نتيجتين منطقيتين وحتميتين للحصيلة المؤاتية للحرب الباردة. فمع زوال الخط السوفياتي وتحرر أوروبا الوسطى من السيطرة السوفياتية، لم يعد للحفاظ على حلف الناتو كحلف دفاعي ضد خطر سوفياتي قد زال، أي معنى على الإطلاق. كما أن الفشل في التوسّع نحو أوروبا الوسطى يترك حزاماً غير مستقر من دول أوروبية أقل أمناً وثراءً متروكة وشأنها ومحصورة بين الغرب المزدهر وروسيا المضطربة التي خلفت الاتحاد السوفياتي، مع ما يصاحب ذلك من نتائج محتملة مزعزعة لجميع المعنيين.

وبالتالي ليس أمام الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو أي خيار: عليهما التوسع حتى لا يزول النجاح الذي أحرزاه في الحرب الباردة، برغم أن انضمام كل دولة يقلل من التماسك السياسي للأول ويعقّد إمكانيات العمل العسكري للثاني. في حالة الاتحاد الأوروبي، سيؤدي الانقسام بين ما يسمى «بأوروبا القديمة» التي عارضت اندفاع إدارة بوش نحو الحرب على العراق، و«أوروبا الجديدة» التي دعمتها إلى زيادة صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية مشتركة. ورداً على ذلك، قد تسعى فرنسا وألمانيا إلى تنظيم تجمّع داخلي غير رسمي ضمن الاتحاد الأوروبي للتحدّث والعمل نيابة عن «أوروبا»، لكن في المستقبل المنظور، سيكون مثل هذا الاتحاد الأوروبي حقيقة واقعة من الناحية الاقتصادية أكثر مما هو من الناحية السياسية.

وبالنسبة إلى الناتو، سيكون للسعي وراء قابلية العمل العسكري المشترك والتكامل معنى مختلف أيضاً. لقد كان تكامل الجيوش الوطنية من أجل الدفاع عن الأرض منطقياً عندما كانت أوروبا الغربية تواجه هجوماً سوفياتياً محتملاً. ولن يكون من المنطقي إجراء التكامل بين ستة وعشرين جيشاً وطنياً عندما لا يعود الدفاع عن الأراضي حاجة ملحّة. ولذلك سيركّز حلف الناتو على الإسهامات المتخصّصة وعلى تطوير وتعزيز قوة رد فعل سريع متكاملة وقديرة لأداء مهمات خارج أراضي الدول الأعضاء.

سيتواصل توسيع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وبعد كل عملية توسيع، ومع انحسار الشرق وتمدّد الغرب، تتحرك مخاطر المنطقة الفاصلة الجيوسياسية نحو الشرق. وفي نفس الوقت، تبرز حسنات هذا التوسّع المستمر من خلال تطوّر علاقة الغرب مع روسيا وإعلان أوكرانيا عن رغبتها في الانضمام في نهاية إلى المجموعة الأوروبية الأطلسية. وهذا يعني أن لا الاتحاد الأوروبي بأعضائه السبعة والعشرين (بعد الانضمام المحتمل لدول جديدة بحلول العام 2005) ولا حلف الناتو بأعضائه الستة والعشرين (عقب قرارات التوسيع التي اتُخذت في أواخر العام 2002 أثناء قمة حلف الناتو في براغ) سيكون الصيغة النهائية.

غير أن لا ضرورة لأن يشمل هذا التوسّع الانضمام التلقائي واللانهائي لأعضاء جدد وصولاً إلى الحدود الصينية. من ناحية الأمن، قد تنطوي العملية على فترات أطول بكثير من التعاون المتنامي بين الدول المحتمل انضمامها وحلف الناتو، ومن تعميق التعاون العسكري والسياسي، ومن الاشتراك المكثّف لحلف الناتو في تعزيز الاتفاقيات الأمنية الإقليمية. وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى منح عضويات إضافية، وقد يتضمن في حالات أخرى قيام بعض أعضاء حلف الناتو بالمشاركة في ترتيبات أمنية بقيادة حلف الناتو مع دول مقربة غير أعضاء في الحلف. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المشاركة الاوكرانية في العام 2003 في القطاع التابع لبولندا في العراق والمدعوم لوجستياً من قبل حلف الناتو.

وعلى أي حال، لن يكون الناتو قادراً على رسم خط نهائي بعد عملية

التوسّع الرئيسية الثانية لعضويته. فقد أدى التعاون الحاصل بين حلف الناتو وروسيا، والذي كان حافزه إنشاء مجلس مشترك للناتو وروسيا، إلى زيادة صعوبة اعتراض موسكو على رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف الناتو. وفي أيار/مايو 2002، وبعد مرور وقت قصير على صياغة قرار إنشاء هذا المجلس، أعلنت أوكرانيا عن عزمها الثابت للسعي إلى عضوية حلف الناتو (وإلى عضوية الاتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة أيضاً). ومع أنه من غير المرجح أن تفي أوكرانيا بالمعايير المطلوبة في القريب العاجل، فمن غير الحكمة حتماً أن يرفض حلف الناتو طموحات أوكرانيا، لأن ذلك قد يعيد إحياء الطموحات الإمبريالية لروسيا. وبناءً على ذلك، ستكون الخطوة المنطقية التالية الشروع في عملية تهدف إلى تشجيع أوكرانيا على إعداد نفسها لعضوية حلف الناتو (ربما تتمكن من ذلك خلال هذا العقد).

تنطبق الاعتبارات نفسها، إلى حدٍ ما على منطقة القوقاز المتفجرة، وهي الآن تضم ثلاث دول مستقلة لكن غير آمنة (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان)، فضلاً عن مجموعة من الجيوب الإثنية الصغيرة في شمال القوقاز الذي لا يزال تحت السيطرة الروسية. وهذه المنطقة ليست محفوفة بالعداوات الدينية والإثنية الداخلية الشديدة وحسب، بل إنها أيضاً كانت تقليديًا موضع التركيز التقليدي للتنافس على السيطرة بين روسيا وتركيا وإيران. وفي الوضع الذي تلا سقوط الاتحاد السوفياتي، ازدادت حدّة هذه النزاعات القديمة العهد بسبب المنافسة الشديدة على اقتسام مصادر الطاقة في بحر قزوين. علاوة على ذلك، ربما يكون الأمر مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ السكان الأذريون الكثيري العدد في شمال غربي إيران السعي إلى إعادة الوحدة مع الوطن الأم المستقل حديثاً والذي يمتلك فرصاً أكبر للازدهار، مما يصب مزيداً من الزيت على الحرائق المستعرة في المنطقة.

لا يمتلك الآن أي من المتنافسين التقليديين الثلاثة على السيطرة على - روسيا وتركيا وإيران - القوة لفرض إرادته الأحادية على المنطقة ككل. بل إن اتحاداً بين اثنين ضدّ الثالث - لنقل روسيا وإيران ضد تركيا - لن يكون كافياً، إذ يكمن في الخلف كل من الولايات المتحدة (عبر حلف الناتو الذي تنتمي إليه تركيا

كعضو أساسي) والاتحاد الأوروبي (الذي تطمح تركيا إلى الانضمام إليه). لكن بدون تدخّل خارجي نشط لن يكون استمرار الصراعات الاجتماعية والسياسية والإثنية والدينية الداخلية في القوقاز مزعجاً فحسب، بل من المرجح أيضاً أن تتفجّر في أحداث عنف دورية، كما حصل مرات عديدة منذ 1990.

يمكن أن تدفع هذه الحقيقة البديهية روسيا إلى الاستنتاج، ولو على مضض، أن الطريقة الأفضل لخدمة مصالحها هي إيجاد شكل من أشكال التعاون مع المجموعة الأوروبية الأطلسية من أجل توفير مزيد من الاستقرار، والتعاون والازدهار في منطقة القوقاز. فالحربان الدمويتان اللتان شنتهما روسيا بوحشية على الشيشان، الساعية إلى الاستقلال في العقد الذي تلا تفكك امبراطوريتها التاريخية، لم تلحقا ضرراً فادحاً بالموقف الأخلاقي لروسيا وحسب، بل إنهما أظهرتا الحدود المادية لإمكاناتها في شن حرب إمبريالية في عصر ما بعد الامبراطورية.

في التسعينيات تولّى حلف الناتو دوراً جديداً بفرض الاستقرار على البلقان الذي ساده الاضطراب ولفّه العنف. وخلال السنوات الأولى من العقد التالي، اتضحت الحاجة إلى إيجاد ميثاق استقرار جديد لمنطقة القوقاز ـ على غرار ميثاق الاستقرار الخاص بالبلقان. وبعد أن أصبح الاتفاق مع روسيا اكثر احتمالاً، على ضوء مصلحتها الواسعة في التكيّف مع الحلف الذي تقوده أميركا، والتوسّع أيضاً في الروابط الاقتصادية والسياسية بين روسيا وتركيا، قد يصبح تثبيت الاستقرار في القوقاز ـ كما ينبغي أن يكون ـ مسؤولية تقع على عاتق حلف الناتو أيضاً.

في هذه الظروف، يرجح أن تعمد جورجيا وأذربيجان، اللتان أشار قادتهما علناً إلى مصلحتهما في الانضمام إلى الحلف، إلى تكثيف جهودهما من أجل نيل عضوية رسمية. وعندئذٍ لن تقف أرمينيا جانباً، وستتضاعف الجهود من أجل حل الصراع الأرمني الأذري الإثني والإقليمي، وهذا بدوره سيسهل تطبيع العلاقات التركية الارمنية، وبالتالي يفتح الباب أمام أرمينيا لإقامة علاقة مع حلف الناتو. وثمة زخم إضافي لهذا التوسّع الجغرافي لمهمة المحافظة على الاستقرار التي يضطلع بها حلف الناتو ناشىء، كما لاحظنا بالفعل، من القرار الاستراتيجي

الروسي بتقبل سيادة المجموعة الأطلسية في هندسة الأمن في العالم. فما إن أذعنت روسيا لحتمية التوسع المستمر للناتو ـ ولو لم تكن راغبة في ذلك ـ واختارت تجرّع مرارة الوضع بالمطالبة بالمساواة الودية مع الناتو من خلال المجلس المشترك للناتو وروسيا، حتى تهاوت العقبات التي تحول دون توسيع نفوذ خلف الناتو داخل الفضاء السوفياتي السابق.

كما أن القفزة العسكرية الأميركية التي تلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر نحو جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، أوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان، وقرار موسكو في البداية الإذعان على مضض لتلك الحقيقة، سهّلا على الدول السوفياتية سابقاً استكشاف الروابط الأمنية الأوثق مع المجموعة الأوروبية الأطلسية باسم الكفاح المشترك ضد الإرهاب. وقد لاحظت دول المنطقة بلا شك، أن الحكومة الروسية، ربما على كره منها وإنما أيضاً بواقعية كبيرة، لم تذعن فقط لدور أمني أميركي في «الجوار» المقدس حتى الآن لروسيا، بل إنها اعترفت بهذا الدور من خلال «الإعلان المشترك بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة الذي أعلن عنه الرئيسان بوش وبوتين في 24 أيار/مايو 2002. وكانت لهجته واضحة لا لبس فيها: «إنّنا نقرّ بمصلحتنا المشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، في تعزيز الاستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية لكافة دول هذه المنطقة» ـ وهي نتيجة ذات مضامين جيواستراتيجية مهمّة وواضحة.

ومع أن ميل الكرملين نحو الغرب سابق لتاريخ 11 أيلول/سبتمبر، لكن ذلك الحدث سهّل عليه تبرير موقفه في وجه الانتقادات الصادرة عن تلك العناصر من النخبة السياسية الروسية التي رأت أن حكومتها تفرط في إذعانها أمام فرض أميركا نفسها على المنطقة. وجاء القرار الاستراتيجي للرئيس بوتين من حسابات جيوسياسية واقعية: فليس أمام روسيا أي خيار نظراً لتنامي الصين في الشرق (حيث يبلغ حجم اقتصاد الصين خمسة أضعاف حجم اقتصاد روسيا وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان

روسيا)، وتصاعد عداء 300 مليون مسلم أو نحو ذلك في الجنوب (يرجح أن يزيد هذا العدد عن 400 مليون خلال العقدين التاليين)، والضعف الاقتصادي لروسيا وأزمتها الديموغرافية (حيث هبط عدد سكانها إلى ما دون 145 مليوناً وهو مستمر في الهبوط). إذن، التنافس مع أميركا لا معنى له، والتحالف مع الصين يعني الخضوع لها.

لا شك في أن روسيا لن تصبح عضواً في حلف الناتو في المستقبل القريب ـ لمدة عقد أو نحو ذلك. فروسيا لا تحتاج إلى وقت فحسب لكي تفي بالمعايير الديموقراطية للعضوية، بل إن اعتزازها بالماضي إضافة إلى ولعها التقليدي بالسِّرِّية يقفان في طريق تحقيق ذلك. كما فكرة توقّف قبولها الآن على أصوات مناطق النفوذ الروسية السابقة مثل دول البلطيق أمر يصعب كثيراً على النخبة السياسية الروسية الحالية ابتلاعه، في حين أن الجنرالات سيجدون أنه من الصعب تحمّل شرط السماح لمراقبين من الناتو بدراسة ميزانياتهم الدفاعية والسماح لخبراء الحلف بالتحقق من أسلحتهم.

لكن قد تدرك روسيا على المدى البعيد أن عضوية حلف الناتو ستوفر لها أمناً إقليمياً أكبر، وبخاصة مع تناقص عدد سكانها شرقاً. وقد يتبيّن أن هذا الاعتبار هو الأكثر إقناعاً في نهاية المطاف. وفي مرحلة ما، وهذا أمر يتوقّف على كيفية تطوّر الصين، قد يؤدي التعاون المطرد بين روسيا وحلف الناتو بشأن الأخطار المختلفة التي تهدد الأمن العالمي (كما يُتَصَوَّر من خلال المجلس المشترك لروسيا وحلف الناتو) إلى إقامة أساس لنظام أمني عبر أوراسيا يشمل معظم القارّة، بل يمكن أن يضم الصين أيضاً (سيأتي المزيد عن ذلك لاحقاً).

يلزم مزيد من الوقت أيضاً لكي تتأهل روسيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، إذا حدث ذلك أصلاً[3]. فالعضوية تتطلب إعادة هيكلة شاملة للنظم القانونية والاجتماعية الاقتصادية في البلاد. وليس هناك طرق مختصرة: فالعملية شاملة ومعقدة في آن معاً، ولا الاتحاد الأوروبي ولا روسيا مستعدان من بعيد لإجراء تكامل حقيقي. لكن لا ينبغي أن يقف ذلك في طريق عقد تسويات مؤقتة وجزئية تزيد من حجم التجارة والاستثمارات وحرية حركة اليد العاملة في كِلا الاتجاهين ـ وكلها مصمَّمة من أجل دمج روسيا تدريجياً في النظام الأوروبي. سوف تصبح

منطقة كالينغراد في روسيا قريباً محاطة بالكامل بأعضاء من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تشكل الترتيبات الخاصة لكالينغراد، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة فرص وصول سكانها إلى البلدان المجاورة، رأس حربة الاحتضان التعاوني لروسيا بتوسيع المجموعة الأوروبية الأطلسية.

يعلّق الكرملين بلا شك آمالاً على أن التكيّف مع أميركا - وبخاصة مع أميركا التي هزتها أحداث 11 أيلول/سبتمبر ومن ثم جعلتها أكثر مراعاة لمصالح روسيا - قد يفيد مادياً وجيوسياسياً. فقد يقوّي من موقع روسيا تجاه الصين ويساعد في جلب الاستثمارات التي تفيد في الانتعاش الاقتصادي، ويمكّن روسيا من ممارسة مزيد من النفوذ داخل مجالها الإمبريالي السابق، في حين يورّط الولايات المتحدة في الوقت نفسه في صراع طويل مع الإسلام يبعد العداء الإسلامي عن روسيا. لكن هذه الحسابات الانتهازية لن تغيّر من حقيقة أن التكيّف مع أميركا يعني التورّط معها، وأن الطرف الأضعف سيتورط أكثر من الطرف الأقوى.

وهكذا فإن الخيار الوحيد لروسيا - حتى لو كان تكتيكياً - يوفّر للغرب فرصة استراتيجية. فقد هيأ شروطاً مسبقة للتوسّع الجيوسياسي المطرد للمجتمع الغربي في أعماق أوراسيا، وأصبح «الجوار الخارجي» الذي كان خاضعاً للسيطرة الروسية الحصرية سابقاً هدف الاختراق الغربي، ولاسيما الاميركي، حتى مع تزايد الروابط الغربية مع روسيا. لكن روسيا لا تملك في نهاية المطاف الكثير من الخيارات إذا كانت ترغب في المحافظة على أهم ممتلكاتها الإقليمية. فالثراء الطبيعي غير المحدود لسيبيريا هو الذي يوفّر أفضل الوعود لمستقبل روسيا، وبدون مساعدة من الغرب، لا يمكن أن تثق روسيا تماماً من أن سيطرتها ستستمر هناك[4].

بناء على ذلك، يمكن أن يؤدي المسعى المتجاوز للحدود القومية من أجل تطوير سيبيريا واستعمارها إلى توثيق عرى الروابط الأوروبية الروسية. فسيبيريا يمكن أن تمثل للأوروبين الفرصة التي وفّرتها ألاسكا وكاليفورنيا معاً للأميركيين. مصدر ثروة عظيمة وفرصة لاستثمارات مربحة، وأرض الذهب والخيرات بالنسبة إلى المستوطنين المغامرين. وتحتاج روسيا إلى المساعدة

للمحافظة على سيبيريا، إذ لا يمكنها القيام بذلك بمفردها نظراً لتدهورها الديموغرافي وما أخذ يبرز على مقربة منها في الصين. فمن خلال حضور أوروبي واسع، يمكن أن تصبح سيبيريا في نهاية المطاف رصيداً أوراسياً مشتركاً، يُستغل على أساس متعدد الأطراف (تجدر الإشارة إلى أن منطقة الفولغا طوّرها المستعمرون الألمان الذي دُعوا إلى المنطقة) في حين أنه يتحدى المجتمع الأوروبي المتخم «بحدود جديدة» مثيرة.

حتى ذلك الحين، سيبقى الدعم المتأنّي للجهود المبذولة لتقوية روسيا ما بعد الحقبة الإمبريالية، والمتوسعة في تطبيق الديموقراطية، المهمة الأساسية للسياسة الأوروبية الأطلسية. ربما تحدث نكسات خطيرة، بسبب عدم ترسّخ الثقافة السياسية الديموقراطية في روسيا، والطموحات الإمبريالية المترسّبة لدى جانب كبير من نخبتها السياسية والميول الاستبدادية لهياكل السلطة فيها. ولا يمكن استبعاد تحول روسيا إلى ديكتاتورية قومية. لذلك على أوروبا أن تتوخى الحذر مخافة أن توفر «شراكة الطاقة» الجديدة مع روسيا للكرملين مصادر جديدة لبسط نفوذه السياسي على جيرانه. ويجب أن يكون التعاون مع روسيا، متزامناً مع الجهود المبذولة لتثبيت التعددية الجيوسياسية في المجال الإمبريالي الروسي السابق. الأمر الذي يضع عقبات دائمة في وجه أي محاولة للعودة إلى الإمبريالية. ولذلك يتعين على الناتو والاتحاد الأوروبي الحرص على إدخال الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي، وبخاصة أوكرانيا، في المدار المتوسع للمجموعة الأوروبية الأطلسية.

يكمن الرهان في الدور الأمني العالمي المستقبلي للمجموعة الأوروبية الأطلسية. وسيشكل انضمام روسيا في نهاية المطاف بوصفها دولة أوروبية عادية متوسطة القوة (وإن كانت لم تعد روما إمبريالية ثالثة) إلى النظام الأوروبي الأطلسي أساساً أكثر صلابة وشمولاً للتعامل مع النزاعات المتصاعدة في البلقان العالمي في غرب آسيا ووسطها، وسيؤدي التفوّق العالمي المتأتي للمؤسسات الأوروبية الأطلسية في النهاية إلى وضع حد للصراعات المريرة على التفوّق والسيادة، وهي الصراعات التي دامت طويلاً بين الدول الأوروبية وألحقت بها دماراً كبيراً.

غير أن تعزيز دور أوروبا في ضمان الأمن العالمي لن ينتظر. فمع أن الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن العالمي موجّهة حالياً نحو أميركا أكثر من أوروبا، وبخاصة بسبب التدخل الأميركي الأحادي المتزايد في الشرق الأوسط الناقم. لكن التهديد في التحليل النهائي لا يقبل القسمة: فأميركا المعرضة للخطر تعني زيادة قابلية تعرض أوروبا للخطر. لذلك، يجب أن يكون الرد مشتركاً، ويوجد لدى أميركا وأوروبا أداة مشتركة هي حلف الناتو. لكن المسألة تتعلّق في كيفية استخدامها، إذا أخذنا في الحسبان المهمة الأساسية للناتو والاهتمامات السياسية الأميركية ـ الأوروبية الخاصة، ورغبة أوروبا في امتلاك قدر من القوة العسكرية المستقلة.

أثناء الحرب الباردة، اتفق جانبا الأطلسي على طبيعة الخطر وأقرّا بتداخل مواطن الضعف فيهما. وكان الدفاع عن أوروبا الغربية بمثابة الدفاع عن أميركا، والعكس بالعكس. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر سادت المشاعر نفسها على جانبي المحيط، لكن لفترة وجيزة فقط. فقد كان رد الفعل الأوروبي الفوري على الهجوم التضامن الكامل مع أميركا. ولأول مرة في تاريخ حلف الناتو، تم اللجوء إلى البند الخامس الذي يعلن بالإجماع أن على كافة أعضاء الحلف المشاركة في اتفاقيّة الدفاع المشتركة ضد الخطر المشترك. ومع أن الولايات المتحدة اختارت عدم الاتكال على قوات حلف الناتو في الحملة العسكرية التي شنتها على أفغانستان، مفضّلة استخدام قواتها الخاصة وبعض الوحدات المختارة عالية الأداء من الدول الأنغلو ساكسونية الحليفة، إلا أن القوات المنتشرة التابعة لدول حلف الناتو لحفظ السلام في أفغانستان ما بعد طالبان أصبحت في وقت لاحق تفوق القوات الأميركية عدداً.

في الأشهر التي تلت 11 أيلول/سبتمبر، أيّد الأوروبيون المتحالفون مع أميركا نظرة واشنطن بأن الإرهاب وانتشار الأسلحة هما الخطران الرئيسيان (وربما المتشابكان) على الأمن العالمي. لكن لم يمض وقت طويل حتى اتضح أن الفروقات الدقيقة لكن الهامة بين وجهات النظر الأميركية والأوروبية وقفت في وجه التعاون الحقيقي بين جانبي

الأطلسي في مجال الأمن العالمي. وتحدّد المسألتان الرئيسيتان أوجه الاختلاف وهما: طبيعة التهديد ومدى الرد المطلوب.

يرى الأوروبيون أن الإرَهاب ناتج عن السياسة أكثر مما هو مظهر للشرّ، ولعل ذلك يرجع إلى أنه مألوف تاريخيًّا لديهم. وبوصفه كذلك، ينبغي أن يهاجم بطريقة تعترف بوجود صلة بين التدابير المباشرة لاستئصال الإرهاب والسياسات المصمّمة لقطع جذوره السياسية والاجتماعية. بعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون الكفاح ضد الإرهاب مبدأ تنظيمياً محورياً للسياسة الأمنية العالمية للغرب، بل يجب أن تركّز تلك السياسة أكثر على القضايا السياسية والاجتماعية، وأن تتضمن جهوداً للتصدي للقضايا التي تكمن وراء العمل الإرهابي والتي يستغلّها الإرهابيون وتسهم في ظهورهم. وربما كان التباعد الاكثر وضوحاً بين الأوروبيين القارّيّين والأميركيين يتعلّق بتقييم كل الطرفين للإرهاب الفلسطيني: فكثير من الأميركيين، بمن فيهم بعض أعضاء الإدارة، يرون أن الإرهاب شرٌ لا علاقة له بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، في حين يميل العديد من الأوروبيين إلى اعتبار الاحتلال، وبخاصة المستوطنات، المحرّض على الإرهاب.

ثانياً، عبّر أحد المعلّقين الألمان البارزين المختصين في الشؤون الخارجية عن ذلك بقوله: «يميل الأميركيون إلى رؤية العالم أجمع على أنه ميدان عمل للمجموعة الأطلسية، في حين يرغب الأوروبيون في العمل داخل أوروبا وفي محيطها، وهو أمر لا يزال غامضاً، لكنه محدود أكثر»[5]. برزت الفجوة بين وجهات النظر، والتي ازدادت معالمها بالتدريج عقب انتهاء الحرب الباردة، على شكل تنفيس أكثر حدة عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، ينبغي أن تكون الحرب ضد «الإرهاب» على نطاق عالمي، لذا كان من الطبيعي أن يشترك الناتو بشكل شامل في الدفاع عن «الحضارة العالمية»، حسب العبارات الملتهبة للرئيس بوش. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فإن ذلك يوحي بالضغط من أجل إخضاع المصالح المشتركة لأوروبا في الاستقرار العالمي للانشغال الأميركي المباشر «بمحور الشر»، وبخاصة انشغالها بالعراق.

وفيما تشق أوروبا طريقها نحو وحدة سياسية أكبر، وتبرز الإمكانات العسكرية الأوروبية بالتدريج (حتى وإن كان ذلك بطيئاً جداً)، يمكن أن تتوسّع

الفجوة بين المنظورين الاوروبي والاميركي للأمن العالمي مع توسع تعريف أوروبا الخاص لمحيطها الأمني. لكن حتى عندئذٍ، ستظل قدرة أوروبا على تنفيذ مهمات قتالية كبيرة خارج القارّة محدودة. وستمر بضع سنين، تظل فيها قوة رد الفعل السريع الأوروبية المقترحة التي يصل قوامها إلى 60000 جندي مفتقرة للأصول العسكرية اللازمة لشن حرب جدية طويلة الأمد ـ ما لم تُدخل عليها تحسينات كبيرة. وهكذا يمكن تلخيص حقيقة التوسع التدريجي للدور الأمني لأوروبا بأنه متكامل مع أميركا لا مستقل عنها.

إن الشرق الأوسط هو القضية التي يرجح أن تحثّ أوروبا على الاضطلاع بدور أمني أكثر أهمية خارج القارّة، بل تطوير معنى متميّز لأهداف أوروبا الاستراتيجية[6]. فنظراً لقرب منطقة الشرق الأوسط من أوروبا والمصالح الاقتصادية والسياسية لأوروبا في المنطقة، على الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تهدئتها. لكن لتحمّل ذلك الدور، ينبغي أن تكون أوروبا مستعدة أيضاً لمشاركة أميركا في بعض أعباء الثمن المدفوع لتحقيق السلام وتعزيزه.

في الواقع، قد يتولّى الاوروبيون دوراً في الأمن العالمي يتوسّع تدريجيًا، رغم استمراره كدور تكميلي، كما فعلوا في أفغانستان، وربما يفعلون في الشرق الأوسط. وربما يمكن الاستمرار في تنسيق الانتشار الاميركي ـ الأوروبي، المشترك في الشرق الأوسط، ولو كان يستند جزئياً إلى وحدات رد الفعل السريع الأوروبية، وقيادته من خلال حلف الناتو، وهو الأمر الذي يبرز الآفاق المتوسعة للمهمة الأمنية للحلف. وسيؤدي تأثير المشاركة الأوروبية، والضغط الناتج على أميركا لكي توثّق من التشاور مع أوروبا بشأن السياسة في المنطقة، إلى تعزيز دور المجموعة الأوروبية الأطلسية المتوسّع بوصفه قلب الاستقرار العالمي، شريطة أن تتعلم كل من واشنطن وبروكسل كيفية موازنة تقاسم الأعباء مع صناعة السياسة المشتركة.

شبه الاستقرار في منطقة شرق آسيا

على منطقة شرق آسيا أن تقرر ما إذا كان مستقبلها الجيوسياسي سيشبه أوروبا

في النصف الأول من القرن العشرين أم أوروبا في النصف الثاني لذلك القرن. من بعض النواحي، تذكّرنا آسيا اليوم بشكل غامض ومخيف بأوروبا قبل العام 1914. ولا يعني ذلك أن المنطقة محكوم عليها بالتدمير الذاتي كما حدث في أوروبا. فربما تتجنب آسيا تكرار فشل أوروبا في التعامل مع تنافس القوى الداخلية فيها. لكنه إشارة إلى أن المنطقة شبه مستقرّة - أي في حالة صلبة إلى أن تتعرّض لصدمة مفاجئة تطلق تفاعلاً متسلسلاً مدمّراً.

إن القوى المتنامية للعديد من البلدان الآسيوية تهدد استقرار المنطقة. فالمنطقة تفتقر إلى بنية تعاونية ضابطة للأمن الإقليمي. وهناك شكاوى قوية تتبادلها الدول المتجاورة في جوٍ من الأمراض القومية الحادة التي يزيد من شرورها مواطن الضعف الاستراتيجية في تلك الدول. وتعمل القوى الآسيوية اليوم في سياق إقليمي مائع وغير منظم إلى حدٍ بعيد، سياق ينقصه نوع من أطر العمل المتعدد الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني على غرار ما هو حاصل في أوروبا أو حتى في أميركا اللاتينية. وبالتالي فإن آسيا تمثل نجاحاً اقتصادياً متعاظماً وبركاناً اجتماعياً وخطراً سياسياً في آن معاً.

وفي هذه المنطقة، تتنافس الصين الناهضة مع اليابان المتحالفة مع أميركا، على السيادة الإقليمية، وكوريا مقسّمة بشكل غير طبيعي ويمكن أن تنفجر في أية لحظة، ويشكّل مستقبل تايوان مصدراً للنزاع، وإندونيسيا معرّضة للخطر من الداخل، والهند تشعر بأنها مهدّدة من قبل الصين في حين ترى نفسها ندّاً لها. والصين والهند (وكذلك باكستان، جارة الهند المعادية) قوتان نوويتان علنيتان. وتسعى كوريا الشمالية بتحدٍ لكي تصبح قوة نووية، في حين أن اليابان على أهبة الاستعداد لكي تكون كذلك أيضاً على عجل. والصين بوصفها قوة متعاظمة، تذكّر بألمانيا الإمبريالية، التي كانت تحسد بريطانيا العظمى، وتعادي فرنسا، وتحتقر روسيا. كما أن الصين اليوم، برغم موقفها البراغماتي المتزايد بخصوص الدور الأميركي في منطقة المحيط الهادىء، تشعر بألم عصبي تجاه اليابان وبالتعالي على الهند وعدم الاكتراث لروسيا.

سيتأثر الأمن العالمي حتماً بكيفية تطور المشهد الداخلي في الشرق الأقصى. وذلك بدوره يتوقف إلى حد كبير على سلوك الدولتين الرئيسيتين في

شرق آسيا، الصين واليابان، وعلى كيفية تأثير أميركا على سلوكهما. فاستقرار شرق آسيا ـ الذي يضمنه «مثلث استراتيجي أميركي صيني ياباني يتمأسس بالتدريج ويخضع لتوازن دقيق ـ يوفّر دعماً حاسماً للتعامل مع الاضطراب الأوراسي الأوسع. ويمكن أيضاً للهند وروسيا والاتحاد الأوروبي الإسهام بطرق مختلفة في التفاعل السالف الذكر، ولكن بشكل هامشي فحسب.

إن المظالم والاستياءات التي تعقّد العلاقات بين الدول الآسيوية كثيرة. وهي تاريخية وإقليمية وثقافية. فالصينيون مستاؤون من الانفصال المستمر لتايوان، الذي يلقون اللوم في حدوثه على أميركا، وهم يخشون اليابان ويراقبون برنامج إعادة تسلّحها عن كثب. ويندِّدون باليابان لأن ندمها على الجرائم التي ارتكبتها إبان الحرب غير كاف، كما أنهم لم ينسوا الأراضي التي سلبتها روسيا منهم خلال فترة ضعف تاريخية. وينظر اليابانيون إلى الصين على أنها تشكل تهديداً أمنياً محتملاً ومنافساً متنامياً لتفوق اليابان الاقتصادي والسياسي الإقليمي، في حين أن استمرار احتفاظ روسيا بجزر كوريل الجنوبية يحزّ في قلوب اليابانيين بحيث لم يتم توقيع معاهدة سلام روسية يابانية رسمية بعد ما يزيد على خمسة وخمسين عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويرى اليابانيون في اعتمادهم على الولايات المتحدة ضرورة استراتيجية مؤقّتة أملاها التقسيم الخطير لكوريا عقب الحرب العالمية الثانية، وليس حالة يرغبون فيها على المدى البعيد. ويتخوّف الإندونيسيون من القوة المتنامية للصين، في حين أن الهنود مستاؤون من رفض الصينيين المتعجرف للنظر إلى الهند كندٍ آسيوي لهم ويشعرون بالتهديد من التحالف الصيني ـ الباكستاني غير المعلن.

ومما يزيد الأمور سوءاً التعقيدات القومية العميقة، التي تزيدها الذكريات التاريخية حدّة. فقد ارتقى اليابانيون إلى العظمة الامبراطورية وسقطوا في لجّة هزيمة ساحقة خلال قرن واحد. ويظل اليابانيون الضحايا الوحيدين للأسلحة الذريّة. وهم يدركون افتقارهم للموارد الطبيعية، ويتزايدون قلقاً من النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسرعة تقدمهم في السن (فهم ثاني أسرع أمة تقدّماً في السن). ويشعر الصينيون باستياء مرير من الإهانة الوطنية المطوّلة التي سببها اليابانيون والأميركيون والروس والبريطانيون والفرنسيون (مع مشاركة محدودة للألمان والإيطاليين) أثناء ثورة الملاكمين. ومن المرجح أن تصبح

وطنيتهم المتأججة المصدر الرئيسي لوحدة الصين السياسية مع تلاشي تأثير الإيديولوجية الشيوعية الحاكمة. وعلى الأطراف، ينشغل الهنود بالنزاع المتنامي بين المجتمعات المحلية داخل بلدهم ويشعرون بالغيرة من قدرة الصين الهائلة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين يشعر الروس بالقلق من أنهم قد يخسرون على المدى البعيد مقاطعاتهم الشرقية لصالح الصين الأقوى وذات الكثافة السكانية العالية.

تفاقم مواطن الضعف الاستراتيجية لدى كافة الأطراف من دوّامة هذه المخاوف والخصومات والتعقيدات. فكل من الفاعلين الآسيويين الكبار يعتمد بشكل فريد في بقائه الاقتصادي على الوصول غير المقيد لتجارته البحرية إلى اثنين أو ثلاثة مرافىء رئيسية فقط. ولا يتطلب الامر أكثر من بضعة ألغام مغناطيسية لإغلاق ميناء شانغهاي أو يكوهاما أو بومباي (وإغلاق ميناء آخر أو اثنين) والتسبّب في توقّف اقتصاد اليابان أو الصين أو الهند. فاقتصادات هذه الدول تعتمد بشكل حصري تقريباً على البضائع التي تنقلها السفن، بما في ذلك وارداتها من النفط، التي تمثل بالنسبة إليها ضرورة مطلقة. أما النقل التجاري الدولي بواسطة السكك الحديدية فليس قابلاً للتطبيق في دول جزيرية مثل اليابان وإندونيسيا وحسب، بل إنه غير مهمّ أيضاً بالنسبة إلى الصين والهند. ويشكّل مضيق ملقا، القريب من سنغافورا، ممراً بحريًا حيويًا مهمًا لان تجارة الشرق الأقصى إضافة إلى وارداته النفطية من الشرق الأوسط تمرّ عبر هذا الممر الضيق.

فلا عجب إذن أن يلوح في الأفق سباق آسيوي على امتلاك الأسلحة البحرية. وتبدو أوجه الشبه بالتنافس البحري الأوروبي الذي شهده القرن الماضي صارخة. وبدون النفخ في الأبواق، بدأت كافة الدول الرئيسية في زيادة أحجام أساطيلها من الغواصات، وامتلاك سفن سطح مجهّزة لتحمل مروحيّات هجومية، واستكشاف إمكانية الحصول على حاملات للطائرات، والسعي لزيادة مدى قدراتها الجوية. فالصين والهند تسعيان إلى امتلاك بحرية قوية، حيث ينشط كل منهما في التفاوض مع روسيا من أجل الحصول على إحدى حاملات الطائرات الكبيرة التي لم يستطع الاتحاد السوفياتي إكمال بنائها. كما أنهما تعملان على تحديث أسطوليهما الصغيرين من المدمّرات (بما في ذلك الطُراز

الحديثة التي حصلت عليها الدولتان من روسيا) وزيادة حجم أسطوليهما من الغواصات كقوة بحرية أساسية رادعة. وفي الأدبيات الاستراتيجية للدولتين، يحثّ المخطّطون البحريون الصينيون دولتهم على زيادة نفوذ أسطولها البحري في الاتجاه الجنوبي الغربي، في حين يشدّد نظراؤهم الهنود على مسؤولية الهند البحرية الخاصة في المحيط الهندي وعلى حاجة الهند أيضاً إلى إثبات وجودها في مضيق مَلَقا شرقاً.

لا يعني ذلك أن اليابانيين متخلّفون عن الركب. فقد صرحوا في العام 2001 بأنهم سيبدؤون في إرسال سفن دورية مسلّحة منتظمة إلى مضيق ملقا للمساعدة في حماية ناقلات النفط وسفن البضائع اليابانية التي تتعرض للنهب على يد قراصنة محليين. وبالإضافة إلى أسطولهم الحديث المؤلف من مدمّرات عالية الكفاءة، يسعى اليابانيون إلى امتلاك قدرة بحرية ذات مدى أبعد بامتلاك ما يعرف بسفينة منصّة الهبوط LPD المجهزة لحمل مروحيّات هجومية وربما طائرات ذات أجنحة ثابتة. وستوفّر الخطط اليابانية الحالية الهادفة إلى ضمّ مدمّرات إضافية حاملة للمروحيّات تزن 13500 طن لليابان سفناً أكبر من حاملة الطائرات الإضافية الإيطالية غاريبالدي، التي يمكنها حمل ست عشرة طائرة نفاثة من طراز هارير. وبدعم هذا الأسطول بطائرات صهريج بعيدة المدى لإعادة تزويد المقاتلات بالوقود (وُصفت قدرتها بعيدة المدى على إعادة التزويد بالوقود، على نحو لا يصدق، بأنها لأغراض «إنسانية») وبأسطول حديث من الغواصات، تكون القوى البحرية اليابانية ـ وإن كانت لا تزال متواضعة مقارنة بالبحرية الأميركية ـ الأكثر تقدماً وقدرة من بين سائر القوى البحرية التي تمتلكها الدول الآسيوية.

في نهاية المطاف، إن ما يحدّد الحرب أو السلام إلى حد كبير في الشرق الأقصى هو كيفية تفاعل الصين واليابان إحداهمَا مع الأخرى ومع الولايات المتحدة. فإذا ما سحبت الولايات المتحدة قواتها من المنطقة، فمن المرجح جداً أن يتكرر السيناريو الأوروبي الذي حدث في القرن العشرين. ولن يكون أمام اليابان خيار سوى الإسراع في الكشف عن برنامجها المتواصل لإعادة التسلح

وتسريعه، ومن المرجّح أن تشرع الصين في بناء سريع لقوتها النووية التي لا تزال حتى الآن مصمّمة لمنح الصين قوة ردع دنيا وستصبح مضائق تايوان مركزاً لتوكيد القومية الصينية، ويرجّح أن تشهد كوريا نهاية عنيفة لتقسيمها وربما تبرز كقوة نووية موحّدة، ويمكن أن يوفر المثلث النووي الصيني ـ الهندي ـ الباكستاني مظلة خطرة لاستئناف الحرب التقليدية المفتوحة.

لكن النمط المرجح حدوثه خلال العقد التالي، أو نحوه، يتضمن التأثير المتبادل للتنامي الظاهر لقوة الصين الإقليمية، واستمرار اليابان في اقتناء قوة عسكرية فائقة ولكن غامضة، والمساعي الاميركية لإدارة الأمرين السابقين. وتتطلّب تلك الإدارة معايرة استراتيجية متانيّة وإحساساً سياسيًّا صادقاً بطموحات كل من الصينيين واليابانيين. فالصين تدخل مرحلة ما بعد الشيوعية كقوة قومية متنامية، في حين يتزايد قلق اليابان (التي لا تزال تملك ثاني اكبر اقتصاد في العالم) من درجة اعتماد أمنها على أميركا المفرطة في انتشارها والاعتباطية بين الحين والآخر.

وتتزايد نظرة الصينيين إلى العالم ـ وإلى دور الصين فيه ـ براغماتية وابتعاداً عن العقائدية، وبخاصة بعد 11 أيلول/سبتمبر. فخوفاً من المخاطرة في الوقوع في عزلة دولية بعد قرار روسيا الظاهري بالتخلي عن مغريات إنشاء تحالف روسي ـ صيني ضد «الهيمنة» الأميركية، كفّت الصين عن إداناتها المسعورة للنزعة العدوانية الأميركية إضافة إلى تخلّيها عن ادعاءاتها الجوفاء بأن الولايات المتحدة كانت تخطط لشن حرب ضد جمهورية الصين الشعبية. ومع أن مثل هذه الآراء كانت لا تزال تتردد في وسائل الإعلام الصينية حتى النصف الأول من العام 2001[7]، تراجع في العام 2002 التصوير بالأبيض والأسود، للمواجهة العالية بين الدول المحبّة للسلام والدول المولعة بالحرب أمام تفسير أكثر تمييزاً. ومما يظهر هذا الاتجاه التقييم الحكيم الذي قُدم في نشرة 4 شباط/فبراير 2002 من صحيفة «جيفانغ جون باو» *Jiefangjun Bao*، لسان حال الدائرة السياسية العامة لجيش التحرير الشعبي الذي خلص إلى أن النمط الجوهري لتطوّر الوضع

الدولي حاضراً وفي المستقبل القريب سيكون سلاماً شاملاً مع حروب محلية، وهدوءاً شاملاً مع توترات موضعية، واستقراراً شاملاً مع اضطرابات محلية».

وذهب التحليل الصيني إلى حد «أن مسألة الأمن الدولي أصبحت أكثر تنوّعاً، وأن عوامل الأمن التقليدي وغير التقليدي أضحت متشابكة، وأن الضرر الذي تسبّبه مشكلات الأمن غير التقليدي، مثل الإرهاب وتهريب المخدرات بات أكثر خطورة». وبلهجة تعكس منظوراً أكثر عقائديّة، حذرت لسان حال جيش التحرير الشعبي من أن الولايات المتحدة، بالرغم مما تقدم، تتجه بشكل متزايد نحو إعطاء تحالفاتها، وبخاصة حلف الناتو والمعاهدة الدفاعية مع اليابان، قدرات هجومية ينبغي أن تكون مصدر قلق للصين. ومن نافلة القول إن العلاقة الأميركية ـ اليابانية هي أكثر ما يقلق الاستراتيجيين في بكين.

إن الاحترام الكبير الذي يكنّه الصينيون للقدرة اليابانية الكامنة مسألة يمكن فهمها. وليس من المستغرب أن يبالغوا فيه، لأن ذلك يوجّه العواطف القومية للجماهير الصينية بدون أن يعكّر صفو العلاقات الصينية ـ الأميركية. ويدرك الصينيون أن استمرار تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا المتقدّمة إلى الصين، فضلاً عن فتح الأسواق الخارجية الكبرى أمام المنتجات الصناعية الصينية يتوقّف على العلاقات غير العدائية مع الولايات المتحدة. بالمقابل، التنافس العدائي الملطف والمدار بدقّة مع اليابان ليس طبيعياً من الناحية التاريخية وحسب، بل ضرورة سياسية أيضاً: فهو يعبّىء الوحدة الوطنية دون أن يترتّب على ذلك تكاليف دولية باهظة.

وهكذا تكرر وسائل الإعلام على مسامع الشعب الصيني، ويتم إعلام النخبة السياسية بشكل متكرر وبمزيد من التفصيل بواسطة مجلات جيش التحرير الشعبي الأكثر تخصصاً، أن اليابان أصبحت فعلاً قوة عسكرية كبرى مرة أخرى وأن قدراتها العسكرية مهمّة وتنمو بسرعة. كما تمثّل قوتها خطراً متعاظماً على أمن الصين فضلاً عن أمن المنطقة، خصوصاً بالنظر إلى امتلاك اليابان المتزايد لقدرات العمليات الهجومية المتقدمة تكنولوجياً. وعلاوة على ذلك، تعمل التصريحات المشاكسة التي يدلي بها أي سياسي ياباني لصالح وسائل

الإعلام الصينية التي تسجل بدقة أي ميل ياباني إلى تخفيف الالتزام الدستوري الرسمي لليابان بموقف دفاعي صرف ودقيق التحديد.

ووفقاً للمجلات العسكرية والسياسية الصينية، فإن اليابان ـ بالإضافة إلى امتلاكها بحرية وسلاح جو حديثين جدًّا وتخصيصها ثاني أكبر ميزانية دفاعية قومية في العالم ـ تعمل على تطوير قدرات صاروخية بالستية مؤثرة، وهي تتفوق بالفعل من الناحية النوعية على تلك التي تمتلكها فرنسا والصين نفسها، بل إنها تضاهي الصواريخ الأميركية. ويقال إن الصاروخ الياباني M-5، الذي طُوِّر في أواخر التسعينيات، يمثل تحسيناً على أحدث صاروخ أميركي بالستي عابر للقارات، وهو الصاروخ MX الذي يعمل بالوقود الصلب. وثمة نموذج أحدث يُزعَم بأنه مصمّم للأبحاث الفضائية، وهو الصاروخ H-2A، ويبلغ مداه الفعال 5000 كيلومتر، الأمر الذي يعطي اليابان القدرة على إطلاق رأس حربي تقليدي يزن طنين وإصابة أي هدف داخل الصين. وفي نفس الوقت، يُنظَر إلى المصلحة الواضحة لليابان في التعاون مع الولايات المتحدة على إنشاء نظام دفاعي يعمل بالصواريخ الموجَّهة، وامتلاكها لأكثر مدمّرات الدفاع الجوّي تقدُّماً Aegis، على أنه مدفوع بالرغبة في إحراز أفضلية استراتيجية على الصين(8).

ومما يثير تشاؤماً أكبر لدى الصينيين أن اليابان على وشك أن تصبح قوة نووية عظمى. وتستند هذه الفرضية إلى مقولة وجود فريق من العلماء لدى اليابان مدرّبين تدريباً عالياً وقادرين على إنتاج وتجميع المكوِّنات الجاهزة بسرعة (في غضون أسبوع واحد فقط، وفقاً لتقرير صيني) في قنابل نووية، وإلى أن اليابان التي تمتلك 44 مفاعلاً نوويًّا هي ثالث أكبر دولة منتجة للطاقة النووية في العالم، وإلى أن قدرة اليابان على معالجة الوقود النووي، تصل إلى ما يزيد على 800 طن ـ تصنف الثالثة في العالم، أي تلي أميركا (2100 طن وفرنسا (1200 طن)، وإلى أن من المتوقَّع أن تنمو هذه القدرة بشكل كبير في السنين العشر القادمة، وفي غضون هذه الفترة ستمتلك اليابان أعظم الاحتياطيات من البلوتونيوم في العالم، رغم أن احتياطاتها الحالية كافية

لإنتاج آلاف الرؤوس الحربية النووية. خلاصة القول، إن اليابان توصف بأنها «قوة نووية فعلية على عتبة الدخول في النادي النووي»(9).

وبالنظر إلى القدرات العسكرية المتنامية لليابان، يلازم التفكير الصيني سيناريوهان على وجه الخصوص، يتضمن الأول يابان طليقة (إما لأنها انفصلت عن الاعتماد على أميركا، وإما بسبب انسحاب أميركي مفاجىء من الشرق الأقصى) وتعتمد على قوتها البحرية المتنامية وعلى قدراتها النووية للشروع في سياسة عدائية مفتوحة تجاه الصين، مع تشكيلها حلفاً مع تايوان. ويرى الصينيون أن تايوان ستتحول عندئذٍ إلى مانشيوكو القرن الحادي والعشرين، التي كانت في بداية القرن العشرين دولة فرضتها العسكرتاريا اليابانية على منشوريا التابعة للصين، ويمكن أن يلي ذلك تصادم عسكري صيني - ياباني.

ويتصور السيناريو الثاني أن الروابط الأمنية الحالية التي تجمع ما بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان - وهي روابط ثنائية رسمياً، وغير رسمية بدرجة كبيرة في حالة تايوان - سيعاد تعريفها بشكل علني من قبل الولايات المتحدة باعتبارها تحالفاً معادياً للصين. وسيكون الوضع السياسي لتايوان مماثلاً لما هو عليه السيناريو الأول، مع أن من المستبعد أن ترعى الولايات المتحدة، بعكس اليابان القومية، انفصال تايوان الرسمي عن الصين. وعلى أي حال، ستجد الصين نفسها مطوّقة جيوسياسياً، مما يغري الهند على الأرجح بانتهاز الفرصة للضغط على الصين لاستعادة الأراضي التي تدعي الهند أن الصين استولت عليها عنوة إثر صراع حدودي في أوائل الستينيات. ثمة دوائر نافذة سياسيًا في تايوان تتقبل حصول أي من هذين التطورين، وهذا ما عبّر عنه بطريقة تفوق التلميح الرئيس التايواني تشن شُوِي بيان، الذي دعا في أوائل العام 2002 إلى تطوير مشترك للدفاعات الصاروخية بين الولايات المتحدة واليابان وتايوان. كما أن وسائل الإعلام التايوانية تحبذ الاستشهاد بتعليقات يدلي بها مختصون يابانيون وتايوانيون في شؤون الدفاع يدعون فيها إلى قيام «تحالف صامت» بين اليابان وتايوان لردع الصين. وقد علّق أحد الخبراء التايوانيين في شؤون الدفاع قائلاً إن «الشيء الأكثر أهمية بالنسبة إلى

اليابان في معاملة تايوان كحليف صامت سيكون اعتبار تايوان حليفاً حقيقياً»[10].

بالنظر إلى المخاطر التي تقدم الحديث عنها، سيعمد الصينيون إلى إجراء تقييم دقيق جداً لتطور الاتصالات الأميركية اليابانية وتأثيرها على العلاقة الصينية ـ اليابانية التنافسية على مرّ التاريخ. وقد يتضح على نحو يوحي بالتناقض ـ مع التلاشي التدريجي للإيديولوجية الشيوعية في الصين والاعتراف البراغماتي بمصلحة الصين في علاقة مستقرة نسبياً مع الولايات المتحدة ـ أن القدرة العسكرية المتنامية لليابان قد تحث الصينيين على تقدير الاعتماد الياباني على الولايات المتحدة عالياً. وعندئذ ستفوق القيمة العملية لتقارب أميركي ـ صيني ـ ياباني مستقرّ وصادق الميل الصيني السابق إلى النظر إلى العالم على أنه مقسّم إلى فئات متأثرة بعقائد مختلفة. ثمة إشارات إلى حدوث مثل هذا التغيير بالفعل. فالخبراء الصينيون صاروا مؤخراً يجادلون علناً بأن السياسة الصينية الحكيمة التي تدرك الحقائق الحساسة للعلاقة الأميركية ـ اليابانية قد تؤدي إلى أكثر من إعاقة ظهور السيناريوهين المشؤومين اللذين تقدم الحديث عنهما. بل يمكنها أن ترعى إحساساً أوسع بالهوية الآسيوية داخل اليابان نفسها، ما يحول دون انفصال اليابان الدائم عن آسيا، وهو الأمر الذي ترعاه أميركا. ويخشى الصينيون من أن ينتج هذا الانفصال عن المساعي الأميركية المستمرة لتحويل اليابان من بلد آسيوي إلى مكافىء للمملكة المتحدة في المحيط الهادىء: بلد توجهه هوية مميزة معزولة وغير قارّيّة، يخدم كشريك عسكري مفضل لأميركا في المحيط الهادىء، مهمته الأساسية مساعدة أميركا في احتواء «التهديد الصيني». ولتشجيع اليابان على تحديد مستقبلها مع آسيا بدلاً من ذلك، كما علّق أحد المختصين في الشؤون الصينية الخارجية «فإن النتيجة الأكثر مثالية لتحسين علاقة الصين مع اليابان هي حدوث تقدم محمود ومتماثل ومتفاعل في العلاقة الصينية الأميركية اليابانية»[11].

لتحقيق تلك الغاية تبذل بكين جهوداً متزايدة من أجل تحسين علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة واليابان، على الرغم من تزايد القدرات العسكرية لليابان. والدرس الاستراتيجي المهمّ الذي ينطوي عليه هذا التحوّل هو أن تصاعد الدور

الأمني الياباني التدريجي والمدروس بعناية يزيد في الواقع من المصلحة الصينية في المحافظة على علاقة تعاونية مع الولايات المتحدة، واستحسان استمرار الروابط الأميركية اليابانية، ودعم المثلث الصيني ـ الأميركي ـ الياباني.

لكن سيكون من الخطأ، بالنسبة إلى صانعي القرار في الولايات المتحدة، الاستدلال بأنه سيكون لبناء قوة عسكرية تايوانية مهمة تأثير إيجابي أيضاً. فما لم تنفصل اليابان التي تتنامى قوّتها بالتدريج عن أميركا انفصالاً تاماً، من غير المرجح أن تُستغل هذه القوة العسكرية المتعاظمة في التحدي المباشر لأي مصلحة حيوية صينية. وهذا ما لا ينطبق على تايوان. فثمة خطر كبير من أن تميل القوى السياسية الانفصالية في تايوان إلى استخدام أي تقدّم كبير في القدرة العسكرية التايوانية بمثابة فرصة لإعلان الاستقلال الرسمي لجزيرتهم عن الصين. وعندئذٍ لن تبقى أي حكومة صينية، ولا حتى حكومة مستبدة، مكتوفة الأيدي، وبخاصة على ضوء تزايد دور القومية في إلهاب مشاعر الجماهير الصينية. ويمكن عندئذٍ أن يشعل الغضب الشعبي الصيني صداماً عسكرياً صينياً أميركياً يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

بصرف النظر عن القضية التايوانية، سيبقى الشغل الشاغل للسياسة الخارجية للقادة الصينيين معرفة مقدار الدينامية والحضور السياسي الجازم والطموح الدولي التي سيضيفها إلى اليابان اقتناء القدرة العسكرية ـ وإلى أي درجة يمكن للعلاقة الأميركية ـ اليابانية أن تكبح هذا الاقتناء. ثمة أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر. فليس من المحتمل أن تنخرط الولايات المتحدة أو اليابان في مراجعة متسرّعة لتوجهاتها الاستراتيجية. كما أن حملات وسائل الإعلام الاميركية بين الحين والآخر التي تصوّر الصين على أنها القوة العظمى المنافسة الثانية والتهديد الرئيسي لأميركا لم تولّد ضغطاً كبيراً لا في الكونغرس ولا على الصعيد الشعبي، من أجل تبني موقف أميركي أكثر عدائية تجاه الصين. ولم تنطلق أيضاً دعوات لإعادة تسلّح يابانية عاجلة تذكّرنا بالمانيا الغربية خلال فترة الخمسينيات الخطرة من الحرب الباردة.

وقد أظهر اليابانيون أنفسهم تحسّساً كبيراً للمخاوف الصينية، ومن المرجح أن يبقوا بعيدين عن الأضواء حتى فيما يواصلون تعزيز مكاناتهم

العسكرية. ويبدو أن هذا التعزيز تدفعه بدرجة كبيرة رغبة متعقّلة في عدم الوقوع في حالة عجز عن الدفاع عن النفس إذا حصل انفصال مفاجىء للولايات المتحدة، وليس حماسة وطنية لقوّة عسكرية مستقلة. إذا أخذنا ذلك في الحسبان، فإن الهدف الياباني هو امتلاك خيار آمن من الفشل أكثر من التخطيط لانفصال مفاجىء.

إنه لفخر للشعب الياباني، ولنخبته السياسية في الواقع أن تصبح القيم الديموقراطية والنزعة الأخلاقية القوية المعادية للنزعة العسكرية، عميقة الجذور في استشرافهم للمستقبل. وتعكس المناقشات الجارية في اليابان بخصوص حجم البرامج العسكرية في البلاد ومجالها الجيواستراتيجي، والدعم الشعبي المستمر للإبقاء على قيود دستوية صارمة على التدخل العسكري الياباني خارج البلاد، نظرة عقلانية ومسؤولة للدور الدولي لليابان. وخلاصة القول، إن اليابان اليوم - وهي ديموقراطية دستورية حقيقية - مواطن عالمي صالح.

لا شك في أن أصواتاً تعالت في اليابان لصالح وضع دولي أكثر حزماً، وبخاصة بعد 11 أيلول/سبتمبر. لكن بصرف النظر عن هذه الأقلية العالية الصوت التي لا تحظى بدعم شعبي كبير، فإن الاتجاه السائد للموقف الياباني الأكثر نشاطاً يميل إلى التأكيد على واجب مشاركة اليابان في تحمّل مسؤولية رعاية الأمن العالمي بما يتناسب مع اقتصادها الذي يعدّ ثاني أقوى اقتصاد في العالم. وبوجه عام، لا يتضمن هذا الموقف الدعوة إلى إنشاء قوة عسكرية مستقلة تماماً تؤدي إلى فك ارتباط اليابان بالولايات المتحدة. ربما يكون هناك ميل متنامٍ لرفض النزعة السلمية الدولية، لكن ذلك لا يدل على رغبة في تبنّي نزعة عسكرية وطنية.

يمكن اعتبار الآراء التي عبّر عنها رئيس اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ الياباني لعد 11 أيلول سبتمبر بأنها نموذجية قياسية، حيث أشار إلى أن «المفهوم المسالم البسيط بأن القوة العسكرية شرّ ظهر في يابان ما بعد الحرب نتيجة للتجارب المأساوية التي عانت منها الأمة في الحرب العالمية الثانية. وقد تضخّمت هذه الفكرة وتطوّرت إلى ما يعرف

بالنزعة السلمية للبلد الواحد. ويتعيَّن علينا إجراء تحليل للذات بشأن ذلك». ومضى بعد ذلك إلى القول إن «على اليابان أن تكون قادرة على أداء دور يستجيب إلى التهديدات الجديدة في عصر ما بعد الحرب الباردة كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وعلينا بعد ذلك إنشاء لحماية أرواحنا، وممتلكاتنا وبلادنا من الأخطار التقليدية (مثل الهجمات المسلحة التي تشنها دول أخرى)... وأخيراً، علينا إدخال تعديلات على أطر العمل القانونية بغية تسهيل عمل التحالف الياباني ـ الاميركي، الذي لا غنى عنه في المحافظة على توازن عسكري شامل في شرق آسيا[12]».

يعكس هذه التصريح وغيره من التصريحات المشابهة الدعم الشعبي المتنامي لدور سياسي ياباني أكثر إيجابية على المسرح العالمي. ومن الواضح أن اليابان تنتقل من موقف غير فاعل ومسالم نحو انخراط أكثر نشاطاً لا يقتصر على المشاركة في مهمات حفظ السلام، بل يتعداه إلى المشاركة العسكرية اليابانية المباشرة في تعزيز السلام (كما في العراق). لكن ذلك يختلف كثيراً عن السياسة الخارجية الوطنية المستقلة والعسكرية النزعة ـ التي يرجح أن تبرز فقط عقب حدوث تحوّل بعيد المدى يهدّد البيئة الأمنية لليابان.

خلافاً لدول أوروبا ما قبل 1914، لم تنشغل الصين ولا اليابان في كلام وطني رنان بخصوص طموحاتها في أن تصبح قوة عظمى. وخلافاً للقادة السوفيات الذين كانوا يتباهون بأن روسيا ستدفن الولايات المتحدة عما قريب، كان لدى الصينيين ميل إلى التأكيد (على نحو صائب) على تخلّفهم النسبي وعلى الوقت الطويل اللازم للتغلّب عليه[13]. أما اليابانيون، فرغم النشوة الوجيزة التي نتجت إلى حد كبير في الثمانينيات عن المخاوف الأميركية من أن اليابان أخذت تصبح «الدولة العظمى الثانية» إلا أنهم كانوا متواضعين أيضاً بشأن آمالهم بعيدة المدى. وهم لا يدركون فقط بشكل قاطع عدم حصانة بلدهم في حال حدوث اضطراب عالمي، وإنما أيضاً العقبات الناتجة عن الركود الطويل لاقتصادهم وللشيخوخة المتزايدة للسكان.

والأهم من ذلك، أن الصينيين يدركون أكثر من أي شخص آخر أنه تعوزهم القدرة على تحمّل أعمال عسكرية استفزازية خطيرة - وسيستمر الوضع كذلك مدة من الزمن. فأي سيناريو عسكري يحدث تصادماً مع الولايات المتحدة سيجلب كارثة على الصين. فالولايات المتحدة يمكنها أن تحاصر الصين متى تشاء - وبالتالي توقف التجارة الخارجية للصين ووارداتها النفطية[14]. وحتى دون بلوغ هذا الحد، يمكن أن تحدث نشوب صراع خطير في المنطقة، كما سبق أن أشرنا، كابوساً آخر للصين: يابان متقدمة عسكرياً ومتعاظمة سياسياً ومنفصلة عن الولايات المتحدة.

إن المسار الأفضل إلى حدٍّ بعيد بالنسبة إلى الصين هو المحافظة على قوتها، وتعزيز نموّها الاقتصادي، وتعهّد الاعتماد الاقتصادي لتايوان على البلد الأم بصبر وأناة، وتشجيع ظهور هوية سياسية آسيوية متميّزة من خلال رعاية مجموعة اقتصادية آسيوية تغري اليابان بالانضمام إليها في نهاية المطاف. والمصلحة السياسية الصينية في تعزيز مثل هذه المجموعة غير المرتبطة بأميركا تتعاظم بشكل واضح. ويتوقع الصينيون أن يكون لهم في هذه المجموعة الصوت السياسي الأعلى - وسيكون على أميركا الإصغاء.

يدرك الصينيون أنهم يحتاجون إلى السلام في الشرق الأقصى لكي يمكن تحقيق ذلك، كما يدركون أن هذا السلام يوفر لهم فرصة طيبة لكي يصبحوا، بالمعنى الحرفي للكلمة المصنع العالمي - مركز العالم للاستثمارات الصناعية والمصدّر الرئيسي في العالم للمنتجات المصنعة الجاهزة. وفي هذا الصدد، ساهمت الصين في إفلاس بعض القطاعات الصناعية التقليدية في الاقتصادات المتقدمة جداً - بما في ذلك الاقتصاد الاميركي - بل وحتى في بلدان منافسة ذات اقتصادات نامية مثل الهند. كما أن المؤسسات التجارية الصينية بدأت أيضاً بشراء بعض الشركات اليابانية المفلسة في جنوب شرق آسيا. ويشعر الصينيون أن التأثير التراكمي لهذا الاتجاه في غضون العقدين القادمين، قد يجعل الصين القوة التجارية المسيطرة فضلاً عن القائد السياسي لآسيا.

وعلى أي حال، يمكن أن يشكل العام 2008 علامة على الفترة الدنيا لاستمرار تعقّل الصين على الصعيد الخارجي، فالألعاب الأولمبية العام 2008

والتي ستستضيفها بكين، على قدر عظم من الأهمية بالنسبة إلى الصورة الذاتية للصين، كما أنها حيوية جدًّا لنجاحها الاجتماعي الاقتصادي بحيث لا يُحتمل تعريضها للخطر بأزمة دولية تفتعلها الصين. وينطبق ذلك على حقائق تايوان بقدر ما ينطبق على كوريا الشمالية.

وعلاوة على ذلك، تشعر النخبة الصينية بأن التوترات السياسية والاجتماعية الداخلية آخذة في التصاعد، لدرجة أنها قد تشكل خطراً على استقرار النظام بشكل عام. ومن بين العوامل الكثيرة التي يرجّح أن تحدث قلاقل سياسية واجتماعية، يبرز اثنان: الاستخدام المتزايد للإنترنت من قبل جيل الشباب، والإشارات المتنامية إلى انعدام المساواة الاجتماعية. الأول يعمل على كسر احتكار الحزب الشيوعي، الذي طال أمده، للمعلومات. فهناك ما يقرب من 35 مليون صيني من مستخدمي الإنترنت. وقد بيّنت الدراسات أنهم في الغالب شبّان ميسورو الحال نسبياً، ومتعلّمون - ولذلك مفعمون بالتطلّعات الاجتماعية والسياسية. وهم يميلون إلى الاعتماد على الإنترنت كمصدر أساسي للمعلومات، ويفضّلون البحث عن المعلومات من مصادر غير محلية. وفي مقارنة مثيرة للاهتمام، يتبيّن أن 4 في المئة فقط من اليابانيين ممن يستخدمون الإنترنت يزورون مواقع غير يابانية، في حين أن 40 في المئة من المستخدمين الصينيين يزورون مواقع غير صينية[15].

ثانياً، من المرجّح أن يشكل انعدام المساواة الاجتماعية المتزايد تحدياً قوياً لعقائد النظام الرسمية التي تؤمن بالمساواة. بل إن الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي اعترفت علناً بأن «الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدأت بالاتساع وأنها تتوسع بشكل مستمر، وأن التناقض في توزيع الثروة أصبح أكثر وضوحاً... وأن التناقضات والنزاعات تتزايد حدة»[16]. وتفيد دراسات صينية أخرى بأن عدم المساواة الاجتماعية قد وصل إلى «مستويات خطيرة»[17] بالفعل.

خلاصة القول، إن من غير المرجح أن ترى الصين نفسها. بعد عقد من الآن على الأقل وربما أكثر، قادرة على تشكيل تحدٍ سياسي خطير لتدرّج السلطة

الدولي القائم. وهذا ما يمنح أميركا الوقت لكي تدفع بشرق آسيا في اتجاه إعادة معدّلة لنجاح أوروبا بعد العام 1950، وبعيداً عن تكرار كارثة أوروبا قبيل العام 1914. وأمام الولايات المتحدة عقد تقريباً لترجمة التوازن السياسي غير الرسمي الناشىء بينها وبين اليابان والصين إلى علاقة أمنية بنيوية، قادرة على امتصاص الانفعالات والمنافسات المختلفة المتأصلة حالياً في منطقة شرق آسيا التي تتمتع باليقظة السياسية لكنها لا تزال متخلّفة مؤسساتياً. غير أن الهياكل المطلوبة والاتفاقات التعاونية لن تتكوّن من تلقاء نفسها. وحدها الولايات المتحدة يمكنها تعزيزها وحضّ الآخرين - بمن فيهم كوريا الجنوبية الدينامية - على الاشتراك فيها.

لعل مما يثير الحيرة أن هذا التوازن المثلثي، ربما يتطلب مزيداً من المشاركة السياسية اليابانية لكي يدوم. وستتولى اليابان بالتدريج قدراً كبيراً من المسؤوليات الأمنية الدولية، وهذا يقتضي امتلاكها مجالاً أكبر من القدرات العسكرية. ولا ضرورة لأن تأخذ النزعة السلمية اليابانية شكل التعفّف غير المحدّد والأحادي عن حقائق القوة الإقليمية. وعلى المدى البعيد، يحتاج السلام في منطقة الشرق الأقصى إلى يابان لا تشعر بأنها معرّضة لخطر القوة الصينية أو مستاءة من اعتمادها على أميركا - في حين أنها لا تشكل تهديداً للصين. واليابان، بوصفها حليفاً عسكرياً قديراً لأميركا في المحيط الهادىء، لا محمية أمنية تابعة لأميركا، ستزيد من المصلحة الصينية في شرق آسيا آمنة، في حين تقلّل من قدرتها على استغلال مشاعر الوحدة الآسيوية في توجيه القومية اليابانية في اتجاه معادٍ لأميركا.

بناء على ذلك، ينبغي أن تشجع الولايات المتحدة البناء المتواصل والحذر للقوة العسكرية اليابانية - التي تتكامل في أبعادها التقنية العالية مع المؤسسة الدفاعية الأميركية، وتركّز على سلاح الجو والبحرية لا على جيش كبير مصمّم لقيام بعمليات كبيرة على البر الآسيوي. كما ينبغي حثّ اليابان على تطوير قوة نخبة ضاربة لتنفيذ العمليات الخاصة ولاستخدامها في المشاركة في عمليات مباشرة خارج الوطن، مصمّمة لتعزيز السلم العالمي. ويجب تفسير هذا التعزيز

للسلام بأنه منسجم مع التفويض الدستوري لليابان، الذي يحصر الدور العسكري الياباني في مهام الدفاع عن النفس.

وفي الوقت نفسه، على أميركا واليابان والصين، بالإضافة إلى تكثيف المباحثات الأمنية غير الرسمية والمتواضعة التي تعقد فيما بينها بين الحين والآخر، القيام بسلسلة من المشاورات المثلثية المنتظمة. وحينما يكون كل طرف حراً في التعبير عن مخاوفه والاستفسار من الطرفين الآخرين عن أفكارهما الاستراتيجية، يجب أن تبدأ مثل هذه العملية في تحقيق قدر يسير من الثقة المتبادلة. ويمكن في هذه الأثناء أن تتوسع بحيث تتصدى لقضايا أمنية إقليمية ذات نطاق أكبر، وبحيث تشمل دولاً آسيوية أخرى أيضاً.

يمكن للقضية الأمنية في شبه الجزيرة الكورية، على سبيل المثال، أن تؤدي لاحقاً إلى انضمام القادة العسكريين لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى هذه المباحثات. ويمكن إشراك دول آسيوية أخرى بالتتابع أيضاً في حوار أمني أوسع وذي طابع تغلب عليه الصفة الرسمية. ومن الممكن التوصل إلى حل للتحدي النووي الذي تشكله كوريا الشمالية بطريقة سلمية فقط من خلال تعاون متعدد الأطراف تشارك فيه كافة الدول المجاورة للكوريتين. وفي غياب مثل هذا الردّ الإقليمي التعاوني، يتبقى خياران لا يحبّذهما أحد: إذعان الولايات المتحدة لمطالب كوريا الشمالية، وهذا سيقوّي ميل اليابانيين إلى تأمين أمنهم بأنفسهم في حين أن ردّ الفعل الأميركي الاحادي الذي أخّره أصلاً انشغال الولايات المتحدة في العراق يمكن أن يغرق المنطقة في الحرب.

ينبغي عدم الاستهانة بالقوة المعقّدة للقومية الكورية المتنامية. فقد خفّت حدة هذه القومية منذ عقود بسبب تقسيم كوريا إلى كتلتين متنافستين. تعرّف قومية كوريا الجنوبية نفسها بشكل طبيعي بعبارات مؤيدة للأميركيين، في حين أنها تضمر مشاعر قوية معادية لليابانيين. لكن نهاية الحرب الباردة وظهور جيل كوري جديد، تمثل له الحرب بين الشمال والجنوب في العام 1950 ذكرى بعيدة، أثار مزيداً من الوعي الشديد لوجود هوية كورية منفصلة. ويرى كثير من الكوريين أن أميركا قوة لها مصلحة في إبقاء البلاد مقسمة أكثر مما لها مصلحة في حمايتها. ومع أن هذه المشاعر لا تزال تساور الأقلية لكن

ظهورها يشير إلى أن الوجود العسكري الاميركي في كوريا الجنوبية بات قضية تثير النزاع على نحو متزايد.

في هذا الأثناء، أصبح التحدي النووي لكوريا الشمالية اختباراً لمدى فعالية التعاون الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا. وفشل الولايات المتحدة في تعزيز مثل هذا التعاون بشكل فعّال سيعني انزلاقاً مطرداً في توتر إقليمي متزايد، ناهيك عن المزيد من انتشار الأسلحة النووية. ومن الواضح أن المخاطر عالية. والفشل في التعامل مع المسألة قد يزعزع الموقف الأميركي في شمال شرق آسيا، في حين أن النجاح في دفع الصين واليابان وروسيا نحو اتخاذ موقف موحّد سيشكل سابقة تساعد في تعاون أمني أوسع حتى على نطاق أوراسي أكبر. وبمرور الوقت، يمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا إلى تحوّل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى هيئة تضم أوراسيا بأكملها. وبالرغم من أن قدرات هذه المنظمة محدودة، فقد لعبت دوراً مفيداً في مراقبة العديد من اتفاقيات حفظ السلام التي انبثقت كرد على الصراعات الإثنية في أوروبا ما بعد الحرب الباردة. ومن شأن توسيع مجالها الجغرافي إنشاء منتدى أمني يضم أوراسيا بأكملها ويتعامل مع تحديات جديدة مثل الإرهاب الذي يتخطى حدود الدول وانتشار الأسلحة.

وعلى المدى الأبعد، يمكن أن يؤدي هذا المنتدى إلى بروز نظام أمني أوراسي عبر القارّات. ومع توسع الناتو، وبخاصة إذا أصبحت روسيا بطريقة ما امتداداً له، يمكن أن يمهّد الطريق لتأسيس هيكلية أمنية موحّدة عبر أوراسيا تضم أيضاً الصين واليابان. ومع أنها ستفتقر حتماً إلى التماسك الذي يتمتع به حلف الناتو، يمكن أن يتطوّر مثل المنتدى ليصبح جهازاً مركزياً يعمل على تعزيز السلام في أوراسيا. ويمكن أن تتوسع عضويته الرئيسية بالتدريج لتضم دولاً أخرى مثل الهند. وستكون هناك حاجة لبعض الوقت إلى التأثيرات الباعثة على الاستقرار لاستمرار التحالف الاميركي ـ الياباني والأميركي ـ الكوري الجنوبي، لكن تلك حقيقة يزداد اعتراف كل من الصين وروسيا بها.

في هذه الأثناء، سيكون من المثمر بذل جهد جديد من أجل تحويل القمة السنوية لمجموعة الثمانية إلى عملية سياسية واقتصادية استشارية تعكس على

نحو أدق الحقائق العالمية الجديدة. كان المراد من قمة مجموعة السبعة الأصلية توفير فرصة يتشاور فيها رؤساء الديموقراطيات الكبرى والأكثر تقدماً اقتصادياً بعضهم مع بعض. وكان الدافع إلى إشراك روسيا (ومن ثم التوسع إلى مجموعة الثمانية) الرغبة السياسية في إعطاء روسيا المضطربة ما بعد العهد السوفياتي - برغم أنها لا تمثل ديموقراطية صادقة ولا تملك اقتصاداً متقدماً - إحساساً بالمكانة والانتماء. وإذا أخذت بالحسبان هذه السابقة، لا يعود لاستمرار استبعاد الصين والهند أي معنى على الإطلاق، وإضافتهما ستحول «مجموعة العشر» إلى آلية أوراسية مهمّة للتشاور بشأن الشؤون الاقتصادية والسياسية.

في مثل هذا السياق التعاوني المتوسّع تدريجيًا والذي يزداد تماسساً، من المرجّح أن تتحسن احتمالات التوصل إلى حل بنّاء لقضية تايوان والمسألة الكورية. وحدها الصين ما بعد الشيوعية (فعليًا على الأقل، وإن لم تبتعد رسمياً عن جذورها العقائدية) قادرة على جذب تايوان نحو إعادة الوحدة. لكن مع النمو السريع للروابط الاقتصادية بين الجزيرة والبر الصيني، ومع التغيير الداخلي الذي يحدث في الصين، ومع انخراط الصين التدريجي في نظام أمني واسع عبر القارّات، يمكن أن تزيد احتمالات حدوث شكل من أشكال إعادة الوحدة تحت صيغة جديدة. وعلى غرار ذلك، لن تتوحّد كوريا إلا عندما ترى الصين أولاً، وقبل كل شيء، في إعادة الوحدة الكورية مصلحة لنفسها، وكذلك عندما لا تعود الولايات المتحدة واليابان تمثّلان في نظر الصين خطراً محتملاً.

وهكذا تواجه الولايات المتحدة جدول أعمال مخيفاً في منطقة الشرق الأقصى، يتطلب تدخلاً استراتيجياً أميركياً مستمراً. ومع ذلك، فإن التكامل المطرد للشرق الأقصى ضمن إطار عمل أمني أوراسي أكبر سيزيد بمرور الوقت من احتمالات التوصّل إلى حل فعال لكل من الأخطار المألوفة تاريخياً والأخطار الجديدة التي تهدد أمن منطقة شرق آسيا.

ثأر أوراسيا؟

يستند هذا السيناريو المتفائل إلى افتراض مفاده أن ما يصيغ استراتيجية أميركا عبر الأطلسي وعبر المحيط الهادىء هو التعريف المعتدل لأسلوب القيادة الأميركية للعالم وجوهرها على السواء. وإذا لم يتحقق ذلك، فلن يمكن استبعاد أن

تجد أميركا نفسها في مواجهة خطر الاستياء من قيادتها العالمية على نطاق قارّي، مع ما يستتبع ذلك من احتمال خسارتها لتفوقها الاستراتيجي في أوراسيا.

لقد لعبت أميركا دوراً محوريًا في الشؤون الدولية في السنين الستين الأخيرة لدرجة أنه بات من المستحيل حالياً على الأوروبيين أو الآسيويين على السواء تصور إمكانية التوصل إلى أية اتفاقية دولية لا تساهم فيها أميركا سياسياً بطريقة ما. فبالنسبة إلى أوروبا، نجد أن هذه الحقيقة مكرّسة في حلف الناتو، وربما يتواصل رسوخها في السنين القادمة من خلال المسؤوليات المتداخلة للناتو وإمكانات الاتحاد الأوروبي العسكرية المتنامية ببطء. وفي الشرق الأقصى، نجد أن الروابط الدفاعية الأميركية مع اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى روابطها غير الرسمية مع تايوان، جعلت أمن هذه الدول الثلاث غير قابل للفصل عن أمن أميركا. بل إن الصين، التي انتقدت لعدة عقود، الوجود العسكري الأميركي في آسيا، تحوّلت في السنين الأخيرة إلى الاعتراف (كما عبر عنه أحد الرسميين بقوله) إن «أهداف السياسة الصينية والأهداف الأميركية المتعلّقة بالحفاظ على استقرار آسيا، متطابقة عموماً»[18].

يمكن لهذا الوضع أن يتزعزع في حال اجتاحت أوروبا وآسيا حركةٌ شعبية مناوئة للأميركيين تعرّف نفسها بأنها حركة الجامعة الأوروبية في الغرب، وحركة الجامعة الآسيوية في الشرق، ولكل من هاتين الحركتين مؤيدون، برغم عدم نجاح أي منهما حتى الآن في اجتذاب قلوب معظم الأوروبيين أو الآسيويين وعقولهم. فالحركتان عبارة عن نموذجين وليدَين للإقليمية المتجاوزة للقوميات. في أوروبا، ظهرت حركة الجامعة الأوروبية بعد الكوارث التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، لكنها فشلت في التغلب على الخصوصيات القومية للشعوب الأوروبية. وقد حاول هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً أثناء هجومه على الاتحاد السوفياتي، أن يستعين بولاءات الفاشيين الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين والنوروجيين لصالح الدفاع عن «أوروبا» مشتركة ضد الحشود البولشفية. ولم يلقَ هذا المجهود سوى نجاح محدود. وفي شرق آسيا، شجع العسكريون اليابانيون فكرة «مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا العظمى»، مستغلين فكرة حركة الجامعة الآسيوية لاستثارة المشاعر المعادية للاستعمار

لدى الصينيين، والتايلنديين والجاويين والبورميين والهنود. وقد فشلت هذه الجهود أيضاً، برغم أنها أسهمت بشكل هامشي في تنامي المشاعر المعادية للاستعمار.

لا يمكن للمرء أن يستبعد تماماً إمكانية حدوث رد فعل معادٍ للأميركيين ـ مع أن ذلك بعيد الاحتمال حالياً ـ يتستّر في لباس أوروبي وآسيوي. وهذا ما قد يحدث إذا أصبحت حركة الجامعة الأوروبية وحركة الجامعة الآسيوية صيحات للمّ شمل أولئك الذين يرون في أميركا خطراً مشتركاً. عندئذٍ ستعرف الحركة المعادية للأميركيين عن قصد بعبارات وطنية إقليمية، وستخدم الجهود الهادفة إلى خفض التواجد الأميركي أو حتى إخراج الأميركيين من الأطراف الغربية والشرقية لأوراسيا، كقاعدة مشتركة.

في أوروبا، يمكن أن يصبح التحالف الفرنسي الألماني ـ إحياء دولة شارلمان ـ الحامل النموذجي لحركة الجامعة الأوروبية التي تعرّف وتنشّط سياسيًّا أيضاً بالاستياء من الهيمنة الأميركية بشكل عام وبدورها في الشرق الأوسط بشكل خاص. وهذا سيؤدي إلى دمج السخط السياسية والاستراتيجي والثقافي من أميركا بقضية أكبر لحركة جامعة أوروبية مستقلة. وقد ظهرت بوادر مثل هذا التوجّه المتطرف على شكل صيحات احتجاج أوروبية ضد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في العام 23[19].

وفي الشرق الأقصى، مع تلاشي الإيديولوجية وتنامي الحس القومي، شرعت الصين في إعادة تعريف نفسها من قوة «ثورية» إلى قائد مفترض لآسيا. وتهيمن الصين حالياً على تجارة معظم دول جنوب آسيا ويتزايد الإحساس بحضورها الاقتصادي والسياسي في آسيا الوسطى التي كانت خاضعة للسيطرة الروسية سابقاً. ويتحدث المسؤولون عن الدور المتعاظم لآسيا وارتباط مستقبل آسيا بمستقبل الصين. وقد صرّح الرئيس الجديد للصين، هوْجنْتاو، الذي وصل إلى سدة الرئاسة في آذار/مارس 2003، أثناء زيارته لماليزيا بوصفه نائباً للرئيس في أيار/مايو 2002 بأنه «لا يمكن أن تصبح آسيا مزدهرة بدون الصين. فالتاريخ يثبت وسوف يستمر في إثبات أن الصين قوة نشطة تدفع في اتجاه التنمية الآسيوية». كما أن الإشارات إلى الرسالة السامية الآسيوية

للصين صارت تتردد كثيراً في تصريحات السياسة الخارجية الصينية، مع تأكيد على الدور الخاص للصين.

ربما يكون قد برز توجه سياسي آسيوي مميز بالفعل من المأسسة المطردة للتعاون الإقليمي الآسيوي الخالص. فقد دأبت الصين واليابان وكوريا الجنوبية على عقد لقاءات قمة ثلاثة منفصلة، وهناك حركة باتجاه إنشاء تكتل اقتصادي آسيوي، وتجري مناقشة قضايا التعاون الامني على أساس إقليمي آسيوي. ولا يخفي بعض القادة الآسيويين حقيقة النقاط المشار إليها الهادفة إلى التحرّر من الهيمنة الاميركية. والصينيون منفتحون بشأن تصميمهم على «أن إنشاء منظّمة تعاونية في منطقة شرق آسيا أصبح واحداً من الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للصين.... وأن الصين تدرك بالفعل أن تكامل المنطقة لا يعني التكامل الاجتماعي والاقتصادي وحسب، بل التكامل السياسي والامني أيضاً. وفي نفس الوقت، تدرك أيضاً أنه لكي تحوز على ثقة الشعوب على أطراف المنطقة وتلعب الدور الذي ينبغي لأمة كبيرة أن تنهض به في المنطقة، يتعين عليها الاندماج في مجتمع المنطقة على كافة الأصعدة، وأن تحدد بالاشتراك مع الأمم الأخرى خطة موحّدة وتتبعها»[20].

لاحظ المراقبون اليابانيون هذا الاتجاه، وأشار بعضهم إلى الجهود الصينية الهادفة إلى تحقيق «مجال اقتصادي صيني أكبر». كما حذروا من «خطر نشوء منطقة صين عظمى في آسيا وأن ذلك قد يؤدي بدوره إلى إقليمية إقصائية»[21]. وقد أشارت المناقشات اليابانية للشؤون الخارجية، علاوة على ذلك، إلى تزايد قلق اليابانيين من أن الاتفاقات الأمنية القائمة في منطقة الشرق الأقصى قد تضعُف وأن اليابان قد تواجه بعض الخيارات الأساسية. وكما أشرنا سابقاً، فإن ردّ الفعل الأكثر احتمالاً على حدوث هزة كبرى تزعزع استقرار منطقة شرق آسيا ـ مثل إخفاق أميركي في التعامل بفعالية وبمقاربة إقليمية مع التحدي الذي تشكله كوريا الشمالية ـ سيكون انغماس اليابان المفاجىء والأحادي في إعادة التسلّح. وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة ميل الصين إلى تولّي قيادة أكثر صراحة لآسيوية قاريّة إقصائية.

تمثل السمة المتقلّبة للقوميتين اليابانية والكورية عنصراً حاسماً من عدم

اليقين. فكلتا الدولتين خضعتا للاعتماد على أميركا في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسامتا عليه. وقد جرى تبرير هذا الاعتماد على أنه ضرورة تاريخية واستراتيجية. وإذا ما تراجع ذلك القبول وتحوّل إلى استياء، فقد تتحوّل القومية الراديكالية في كلتا الدولتين إلى حركتين معاديتين لأميركا، تلهبان الإحساس بهوية آسيوية إقليمية تعرّف نفسها بعبارات الاستقلال عن الهيمنة الأميركية واحتمالات حدوث ذلك قائمة في كلا البلدين، وقد يثيره أي تطوّر غير متوقع لكن له وقع الصدمة[22].

إن بروز حركة جامعة أوروبية وأخرى آسيوية معاديتين لأميركا قد يحول دون تشكيل إطار العمل اللازم للأمن العالمي، وبخاصة إذا غذّته الأحادية الأميركية. بل إن لم تكن هذه المشاعر سائدة، فقد تؤدي إلى قلب التقدّم المعماري العالمي الذي أُحرز في العقود الأخيرة. وإذا سادت، فإنها قد تخرج أميركا من أوراسيا. ينبغي أن تدفع الحساسية تجاه ذلك الخطر جهود الولايات المتحدة لتعميق الروابط الأميركية الاستراتيجية مع المناطق الغربية والشرقية الحيوية من أوراسيا وتوسيعها.

ملاحظات

(1) في الواقع، إن الفجوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي آخذة في الاتساع. وقد خلص تقدير منهجي مقارن لإنفاق الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على البحث والتطوير العسكري أجرته في أوائل العام 2003 وزارة الدفاع الفرنسية إلى أن أوروبا تواجه «نزعاً تكنولوجياً حقيقياً للسلاح»، حيث مثّل الإنفاق الأوروبي المتراكم 40 في المئة فقط من إنفاق الولايات المتحدة في العام 1980، و30 في المئة في العام 1990، وأقل من 23 في المئة في العام 2000. انظر Jacques Isnard, «Europe Threatened by Technological Disarmament», *Le Monde*, April 15, 2003.

(2) Bertrand Le Gendre, «Tommorrow's Europe Seeks a Past», *Le Monde*, November 23, 2002.

(3) ثمة دعوى غير اعتيادية مناوئة حتى لعضوية روسيا في الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف عرضها بقوة في أوائل العام 2001، الرئيس المعيّن للاتحاد الأوروبي، ورئيس الوزراء السويدي غوران برسون. فقد صرّح بوضوح أن «روسيا ليست بلداً أوروبياً، لكنها بلد قارّي يشتمل على أجزاء في أوروبا وعلى أجزاء في آسيا أيضاً... يمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا يوماً ما تعاون اقتصادي على نطاق واسع جداً مع روسيا، لأن كلا الطرفين بحاجة إليه... لكن قبول روسيا، سيعني تغيير السمة الجوهرية للاتحاد الأوروبي». انظر Laurent Zecchini, «Relations with Russia Extremely Important», *Le Monde,* March .23, 2001

(4) إذا أردنا أن نرسم خطاً مستقيماً يمتد من بحر قزوين إلى جزر سخالين، فسوف نقسم القسم الآسيوي من أوراسيا إلى سيبيريا الشاسعة قليلة السكان والشرق الأقصى الروسي الذي يضم 30-35 مليون نسمة، والمنطقة الشاسعة ذات الكثافة السكانية العالية في الجنوب مباشرة وتضم 3 مليارات من الصينيين والهنود والمسلمين.

(5) Theo Sommer, «Drafting a Route for the Diplomacy of the Berlin .Republic» *Die Zeit,* March 1, 2001

(6) عبّر عن ذلك أحد المراقبين الفرنسيين بقوله «الضعف الأساسي للسياسة الخارجية للدول الخمس عشرة يفوق كل ضعف... ما الذي ينقص الدول الخمس عشرة؟ الجواب لا يحتاج إلى برهان: مشروع سياسي ورؤية مشتركة». Lourant Zecchini, «The Hang Ups of Europe as a .Power», *Le Monde,* April 20, 2001 وقد انتشرت مثل هذه الشكاوى في أوروبا بعد 9 أيلول/سبتمبر، وهو ما يبرز الاختلاف بين تركيز أميركا على هدف واحد وافتقار أوروبا لهدف استراتيجي حتى في الشرق الأوسط، المنطقة المجاورة مباشرة لأوروبا.

(7) من الأمثلة النموذجية الإدانة العنيفة لأميركا في الصحيفة الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، «رن مين ريابو، 20 نيسان/أبريل، 2001، التي أكّدت أن «القوات الأميركية تفتعل المشاكل باستمرار

في مختلف أرجاء العالم، وتشكل تهديداً هائلاً للسلم والاستقرار العالمي»، فيما هي تتغنى «بلحن رجال العصابات». ومما يظهر حدوث تغيير، المناقشة العلنية حول السياسة الأميركية، في الصحيفة نفسها بعد سنة تقريباً، في 23 آذار/ مارس 2002. وعندما أشار أحد المؤلفين إلى أن أميركا تستغل الحرب ضد الإرهاب من أجل الإبقاء على تفوقها العالمي، خوطب بلهجة قاسية من قبل مؤلف آخر يؤكد على أن «الاتجاه الأميركي السائد يتحرك نحو التعاون والثقة المتبادلة» في العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وثمة مثال آخر على تحليل معتدل للعلاقة الأميركية والصينية، بعنوان «Five Great Differnces between China and the United States Must Be Properly Handled» ظهر في صحيفة «ون وي بو»، وهي صحيفة يومية تملكها الصين وتصدر في هونغ كونغ، 21 شباط/فبراير 2002.

(8) تجدر الإشارة إلى أن اليابان قرّرت نشر شبكة دفاعية مؤلفة من صواريخ تعمل على مرحلتين، موزعة على فئتين، صواريخ بحرية SMS وصواريخ برية PAC3 لاعتراض الصواريخ، وهي تتطلب ما لا يقل عن ثماني مدمرات من طراز آغيز. يمكن أن تتراوح كلفتها بين 500 مليار و1 تريليون ين (أي ما بين 4.2 مليار دولار 8.4 مليار دولار تقريباً). المقالة الافتتاحية «Japan Firems Up Policy to Deploy Missile Defense by Fiscal 2006», *Sankie Shimbun*, June 23, 2003.

(9) من الأمثلة العديدة على هذا التأثير، يمكن الاستشهاد بـ *Jiefangun Bao*، 12 شباط/فبراير 1999، والتي تبحث تكنولوجيا الصواريخ اليابانية؛ و*Renmin Ribao*، 11 كانون الثاني/ديسمبر، 2000 والتي تركّز على الحجم الإجمالي لمؤسسة الدفاع اليابانية وميزانيتها الضخمة؛ و*Liaowang* (مجلة أسبوعية تعنى بالشؤون العامة تابعة لوكالة الأنباء الصينية الرسمية) 17 حزيران/يونيو 2002، والتي تركز على القضية النووية.

(10) كما ذكر مونيك شو في تقريره «Taiwan and Japan Silent Allies», *Taipei Times, July 24, 2001*.

(11) انظر Pang Zhongying, «A Discussion on the U.S. Factor in Sine Japanese Relations (Part 2), *Renmin Wang,* April 23, 2002.

(12) نصح كيوزو تاكيمي، كما نقلت عنه «سانكي شيمبمون»، 27 كانون أول/ديسمبر 2001 مؤتمر القطاع الخاص الياباني، بالانسجام مع كثير مما تقدم، بإنشاء «مجلس أمن قومي» بإمرة المكتب الوزاري للمساعدة في إعداد خطط رد ياباني أكثر فعالية في الحالة الدولية الطارئة، بموازاة إنشاء «المؤتمر الاستراتيجي الياباني الاميركي «لمسؤولي ورؤساء القطاع الخاص» بغية توسيع علاقة تحالف اليابان والولايات المتحدة». انظر المقالة الافتتاحية *Sankei Shimbun,* March 10, 2002. كما أن استطلاعات الرأي العام الياباني تشير إلى أن غالبية كبيرة، برغم تأييد بعض التغييرات، ما زالت تؤيد البند 9، الذي ينكر على اليابان الحق في المشاركة في الحرب.

(13) خلصت دراسة أعدتها الاكاديمية الصينية للعلوم نشرت في آذار/مارس 2001 إلى أن الصين ستصبح دولة «متوسطة التطور» فحسب بحلول العام 2050.

(14) منذ العام 1993، أصبحت الصين مستورداً مهمًّا للنفط، بحيث يرجح أن يرتفع اعتمادها على الاستيراد البالغ حالياً 20 في المئة إلى ما يزيد عن 40 في المئة بحلول العام 2010، متجاوزة واردات اليابان من النفط من حيث الحجم. انظر «The Situation Facing China's Petroleum Security», *Ta kung Pao,* Nov.10,2000. وقد دفع الإحساس الناتج بالضعف الصين إلى دراسة إنشاء نظام احتياطي نفطي استراتيجي وطني طموح. انظر «Invest $100 Billion in Building Strategic Oil System,» *Ta Kung Pao,* November 13, 2002.

(15) بالاستناد إلى تقارير وردت في *South China Morning*، في 27 تموز/يوليو 2001 و 8 تموز/يوليو، 2002. لكن يتعين القول إن ذلك ربما يعكس ببساطة قلة المواقع الصينية، أو قلّة مواقع من نوع معين. مثل منافذ الأخبار، مقارنة باليابان والبلدان الاخرى.

(16) استناداً إلى تقرير مطوّل بعنوان «A Political Issue that Should Be Seriously Studied», Renmin Ribao, May 31, 2001.

(17) بناء على تقارير دراسات صينية راجعتها South China Morning Post، 20 حزيران/يونيو 2001 و7 كانون الثاني/يناير، 2002. باستخدام معامل جيني، وهو مقياس دولي لعدم المساواة في الدخل يتراوح ما بين 0.0 و1.0 (كلما زاد العدد، زاد انعدام المساواة)، يمثل 0.4 مستوى خطيراً. وبحلول 2002 بلغ انعدام المساواة بين الأماكن الحضرية والريفية في الصين 0.59 وهو ما يشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي. لتقدير أهمية هذه الارقام، بلغ معدل جيني سنة 2002 في البرازيل 0.607. ربما يكون التغير في هذا المؤشر على مرّ العقدين الاخيرين مرتبطاً بانزعاج الناس من ظهور ثراء مفاجىء عند القلة، في مجتمع يؤمن بإيديولوجية المساواة ـ وبخاصة إذا كان تفشي الفساد معروفاً.

(18) Fu Yung «China and Asia in the New Period,» *Ta kung Pao,* January 11, 2003، . (المؤلفة مديرة قسم الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية). كما أشارت إلى أن «وجود الولايات المتحدة في المنطقة حقيقية موضوعية على مرّ التاريخ».

(19) «لا تزال الجماهير الاوروبية، منذ عدة أسابيع، تعبّر عن نفسها بصوت عال... لكن هذه الجماهير لا تتكلم اللغة نفسها فهي تتكلم الإسبانية، أو الفرنسية أو الإنكليزية أو الالمانية أو البولندية... والغالبية العظمى خلصت إلى النتيجة نفسها. الحرب على العراق، التي شنتها الولايات المتحدة وقادتها، غير قانونية وخطرة... ربما بعد 10 أو 20 سنة. سيتذكّر الناس أنه في ربيع العام 2003 كتبت مقدمة الدستور الاوروبي في شوارع أوروبا وساحاتها». انظر المقالة الافتتاحية «So Students, Come Rally,» Sueddents Zeitung, March 26, 2003.

(20) Zhuang Jin, Zhang Xishen, «Another great Move «in China's Diplomacy (specialist Evaluation)», *Renmin Ribao,* October 9, 2003 (وهذه هي الصحيفة الرسمية الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني).

(21) انظر «المقالة الافتتاحية» «ASEAN-Plus-Three; Need To Guard

against China's Lead Role», *Sankei Shimbun,* November 5, 2002، وذهبت المقالة إلى حد دعوة اليابان» إلى التعاون مع البلدان الأخرى خارج المنطقة...لمنع ظهور إقليمية آسيوية تقودها الصين». انظر أيضاً المقالة الافتتاحية «Year to Exercise Major Option, Abandon Inactivism», *Sanki Shinbun,* January 1, 2003.

(22) مع أنها لا تزال ظاهرة محدودة، فإن المرء يشعر في كلتا الدولتين بتنامي الإحساس بالانجذاب لآسيا والبعض قلق بشأن الوضع الحالي للبلاد. في كوريا الجنوبية، يعبّر هذا المزاج الناشىء عن نفسه من خلال التأكيدات الأكثر وضوحاً على الهوية الواحدة لكوريا؛ وفي اليابان من خلال التأكيد على يابان قادرة على الوقوف على قدميها ولعب دور أكثر نشاطاً في آسيا. وقد أشارت استطلاعات الرأي في اليابان، التي أجراها في العام 2001، المكتب الحكومي والتي أجرتها «أساهي شيمبمون» في أوائل العام 2002 إلى التفضيل القوي لمساعدات اقتصادية يابانية تقدم بشكل أساسي إلى البلدان الآسيوية الأخرى. كما أفادت استطلاعات الرأي الأخيرة أيضاً بوجود ميل كبير بين اليابانيين والكوريين الجنوبيين والصينيين، إلى تفضيل التعاون الإقليمي الأوثق. وعلى سبيل المثال، وجد في مسح على الإنترنت لستة وخمسين «من القادة الآسيويين الجدد» (وفقاً لتسمية المنتدى الاقتصادي العالمي) أن أكثر من نصفهم يرغبون في مزيد من التعاون الاقتصادي في آسيا، وأن قرابة الثلثين اعتبرت أن تشكيلة من آسيان 3 (الصين واليابان وكوريا) أو آسيان 4 (الصين واليابان وكوريا والهند) تمثل أفضل نموذج للتكامل. انظر أيضاً So Chi-yon, «Korea to Become Research Base for Asia» *The Korea Times,* June 21, 2003.

القسم II

الهيمنة الأميركية والصالح العام

ينبع الدور الاميركي العالمي من الحقيقتين المحوريتين الجديدتين لزماننا: القوة الأميركية غير المسبوقة، والتفاعل العالمي غير المسبوق. تشير الأولى إلى لحظة أحادية القطبية في تاريخ العلاقات الدولية، حيث تمثّل الهيمنة الأميركية حقيقة عالمية حاليًا ـ سواء أعلن عنها بافتخار أو مورست بذكاء. والحقيقة الثانية تؤكد صحة الفكرة القائلة بأن عملية العولمة الشاملة (ربما لا تكون محمودة تماماً) تنزع من الدول بالتدريج سيادتها المقدّسة. ينتج عن تركيبة من هاتين الحقيقتين تحول بعيد الأثر في الشؤون الدولية، لا يعلن عن وفاة الدبلوماسية التقليدية وحسب، بل عن ما هو أهم من ذلك، ولادة مجتمع عالمي غير رسمي.

يعبّر عن هذا التحّول رمزياً وبشكل مرئي بظهور العاصمة العالمية الأولى بحكم الأمر الواقع. لكن هذه العاصمة ليست نيويورك، حيث تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة على نحو دوري. ربما كانت نيويورك ستصبح العاصمة لو أن النظام العالمي الجديد انبثق على أساس تعاون شامل بين الدول الأعضاء يستند إلى تصوّر قانوني للتساوي في السيادة. غير أن مثل هذا العالم لم يظهر، وبالطبع أصبحت الفكرة مفارقة تاريخية بالنظر إلى الحقائق الجديدة للعولمة التي تتجاوز الحدود القومية، وللمجال التاريخي الفريد لقوة السيادة الأميركية.

ومع ذلك، فقد برزت عاصمة عالمية ـ ليس بين نهري هدسون وإيست، لكن على ضفاف نهر بوتوماك. إن واشنطن دي سي هي العاصمة السياسية العالمية الأولى في تاريخ العالم. فلا روما ولا بكين القديمة (وكلتاهما عاصمتان

لإمبراطوريتين إقليميتين - ولا لندن الفكتورية (ربما باستثناء الأعمال المصرفية الدولية) اقتربت حتى من أن تكون نظيرة لها من حيث تركّز القوة العالمية وصنع القرار في بضعة مبان في وسَط واشنطن. والقرارات التي تتخذ ضمن مثلثين متداخلين لكن متماسكين نسبياً تبرز قوة الولايات المتحدة على نطاق العالم وتأثيرها الكبير في طريقة تطور العولمة. يشكل خط ينطلق من البيت الأبيض إلى مبنى الكابيتول الضخم، ثم إلى البنتاغون الذي يشبه الحصن، ليعود مجدداً إلى البيت الأبيض مثلث القوة. كما يبرز خط آخر ينطلق من البيت الأبيض إلى البنك الدولي الذي يبعد مسافة قصيرة، إلى وزارة الخارجية، ليعود ثانية إلى البيت الأبيض (ويكتنف أيضاً صندوق النقد الدولي ومنظمة الدول الاميركية) حدود مثلث التأثير العالمي. والمثلثان معاً يرمزان إلى المدى الذي أصبحت عنده «الشؤون الخارجية» التقليدية شؤوناً داخل هذا الطريق الدائري.

في الوقت الحاضر، بات الحدث السياسي الابرز في الشؤون الخارجية لمعظم الدول الزيارة التي يقوم بها رئيس لدولة ما إلى واشنطن. وتتعامل وسائل إعلام تلك الدولة مع ذلك الحدث على أنه مناسبة تاريخية، بحيث تسجل كل خطوة يقوم بها صاحب المقام الرفيع بالتفصيل. ويشعر السفير الاجنبي بأنه حقّق خبطة العمر في حياته المهنية إن هو حصل لرئيسه على مقابلة مدتها نصف ساعة مع رئيس الولايات المتحدة. وفي غالب الاحيان، يُمنح فرصة مدتها خمس دقائق لالتقاط صورة تذكارية في المكتب البيضاوي، تظهر بعد ذلك في وسائل إعلام الدولة المعنية (بدون الاشارة إلى مدتها الحقيقية) على أنها لقاء تاريخي مهم[1]. وبما أن رؤساء الحكومات الأجنبية يزورون العاصمة العالمية الآن مرة في الاسبوع كمعدل وسطي، فإن غالبية تلك الزيارات تتجاهلها وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وحتى وسائل الإعلام المحلية في واشنطن.

وقد التقط صديق إيطالي مميز لاميركا جوهر هذا التطور عندما وصف كيف أن «الكاتبة الفرنسية البلجيكية مارغريت يورسنار، مؤلفة الرواية الساحرة «مذكرات هادريان *Memoires of Hardian*، جعلت الإمبراطور الروماني المعمَّر يسترجع ذكريات رحلة قام بها إلى اليونان في شبابه». كتبت يورسنار:

في وسط الحياة المجدّة لاثينا، حيث توجد كافة الملذات أيضاً، لم أتأسف على روما ولكن على جو ذلك المكان حيث تنجز أعمال العالم باستمرار أو لا تنجز، وحيث تسمع أصوات البكرات والتروس في ماكينة السلطة الحكومية .... مقارنة بعالم العمل الفوري، تبدو لي مقاطعة اليونان الحبيبة نائمة في بلبلة الأفكار التي نادراً ما يثيرها التغيير، وبدت سلبية الإغريق السياسية شكلاً ذليلاً من أشكال الهجر.

ويضيف المراقب الإيطالي: «هذه الكلمات تستخدم لكي ترتد باستمرار إلى عقول الزائرين المعتادين لواشنطن، مثل كاتب هذه المقالة، وهو أوروبي قادم من روما»[(2)].

ليس القصد من الإشارة إلى ما تقدم، التساهل مع عجرفة القوة الأميركية، ولكنها اعتراف بدور أميركا المركزي في الشؤون الدولية وتركّز المؤسسات العالمية في واشنطن الذي يعكس الزواج التاريخي بين القوة العالمية للولايات المتحدة والتكافل العالمي في عصر الاتصالات الفورية. أما الدبلوماسية التقليدية، التي كان يقودها «سفراء فوق العادة وسفراء مفوّضون»، والتي يمليها بمنتهى الدقة وزراء الخارجية المعنيون (الذين يعتمدون غالباً على أرستقراطيين أنيقين يتقنون عدة لغات أجنبية)، فقد استُبدلت بعملية عالمية النطاق وآنية التفاعل تتمحور بدرجة كبيرة حول واشنطن. فالمحادثات الهاتفية المباشرة بين رؤساء الدول، فضلاً عن وزراء الخارجية، والتي تساعدها الترجمة الفورية، باتت الآن حدثاً يومياً. وصارت المشاورات عبر تلفاز مقفل الدارة أكثر تكراراً. وأصبح الحوار الرسمي المباشر مع مختلف الوكالات الاميركية أو الدولية الموجودة في العاصمة العالمية عملاً روتينياً بالنسبة إلى المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى الذين يتعاطون الشأن الخارجي من مختلف أرجاء العالم.

تنعكس هذه الحقيقة الجديدة في الروابط الشخصية المتزايدة بين القادة السياسيين ورجال الأعمال الاجانب وأميركا. فالعديد منهم درسوا في الجامعات الاميركية. ومؤخراً بات قضاء الطالب فترة دراسية في جامعة أميركية مرموقة شرطاً اجتماعياً أساسياً بين أفراد طبقة النخبة، حتى في بلدان ذات تقاليد ثقافية قوية وتعتز بقوميتها، مثل فرنسا، وما هي إلا مسألة وقت فقط قبل أن تحاكي تلك الممارسة مجتمعات كانت معزولة حتى عهد قريب مثل روسيا والصين. كما

أن هذه الظاهرة أوسع انتشاراً بين النخبة من رجال الأعمال الدوليين والموظفين في المؤسسات المالية العالمية الكبرى المتواجدة في الولايات المتحدة. وتذكرنا لقاءات منظمات مرموقة مثل اللجنة الثلاثية (نخبة من الأميركيين الشماليين والشرق آسيويين والأوروبيين) باحتفالات لمّ الشمل في الجامعات.

والظاهرة الملازمة، لكن الأكثر عمومية، هي بروز نخبة عالمية مميزة ذات نظرة عالمية وولاء يتخطى حدود الوطن. تتميز هذه النخبة، التي تتكلم الإنكليزية بطلاقة (بعبارات اصطلاحية أميركية عادة)، وتستخدمها في القيام بأعمالها، بحركيّتها العالية، ونمط حياة كوزموبوليتاني، والتزام أساسي بمكان العمل، وهو عادة شركة تتجاوز الحدود القومية أو مؤسسة مالية. وبات من الشائع الآن أن نجد مدراء تنفيذيين غير محليين رفيعي المستوى في مثل هذه الشركات، حتى إن 20 في المئة من أكبر الشركات الأوروبية يديرها أفراد كانوا يعتبرون أجانب ذات يوم. وأصبح اللقاء السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، في الواقع، جلسة حزبية للنخبة العالمية الجديدة: قادة سياسيون وأقطاب مال وأرباب التجارة وأقطاب الإعلام وأكاديميون بارزون، وحتى نجوم الفن. وتُظهر تلك النخبة بشكل متزايد إحساسها المميز بالمصلحة، والألفة والهوية(3).

ترعى هذه النخبة بروز مجتمع عالمي له مصلحة مشتركة في الاستقرار، والازدهار، وربما الديموقراطية في آخر المطاف. وما تركيزها على أميركا إلا اعتراف ضمني بأن المجتمع العالمي بحاجة إلى غرفة مركزية لتبادل الأفكار والمصالح، ونقطة بؤرية من أجل بلورة صيغة إجماع معينة، ومصدر للمبادرات التالية وللإحساس بالاتجاه الصحيح في آخر الأمر. وحتى لو لم يكن التركيز على أميركا يقتضي أي اعتراف رسمي بالوضعية الخاصة لأميركا بوصفها العاصمة العالمية، فهو يمثل اعترافاً بالحقيقتين التوأمين لزماننا: حقيقة قوة الأمة الواحدة وحقيقة العولمة المتجاوزة للقوميات.

لكن هذا الجمع غير المسبوق ينطوي على عاملين مهمين وربما متناقضين، من عوامل التوتر: الأول، بين دينامية العولمة والمصلحة الذاتية لأميركا في الحفاظ على سيادتها السياسية، والثاني، بين الدوافع الديموقراطية لأميركا ومستلزمات القوة. تتحدث أميركا عن المزايا النافعة والمشتركة عالمياً للعولمة

لكنها تحترم قواعدها أساساً عندما تستخدمها كذريعة. ونادراً ما تعترف بأن العولمة توسّع أفضليتها القومية وتدعمها ـ حتى وإن كانت تولّد استياء متأججاً وخطراً محتملاً، في كل أنحاء العالم. وعلى غرار ذلك، فإن القوة العالمية الأميركية تثير الناس ضد الديموقراطية الأميركية سواء في الداخل أم الخارج. فالديموقراطية الأميركية المحلية تعقّد الممارسة الخارجية لقوة الأمة، في حين أن القوة العالمية الأميركية يمكن أن تهدّد ديموقراطيتها في الداخل. وعلاوة على ذلك، فإن أميركا ترى في نفسها البطل التاريخي للديموقراطية، وهي تصدِّر بدون إدراك، قيمها الديموقراطية من خلال تيارات العولمة ـ لكن هذا يولّد أيضاً توقعات عالمية من أميركا لا تتفق مع المتطلبات الهرمية لقوتها المهيمنة. ونتيجة لهذا الجدل الثنائي، نجد أنه لا يزال يتعين على أميركا تقديم تعريف ذي معنى لدورها في العالم، تعريف يتجاوز التأثيرات المتضاربة للعولمة والديموقراطية والقوة المسيطرة.

كان دور أميركا في الماضي القريب أسهل على التعريف بأسلوب شامل وجذاب سياسياً. فهي الوحيدة التي خرجت من حطام الحرب العالمية الثانية من غير أن تصاب بأذى، وباقتصاد أقوى مما كان عليه عند اندلاع الحرب. ومع ذلك لم تحقّق سيطرتها الكاملة. فقد واجهت أميركا في الحقل العسكري، والأهم من ذلك في مجال الجاذبية السياسية، متحدٍّ مرعب: الاتحاد السوفياتي المنتصر الآخر، والقوي عسكرياً والمحارب الإيديولوجي.

وهكذا أصبحت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي القضية المحددة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. في البداية لم يكن ذلك واضحاً بالنسبة إلى صانعي السياسة الخارجية الأميركية الذين ظلت تساورهم الأوهام سنوات عديدة بشأن ائتلاف دائم بعد الحرب بين المنتصرين الرئيسيين. يضاف إلى ذلك أن انحطاط الإمبراطورية البريطانية حجبته الذكريات الحيّة للأحاديث الحميمة «للكبار الثلاثة» إبان الحرب في طهران ويالطا، وتوزيع غنائم النصر في بوتسدام بعد هزيمة ألمانيا. لكن لم يمض وقت طويل حتى بدا واضحاً أن المسألة الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب تدور حول ما إذا كانت علاقات الولايات المتحدة مع روسيا ستبقى مستمدة من الإحساس بالشراكة أم أنها ستتحول إلى نزاع مفتوح.

بحلول العام 1950، كان السؤال الوحيد يتمحور حول احتمال تفجر نزاع سياسي مع الاتحاد السوفياتي وتحوّله إلى حرب شاملة. ونتيجة لذلك، كان للتدخل الاميركي العالميَ في العقود الاربعة التي تلت ذلك التاريخ، هدف واضح: ردع الاتحاد السوفياتي عن محاولة التوسع المسلّح وهزيمة دعواه الإيديولوجية. كانت هذه السياسة عالمية في مداها، وإقليمية في تركيزها، مع تأكيد شديد على الحلف الأطلسي من أجل احتواء الامبراطورية الشيوعية الجديدة.

كانت هذه الاستراتيجية شاملة وواقعية من حيث أنها وازنت بين الابعاد السياسية والعسكرية. كما أنها أكّدت على الوحدة السياسية بين الديموقراطيات والردع العسكري للعدو، وشددت أيضاً على الحرية (ولفترة وجيزة على «التحرير») كقضية أساسية، بحيث أصبحت الدعوات اللاحقة من أجل حقوق الإنسان أداة قوية في تقويض المنافس الشيوعي من الداخل. وعملت على الجمع بين القيادة الاميركية والاعتراف باهمية الحلفاء. وقد عزّزت التكافل السياسي في عالم تتصارع فيه الدول، معترفة بالحقيقة الجديدة للإيديولوجيات المتنافسة المتجاوزة للقوميات والاقتصاد العالمي المتفاعل بشكل متزايد. والاهم من ذلك كله أنها انتصرت.

وفي العام 1990، بعد عقد تقريباً، أوضحت الولايات المتحدة ثلاثة مواضيع أساسية بوصفها المبادىء الجديدة لتدخلها في العالم، عبّر عنها الرئيس بوش الاب بثلاث كلمات: النظام العالمي الجديد. يذكّرنا هذا المفهوم من بعض النواحي بالوهم الذي ساد لفترة وجيزة بعد العام 1945، والذي أوحى بأن ائتلاف الحرب العالمية الثانية سيكون بمثابة دعامة لنظام عالمي أكثر سلماً وتعاوناً تحت رعاية الامم المتحدة الناشئة. واستند «النظام العالمي الجديد» في فترة التسعينيات، بدوره إلى أمل كاذب: أن انتصار أميركا في الحرب الباردة يؤذن بولادة نظام عالمي جديد يستند إلى الشرعية والديموقراطية المُعْدية. وبين الحين والآخر ـ مثل 6 آذار/مارس 1991 عند مخاطبة الكونغرس ـ يصبح خطاب الرئيس بوش الاب وجدانيًا: «الآن، يمكننا رؤية عالم جديد يظهر للعيان. عالم يوجد فيه فرصة حقيقية جدًا لقيام نظام

عالمي جديد… عالم تكون فيه الأمم المتحدة المتحررة من مأزق الحرب الباردة متأهّبة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها. عالم تجد فيه الحرية واحترام حقوق الانسان مكاناً بين كافة الأمم».

ومع أن الرئيس بيل كلينتون اشترك في تلك الديباجة المتفائلة، فقد أكد على صدارة الثورة الاقتصادية التكنولوجية في صياغة عالم تقل فيه الحدود وتزداد مساميّة، ويتعاظم التكافل الاقتصادي ويقل الاعتماد على النفوذ السياسي. لم تكن القضية بالنسبة إليه نظاماً عالمياً جديداً بقدر ما كانت دينامية محمودة (افتراضياً) للعولمة. «إنها الحقيقة المحورية لزماننا»، كما أعلن كلينتون أمام الكونغرس في 27 كانون الثاني/ يناير 2000، حيث رأى في هذه الظاهرة النبيلة أملاً كبيراً للإنسانية وفرصة كبيرة لأميركا بوصفها حاملتها النموذجية، ومروّجتها الرئيسية والمستفيد الأول منها. لقد أصبحت العولمة فكرة كلينتون المفضلة.

غير أن بوش الأب وكلينتون على السواء قلّلا من شأن حدة الاضطراب العالمي المنتشر الذي عمل الصراع المطوّل مع الاتحاد السوفياتي على إخفائه. كان ذلك الاضطراب ـ النابع من الصراعات القومية والدينية والذي زاد من حدته نفاد الصبر الاجتماعي من الأشكال المختلفة لانعدام المساواة أو القمع ـ يعتمل لفترة طويلة، لينفجر فقط مع انتهاء الحرب الباردة. وماتت هاتان الرؤيتان، سواء رؤية نظام عالمي جديد أم تعاون عالمي محمود، ميتة شنيعة يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001.

وفي غضون سنة، أوضح الرئيس التالي للولايات المتحدة جورج دبليو بوش رؤياه الأكثر تشاؤماً للمستقبل لكن بمفهوم جديد يحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة: الهيمنة العالمية في الحرب ضد الإرهاب. وتراجعت الأفكار المتعلقة بنظام عالمي تعاوني أمام الاهتمام «بالإرهاب العالمي». وتحوّلت العولمة التي تقودها أميركا إلى «تحالفات الراغبين»، بحيث استخدمت الصيغة المانوية «من ليس معنا فهو ضدنا» كخط عالمي في الرمال. وعبّر بيان سياسة مجلس الأمن القومي سنة 2002 عن عزم الإدارة على المحافظة على التفوّق العسكري الأميركي على أية قوة أخرى، إضافة إلى ادعائه الحق الاستراتيجي الخاص باستباق التهديدات بعمل عسكري.

لكن كان على الرئيس بوش، حتى مع استبعاده التعددية وقلة ثقته بالوضع العالمي مقارنة بسابقيه، الاعتراف بأن القوة الاميركية تستخدم اليوم في بيئة مجتمع عالمي بدائي. فقد أكد على الأخطار العالمية التي تواجه أميركا، لكنه اعترف أيضاً بالحقيقة الأساسية للتكافل العالمي. وبالتالي تظل المعضلة الأميركية في عصر العولمة كيف تتوصل إلى توازن بين الهيمنة السيادية ومجتمع عالمي ناشىء؟ وكيف تحل التناقض الخطير بين قيم الديموقراطية ومستلزمات القوة العالمية؟

ملاحظات

(1) لكل رئيس للولايات المتحدة طابعه الخاص في كيفية معاملة الزائرين المهمّين. فالبروتوكول غير الرسمي الذي اتبع في عهد الرئيس بوش الأب تميَّز بالتصنيفات التالية: لقاء مدته 30 دقيقة في المكتب البيضاوي يعني أهمية الدائرة أو الدولة التي يمثلها؛ وإقامة حفل عشاء تعني وجود علاقات خاصة على صعيد الدولتين (كانت هناك حفلتان فقط في السنتين الأوليين لإدارة بوش، واحدة لرئيس المكسيك وواحدة لرئيس بولندا)؛ واللقاء في كامب دايفيد(مع عدم التمسك بالرسميات) يعني علاقة شخصية قوية بالرئيس الأميركي (كما في حالة رئيس الوزراء بلير)، واستضافة بوش لزائره في مزرعته في كراوفورد، تكساس تشير إلى اعتراف بأهمية بلد الزائر وأهمية موقفه الشخصي مع الرئيس الأميركي (بالإضافة إلى بلير، جيانغ رئيس الصين، وعبد الله، ولي العهد السعودي، وبوتين رئيس روسيا).

(2) Cesar Merlini, «US Hegemony and the Roman Analogy: A European View,» *The International Spectator,* no. 3 (2002),19.

(3) يقدر بأن هذا الحشد يجمع قادة شركات الاعمال العالميين الذين يتحكمون بأكثر من 70 في المئة من حجم التجارة الدولية. انظر Jenni Russel, «Where the Elite Preens Itself» *New Statesman*. Jauary 28, 2002.

4

معضلات العولمة

إن لمصطلح العولمة «الطنّان» مضامين متناقضة بالنسبة إلى أميركا. فهو يعبّر عن بداية عصر وسائل الاتصال العالمية، والشفافية والتعاون ـ لكنه يمثل أيضاً رمزاً للبلادة الأخلاقية واللامبالاة بالظلم الاجتماعي الذي يُزعم أنه يميز الدول الأكثر ثراءً في العالم، وبخاصة الولايات المتحدة.

برزت كلمة العولمة في الأصل باعتبارها وصفاً حيادياً لعملية ملازمة للتأثيرات العالمية للثورة التكنولوجية. وفي العام 2000 اقترح البروفسور تشارلز دوران تعريفاً مفيداً، بحيث لخص تلك الظاهرة بأنها «تفاعل تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد العالمي. ويشار إليها بدلالة كثافة الصفقات الدولية ومداها وحجمها وقيمتها في مجالات المعلوماتية والمالية والتجارية والإدارية على نطاق العالم. وتمثل الزيادة الحادة في معدل هذه الصفقات خلال العقد الأخير، وبالتالي مستواها، أكبر مظهر يمكن قياسه لعملية العولمة»[1]. تجدر الإشارة إلى النواحي «التي يمكن قياسها» للعولمة، وهو ما يفيد بأن هذه الظاهرة موضوعية بشكل جزئي على الأقل.

لكن بحلول العام 2000، أصبح ما بدا أنه عبارة اقتصادية حيادية وصفاً سياسياً مشحوناً بالعواطف. في البداية، كانت العولمة تعني إعادة هيكلة الاقتصاد الكلي التي تعكس على نطاق عالمي الخبرة المركزية للثورة الصناعية على المستوى القومي: التخصص واقتصادات الإنتاج الواسع النطاق

يولّد مزايا نسبية تشجع على نقل عملية التصنيع إلى أي مكان يحقّق فيه الإنتاج كثيف العمالة أقصى الأرباح، أو إلى مكان تتوفر فيه عمالة ماهرة رخيصة نسبياً، أو إلى حيث تتوفر فرص الابتكار بكثرة. فلا عجب إذن أن تصبح الصين الدليل المفضل بالنسبة إلى مناصري العولمة.

لكن كفاءات الإنتاج الواسع النطاق ومزاياه النسبية إبان الثورة الصناعية، عملت ضمن اقتصادات غير مقيّدة داخلياً. بالمقابل، لا يزال العالم مقسّماً سياسياً من خلال الدول المختلفة التي إما أن تذعن لضغوطات العولمة وإما أن تسعى إلى تحدّيها. وتوفر العولمة لهذه البلدان مزيجاً من الحوافز. فمن ناحية، تقدم فرصة لنمو اقتصادي وتدفق لرأس المال الأجنبي، وخفض تدريجي للفقر المنتشر. ومن ناحية أخرى، غالباً ما تجلب معها النزوح الجماعي، وفقدان التحكم الوطني بالأصول الاقتصادية، والاستغلال الاجتماعي. وهي توفر نافذة على أسواق جديدة وسيطرة سياسية فعلية بالنسبة إلى مجموعة مختارة. وكلما كان البلد متقدماً تكنولوجياً، وغنياً بالرساميل، ومبدعاً في اقتصاده، ازداد تحمس النخبة القومية فيه لمناصرة انتشار العولمة.

وهكذا يكتسب مفهوم العولمة معاني عديدة ويخدم أغراضاً متنوعة. وتقدّم العبارة مرة واحدة تشخيصاً يُزعم أنه موضوعي للظروف العالمية، وتغلّف أولوية عقائدية، وتنتج عقيدة معاكسة (أو نقيضة) ترفض ذلك التفضيل، وتولّد نقداً سياسياً ثقافياً لاذعاً يهدف إلى تغيير هرمية القوى العالمية القائمة. وفي كل من هذه المظاهر، يخدم مفهوم العولمة كميزة تحدد حقيقتها التجريبية أو حقيقتها المعيارية. وبالنسبة إلى البعض، العولمة تجزىء ما هو قائم، وبالنسبة إلى آخرين، تحدد ما يجب أن يكون، وبالنسبة إلى غيرهم، تحدد ما لا يجب أن يكون، وبالنسبة للكثيرين، تمثل كل ما تقدم في آن واحد.

المذهب الطبيعي للهيمنة العالمية

مع سقوط الشيوعية وما رافقه من أوهام بأنه أنهى الصراعات الإيديولوجية، أصبحت العولمة بالنسبة إلى أميركا سلّة ملائمة و تفسيراً جذاباً للحالة العالمية الناتجة. فهي تلقي الضوء على الحقيقة الجديدة للتكافل العالمي المتزايد الذي

تدفعه بدرجة كبيرة تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، بحيث أصبحت حدود الدول خطوطاً تعين على الخرائط أكثر من كونها حواجز حقيقية تعوق حركة التجارة الحرّة وحركة الرساميل المالية. وعلى هذا النحو، أوجدت العولمة صناعة صغيرة للكتب التي ترحب ببدء عصر مجيد جديد (برغم إغفال حقيقة أن العالم قبل العام 1914 كان على الأقل خالياً من الحواجز التي تعيق حركة التجارة وتدفق الرساميل، وأنه كان مفتوحاً أمام الهجرة)، وتدّعي بأننا سنجد فيها الجوهر الحاسم للحالة العالمية للقرن الحادي والعشرين.

وهكذا لا تمثّل العولمة، بالنسبة إلى النخبة السياسية والاقتصادية الأميركية، مجرد حقيقة ظاهرة للعين المجرّدة، بل هي معيار واضح. فهي توفر آلية تفسيرية ووصفة معيارية. وهي ليست مجرد أداة تشخيصية فحسب، بل برنامج عمل أيضاً. وهذه النواحي المجتمعة للعولمة، في صيغة منظّمة، ترقى إلى مذهب يستند إلى التأكيد الأخلاقي الواثق من حتميته التاريخية.

من الأمور الدالة أن العولمة، سواء من حيث معانيها التشخيصية والمذهبية، لقيت ترحيباً حماسياً كبيراً من المؤسسات المالية والشركات العالمية الكبرى، التي كانت تفضل حتى عهد قريب أن تسمّي نفسها «متعددة الجنسيات». بالنسبة إلى هذه الشركات، تمثّل هذه الكلمة الطنانة منقبة عظيمة: تجاوز القيود التقليدية التي تحدّ من النشاط الاقتصادي العالمي والتي كانت ملازمة لعصر القوميات في التاريخ المعاصر. ويكثر بعض المتحمسين المذهبيين للعولمة من المزاعم التي لا تتعلق بفوائدها الاقتصادية وحسب، بل وبفوائدها السياسية التلقائية المزعومة أيضاً[2].

لا عجب إذاً أن العولمة تطورت خلال التسعينيات من نظرية اقتصادية إلى عقيدة قومية. وتم شرح حسناتها في الكثير من الكتب، ونودي بها في المؤتمرات المهنية الدولية، وشجعت عليها المنظمات المالية والتجارية العالمية. واستفادت الوظيفة التشخيصية لفكرة العولمة، وموضوعيتها الظاهرة، من تقاليد أميركا المعادية للإيديولوجيات بما يشبه إلى حد بعيد الجهود التي بُذلت سابقاً من أجل صدّ الشيوعية: بترقية رفض المذهب نفسه إلى مذهب بديل. وبالتالي، أصبحت العولمة الإيديولوجيا غير الرسمية لنخبة رجال الأعمال والسياسة في الولايات

المتحدة، حيث تحدد الدور الأميركي في العالم وتماثل ما بين أميركا وفوائد العصر الجديد المفترض.

لقد كان الرئيس كلينتون صارماً في تبشيره بالحتمية التاريخية والرغبة الاجتماعية والحاجة إلى القيادة السياسية الأميركية للمسيرة الإنسانية نحو عصر العولمة. فقد صرّح أمام جماهير مختلفة مثل مجلس الدوما الروسي، والجامعة الفيتنامية الوطنية والمنتدى الاقتصادي العالمي، ناهيك عن الحشود الكثيرة للأميركيين، بأن:

> العولمة ليست شيئاً يمكننا صدّه أو إيقافه. إنها المكافىء الاقتصادي لقوة طبيعية ـ مثل الريح والماء ... لا يمكننا تجاهله ـ كما أنها لن تغادرنا.
> (الجامعة الفيتنامية الوطنية، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2000).
>
> يتعين علينا اليوم اعتناق المنطق العنيد للعولمة ـ بأن كل شيء، من قوة اقتصادنا إلى سلامة مدننا، إلى صحة شعبنا، يعتمد على أحداث لا تقع ضمن حدودنا فحسب وإنما بعيداً جداً عنّا.
> (سان فرانسيسكو، 26 شباط/ فبراير، 1999).
>
> إن الذين يرغبون في رد قوى العولمة لأنهم يخشون من نتائجها المشوّشة، إنما هم مخطئون، لأن خمسين سنة من التجارب تثبت أن التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي الأكبر قوتان إيجابيتان. كما أن الذين يعتقدون بأن العولمة تتعلق فقط باقتصادات السوق مخطئون أيضاً ... يتعين علينا أولاً الاعتراف بأن العولمة جعلتنا جميعاً أكثر حرّية وأكثر تكافلاً.
> (المنتدى الاقتصادي العالمي، 29 كانون الثاني/يناير، 2000).
>
> وكباقي البلدان الأخرى، تواجه روسيا أيضاً عالماً مختلفاً جداً، ميزته المحدّدة هي العولمة.
> (مجلس الدوما الروسي 5 حزيران/يونيو، 2000).
>
> لا يمكن عكس مسار قطار العولمة ... إذا ما أرادت أميركا أن تبقى على المسار الصحيح .... فليس أمامنا خيار سوى محاولة قيادة القطار.
> (جامعة نبراسكا، 8 كانون الأول/ديسمبر، 2000).

بعد أن يتم تبسيط «العولمة» بوصفها المفتاح لفهم معنى التغيير في زماننا وفك ألغاز اتجاهها التاريخي، وبعد أن يُدرك أنها منسجمة مع المصالح

الأميركية، يصبح من السهل أن يُنْظَر إلى العولمة على أنها محمودة وحتمية. ومع أنها ليست معقّدة وعقائدية بقدر الإيديولوجية الماركسية في ردها على تعاظم الرأسمالية الصناعية، فقد أصبحت العولمة الإيديولوجيا العصرية لعصر ما بعد الإيديولوجيا. إنها تجسّد كافة مكونات الإيديولوجيا: فقد جاءت في لحظتها التاريخية، واستهوت النخب الحاكمة الأساسية التي تتقاسم مصالح مشتركة، وتنتقد ما ينبغي رفضه، وتسلِّم مسبقاً بيوم غد أفضل.

لقد سدّت العولمة، بذلك، فجوة كبيرة في مكانة أميركا الجديدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولا تزال القوة الدولية، في بُعْدَيها السياسي والاقتصادي ـ حتى وإن كانت مركَّزة في دولة واحدة ـ بحاجة إلى شرعية اجتماعية، لأن هذه الشرعية مطلوبة من قبل السيد والمسود. الأول يلتمسها لأنها تعطيه ثقة بالنفس، والإحساس بالرسالة السامية، والقناعة الأخلاقية للسعي وراء تحقيق أهدافه والتأكيد على مصالحه، و الآخر يحتاج إليها من أجل تبرير إذعانه، ولتسهيل ما يؤمّن راحته، ويدعم خضوعه. وتقلل الشرعية العقائدية من تكاليف استخدام القوة بتخفيف استياء الخاضعين لها. ولتحقيق هذه الغاية، العولمة هي العقيدة الطبيعية للهيمنة العالمية.

ليس القصد من وراء هذا الكلام التقليل من جاذبية العولمة بالنسبة إلى التقاليد المثالية في التعاطي السياسي الأميركي. لقد حافظ المجتمع الأميركي، برغم دفاعه عن سيادته بوصفه أمة، على كراهيته قديمة العهد لسياسات القوة الدولية. لكن العولمة، من خلال تطلعاتها الطوباوية نحو انفتاح وتعاون عالمي، داعبت ذلك الشعور، وبالتالي وفّرت ثقلاً سياسياً موازناً للتحفظات القوية لدى معظم العمالة المنظمة في أميركا. وهذه المعارضة الأخيرة ـ النابعة من خوف مبرر من أن الوظائف المحلية سوف تنتقل إلى الخارج، فيما تتجه أميركا نحو اللاتصنيع[3] ـ وهذا ما نراه بشكل متزايد كتعبير عن مصلحة ذاتية تنطوي على مفارقة تاريخية، سوف تتلاشى مع استكمال أميركا عملية الانتقال إلى عصر التقنية الإلكترونية التالي للعصر الصناعي.

لذلك، تبدو العدائية تجاه العولمة من جانب نقابات العمال، فضلاً عن بعض الصناعات المحلية، قصيرة النظر عند مقارنتها برؤية لعالم بلا حدود: عالم لا

تعوق القوميةُ الضيقة وحدودُ الدول القديمة فيه السعيَ السلمي من أجل الرفاهية الاقتصادية الشخصية. وفي تلك الرؤية، اعتبرت التجربة الأميركية المحلية ـ بأنماط نشاطها الاقتصادي المتحوّل والمدفوعة بقوى السوق وغير المعرقلة جغرافيًا ـ شاملة وعمّمت في الخارج على نطاق العالم أجمع، فكان لها تأثير متناقض حيث أصبحت الدولة القومية الأميركية ذات السيادة الناشر المتحمّس للمذهب الاقتصادي الذي سيجعل من السيادة مفهوماً بائداً.

يضاف إلى ذلك، أن الحالة المثالية للعولمة تعززت بفضل بعض الفوائد الحقيقية التي لا مجال لإنكارها. وبشكل عام، يوجد لدى الشركات متعددة الجنسيات حساسية نسبية تجاه عدم لياقة استغلال عمالة الأطفال، وهي ممارسة منتشرة تقليديًا في كثير من البلدان المتخلفة والاكثر فقراً. وفي حين تنجذب الشركات الغربية نحو الأسواق التي تتوفر فيها عمالة رخيصة، فإنه لا يمكنها تجاهل خطر المعارضة العامة لممارساتها من قبل مستهلكي منتجاتها في البلدان المتطورة. ولذلك فهي تتجنّب توظيف عمالة الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الشركات العالمية، بتوفيرها وظائف ذات أجور عالية إلى حدٍ ما، مقارنة بما هو معتاد محلياً، تساهم وإن هامشياً في خفض مستوى الفقر ـ وبخاصة في الصين التي جذبت أكبر المقادير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بل إن القليل من الشركات متعددة الجنسيات ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك و تبنّت بنشاط بعض المسؤوليات الاجتماعية. وفي بعض الحالات، شجع فتح الحدود أمام الشركات الأجنبية إلى حدٍ ما على مضاعفة الاهتمام البيئي على نحو مغاير للامبالاة المحلية قديمة العهد.

من بين أهم منجزات العولمة سالفة الذكر، من حيث النتائج الاجتماعية والسياسية، الجدال بأن العولمة ساهمت في خفض معدلات الفقر في العالم بدرجة كبيرة. ومع أن المسألة لا تزال محل خلاف بين رجال الاقتصاد، يبدو أن نسبة الذين يعانون من فقر شديد (أولئك الذين يعيشون على دخل يساوي دولاراً واحداً في اليوم أو دون ذلك) قد انخفضت، سواء من حيث النسبة المئوية من السكان في العالم أو الأعداد الإجمالية الفعلية. لكن هذا الميل الإيجابي تشوهه أيضاً الحالة الخاصة للصين، وكون ما تجنيه الأجزاء الرئيسية الاخرى من العالم الثالث أقل من ذلك[4].

وسواء كان تراجع مستوى الفقر المدقع في العالم يقلل بتأثيره التراكمي من عدم المساواة العالمية، أم كانت العولمة تعزّز بدلاً من ذلك عدم المساواة بسبب عودة فوائدها على نحو غير متناسب إلى البلدان الغنية، مسألة تشهد نزاعاً حامياً. وفي التحليل النهائي، نجد أن الادعاء بأن العولمة تساعد في ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء، أو أنها على الأقل تساعد في تحسين الوضع المعيشي للفقراء الذي ما كان ليتحسن لولاها، يمثل القضية الأخلاقية المركزية بالنسبة إليها. ويستتبع ذلك (كما سترى في القسم التالي) أن القضية المثارة ضد العولمة ترفض هذا الادعاء في الصميم، بحجة أن العولمة نعمة ونقمة في آن معاً، أو أنها ببساطة مذهب الغرب الاستغلالي المحض، وبخاصة الإمبريالية الأميركية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة في دورها الجديد الذي تلعبه بوصفها القوة العالمية المسيطرة، توفر العولمة كمذهب إطاراً مرجعياً مفيداً لتحديد العالم المعاصر وعلاقة أميركا به على السواء. فهي تملك قوة البساطة الثقافية، وتوفر إدراكاً سهلاً لتعقيدات العصر التالي للقوميات وللعصر الصناعي: فرصة وصول مفتوح إلى الاقتصاد العالمي كنتيجة طبيعية وبديهية للتكنولوجيات الحديثة، حيث تخدم منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي كمظاهر مؤسساتية لتلك الحقيقة على نطاق عالمي. ينبغي أن تكون السوق الحرة عالمية في حجمها، ولندع بعد ذلك الشجعان والمجدّون يتنافسون. ينبغي عدم الاقتصار في تقييم الدول على درجة الديموقراطية الداخلية فيها وحسب، بل على مستوى العولمة الذي بلغته أيضاً.

إن جاذبية الإيديولوجيا لا تنبع فقط من رؤيتها للمستقبل، بل من أساطيرها الفاتنة عن الحاضر أيضًا. ويضفي العنصر الثاني الشرعية على العنصر الأول بتوفيره دعماً موثوقاً. وتوفر العولمة العديد من هذه الأساطير. وتتعلق إحدى هذه الأساطير بروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي. فقد كان جانب كبير من السياسة الأميركية تجاه روسيا إبّان عهد كلينتون مشرَّباً بأفكار آلية وحتى مذهبية نابعة من التعريف المذهبي للعولمة. وغالباً ما كانت الإدارة توضح افتراضها بأنه كلما ازداد تبنّي روسيا لمبادىء الاقتصاد المتكافل المعولم والذي تحركه قوى السوق، ازداد اقتراب سياساتها من المعايير «العالمية» وفقاً للتجربة الغربية.

إذن كان من المتوقع، على طريقة الماركسية الحتمية، أن يكون نمو الديموقراطية في روسيا ناتجاً بدرجة كبيرة عن قوى السوق بدلاً من أن يكون ثمرة قيم أعمق من الناحية الفلسفية أو الروحية. بل لقد وُصف «انتخاب» الرئيس بوتين من قبل كبير خبراء إدارة كلينتون في الشأن الروسي بأنه البرهان الأقوى على أن الديموقراطية في روسيا أصبحت حقيقة. ولسوء الحظ، فإن التراجع اللاحق لروسيا عن المعايير المتعلقة بمجتمع منفتح وديموقراطية حقيقية حمل بعض المخاطر الملازمة لاختزال الإجراءات المعقّدة للعولمة إلى صيغ جاهزة.

والصين مثال على توليد العولمة لأسطورة أخرى. فخلافاً لحالة روسيا، انحصرت توقعات الأميركيين بشأن الصين بدرجة كبيرة في المجال الاقتصادي. فلم تصدر تصريحات رسمية تفيد بأن هناك ارتباطاً تلقائياً بين العولمة والديموقراطية سيجعل الصين على عتبة عصر ديموقراطي. ومع ذلك، فلا تزال الصين تذكر على أنها قصة نجاح للعولمة ـ نموذج لتطور اقتصادي سريع تحقق بفضل الليبرالية الداخلية والانفتاح على الرأسمال الأجنبي. نتج عن ذلك الجمع في الواقع نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل، وأوجد الشروط المسبقة لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهي خطوة مهمة في مسيرتها المطردة نحو العولمة. غير أن هذه الانجازات تمت تحت سلطة مستبدة للغاية، واقتصاد لا يزال يسيطر عليه القطاع المملوك للدولة، وحدود وطنية مسامية بشكل انتقائي في أحسن الأحوال. لكن من حيث الجوهر، يرجع نجاح الصين الاقتصادي إلى الديكتاتورية المستنيرة أكثر منه إلى العولمة.

ربما كان الادعاء الأوسع انتشاراً بين مناصري العولمة في عالم الأعمال أن العولمة تؤسس ساحة مفتوحة ومستوية لنشاط اقتصادي تنافسي. وكما أن خرافة المجتمع اللاطبقي كانت عنصراً مهمًا في الإيديولوجية الشيوعية (بالرغم من أن المجتمع السوفياتي كان طبقياً للغاية)، كذلك فإن الادعاء بأن العولمة تعزّز فرصة التنافسية لكافة اللاعبين تعتبر مصدراً مهمًا للشرعية التاريخية للمذهب الجديد، بصرف النظر عن الحقيقة.

لا شك في أن هذه الحقيقة أكثر غموضاً. فالمساواة في بعض الدول أوضح منها في البعض الآخر. ولا مفرّ من أن الدول الأغنى والأقوى والأكثر

تقدماً في موضع أفضل للسيطرة على اللعبة ـ وخصوصاً أميركا. فالولايات المتحدة لديها الصوت الأقوى سواء في منظمة التجارة العالمية، أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي[5]. إذن توجد مطابقة ممتازة بين الهيمنة العالمية والعولمة الاقتصادية: يمكن أن تعزّز الولايات المتحدة نظاماً عالمياً مفتوحاً فيما تحدد نسبة كبيرة من قواعد هذا النظام وتختار لنفسها مدى الاعتماد الذي ترغب فيه على النظام.

إن الحسنات التي تتوفر لاميركا كثيرة. فالحجم الضخم للسوق الاميركية، بحيث أن استهلاك الولايات المتحدة من المواد المصنعة في العالم يفوق بدرجة كبيرة استهلاك أي بلد آخر، مما يعطي مفاوضيها التجاريين أداة قوية للمساومة. وفي نفس الوقت، يعدّ الاقتصاد الاميركي الاكثر إبداعاً وتنافسية في العالم (في العام 2002، صنّف مجدداً بانه الاول سواء في مؤشر نمو التنافسية أو في مؤشر الاقتصاد الجزئي للتنافسية، اللذين يعدّهما سنوياً المنتدى الاقتصادي العالمي). كما أن الولايات المتحدة تنفق أكثر على البحث والتطوير، وتشكّل نسبة عالية جداً من سوق التكنولوجيا المتقدمة العالمية، أكثر من أي بلد آخر. وتتحكم الشركات الاميركية متعددة الجنسيات بعدة تريليونات من الدولارات على شكل أصول أجنبية، في حين أن الاقتصاد الاميركي ـ الاكبر والأكثر تنوعاً إلى حدٍ بعيد من اقتصاد أي بلد آخر ـ هو المحرّك للاقتصاد العالمي.

فلا عجب إذن أن تكون الولايات المتحدة قادرة على التاكيد رسمياً على أنها غير ملزمة بتغيير قوانينها، أو خفض الحواجز التجارية فيها، أو تعويض أي دولة أجنبية في ما يتعلق بالالتزام بنصوص منظمة التجارة العالمية[6]. ولاسباب سياسية محلية، حافظت الولايات المتحدة بعناد على حواجز حماية كبيرة لمنتجاتها الزراعية وفرضت حصصاً قاسية على وارداتها من الصلب والاقمشة القادمة من الدول الفقيرة التي هي بأمسّ الحاجة إلى دخول السوق الاميركية. وتواصل البلدان النامية مناشدة أميركا بان ترفع حواجزها التجارية، لكن ينقصها التاثير السياسي لإسماع صوتها.

يوجد ميدان اللعب المستوي بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي

فحسب. عندما يتفق الاثنان، يمكنهما معاً إملاء القواعد التي تحكم التجارة والتمويل العالمي. وعندما يختلفان، يتحول الأمر حقيقة إلى مباراة للوزن الثقيل. ففي مرحلة معينة، على سبيل المثال، اتهم الاتحاد الأوروبي قوانين الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة بأنها منحازة للمصالح التجارية الأميركية. في البداية، تغاضت الولايات المتحدة عن المسألة بكل بساطة، لكن عندما هدد الاتحاد الأوروبي بفرض تدابير معاكسة وتعليق امتيازات تتجاوز قيمتها 4 مليارات دولار، طالبت الولايات المتحدة على الفور بتحكيم منظمة التجارة العالمية. لكن في استطاعة الولايات المتحدة، حتى عندما تتنازع مع الاتحاد الأوروبي، تقوية علاقتها مع شركائها التجاريين الآسيويين كوسيلة للتوصل إلى تسوية مع الأوروبيين تلبي الكثير من الرغبات الأميركية.

ولذلك نجد أن ميدان اللعب «المستوي» يصبح مائلاً متى كانت المصالح الأميركية على المحك. ويضاف إلى ذلك أن أميركا ـ بخلاف الاتحاد الأوروبي، ندّها الاقتصادي ـ تملك أصولاً عسكرية ضخمة، والجمع بين القدرات العسكرية والقوة الاقتصادية يولّد تأثيراً سياسياً لا نظير له. ويمكن عندئذ استخدام هذا التأثير في تقديم المصالح الأميركية بطريقة تمزج الالتزام بالعولمة الاقتصادية (لأنها ملائمة من الناحية الاقتصادية) بالإصرار القوي على سيادة الدولة الأميركية (متى دعت الضرورة السياسية إلى ذلك). وتسمح القوة لأميركا بتجاوز عدم الانسجام الظاهري، سواء كانت مخططة أم مصيبة.

ومن غير المفاجىء أن المذاهب التي تخدم الذات تطبَّق بطريقة انتقائية، وينطبق هذا التضارب على قضية التعددية ذات الصلة. فعلى الرغم من احتضان إدارة كلينتون للعولمة بوصفها المفهوم الرئيسي المحدِّد لأميركا، فقد قررت لأسباب سياسية عدم تطبيق بروتوكول كيوتو الذي سبق أن وقعت عليه في العام 1998. ولم تتوصل في وقت لاحق إلى اتفاقية بشأن احتواء مشكلة ارتفاع حرارة الأرض، ووقّعت على المعاهدة المثيرة للجدل على الصعيد السياسي المتعلقة بمحكمة جرائم الحرب الدولية مع تحفظات تستدعي إدخال تعديلات من جانب مجلس الشيوخ. وقد حولت إدارة بوش اللاحقة هذا التردد في ما بعد إلى معارضة مطلقة. بالنسبة إلى العالم بصفة عامة، كانت الرسالة واضحة: عندما تتصادم

اتفاقية دولية مع الهيمنة الأميركية بحيث يمكنها كبح ممارسة السيادة الأميركية، يكون الالتزام الأميركي بالعولمة والتعدّدية مقيّداً.

أخيراً، هذا الحجم الكبير للهيمنة الأميركية يعني أن الظاهرة الجديدة للعولمة الاقتصادية يُنظَر إليها تلقائياً على نطاق العالم على أنها الوجه الآخر للجاذبية العالمية للثقافة الشعبية الأميركية. في الواقع، تعتبر العولمة نتاجاً للانهيار غير الموجّه للحواجز التقليدية للزمان والمكان بفعل التكنولوجيا الحديثة أكثر من كونها تصميماً مذهبياً أميركياً متعمّداً. ومع ذلك، فإن المصادفة التاريخية لانبثاق مجتمع عالمي متفاعل وأمة مسيطرة سياسيًّا وديناميةٍ اقتصاديًّا وجذّابة ثقافيًّا تعمل على صهر ظاهرتي العولمة والأمركة معاً.

إن شعار «صنع في الولايات المتحدة» مرئي بوضوح وممهور بشكل لا مفرّ منه على العولمة. والعولمة بوصفها المذهب الطبيعي للهيمنة على العالم ستعكس في النهاية منشأها القومي وتبرزه. فبدون قاعدة قومية، لن تكون العولمة - حتى لو بدت بالنسبة إلى البعض مفهوماً تحليلياً - مذهباً قويًّا سياسياً ومثيراً للجدل على الصعيد الدولي. لكنها تصبح كذلك فقط عندما تتماسس مثلما أصبح الدين قوياً عندما تجسد في الكنيسة، أو الشيوعية عندما صارت ملازمة للنظام السوفياتي. وفي مختلف الأحوال، يصبح التعايش مع حقيقة قوية وراسخة متكاملاً مع هوية المذهب.

أهداف الترميز المعاكس

بناء على ذلك، نجد أن العولمة تحتضن معاداة شديدة للأمركة، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى التصور الشائع بأن العولمة ليست وعاء للتغيير الاجتماعي الاقتصادي وحسب، بل للتجانس الثقافي والسيطرة السياسية أيضاً. وبالتالي فإن مذهب العولمة يولّد نقيضتها، حيث يخدم انصهار العولمة مع الأمركة كحافز لظهور عقيدة معاكسة معادية في آن واحد للعالمية (معارضة في الواقع لتفوق الولايات المتحدة السياسي) ومعادية للعولمة (ناقدة للتأثيرات الاقتصادية والثقافية للعولمة).

إن خروج أميركا منتصرة من الحرب الباردة جعلها تقف متفرجة على

العالم. فلم يكن النظام الأميركي مسيطراً فقط، بل لم يكن يتوفر أي اتهام له يتمتع بالجاذبية العالمية والشمولية الثقافية. فقد دُحضت «الحتمية التاريخية لمسيرة الانسانية نحو الشيوعية» ـ وهي ادعاء ماركسي دام طوال القرن العشرين المضطرب تقريباً ـ بفضل تفكك الكتلة السوفياتية. لذا انهارت القضية الشهيرة المثارة ضد الرأسمالية: لقد أثبتت الرأسمالية أنها أكثر إنتاجية وأكثر مردودية من الاشتراكية. بل إن الصين الشيوعية تسعى الآن إلى الحفاظ على الحكم السياسي «الشيوعي» بممارسة الرأسمالية. وهذا ما جعل البعض يرى بأن نهاية التاريخ قد أزفت.

لكن انتهاء التاريخ لم يدم طويلاً. وسرعان ما أغري البعض بوصم العولمة بالمذهب العالمي الجديد للاستغلال، والسبب يعود بالضبط إلى أن المحتوى الاخلاقي للعولمة غامض في أحسن حالاته، ولأن حساسية معظم مناصريها المتحمسين تجاه مسائل العدالة الاجتماعية ليست واضحة دائماً[7]. كما اتُهِمت العولمة، تبعاً لرأي منتقديها بأنها محايدة أخلاقياً وفارغة روحياً، بأنها إيديولوجيا جديدة للمادية القصوى، بل إنها فاقت في ذلك الماركسية. وهناك من يسخر منها باعتبارها مذهب النفعية الذاتية لقاعة اجتماعات مجالس إدارات الشركات، وأنها تفتقر لأي اهتمام بالعدالة الاجتماعية، والوطنية والفضيلة والأخلاق.

أعاد هذا الاتهام إنعاش الماركسيين الانتكاسيين والمتحررين من الوهم، وأثار الشعبويين والفوضويين والذين تحركهم العواطف الدينية، والشوفينيين اليمينيين والمهتمين بالبيئة، ناهيك عن المشكّكين الأكثر جدية ـ على المستوى الاقتصادي وحتى اللاهوتي ـ بالفوائد التلقائية المزعومة للعولمة. وما أحداث العنف، التي اندلعت في السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين عند اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل، واجتماع البنك الدولي في واشنطن، واجتماع صندوق النقد الدولي في براغ وغيرها من الاماكن، إلا إشارات تحذير مبكر من أن ثمة عقيدة معاكسة في طور الظهور.

الترميز المعاكس ظاهرة معروفة في عالم السياسة. تبرز هذه الظاهرة عندما يتبنى فريق ضعيف (ظاهرياً على الاقل) قيم ومبادىء اللعبة التي يمارسها القوي ـ ويستخدمها بعد ذلك ضد القوي. والمثال الكلاسيكي على ذلك التعبئة

الناجحة للحشود الهندوسية من قبل حزب المؤتمر بزعامة المهاتما غاندي، الذي استخدم العصيان المدني السلمي وناشد الليبرالية البريطانية لاكتساب العطف السياسي البريطاني ولتلطيف معارضة الحكام البريطانيين للتحرر الوطني للهند. ونجحت حركة الحقوق المدنية في أميركا في آخر الأمر بتبنّيها أساليب كانت تتلاءم مع التقاليد الدستورية الأميركية. وفي بولندا، انتصرت حركة التضامن على النظام الشيوعي الذي فرضه السوفيات عبر تعبئة «البروليتاريا» أولاً لصالح حقوق العمال قبل أن تسعى علانية من أجل التحرر الوطني. ومن الإخفاقات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدم سعيها الدؤوب وراء هذا الترميز المعاكس من أجل كسب تعاطف الإسرائيليين مع جهودها الرامية إلى تحرير الفلسطينيين من إسرائيل.

وعلى غرار ذلك ينطوي رفض العولمة على بذل الجهد في الترميز المعاكس للقضايا التي تعتبر محورية بالنسبة إلى الجاذبية التاريخية للعولمة: مدى انسياق العولمة (من عدمه) بفعل الدوافع الأخلاقية الهادفة بحق إلى تحسين الظروف الإنسانية، وسجلّ وقائع أدائها الاقتصادي كمعادل اجتماعي صاعد لعالم تتعايش فيه التباينات الاقتصادية بشكل متزايد مع الوعي والاستياء المتصاعد. خلاصة القول، إن الحركة المعادية للعولمة تتطور فكريًّا من استياء غامض إلى عقيدة معاكسة، تقويها عاطفياً المعاداة للأمركة.

وبذلك، تملأ هذه العقيدة الفراغ الذي خلّفه انهيار الشيوعية. وتركز العقيدة المعاكسة الجديدة الاهتمام الفكري على الحقيقتين السياسية والاقتصادية المحوريتين للعالم في آن واحد، ألا وهما الهيمنة والعولمة، كما أنها تنتقد الاثنتين. وهي تستغلّ مشاعر الاستياء المختلفة وتوجهها نحو أميركا بشكل خاص، وتلمّح بطريقة غامضة إلى رؤية بديلة للمستقبل. ومع أنها ليست منهجية بقدر الماركسية ولا هي متطورة بشكل شامل مثلها، إلا أنها تجتذب المشاعر والعقول.

وتستمد العقيدة المعاكسة الجديدة بعضاً من زخمها من الفارق الأساسي بين المناصرين البراغماتيين للعولمة عادة ومناوئيهم الأكثر انفعالاً بوجه عام. والملاحظ أن روح التشدّد الاجتماعي تنشط بمشاعر الظلم الاجتماعي الغامضة لكن الحادة أكثر مما تنشط بفعل الدوافع المادية. وقد اكتسبت الشيوعية

التاريخية الأولى من مشاعر استياء مماثلة، وتطلّب الأمر سبعين سنة من تجربة النفاق السوفياتية قبل أن تتعرى من جاذبيتها. وبعد أن بات ينظر إلى العولمة على أنها مدفوعة بقوى السوق الحرة، صار يُنظر إليها من قبل منتقديها على أنها محبة لاكتساب المال ومعادية للإنسانية. وتجذب العقيدة المعاكسة في أطرافها، أولئك الذين يؤمنون بصوابية مذهبهم ويتصفون بالمثالية الشديدة مما يجعلهم قادرين على ترشيد عواطفهم السياسية العنيفة(8).

لتبرير إساءاتهم التي يعترفون بها، سعى المنتقدون للعولمة في مراحل معينة إلى استغلال التحفظات الحذرة وذات الدوافع الأخلاقية بشأن الرأسمالية الجامحة التي عبّرت عنها البابوية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقبل وقت ليس ببعيد، ركّز البابا يوحنا الثالث والعشرين في منشوره البابوي *Mater et Magistra* سنة 1961 على حدوث «زيادة في العلاقات الاجتماعية» ملازمة للعالم الحديث، وهي في نظره تلفت الانتباه إلى «إحلال الاشتراكية». وقد فسّرت هذه الإشارة (وهذه الكلمة بالتحديد) على نطاق واسع بأنها تحمل انتقاداً أساسياً للرأسمالية. وبعد ذلك بأربعين سنة، شدد البابا يوحنا بولس الثاني في الخطاب الذي ألقاه في 27 نيسان/إبريل في الأكاديمية الأسقفية للعلوم الاجتماعية على «أن العولمة، مثل أي نظام آخر، يتعين أن تكون في خدمة الإنسان، ويتعين أن تخدم التضامن والصالح العام». وحذّر من أن «التغيرات في التكنولوجيا وعلاقات العمل تتحرك بسرعة تفوق قدرة الثقافات على الاستجابة»، وحث البشرية على «احترام تنوع الثقافات». وعلى الرغم من أن البابا كان حذراً في الإشارة إلى أن «العولمة، في الظاهر، ليست صالحة ولا رديئة. وإنما ستكون ما سيتخذه الناس منها»، فإن مخاوفه تُبرز الانزعاج واسع النطاق من الدوافع الأساسية التي تحرك القضية المثارة ضد العولمة.

لا يزال ينقص العقيدة المعاكسة، منظّر محوري ومذهب منصوص عليه بشكل رسمي، برغم أنها تُستلهم من مختلف الهوامش والظنون. وهي بالتالي إيديولوجية في طور التكوين، لكنها تتقاسم بعض الأفكار المشتركة. وبعيداً عن الانتقادات العلمية الجدية للعولمة كنظرية اقتصادية، كانت آراء بيير

بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي المشهور الذي تُوفي سنة 2002 ، مؤثرة بوجه خاص في تنظيم وجهات نظر العقيدة المعاكسة. استند بورديو في اتهامه للعولمة على مقدمة مركزية - «التوحيد يعود بالنفع على المسيطر» - ورأى أن السوق العالمية ما هي إلاّ نتاج سياسي «نتاج سياسات مخطط لها عن وعي إلى حدٍ ما»، ولم يدع لدى المعجبين به أي شك في من يقوم بمهمة التخطيط.

> إن نموذج الاقتصاد المتجذر في الخصوصيات التاريخية لتقاليد مجتمع معين، كالمجتمع الاميركي، يجد نفسه قد تأسس بشكل متزامن كقدر محتوم ومشروع سياسي لليبرالية العالمية، وكفاية لتطور طبيعي، وكقدوة أخلاقية ومدنية، تعد بالتحرر السياسي لشعوب الأرض، باسم ارتباط مسلّم به بين الديموقراطية والسوق.
> ما يجري اقتراحه وفرضه بطريقة شاملة على أنه المعيار للممارسة الاقتصادية العقلانية هو في الواقع تعميم لخصائص معينة لاقتصاد واحد منغمس في تركيبة اجتماعية وتاريخية معينة، تركيبة الولايات المتحدة[9].

يترتب على ذلك بالنسبة إلى المنتمين إلى العقيدة الجديدة، أن العولمة «ليست تعبيراً عن تطور» أنتجته التكنولوجيا الحديثة، ولكن صمّمها أناس وأوجدوها من أجل هدف معين: إعطاء الأولوية للقيم الاقتصادية - أي الشركات - على سائر القيم الاخرى[10]. وهكذا فإن العولمة تمثل الإمبريالية الشاملة لمن هو الاكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الاقتصادي، والأقوى على الصعيد السياسي: أي الولايات المتحدة.

لكن الأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة. فالاعتراض على العولمة على أساس أنها تحابي القوي وصاحب الامتيازات يمكن أن يستمد المؤازرة من حالة خاصة جداً تقتصر على أجزاء متعددة من العالم النامي: السيطرة الاقتصادية والمالية للأقليات الثرية. وعلى حد تعبير مراقب فطن لمظاهر العولمة، لم يُشَر بما فيه الكفاية إلى أن الأسواق في عدد من الاماكن «تركز الثروة الهائلة في أيدي أقلية دخيلة ... مثيرة الحسد الإثني والكراهية بين الأكثريات الفقيرة بشكل مزمن

في الغالب»[11]. تتمتع هذه الأقليات، بسبب مستواها العلمي العالي ومعارفها الكثيرة، بوضع أفضل بكثير يؤهلها لجذب الاستثمار الخارجي ويجعلها شريكة في الأعمال التجارية الخارجية. وبالتالي فإن العولمة تساعدهم في رفع وضعهم المميز إلى الحد الأقصى. والنتيجة هي تفاقم الظلم الإثني والتسبّب في المزيد من التوترات الإثنية. والحقيقة المؤلمة هي أن الامتيازات الاقتصادية لأقلية إثنية حالة سياسية سريعة الاشتعال، وهكذا يمكن أن يصبح الحسد الإثني قوة تدفعها الكراهية للأجانب، مولّدة العداء لتأثيرات العولمة التي ينظر إليها على أنها ظالمة.

لا عجب إذن أن للهجوم على العولمة، وعلى صلتها بأميركا على وجه الخصوص، يشكل حافزاً ثقافياً أيضاً. واستناداً إلى آراء النقاد، فإن أميركا، بالإضافة إلى دعمها للعولمة لأسباب سياسية واقتصادية أنانية، منشغلة في إمبريالية ثقافية ذاتية النفع. وهؤلاء النقاد يرون العولمة مرادفة للأمركة بالطبع: فرض طريقة العيش الأميركية على الأمم الأخرى، مما يؤدي إلى الهيمنة الثقافية المطردة على العالم على النمط الأميركي. وتذكّر هذه التهمة بالشيطانية السياسية بشعار الشيوعيين الفرنسيين الذي كان يصوّر الولايات المتحدة بأنها تعمل على «استعمار العالم بالكوكاكولا».

هذا الاتهام الثقافي يقحم في الجدال مسألة إيديولوجية مثيرة جدًّا للخلاف. وهي لا تجذب فقط ائتلافاً عريضاً للإيديولوجيات المناوئة للعولمة، ولكنها تحشد دعماً مهمًّا من نخب بعض البلدان المهمّة، مثل فرنسا وروسيا.

بالنسبة إلى النخبة الثقافية والسياسية الفرنسية، يمثل الرجحان العالمي الأميركي شكلاً من أشكال الهيمنة الثقافية- حتى لو جرى التسامح معه على اعتبار أنه شرٌّ لا بد منه من أجل الأمن الدولي. ويرى العديد منهم أن العولمة مخطّط تدعو له أميركا من أجل نشر ثقافة شعبية تقوض التراث الوطني. هذا المنظور بغيض حقاً لكي تتبنّاه نخبة لا تبالغ في افتخارها بتراثها الثقافي وحسب، بل تنظر إليه أيضاً على أنه يليق بأن يكون عالمياً. إنه دفاع ثقافي عن النفس ضد النتائج المبتذلة والمجانسة للعولمة. ولذلك نجده يأخذ بشكل حتمي تقريباً موقفاً مناوئاً لأميركا.

غالباً ما يعلن صراحة عن أن الهواجس الفرنسية من أن العولمة

تساوي المجانسة. وفي كل دروب الحياة، يجري تقدير مظاهر العولمة وفقاً لمدى تطابقها مع التهديد المعدي للثقافة الاميركية. ويقال إن هذا التهديد يتراوح ما بين انتشار اللغة الإنكليزية كلغة مشتركة للعالم المعولَم ـ سواء أكان ذلك في مجال مراقبة حركة الطيران أم بوصفها اللغة التشغيلية للبيروقراطيات الدولية ـ والتهديد الذي تتعرض له تقاليد فن الطهو الفرنسي بالاعتماد اللاإنساني الذي ترعاه أميركا على الهندسة الجينية التي تستخدم في الزراعة وتربية الحيوانات.

لكن يتعين القول إن كلاً من فرنسا وأميركا تقدّران صداقتهما التاريخية التي تستند إلى التزام مشترك صادق (ومجرّب) بالقيم الديموقراطية. ومع ذلك، فإن تلاشي التحدي الماركسي القديم خلفته توترات ثقافية فرنسية أميركية تسربت حتى إلى الحوار الرسمي. ففي العام 2000 على سبيل المثال، رأى وزير الخارجية الفرنسي في لقاء «رابطة الدول الديموقراطية» الذي عُقد في وارسو برعاية الولايات المتحدة (وحضره وزراء خارجية ما يزيد على مئة دولة) أن الطريقة الاميركية للرقي بالديموقراطية العالمية لا تنسجم مع الحاجة إلى احترام التنوُّع الثقافي الدولي. وحثّ المجتمعين على اجتناب الإغراء «بمساواة الشمول بالتغريب القسري» وأسف «لسيطرة النسخة الانكلو ـ أميركية لسياسات السوق الحرّة»[12].

أعطت مثل هذه الانتقادات التي عبّر عنها الفرنسيون الحركة المناوئة للعلمنة مظهراً خارجياً ثقافياً. في هذه الأثناء قدمت النخبة الروسية تعريفاً سياسياً أكثر عدائية للعقيدة المعاكسة الناشئة. فمعظم هذه النخبة معاد لأميركا بالغريزة، لكنها تفتقر إلى صياغة منهجية تبرر عداءها وتوجّهه. وهي تأسف بطبيعة الحال لسقوط موسكو من قمة الهرم العالمي، كما أنها مستاءة من تربّع أميركا الحصري على قمته. لقد فقدت الشيوعيةَ مصداقيتها ولا مجال للعودة إليها، وهذه حقيقة تدركها النخبة الروسية. يمكن للاعتماد على الوطنية، ناهيك عن الشوفينية، تسهيل عملية التعبئة السياسية، لكنها لن تُكسب روسيا حلفاء خارجيين. وسيكون من الصعب ـ ومن غير المجدي بالتأكيد ـ التنافس مع أميركا على أساس وطنية تركّز الانتباه بطبيعتها على ظروف روسيا المحلية السيئة

جداً. وتحتاج روسيا لمقاومة «الهيمنة» الأميركية، إلى حشد الدعم الدولي، وهذا بدوره يتطلب حجة عقلية مقنعة.

في ذلك السياق، يوفر التصور بأن العولمة ما هي إلاّ امتداد للتفوق السياسي العالمي الأميركي فرصة إيديولوجية جيّدة. فهو يقدّم السند العقلي لاتهام شامل، لكن غير مباشر، للقوة العظمى الوحيدة بدون أن يكون معادياً لأميركا صراحة، كما أنه يمكنه توحيد الشرائح المضطربة والمحبطة لعناصر ما بعد الشيوعية والعناصر الوطنية والشوفينية من النخبة الروسية. بل إنه يمكنه استغلال البقايا الاجتماعية للحملات السوفياتية القديمة «المناوئة للكوزموبوليتانية» في رعاية الموقف الذي تصبح فيه معاداةُ العولمة معاداة فعلية للأمركة. ليس في وسع روسيا التنافس اقتصادياً مع أميركا، لكن يمكن تحويل التفاوت بين الفقر الروسي والغنى الأميركي إلى اتهام بأن أميركا ـ بخلاف روسيا ـ تافهة على الصعيد الثقافي وجشعة مادياً ومجردة من أي رسالة روحية.

إن لوجهات النظر هذه فائدة سياسية في تعريف روسيا بأنها تكنّ مشاعر مناوئة للعولمة أكثر من أي بقعة أخرى في العالم. ولطالما أغريت النخبة الروسية تقليدياً بأن تعزو إلى روسيا رسالة عالمية فريدة، أولاً بأنها العاصمة المسيحية الثالثة في العالم، ولاحقاً بوصفها محور دوران العالم كما يرمز إليه العلم الأحمر الذي يرفرف فوق الكرملين. وعندما تم إنزال ذلك العلم في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1991، سقطت معه روسيا في نظر العديد من الروس، إلى منزلة دولة قومية عادية لم تعد تجسّد القيم المتسامية والمتجاوزة للقوميات. وبالتالي فإن الإغراء باحتضان العقيدة المعاكسة المناوئة للعولمة يعدّ استجابة جزئية لتوق الروس إلى تجديد احترام الذات وإلى معارضة إيديولوجية أكثر فعالية للهيمنة العالمية التي تفرضها المصالح التجارية الأميركية وثقافتها الشعبية(13).

كما يوجد سبب محلي ذاتي المنفعة لتحفظات النخبة السياسية في ما يختص بالعولمة التي تقودها أميركا. فتلك النخبة تكنّ تقليدياً ولعاً بالحكومات شديدة المركزية. فالسلطة المركزية تخدم مصالحها، في حين أن العولمة تهدد بتقويض قدرة أدوات السياسة القومية وكفاءاتها. أما الأمة اللامركزية، والمناطق

التي لا تشكر كثيراً فضل موسكو وتتجاوب مباشرة مع العالم خارج حدود روسيا، فهي ليست ما تفضله النخبة الروسية بغريزتها[14].

وتعكس النظرة العالمية الصينية الرسمية كذلك جرعات قوية من العدائية الثقافية للعولمة التي ترعاها أميركا. فبعد أن فقدت الماركسية أهميتها على الصعيدين المحلي والعالمي، بات الحكام السياسيون للصين بحاجة إلى تبرير مذهبي بديل لاستمرارهم في احتكار السلطة في بلدهم، في حين أنهم بحاجة على الصعيد الدولي إلى صياغة منظور ثقافي مشترك لمناوئي «الهيمنة» الاميركية المتشابهين في التفكير. ولهذه الغاية، يوفر الاقتراح بأن العولمة متلازمة مع معاداة الديموقراطية من حيث أنها تحابي القوي، سنداً مناسباً لدفاع الصين عن «تعدّد الاقطاب»[15].

يمكن للمرء أيضاً أن يستشف عناصر المذهب المعاكس الناشىء من الاقتراح الصيني المتكرر بضرورة رعاية مفهوم مشترك «للآسيوية» (مع افتراض أن الصين واجهتها) لتوجيه المسعى المستقل وراء المصالح الجماعية لآسيا في وجه العولمة المهيمنة. ويمكن أن تصبح «الآسيوية» برعاية الصين بديلاً جذاباً للعولمة، مستغلّة الإحساس المشترك بالهوية بين صينيّي الشتات ذوي النفوذ في جنوب شرق آسيا وصينيّي الوطن الام. ويعكس كتابان يتصدران الكتب المبيعة «الصين تستطيع أن تقول لا» *China Can Say No* (وهو محاكاة شفافة لكتيب مشهور جداً معاد للولايات المتحدة من تأليف أحد القوميين اليابانيين البارزين بعنوان «اليابان التي تستطيع أن تقول لا» *The Japan That can say no* أو «طريق الصين: تحت ظلال العولمة» *China's Road: Under the Shadow of Globalization*، النظرة القائلة إن العولمة امتداد للهيمنة السياسية والثقافية الاميركية.

من أوجه التناقض أن احتضان الصين للعولمة، بدلاً من رفضها، هو الذي يلحق الضرر بالسيطرة الاقتصادية العالمية لاميركا. وكما أشرنا آنفاً، فإن الصين هي الطفل المدلل والمفضل لأشد المناصرين المتحمسين للعولمة. فهي لا تجذب الرأسمال الاميركي وحسب، الذي يرى تراجع احتمالات الصناعات المحلية في أميركا، بل إنها تتحول بسرعة لتصبح المغناطيس الأكثر إغراء للاستثمار

الأجنبي بوجه عام، مدفوعاً بالكلفة المتدنية والإنتاجية المتزايدة للقوة العمالية الوفيرة للصين. وفي حال اقترن ذلك الميل بانخفاض كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أميركا، وهو الأمر الذي يعوّض حالياً الموازين التجارية السلبية للولايات المتحدة، ومع التدهور المستمر في ربحية الصناعة الأميركية، فقد يصبح نجاح العولمة في تحويل الصين إلى المحطة الصناعية الأولى في العالم عاملاً رئيسياً في خراب الصناعة في أميركا[16].

أخيراً، إن للنقاش المناوىء للعولمة أكثر من بُعْد مباشر وعملي، ذلك أن الإيديولوجيات المعاكسة تدرك أن الاقتصاد الاميركي هو قاطرة التنمية العالمية، وأن القوة الاميركية هي أساس الاستقرار العالمي. وأي انكماش اقتصادي خطير في أميركا، مع ما ينتجه من تأثيرات عالمية معرقلة، قد يعكس الاتجاه نحو تجارة عالمية حرة ومتزايدة (وهذا ما تفضله بقوة المؤسسات العالمية المتمركزة في واشنطن). ونظراً لان القوة الاميركية لا يمكن أن تنفصل عن اقتصاد أميركي حيوي، فإن أي أزمة اقتصادية سوف تضعف التأثير العالمي لاميركا، وتنهي الارتباط الإيجابي على ما يبدو بين العولمة والمصالح الامنية الاميركية، وتثير المنافسات الاقتصادية القومية الأكثر خطراً. وهناك العديد من المصالح الاقتصادية القوية على مستوى الامة، من عمال المناجم في المانيا إلى مزارعي الأرز في اليابان، إلى صناعة الصلب في أميركا، التي ستستفيد ـ على المدى القصير على الاقل ـ من مشاعر الحمائية المتجددة.

هذا الخليط من الدوافع والمعتقدات لم يرقَ بعد إلى إيديولوجيا شاملة ومعادية للعولمة بشكل منهجي على شاكلة ربط الماركسية للحتمية التاريخية شبه العقلانية بالتعصّب المثالي. إنه احتجاج ضد مستقبل مخيف وضد حاضر باعث على النقمة أكثر مما هو مخطط بديل للوضع الإنساني. خلاصة القول إن العولمة مرفوضة لأسباب متنوعة، ينبع العديد منها من العداء لبصمتها الاميركية على وجه الخصوص ـ لكن العقيدة المعاكسة لم توفر بعد مخططاً تفصيلياً ذا إيديولوجية شاملة جذابة لنظام عالمي اقتصادي وسياسي بديل. ويستطيع معتنقو العقيدة المعاكسة أن يخدشوا الخصم المسيطر، لكن ليس في وسعهم شنّ هجوم معاكس حاسم.

لكن قد تظهر بمرور الوقت عقيدة معاكسة شاملة توفر الشرارة العقلية لمناخ سياسي عالمي شديد العداء للولايات المتحدة. وعندما يجيء وقت يكون من الرائج فيه عقلياً افتراض أن زمن الإيديولوجيات قد ولّى، يصبح للحركة المناوئة للعولمة - التي تصهر الحتمية الاقتصادية الماركسية مع الإنسانية المسيحية والهواجس البيئية، والتي يغذيها الاستياء من الظلم العالمي والحسد المطلق - القدرة على التحول إلى مذهب مناوىء لأميركا متماسك وجذّاب عالمياً.

إذا كان لذلك أن يحصل، فقد يمكن أن تصبح العقيدة المعاكسة أداة قوية في التعبئة السياسية للجماهير على نطاق العالم. وفي مرحلة ما، يمكن أن توفر قاعدة إيديولوجية موحّدة لتحالف لا يتألف من حركات شعبية ذات توجهات مختلفة وحسب، بل ومن دول تتّحد لمقاومة الهيمنة الأميركية. يمكن عندئذ للإيديولوجيين العدائيين الأكثر تعصُّباً وللقادة السياسيين المؤمنين بها استغلال الإدراك الحسي لأحادية أميركا، وفقدانها الشعور بمصالح الأفقر والأضعف، واستخدامها الاعتباطي للقوة، في استهداف أميركا بوصفها العدو العالمي رقم واحد.

الكلمة الفعالة في هذه الفقرات هي« يمكن». واستطلاعات الرأي العام التي أجريت في مختلف أنحاء العالم تشير إلى ميل متنامٍ نحو تبنّي وجهة نظر أكثر انتقاداً، أو حتى أكثر عدائية لأميركا. لكن ذلك الميلَ يعكس الاستياء من سلوك الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم أكثر مما يعكس رفضاً لطريقة العيش الأميركية بحد ذاتها أو لمذهب العولمة[17]. في الواقع، عندما جرى تعريف العولمة بأنها «تجارة متزايدة بين الدول في البضائع والخدمات، والاستثمارات»، كانت غالبية من استُطلعت آراؤهم في خمسة وعشرين بلداً تميل إلى التفاؤل في ما يتعلّق بتأثيرها على مستقبلهم الخاص. لكن كان هناك اختلاف أوسع بكثير بشأن تأثير العولمة على عدم المساواة العالمية، ما يعكس على نحو مفترض بيانات متضاربة في وسائل الإعلام بشأن هذه القضية المعقّدة. لكن الأكثر غرابة وأهمية - تبعاً للنظرة المتفائلة عموماً للعالم بشأن العولمة - هو أن قسماً كبيراً ممن شملتهم استطلاعات الرأي أبدى استحساناً مبهماً للحركات المناوئة للعولمة، على أساس أنها «تعمل من أجل مصلحتي»[18].

يمكن أن يكون ذلك التقمُّص الوجداني الغريب لمنتقدي العولمة إشارة تحذير. وربما تكون أحاسيس الجماهير بأن العولمة، بفصلها القرارات الاقتصادية الحيوية عن الأشخاص الأكثر تأثراً بها بشكل مباشر، تشكل خطراً يمكن أن يؤدي إلى تداعي إيمان العامة بالعملية الديموقراطية. ويمكن أن تشعر البلدان الضعيفة أو الفقيرة، وبخاصة الفئات الاجتماعية الأضعف، بالحرمان من أي صلة سياسية مباشرة بعملية صنع القرار التي تحدد مقدار رفاههم. وإذا ما تداعى اقتصاد قومي، لن يحاسب أحد سياسياً على ذلك ـ لا المؤسسات البعيدة متعددة الأطراف (مثل منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي)، ولا الأجهزة المتجاوزة للقوميات (مثل الاتحاد الأوروبي)، ولا الشركات العالمية الضخمة والمؤسسات المالية (المتواجدة في المدن البعيدة من البلدان الغنية في العالم). ويرى العديد من الناس أن العولمة الاقتصادية ترقى إلى التجريد من القوة السياسية.

يمكن للشعور المتفشي بالعجز الاجتماعي أن يوفر وضعاً ممتازاً لمختلف الديماغوجين الذين يترنَّمون بالشعارات القومية ويتحدثون الخطاب الماركسي ويتهجمُون بعنف على شرور حقيقة عالمية جديدة يمكن أن تلام بسبب هؤلاء الاستغلاليين الجشعين من أميركا وأوروبا البعيدتين ـ فيما يتلحفُون بطريقة رمزية معاكسة براية الديموقراطية. وستتحوّل العولمة إلى مؤامرة عالمية ضد الإرادة الشعبية[19]، بدلاً من أن تُفهَم على أنها نتيجة لتقارب العالم بفضل التكنولوجيا.

إن الإشارة إلى ذلك الخطر ليست من أجل تأييد الاتهام الديماغوجي، ولا من أجل تجاهل الاتصال المعقد بين ظاهرة العولمة وبزوغ نوع غير مسبوق من الهيمنة السياسية العالمية. لكن يمكن القول إن ردود الأفعال الشعبية الملتبسة على العولمة تشير إلى وجود مشكلة يحتمل أن تكون خطيرة. إن العولمة نعمة ونقمة في آن معاً، وإذا لم يعمد صنّاع السياسة الاميركيون إلى صهرها مع محتوى سياسي أخلاقي أكثر وضوحاً، يركّز على الرقي بمستوى الإنسان، فإن احتضانهم المتضارب لها يمكن أن يفضي إلى عكس النتائج المرجوّة.

يتعين أن يكون جوهر هذا المحتوى الأخلاقي المزيد من تطبيق

الديموقراطية. كما يتعين أن تتوفّر قنوات لكافة الأشخاص المتأثرين بالعولمة لكي يعبّروا عن مصالحهم الأساسية. وبكلام أعم، سيكون للعالم الأقل تطوراً ذخيرة - أو رغبة - أقل لمهاجمة الشرعية الأخلاقية للعولمة. وسيكون نشر ديموقراطية العولمة عملية طويلة ومعقدة ومتردّدة، وستعاني من نكسات على نحو منتظم، وستتطلب قيادة أميركية دائمة. ومع ذلك، يمكن أن تعزز أميركا الانصهار الأخلاقي المطلوب في مقاربتها للعولمة بتخفيف حدة دوافعها المذهبية، وممارسة ما تعظ به، والتركيز أكثر على الصالح العالمي.

ينبغي أن تتعامل الولايات المتحدة مع العولمة، سواء من حيث الخطاب السياسي أو صناعة السياسة القومية، على أنها فرصة لتحسين حالة الإنسان أكثر منها حقيقة لا جدال فيها. ومن شأن ذلك أن يخفف من الميل الإيديولوجي الحالي لأميركا نحو العولمة. وينبغي أن لا يكون السعي من أجل أسواق مفتوحة وإزالة الحواجز، غاية في حد ذاته، ولكن وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في العالم أجمع. وستظل «التجارة الحرّة» و«قابلية تحرّك رأس المال» مبدأين موجهين، لكن ينبغي عدم فرضهما بدون تمييز، وبالجملة على كافة الدول، دونما اعتبار للقيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية المحلية. كما أن تحاشي الإيديولوجيا لمصلحة مقاربة تمييزية وتفاضلية للعولمة سيظهر الحساسية الأميركية تجاه الاحتياجات الخاصة للبلدان الأخرى، ويغرس في الوقت ذاته تلك الحساسية بالتدريج في نفوس قادة شركات الأعمال الأميركيين.

وتقوّض أميركا أيضاً مصداقية قيادتها الأخلاقية بالطلب من الآخرين ما ترفضه لنفسها. عندما يثبت أن القواعد مضرّة اقتصادياً أو غير ملائمة سياسياً، غالباً ما تعمد أميركا إلى خرقها. وهذا التضارب يعزز الشكوك بدوافع أميركا - مما يقلل من التسامح مع سيطرتها - ويزيد من الحوافز لكي يهزأ الآخرون بالمثل من قواعد النظام. وبالنظر إلى الدور الاستثنائي لأميركا بوصفها المحرك الرئيسي للعولمة، يمكن تبرير بعض أشكال التسامح. لكن ينبغي تحديد معالمه بوضوح وألاّ يكون مشبعاً بالتظاهر بالصلاح.

بما أن أميركا تتمتع بفوائد العولمة، فعليها أن تضمن كذلك الجهود الهادفة إلى تلطيف شرور العولمة. يعتمد رفاه أميركا بشكل متزايد اليوم على كيفية رؤية

العالم لرفاهه الخاص. وكلما بدت أميركا أكثر قسوة في تعاطيها مع المعاناة العالمية، ازداد تمرد العالم على القيادة الأميركية. وبالتالي يتعين على أميركا أن تكون مستعدة لتحمل بعض التكاليف التي تكفل صالح العالم بدون توقع عائد فوري[20]. جوهر القضية أنه بتقديم تضحيات غير متبادلة ـ لكن محسوبة بعناية ـ من أجل الصالح العالمي، يمكن لأميركا إقناع العالم بأن تفوقها العالمي لا يشكل خطراً، مع التصدي من حيث المضمون للمظالم التي تولّد الأحقاد المعادية لأميركا.

في النهاية، تعتمد الجاذبية السياسية للعقيدة المعاكسة بدرجة كبيرة على كيفية ممارسة القيادة في الولايات المتحدة وعلى الحالة العامة للاقتصاد في العالم. فتعثّر الاقتصاد العالمي سيولّد مقاومة للعولمة، ويشجع على إقامة حواجز جديدة أمام التجارة الحرة، ويزيد من حدة الحرمان الاجتماعي في البلدان الفقيرة، ويضر بكل من القيادة السياسية الأميركية والجاذبية العالمية للديموقراطية.

بالنسبة إلى أميركا، يمكن أن تؤدي معضلات العولمة لا إلى العزلة الفلسفية وحسب، بل أيضاً إلى ظهور مذهب يمكنه تعبئة العداء العالمي ضد أميركا. ولذلك من الضروري أن تعترف القيادة الأميركية بأن الأمن، في هذا العصر المتميز بالوعي السياسي ومواطن الضعف الدولية المشتركة أمام وسائل إلحاق الدمار الشامل المتقدمة تكنولوجياً، لا يتوقّف على القوة العسكرية وحسب، بل أيضاً على مناخ الرأي السائد، والتعريف السياسي للعواطف الاجتماعية، ومراكز البغض المتعصّب.

وبالنظر إلى أهمية الشؤون الدولية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن التعاون الوثيق بينهما بشأن المسائل العالمية ـ الاقتصادية منها والسياسية ـ سيكون عاملاً حاسماً في تحديد المدى الذي ستبلغه العقيدة المعاكسة كقوة ذات نفوذ سياسي. كما أن نزاعاً خطيراً ينشب بين هذين العملاقين الاقتصاديين، اللذين اتفق أنهما يشكلان المركزين العالميين للديموقراطية، سيؤدي إلى ما هو أكثر من تهديد اقتصاديهما. سوف يؤدي إلى تهديد الجهود الهادفة إلى تعزيز عولمة منصفة ومنظمة وتحلّ الديموقراطية على نحو متزايد.

عالم تسقط فيه الحدود إلا في وجه للشعوب

تتصوّر العولمة مجتمعاً عالمياً بدون حدود أمام المال والمنتجات. لكن عندما يتعلق الأمر بالناس، لن يجد المناصرون للعولمة ولا المعارضون لها الكثير لكي يقولونه. مع ذلك، قد ينشأ في العقود التالية عن اجتماع ضغوطات موجات الهجرة، التي يولدها النمو الديموغرافي غير المتعادل والفقر العالمي الموزع بشكل غير متكافىء، والنتائج الاجتماعية لشيخوخة المجتمعات السكانية، تحوّل كبير جداً للوجه السياسي للكرة الأرضية.

يميل المدافعون عن العولمة، وكذلك منتقدوها، إلى القبول، كإطار عمل محدد بالنسبة إليهم، بعالم ذي حدود معيّنة ومقسّم إلى دول قومية، ذات تعريفات صارمة للمواطنة والإقامة. وبعض المنتقدين الصريحين للعولمة يصبحون عاطفيين إلى حد ما عند الإشارة إلى الحدود القومية على أنها «إجراءات حماية مهمة للنشاط الاقتصادي غير المقيّد ـ أي كافة قوانين الأمة التي ترعى اقتصادها، وصحة مواطنيها وسلامتهم، والاستخدام المستدّام لأرضهم ومواردهم، وما إلى ذلك[21]. سنجد بالطبع في بعض الدول الغنية، الأشخاص نفسهم الذين كانوا سيعترضون على حسنات العولمة لولا ذلك، يصرخون بشعارات حادة معادية للهجرة لأنهم يرغبون في المحافظة على الإطار الإثني المألوف لدولتهم القومية.

لكن الحال لم تكن كذلك دائماً. فإلى حين ظهور الدولة القومية، وتحديداً إلى حين ظهور نظم مراقبة الحدود الفعّالة بقدر معقول، كانت حركة الناس تتعرّض للإعاقة من الإلزام القومي أقل مما تعيقها الوثائق والتحامل ضد الأجانب، والعوائق الجغرافية التي تعترض الانتقال الاجتماعي، والجهل المنتشر بظروف المكان الذي يلي بيئة المرء مباشرة. وداخل أوروبا، بدءاً من العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر، كانت حركة التجار واستيطان المستعمرين (مثل استيطان الألمان في أوروبا الشرقية وحتى في روسيا) خالية تقريباً من القيود السياسية، بل إن الحكام المستنيرين كانوا يشجعونها. كما أن الاستكشاف عبر المحيطات في تلك الأثناء أوجد فرصاً هائلة لتوطين عفوي نسبياً.

يمكن القول كاقتراح عريض إنه لغاية القرن العشرين، كانت الظروف

الاجتماعية السياسية هي التي تحدد الهجرة لا القرارات السياسية. وهكذا فإن جواز السفر، وهو ظاهرة عالمية للقرن العشرين، يرمز إلى خسارة البشرية لحقها - حتى ولو كانت ممارسته صعبة عملياً - في أن ترى في الكرة الأرضية منزلها المشترك. وبوصفه نتيجة للقومية، فقد كان خطوة إلى الوراء من وجهة النظر الإنسانية.

يعاد فتح تلك القضية الآن على نحو مؤلم. وقد صار السؤال عن مقدار إحكام حدود الاتحاد الأوروبي الموسع معضلة يدور النزاع حولها على نطاق واسع داخلياً وخارجياً. وكانت مسألة موعد رفع القيود القومية المعترف بها رسمياً واحدة من أصعب المسائل التي عقّدت قرار الاتحاد الأوروبي في أواخر العام 2002 بدعوة عشرة بلدان إضافية لنيل عضويته. وأصبح تأثير التوسيع الأخير للاتحاد الأوروبي على حركة المواطنين الروس (ليس داخل الاتحاد الأوروبي وحسب، بل عبر المناطق الموسعة للاتحاد بين روسيا ومنطقة كالينغراد التابعة لها) أو حركة الأوكرانيين، يثير تحدياً للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وباعتبار الولايات المتحدة الهدف المختار للهجرة العالمية، فهي تواجه معضلات مشابهة. فقرابة ربع المهاجرين في مختلف أنحاء العالم والذين يفوق عددهم 140 مليوناً مقيمون في الولايات المتحدة، ومن أصل ما يزيد على 30 مليون مقيم وُلد في الخارج، هناك قرابة الثلث قدموا من المكسيك. كما أن المكسيك مصدر رئيسي للهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة. من الواضح أن هذا مأزق خاص. ولاتزال مسألة كيفية تنظيم تدفق المهاجرين بحيث يعود ببعض النفع على الطرفين مصدراً مستمراً للتوتر بين البلدين. كما أن التكيّف داخل أميركا مع تنامي الحضور الثقافي واللغوي للمجتمع اللاتيني يشكل قسماً من الجانب المحلي لتلك المعضلة.

عندما ننظر إلى الهجرة كنتيجة أصيلة للثورة التكنولوجية العالمية لا كجدال مذهبي، فإن العولمة تجعل من الهجرة العالمية قضية ملحّة. تبين الأرقام(بالملايين) في الجدول التالي الاختلال في التوازن الديموغرافي الآخذ في

الازدياد بين أوروبا وأميركا الغنيتين وبين الدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

التوزيع المتغير للسكان في العالم (بالملايين)								
	1900		2000		الزيادة المطلقة	2020		الزيادة المطلقة
	السكان	المجموع%	السكان	المجموع%	(2000-1900)	السكان	المجموع%	(2020-2000)
آسيا	947	57%	3672	61%	2725	4582	60%	910
إفريقيا	133	8%	794	13%	661	1231	16%	437
أميركا اللاتينية	74	5%	519	9%	445	664	9%	145
أوروبا	408	25%	727	12%	319	695	9%	-32*
أميركا الشمالية	82	5%	314	5%	232	370	5%	56
العالم	1650		6056		4406	7579		1523

* في العام 1999، كانت معدلات الوفيات في 18 دولة أوروبية أعلى من معدلات الولادات، حيث حازت روسيا وأوكرانيا على أعلى نسبتين سلبيتين. (البيانات مأخوذة من قسم السكان التابع للأمم المتحدة).

لم يقتصر الأمر على تدني تعداد السكان المشترك لأوروبا وأميركا الشمالية من 30 في المئة من إجمالي عدد السكان في العالم سنة 1900 إلى 17 في المئة فقط في العام 2000، بل إنه من المرجح في غضون العشرين سنة القادمة أن يهبط إلى 14 في المئة فقط من السكان في العالم. وسوف يتدنى عدد سكان أوروبا، في حين يتوقع أن ينمو عدد سكان آسيا بمقدار 910 ملايين نسمة. وفي نفس الوقت، ستتزايد نسبة المسنّين من سكان البلدان الغنية في العالم. وبالتالي فإن الهجرة ضرورة اقتصادية كما هي ضرورة سياسية بالنسبة إلى البلدان الأكثر ازدهاراً التي يكثر فيها المسنّون، في حين أن الهجرة قد تخدم كصمام أمان للضغوطات الديموغرافية المتزايدة في العالم الثالث الفقير ذي الكثافة السكانية العالية أصلاً.

أخذت غالبية بلدان العالم الثالث في التحوّل إلى قدّاحة ضخمة متشرّبة

بالعداء للغرب ولأميركا - ويمكن للميول الديموغرافية العالمية أن تشعلها. وثمة تفاوت كبير في الدخل الفردي بين الغرب الغني، الآخذ في الانكماش والتقدُّم في السن، وبين الشرق والجنوب الفقيرين، ذوي المجتمعات المتنامية التي ستبقى شابّة نسبيًا. وفي حين أن الدخل السنوي للفرد في أميركا الشمالية (المحسوب بدلالة مكافىء القوة الشرائية) يفوق 30000 دولار، ويتراوح في دول الاتحاد الأوروبي بين ما يقارب 17000 دولار و30000 دولار، نجد أنه يتراوح في أعلى البلدان كثافة بالسكان في العالم الثالث بين 875 دولار في نيجيريا، وحوالي 2100 دولار في باكستان، و 2540 دولار في الهند و3100 دولار في إندونيسيا و3900 دولار في مصر و4400 دولار في الصين. واعتباراً من العام 2001، كان الدخل الفردي في خمس عشرة دولة إفريقيا دون 1000 دولار - أي أقل من ثلاثة دولارات في اليوم.

في هذا السياق العام غير المتكافىء على نحو مذهل سيعاني معظم سكان العالم من الفقراء من ضغوط ديموغرافية كبيرة. والبلدان التي ستشهد أعلى معدلات للولادات خلال النصف الثاني من القرن تواجه ظروفاً تعتبر الأقل نفعاً من الناحية الاقتصادية، والأقل استقراراً من الناحية السياسية، والأشد تفجراً من الناحية الاجتماعية في العالم، بدءاً من فلسطين ومروراً بالخليج العربي ووصولاً إلى أكثر المناطق تقلباً في جنوب آسيا[22]. وإذا فشلت هذه البلدان في تحقيق الطموحات السياسية وتنشيط الاقتصادات المتضخمة - وهو أمر ممكن - فقد تكسب الحركات المزعزعة للاستقرار المحلي وذات النزعة التعديلية على الصعيد الدولي، والعنيفة والمعادية للغرب في الغالب، جموعاً كبيرة من المجندين.

وعلى الأرجح ستشتد الضغوطات الاجتماعية بحلول العام 2020 على سكان أفقر المناطق في العالم، والتي يُتوقع أن تغلب على مجتمعاتها فئة الشباب، مما يجعلها الأكثر اضطراباً من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. بالنسبة إلى آسيا، يتوقع أن تكون نسبة من هم دون سن الثلاثين 47 في المئة، وفي الشرق الأوسط/شمال إفريقيا، 57 في المئة، وفي إفريقيا جنوب الصحراء 70 في المئة. في المقابل، يتوقع أن تكون نسبتهم 42 في المئة في

أميركا الشمالية، و31 في المئة في أوروبا. وسيكون «تزايد الشباب» حاداً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجه خاص، ما يشكل تهديداً خاصاً للاتحاد الأوروبي بسبب قربه من تلك المنطقة. في العام 2000 أفاد تقرير أعدته وكالة الاستخبارات المركزية أن «شعوب البلدان الأفقر والأكثر اضطراباً من الناحية السياسية في العالم - على سبيل المثال لا الحصر: أفغانستان، باكستان، كولومبيا، العراق، قطاع غزة، اليمن - ستكون الأكثر شباباً بحلول العام 2000. وسيفتقر معظم هذه البلدان إلى الموارد الاقتصادية أو المؤسساتية أو السياسية التي تجعل هؤلاء الشباب يندمجون في مجتمعاتهم»[23]. هؤلاء الشباب المحرومون، بآمالهم المحدودة وغضبهم الشديد، سيكونون المتمردين الأكثر تأثراً بالعواطف، ضد النظام الدولي الذي تسعى أميركا إلى ضمانه.

سوف تصبح هذه الفروقات أكثر تفجراً بسبب الوعي غير المسبوق تاريخياً للفقراء بالظروف الأفضل في الأماكن الأخرى من العالم - والفضل يعود لوسائل الإعلام، والتلفاز بوجه خاص. يضاف إلى ذلك أن فقراء العالم يتزايدون ازدحاماً داخل الأحياء الفقيرة والكبيرة الحجم، والتي تتنامى بشكل عشوائي في المدن، وهم الأكثر تأثراً بالدعوات الراديكالية سياسياً أو الأصولية دينياً، والتي تغذّيها الكراهية للأجانب. وبالتالي ستكون أميركا وأوروبا وحفنة من الدول الغنية، وربما اليابان قريباً، بمثابة أماكن جذب للمحرومين اجتماعياً ومراكز بؤرية لكراهيتهم.

وفي مقابل هذه الخلفية، تعمل الهجرة على تغيير التركيبة الاجتماعية الثقافية لأوروبا الغربية. ففي بعض البلدان الأوروبية مثل النمسا وألمانيا وبلجيكا، لا تقل نسبة المواطنين الذين ولدوا في الخارج كثيراً عن نسبتهم في أميركا، في حين تسير فرنسا والسويد في الاتجاه ذاته. ونتيجة لذلك، بدأت التوترات السياسية والاجتماعية تطفو إلى السطح في عدد من الدول الأوروبية، بحيث أصبحت الحركات المعادية للمهاجرين أكثر انتشاراً. لكن مع ذلك، لا تستطيع أوروبا الغربية اليوم ولا اليابان غداً وقف الهجرة. فاقتصاداتها بحاجة

متزايدة إلى استيراد العمالة الشابّة - يرجع ذلك جزئياً إلى أن الرخاء جعل الأعمال كثيفة العمالة أقل جاذبية بالنسبة إلى المواطنين، لكن السبب الرئيسي يرجع إلى ظاهرة جديدة لم تجذب الانتباه العام إلاّ مؤخراً: التقدم العالمي المطرد والمتسارع في السن[24].

إن لظاهرة شيخوخة المجتمع مضاعفات بعيدة المدى على صعيد العولمة الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. فهي تزيد من نسبة غير المنتجين والمواطنين المعولين من السكان، في حين تزيد أيضاً في النفوذ السياسي لهؤلاء المواطنين. وهذا اتجاه عالمي مع أنه غير متساو على الصعيد القومي بسبب المعدلات المتفاوتة للوفيات والخصوبة. واستناداً إلى المكتب الإحصائي الاميركي والامم المتحدة، فقد بلغ متوسط الاعمار في العام 2000 في الولايات المتحدة 35.5 سنة، وفي أوروبا (بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الاتحاد الأوروبي وروسيا) 37.7 سنة؛ وفي اليابان 41.2 سنة؛ وفي الصين 30 سنة؛ وفي الهند 23.7 سنة - لكن بحلول العام 2050، سيصبح متوسط الاعمار في الولايات المتحدة 39.1 سنة، وفي أوروبا 49.5 سنة، وفي اليابان 53.1 سنة، وفي الصين 43.8، وفي الهند 38 سنة.

مع هذا التناقص المطرد في النسبة المئوية للفئات المنتجة من السكان والنسبة المئوية المتنامية لمن يعتمدون في إعالتهم على الآخرين، من المرجَّح أن تصبح الضغوط على الميزانية الناتجة عن متطلبات الرعاية الاجتماعية والعبء المترتّب على النمو الاقتصادي، أكثر انتشاراً عالمياً. فنسبة الذين تفوق أعمارهم الخامسة والستين ستزيد في كافة البلدان، لكن سيكون في البلدان الغنية أعداد أقل ممن هم دون الثلاثين. ومما يزيد الامور سوءاً، الاحتمال الراجح بأن البلدان الغنية ستسمح بدافع الضرورة باستقبال مزيد من المهاجرين من الشباب، وستبذل بوجه خاص جهداً مركزاً لجذب الافضل تعليماً منهم، مما يعمّق المعضلات الاجتماعية في البلدان الأفقر والاقل تطوراً، لانها سوف تخسر بعضاً من الشرائح الأكثر انتاجية والأكثر إبداعية والأفضل تعليماً من الطبقة العاملة من سكانها. ويقدَّر بأن هناك ما يقارب 1.5 مليون مهاجر من ذوي المهارات قدموا من البلدان الأقل تطوراً ويعملون حالياً في أميركا والاتحاد الاوروبي

وأستراليا واليابان. وقد فقدت إفريقيا وحدها 200000 من الاختصاصيين وحوالي 30000 من حملة الدكتوراه خلال العقد الأخير مع أنها في أمسّ الحاجة إليهم[25].

وفي حين يرجّح أن تكون التأثيرات بعيدة المدى لشيخوخة المجتمع عالمية، فإن وقعها الفوري سيكون على البلدان الأغنى والأكثر تطوراً، وبصفة خاصة أوروبا واليابان. وتعتبر شعوب إيطاليا وإسبانيا واليابان «الأكبر سنّاً» في العالم حالياً (بدلالة نسبة كبار السن إلى مجموع السكان). لكن ظاهرة شيخوخة المجتمع آخذة في الانتشار، وما يزيد في حدتها ما يحدث بموازتها من تناقص في عدد السكان، بحيث يتوقع أن يتقلص حجم السكان في أكثر من ثلاثين بلداً بحلول منتصف القرن. وربما ستبلغ نسبة التقلص في حجم سكان إسبانيا وإيطاليا 20 في المئة، ولا تتخلّف اليابان عن ذلك كثيراً. إذن يرجح أن تتزايد مشكلة البلدان الغنية والمسنّة تفاقماً. وإذا ما اقترنت بتدنٍ كبير في معدل الولادات، فقد ترتفع نسبة التقديمات الاجتماعية لكبار السن إلى درجة خطيرة من الناحية المالية، مع ما يترتب على ذلك من ديون عامة ضخمة وحتى تخلف عن إيفائها في المستقبل غير البعيد[26].

وبالمقابل، نجد أن عدد السكان في أميركا سيستمر في النمو، وإن يكن بوتيرة أبطأ مع تزايد الاتكال على الهجرة وعلى معدلات الولادة العالية لدى المهاجرين (يقدّر بأن الهجرة ومواليد الأمهات المهاجرات تشكل ثلثي النمو السكاني السنوي في أميركا). ونتيجة لذلك، من المرجح أن يكون وضع أميركا أفضل من وضع حلفائها الأساسيين وحتى بعض البلدان النامية من حيث نسبة إعالة كبار السن فيها وتجدد قوتها العاملة[27].

الحقيقة المؤلمة هي أن أوروبا واليابان لن تكونا قادرتين على المحافظة على مستوى المعيشة فيهما ولا على واجباتهما الاجتماعية تجاه المواطنين الذين يتزايد تقدمهم في السن، بدون إدخال دم جديد ـ أو ما يعرف «بهجرة الإحلال» ـ وحتى في تلك الحالة سيكون العلاج جزئياً. ومن غير المرجح في الواقع أن تسمح معظم البلدان المتأثرة بالهجرة على النطاق المطلوب، ولو من أجل المحافظة على النسبة الحالية للعاملين المنتجين إلى المعولين. وستتجاوز أعداد

المهاجرين الذين ستحتاج هذه الدول إلى استيعابها المدى العملي، أي عدة ملايين[28].

قد يكون الاتحاد الأوروبي قادراً في البداية على تخفيف المشكلة الديموغرافية بالتوسع شرقاً. فاستيعاب الغرباء أسهل إذا كانوا على الأقل ينتمون إلى ثقافة واحدة ولا تقف دون وصولهم حواجز قانونية. بالنسبة إلى فرنسا أو ألمانيا، على سبيل المثال، يندمج المهاجرون البولنديون بسرعة أكبر ويلقون قبولاً اجتماعيًا أكبر مقارنة بالمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا أو تركيا، ناهيك عن ذكر العدد المتنامي مؤخراً للآسيويين الجنوبيين. لكن أوروبا الشرقية (وبخاصة أوكرانيا وروسيا) ستصاب أيضاً باجتماع تناقص السكان والتقدم في السن معاً، وهو ما سيقلل من الأيدي العاملة المتوفرة للهجرة نحو الغرب.

لا مفر من زيادة حجم وجود المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، في أوروبا، مع كل ما يصاحب ذلك من نزاعات اجتماعية وثقافية. وردة الفعل التي ظهرت مؤخراً في هولندا ضد الأجانب المقيمين حديثاً إنما ترجع بدرجة كبيرة إلى التصور الاجتماعي بأن 5 في المئة من سكان البلاد هم من المهاجرين المسلمين (ومعظمهم من المغاربة والأتراك) الذين لم يتقبلوا عادات الهولنديين وطريقة عيشهم - وهي مجموعة زاد حجمها عشرة أضعاف خلال الثلاثين سنة الماضية. وظهرت مثل ردود الأفعال هذه في بلدان أخرى في أوروبا.

إن هذا الائتلاف من الضغوطات التي تسببها الهجرة والشيخوخة المجتمعية يرجح أن يولّد في البلدان الغنية والمسنّة والتي تعاني من تناقص تدريجي في السكان، إعادة تعريف تدريجية للمفهوم التقليدي للدولة القومية المعرّفة على أساس إثني. وتلك العملية المؤلمة المحتومة ملازمة للعولمة. في الوقت الحاضر، نجد أن كافة الدول الغنية في العالم تقريباً (باستثناء الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا) معرّفة على أساس إثني. ولا يشتمل الاستيعاب على القبول الرسمي بالمواطنة والالتزام المخلص بمستقبل مشترك وحسب - كما هو الحال في أميركا - بل أيضاً غرس ماضٍ مشترك وأسطوري في الغالب. يبدأ المهاجرون إلى الولايات المتحدة عادة باعتبار أنفسهم أميركيين قبل أن يكتسبوا

الجنسية. ويختلف الأمر عن ذلك في أوروبا، حتى في بلد مثل فرنسا وتقاليدها في الاستيعاب اللغوي. أما بالنسبة إلى اليابان المعزولة والفريدة ثقافياً، فإن فكرة استيعاب ملايين من المهاجرين قريبة من المستحيل. في هذه البلدان، يتشابك التاريخ القومي واللغة والهوية الثقافية والدينية على نحو حميم ومعقد، ويماثل التماهي مع الماضي القومي في أهميته القبول الكامل بمستقبل قومي مشترك.

هناك نتائج إضافية لهذه المشكلة المحيرة، ولبعضها مضامين جيوسياسية مهمة بالنسبة إلى أميركا. وتنقسم الأخيرة إلى ثلاث فئات: تأثير الهجرة والشيخوخة (1) على المزاج القومي لبلدان «العالم الأول»؛ (2) على دور تلك البلدان في الأمن الدولي، والأهم من ذلك (3) على الموقف السياسي العالمي لأميركا.

وُصف التباين ألمانيا العام 1900 وألمانيا العام 2000 على نحو مناسب (من قبل مصدر لم يذكَر اسمه) بأنه الفرق بين بلد «كان أكثر من نصف سكانه من الفقراء ودون الخامسة والعشرين» وبلد «أكثر من نصف سكانه من الأغنياء وفوق الخمسين». وإذا تركنا جانباً بعض المبالغات الإحصائية، ترسم هذه الصورة جوهر التغير في المزاج القومي الألماني: انتقال من هوية قومية نشطة ومثيرة للمشاعر إلى وجود مريح قعيد. وهكذا أصبح المزاج القومي نمط حياة أكثر منه مهنة نشطة جازمة، وأصبح امتلاك منزل لتمضية العطل في الريف المجاور أكثر إرضاء من الاستيلاء على أراضي دولة أخرى.

هذا التغير في النظرة، الذي يرمز إلى التجربة الأوروبية الغربية، يوحي بأن الاتحاد الأوروبي لن يكون كثير الميل نحو ترجمة وحدته السياسية اللاحقة إلى إمكانات مهمة عالمياً تبرزها كقوة عسكرية. بالطبع، يمكن أن يزيد الضيق المالي المصاحب لتنامي نسبة إعالة الطاعنينَ في السن من حدة المشاعر المعادية للنزعات العسكرية، ومن صعوبة الحصول على موافقة الناخبين على أي زيادات ذات شأن في الإنفاق العسكري الأوروبي. وفي نفس الوقت، فإن التدهور الديموغرافي الذي يلوح في الأفق سيؤدي إلى مزيد من الانخفاض في مجموع

المواطنين الذين يصلحون للخدمة العسكرية. ومن المرجّح أن يزيد هذان الاتجاهان من صعوبة تجنيد المتطوعين للخدمة العسكرية.

وقبل أن يفوت الأوان قد لا يكون أمام الاتحاد الأوروبي - وربما الولايات المتحدة في وقت لاحق - خيار سوى إحياء سياسات التجنيد التي تذكّرنا بعصر ما قبل القوميات في الشؤون العسكرية. ومع استبدال الجيوش المحلية المعتمدة على التجنيد (والتي تعود إلى عهد الثورة الفرنسية) حالياً بقوات عسكرية محترفة وتتمتع بمهارات تكنولوجية، قد تجد الدول عالية التطور نفسها مضطرة إلى الاعتماد على تجنيد مرتزقة من المهاجرين. وعندما لا تصبح الحماسة الوطنية المحدّد الأساسي للروح القتالية، قد تصبح الجيوش المحترفة للبلدان الغنية مؤلفة من مجندين ذوي تدريب عالٍ من العالم الثالث يمتد ولاؤهم إلى موعد حصولهم على راتبهم الثاني.

في الوقت الحالي، ستتمتع الولايات المتحدة بميزة كونها أقل عرضة إلى حدٍ ما إلى معضلة المقصّ الذي تولّده شيخوخة المجتمع والتدني الحاد في نمو السكان. وإذا صحت التوقعات الحالية، فسوف تحافظ أميركا على قاعدة ديموغرافية متينة تمكّنها من ممارسة القيادة وفقاً لما تمليه عليها أفكارها بشأن العولمة. وسيظل شركاؤها الأغنياء في حالة استقرار داخلي على الأرجح، لكنهم لن يستغنوا عن الاعتماد على حماية الولايات المتحدة للأمن العالمي. ومع استقرار التعداد السكاني لهذه البلدان أو تقلّصه، قد تعاني من تصاعد النزاعات الإثنية مع تزايد الاعتماد على اليد العاملة من المهاجرين. ولذلك تصبح العولمة أقل جاذبية بالنسبة إليهم. لكن قد تتعرض معظم بلدان آسيا، والشرق الأوسط وإفريقيا، إضافة إلى أقسام من أميركا اللاتينية إلى ضغوطات ديموغرافية متزايدة على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

وفي ذلك السياق، يمكن أن تكون التجربة الأميركية للمجتمع المتعدد الثقافات على نحو متزايد، وتقاليدها الاستيعابية ذات التوجه المستقبلي، نموذجاً مطمئناً للآخرين الذين لايزالون أسرى القومية الأكثر تكاملاً. كما أنه نظراً لحيوية أميركا النسبية، من المرجّح أن تكون في وضع أنسب لتعزيز رد عالمي أكثر تعاوناً على النتائج المختلفة للدينامية الديموغرافية غير المتكافئة. وكما أن منظمة

منظمة التجارة العالمية باتت ضرورة إذا كان للعولمة أن تكتسب طابعاً منظماً على نحو معقول، فقد تساعد الأداة الدولية لتنظيم (وأنسنة) الهجرة العالمية(منظمة للهجرة العالمية؟) في وضع بعض المعايير المشتركة لطريقة التعامل الاعتباطية وغير المتسقة حالياً مع المهاجرين. سوف تحجم الدول القومية بالطبع عن الخضوع لأي تحكم في الدخول إلى أراضيها، لكن مع مرور الوقت، ستدفع الدينامية الديموغرافية غير المتكافئة بالضرورة في اتجاه البحث عن حلول أوسع مما يمكن لأي بلد بمفرده أن يفرضها.

في التحليل النهائي، العولمة التي تحابي الأغنياء بدون تمييز وتتعامل مع المأساة الإنسانية للهجرة بطريقة تعود بالنفع على الميسورين بالفعل ستكون عولمة تعطي المبرر لمنتقديها، وتحشد أعداءها وتزيد في تقسيم العالم. وحده العالم المفعم بوعي اجتماعي مشترك والأكثر انفتاحاً لا على حركة البضائع والأموال فحسب - حتى لو كانت منظمة - بل على حركة الأشخاص أيضاً، سيحقق الإمكانات الإيجابية للعولمة.

ملاحظات

(1) Charles F. Doran, «Globilization and Statecraft», *SAISphere* (Winter 2000) معهد بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة.

(2) لنأخذ على سبيل المثال، الدراسة واسعة الانتشار التي أعدتها في أوائل العام 2001 مؤسسة استشارية دولية رائدة، A.T Kearny، بالاشتراك مع مجلة معتبرة تعنى بالشؤون الدولية، *Foreign Policy*، بعنوان «مؤشر العولمة» «Globilization Index» وهي تقدم «أول دليل شامل للعولمة في خمسين سوقاً أساسية وناشئة». كما ادعى المؤتمر الصحفي الذي عقدته Kearny بأن «أحد أهم اكتشافات» الدراسة هو أن الدول الأكثر عولمة ذات الأسواق الناشئة «تتمتع بمساواة أكثر في الدخل مقارنة بنظيراتها الأقل عولمة». واستدلت على ذلك بدول مثل بولندا وإسرائيل وجمهورية التشيك، والمجر، ولم تذكر إن كان لكل من هذه البلدان تاريخ سابق قوي بالمساواتية الاشتراكية.

وعلى غرار ذلك، ادعت الدراسة «أن الدول الأكثر عولمة في العالم تميل إلى التمتع بحرّيات مدنية أكبر وحقوق سياسية أوسع استناداً إلى مقاييس» «بيت الحرّية»...» وهنا أيضاً، لم يلحظ المؤشر في كل حالة ذكرها (هولندا، السويد، سويسرا، الخ) أن الالتزام بالقوانين وبالديموقراطية راسخ منذ زمن طويل، وأنها تتضمن علاقة عرضية كانت في الواقع معاكسة على الأرجح. وذكر المؤشر، عَرَضاً سنغافورة على أنها الدولة الأكثر عولمة في العالم، وهو ما كان يفترض أن ينعكس بطريقة ما على سجل حقوق الإنسان فيها.

وفي دراسة لاحقة، صدرت بعد سنة من تاريخه («مؤشر العولمة» لسنة 2002)، تكرر الادعاء نفسه «بأن الدول الأكثر عولمة في العالم تتفاخر بمساواة أكبر في الدخل مقارنة بنظيراتها الأقل عولمة... وفي ما عدا بعض الاستثناءات، تتمتع الدول ذات التصنيف المرتفع في مؤشر العولمة بحرّية سياسية أكبر... وبمقارنة تصنيفات مؤشرنا بمسح الشفافية الدولية في ما يختص بالفساد، يتضح أن الموظفين الرسميين في البلدان الأكثر عولمة أقل فساداً من نظرائهم الذين يعملون في اقتصادات مغلقة» ـ بما يوحي بأن العولمة تعزز المساواة والحرّية السياسية والنزاهة.

(3) غالباً ما يستشهد قادة نقابات العمال بأن 21 مليون أميركي كانوا يعملون في مجال التصنيع في العام 1979، أي ما يقارب 30 في المئة من العمالة الكلية؛ وفي العام 2001، تقلص ذلك العدد إلى 16 مليوناً برغم زيادة حجم اليد العاملة بمقدار 15 مليوناً.

(4) الصينيون أنفسهم مختلفون بشأن التعليل الإيجابي لتأثير العولمة ويؤكد تحليل مفصل في الجريدة الرسمية للحزب الشيوعي الصيني («The Major Trends in Today's World», *People's Daily*، 3 نيسان/إبريل سنة 2002)، أن العولمة أدت إلى توسيع الفجوة بين الجنوب الفقير والشمال الغني... في السنين الثلاثين الأخيرة، وزاد عدد الدول الأقل تطوراً من 25 إلى 49 دولة؛ وزاد عدد الفقراء في العالم من 1 مليار نسمة قبل خمس سنين إلى 1,2 مليار نسمة».

(5) تعدّ جدول أعمال اللقاءات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ما يعرف

«بمجموعة الأربعة» المؤلفة من الولايات المتحدة وكندا واليابان والاتحاد الأوروبي، وهي تشكل معاً حوالي ثلثي حجم التجارة العالمية. كما أن قضية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة توفر نفوذاً غير مسبوق للمفاوضين الذين يمثلون الولايات المتحدة يمكّنهم من التأثير على مواقف باقي الدول الأخرى. فرئيس البنك الدولي أميركي وفقاً للعرف، والولايات المتحدة تملك أعلى نسبة من قوة التصويت فيه، وفي صندوق النقد الدولي، تتطلب القرارات المهمة 85 في المئة من التصويت لصالحها، وحصة الولايات المتحدة من قوة التصويت 17.11 في المئة، مما يعطيها حق فيتو وحيد وفعال. فلا عجب إذن من وصف البعض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي «ببرنامجي إعانات تابعين لوزارة المالية الأميركية».

(6) وفقاً للمندوب التجاري للولايات المتحدة، «ما توصل إليه مجلس فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية لا يمكنه إجبارنا على تغيير قوانيننا... وأميركا تحتفظ بسيادتها الكاملة في قراراتها لجهة تنفيذ توصيات المجلس من عدمه». انظر «America and the World Trade Organization» في الموقع http://www.ustr.gov/html/wto-usa.html.

(7) يوضح ذلك نتائج «مؤشر الالتزام بالتنمية CDI الذي وضعه مركز التنمية العالمي ومجلة *Foreign Policy*، والذي «يصنف بعضاً من أغنى الأمم في العام وفقاً لمدى مساعدة سياساتها في أو إعاقتها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الفقيرة» استناداً إلى حجم المساعدات والتجارة، والاستثمار، والتحسس بمشكلات البيئة، والانفتاح على الهجرة، والمساهمة في مهام حفظ السلام. كان أداء مجموعة البلدان السبعة، التي تشكل معاً «ثلثي الإنتاج الاقتصادي في العالم» رديئاً في التصنيف، حيث هبطت الولايات المتحدةَ إلى المرتبة العشرين وهبطت اليابان إلى المرتبة الحادية والعشرين، من أصل إحدى وعشرين مرتبة. «Ranking the Rich», *Foreign Policy,* (May/June 2003).

(8) في مناسبة خاصة بذكرى 11 أيلول/سبتمبر ربطت تلك الحادثة عرضاً بالعولمة، فقد صرّح الفيلسوف الفرنسي المعروف، جان بودْريلار في

كتيبه *L'Esprit du Terrorisme* (باريس 2001) «أن الإرهاب لا أخلاقي... وأنه يرد على عولمة هي نفسها غير أخلاقية»، حيث تمارس هذه الأخيرة تواطؤاً جماعياً على شكلَ «ابتهاج شديد لرؤية دمار هذه القوة العظمى، أو رؤيتها بدلاً من ذلك في حالة من التدمير الذاتي، انتحار جميل». وفي رأيه، تخوض البشرية الآن الحرب العالمية الرابعة، الأولى كانت ضد الاستعمار، والثانية ضد النازيّة، والثالثة ضد الاتحاد السوفياتي، فيما لا تزال تخوض الحرب الرابعة ضد العولمة. نشرت صحيفة **لوموند** هذا الكتيب في 3 تشرين ثاني/نوفمبر سنة 2003 حيث خصصت له صفحتين كاملتين.

(9) Pierre Bourdieu, «Uniting to Better Dominate»، مساهمة في «Conflicts over Civilization», *Items 8; Issues* 2,no.3-4 (Winter 2001), 1-6.

(10) *Alternatives to Economic Globalization: A Better World is Possible,* ed. John Cavanagh, et al. (San Francisco: Berrett-Koehler, 2002), 18.

(11) أشارت إلى هذه النقطة بقوة شو في «A World on the Edge» *The Wilson Quarterly* (خريف 2002) (في مراجعة لكتابها *A World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic and Global Instability*). في ما يلي أمثلة بسيطة تدعم وجهة نظرها الأساسية: في الفلبين، يشكّل الصينيون 1 في المئة من السكان، ويتحكمون بقرابة 60 في المئة من الاقتصاد (وحيث يعيش ما يزيد على 60 في المئة من الفلبينيين على 2 دولار في اليوم تقريباً)؛ في إندونيسيا، يشكل الصينيون 3 في المئة من السكان ويسيطرون على حوالي 70 في المئة من الاقتصاد الخاص (وحيث العنف ضد الصينيين مشكلة دورية)؛ ويلعب الصينيون دوراً مشابهاً في جنوب شرق آسيا وفي بورما. وفي غرب إفريقيا، يسيطر المهاجرون اللبنانيون على بعض من أنواع التجارة، وفي رواندا قتلت الغالبية من الهوتو 800000 من التوتسي الذين كانوا يحتكرون تقليدياً قطاع تربية المواشي. كما كان

التجار الهندوس قبل طردهم من غرب إفريقيا يسيطرون على التجارة. ولا يزال عدد صغير من المزارعين البيض يمتلكون معظم الأراضي الزراعية في زيمبابوي.

(12) Hubert Vedrine, «Democracy has many hues», *Le Monde Diplomatique, (December 2000)*. كما أن صحيفة لوموند نفسها لا تزال تنشر مقالات عديدة مناوئة للعولمة. من الأمثلة على ذلك ما كتبه إغناشيو رامونت تحت عنوان «The Axis of Evil»، (15 آذار/مارس سنة 2002) حيث أكد الكاتب على أن «هناك صناعة بأكملها تهدف إلى إقناع البشرية بأن العولمة سوف تجلب السعادة العالمية... أوجد المحاربون الإيديولوجيون المدافعون عن العولمة، متسلحين بالمعلومات، دكتاتورية تعتمد على التواطؤ السلبي للخاضعين لهم». وجرى تطوير هذه الفكرة أكثر في كتاب للمؤلف نفسه *Propagandes Silencieuses* (باريس: غاليلي، 2000). ولكي نكون منصفين نشير إلى أن هناك وجهات نظر فرنسية أخرى تنتقد طابع الحنين إلى الماضي للاتهامات الموجهة إلى العولمة، حيث ترى فيها ردة فعل مبالغاً فيها تجاه ميول أميركا نحو الهيمنة والميل إلى «البحث عن ملجأ غير محدود خلف طرقنا التقليدية في التفكير والتي تمشي بنا خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء». انظر Jean-Claude Milleron, «La France et la mondialisation», *Commentaire,* no. 100 (Winter 2002-2003), 817.

(13) مثلاً يناقش مؤرخ روسي، اسمه ألكسندر فولكوف، ارتباط العولمة بالإمبريالية العالمية للولايات المتحدة، في مقالة ذات عنوان آخاذ «International Totalitarianism: Never Before in History Have Conditions So Favorable for Realizing the Idea of the World Dominance of an Individual Power Ever Taken Shape» *Rossiyskaya Gazeta, January 30, 2003*. جرى تقديم مراجعة لتلك المقاربة في أوائل العام 2001 في تصريح روسي - نرويجي مشترك. وكان محاولة لصياغة قاعدة مذهبية تربط مصالح العالم الثالث (ممثلاً

بحوالي 135 دولة عضو في الامم المتحدة) بروسيا في معارضة مشتركة لمظاهر العالمية والعولمة الاميركية.

(14) انظر المناقشة الصريحَة في ,«Aktual'nye voprosy globalizatsii» .*Meimo* no. 4 (1999), 39-47

(15) أثيرت تلك المسألة بوضوح في «Two Major Trends in Today's World»، في الصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني، *People's Daily*، 3 نيسان/إبريل 2002، والتي تقول إن العولمة غير ديموقراطية سياسياً ومتحيِّزة اقتصادياً.

(16) «الصين، التي كانت في نظر الإداريين المذهولين مرة سوق أغنياء المستقبل، في طريقها إلى أن تصبح بدلاً من ذلك أرضية مصنع العالم... ومن نتائج ظهور الصين كقوة صناعية تحولها إلى قوة انكماشية عالمية فعالة. تعمل براعة الصين في الصناعة على تخفيض الأسعار في نطاق متنام من المنتجات الصناعية والاستهلاكية وحتى الزراعية التي تباع في مختلف أرجاء العالم». يضاف إلى ذلك أنه بخلاف الاقتصادات الصناعية الحديثة، «تمسك الصين بالصناعات النهائية، مثل الألعاب والمنسوجات، وتجمِّع قسماً متنامياً من القطاع النهائي للمنتوجات عالية التقنية أيضاً». وأخيراً وليس آخراً، «من المرجح أن يتزايد تأثير الصين على الأسعار العالمية والاستراتيجيات المشتركة. كما أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يولِّد شركات صينية خاصة تنافسية للغاية تتجه أنظارها نحو الخارج لرفع ضغوط الأسعار في الداخل». انظر ,Karby Leggett «Burying the Competition», *Far Eastern Economic Review* (October 17, 2002). وقد بدأ الصينيون أنفسهم بالتكهن بشأن قدرة الصين على أن تصبح «مصنع العالم». وعلى سبيل المثال، كتب Fan Gang، وهو مدير معهد البحوث الاقتصادية القومي في «China Must Fight to Strengthen Its Manufacturing Industry Even As It Pursues HighTech Industries Services» (صحيفة *Ta Kung Pao* التي تملكها جمهورية الصين الشعبية، هونغ كونغ، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2002) «نحن نعتقد أن الصين، في حال أحسنت استخدام

قوتها، وبصفة خاصة، مواردها البشرية على شكل قوة عاملة ضخمة مؤلفة من المزارعين، يمكن أن تصبح قاعدة التصنيع العالمي في العقد القادم الأول أو الثاني».

(17) وجد في مسح The Pew Global Attitudes، الذي أُجري في أربعة وأربعين بلداً ونُشر في أواخر العام 2002، أن «الغالبية في معظم البلدان التي شملها المسح اشتكت من الأحادية الأميركية». كما أن صورة الولايات المتحدة. بوجه عام، قد سقطت، وفي بعض الحالات، على نحو كبير. والاستثناءات المهمة الوحيد ـ نيجيريا (زيادة بنسبة 31 في المئة)، أوزبكستان (29 في المئة)، وروسيا (24 في المئة) ـ توحي بأن المستجوبين كانوا متأثرين جداً بالعلاقات الرسمية بين حكوماتهم والولايات المتحدة. كما أظهر المسح أن «الشعب الأميركي يخالف الشعوب الأخرى في العالم من حيث نظرته إلى دور الولايات المتحدة في العالم والتأثير العالمي للتصرفات الأميركية».

(18) استناداً إلى استطلاعات الرأي التي أجريت في أربعة وعشرين بلداً والتي أجرتها Environics International Ltd حول المنتدى الاقتصادي العالمي، في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2001، وُجد أن نسبة من شعروا بأن الحركات المناهضة للعولمة كانت تعمل لصالحهم في مقابل أولئك من لم يوافقوا على ذلك، كانت 73 في المئة إلى 8 في المئة، على التوالي في تركيا؛ و60 إلى 34 في المئة في الهند؛ و54 إلى 35 في المئة في فرنسا، و41 إلى 49 في المئة في إيطاليا؛ و39 إلى 52 في المئة في الولايات المتحدة؛ و35 إلى 62 في كوريا الجنوبية؛ و24 إلى 50 في المئة في اليابان.

(19) كما عبّر عن ذلك النقاد «هل سيسمح لنخبة حاكمة ضئيلة. تلتقي سراً وبعيداً عن أعين الناس، بوضع القوانين التي تصوغ مستقبل الإنسان؟... المساءلة قضية مركزية بالنسبة إلى الديموقراطية الحية... وهذه لن تكون الحالة إذا كانت القرارات الإرادية في أيدي شركات أجنبية يعيش مدراؤها على مسافة آلاف الأميال، ولديهم تفويض قانوني بزيادة العوائد قصيرة المدى لمالكي الأسهم» . انظر: *Altematives to Economic*

Globalization: A Better World is Possible, ed. John Cavanagh, et .al. (San Francisco: Berrett-Koehler, 2002) 4, 57

(20) وهذا قد يعني، على سبيلَ المثال، إيجاد حوافز قوية لشركات الأدوية الأميركية لكي توزع عقاقيرها بأسعار زهيدة حيث تشتد الحاجة إليها، أو تطوير برنامج أكثر فعالية لإعادة توزيع الغذاء لنقل التخمة في الإنتاج الغربي إلى أكثر الشعوب تضوراً في العالم مع مزيد من الاستثمار لمساعدة هذه الشعوب في تطوير قدرات إنتاجية مصاحبة ومستدامة. كما قد تستلزم دوارىء بنيوية في المؤسسات الدولية الكبرى، وخصوصاً المالية منها مثل صندوق النقد الدولي، بين عمليات صنع القرار المؤسساتية ونقاط النفاذ غير الرسمية للضغوطات الأميركية مما يعزل هذه المؤسسات عن التأثير المتغطرس للمصالح المحلية الأميركية ويسمح لها بالعمل بطريقة أكثر تماسكاً من أجل الصالح العالمي.

(21) Ralph Nader، في مقدمة Lori Wallach and Michelle Sforza, *Whose Trade Organization? Corporate Globalization and the Erosion of Democracy* (Wasington, DC: Public Citizen Foundation, 1999),x.

(22) المناطق التي يُتوقع أن تشهد أعلى نسب النمو السكاني بحلول العام 2025 هي اليمن، الأراضي الفلسطينية المحتلة، عُمان، أفغانستان السعودية، بوتان، باكستان، العراق، كمبوودبا، انظر United Nations, Population Division, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2000 Revision,* February 2001.

(23) Central Intelligence Agency, *Long-Term Global Demographic Trends: Reshaping the Geopolitical Landscape, July 2001, 36*.

(24) أجرى فريق من الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS عملاً ريادياً ركّز على حقيقة ومضامين الشيخوخة العالمية. وكان يرأس الفريق الدكتور بول هويت. للاطلاع على ملخص عن الدراسة، انظر CSIS Report, «Meeting the Challenge of Global Aging», July 2001, 36 والذي اعتمدنا عليه في بحثنا.

(25) «Growing Global Migration and Its Implications for the United

«States، وكالة الاستخبارات المركزية، آذار/مارس، 2001، 23. والتعويض الجزئي الموازن هو أن الحوالات المالية إلى البلد الأم تساعد اقتصاد ذلك البلد.

(26) تُقدّر منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي أن نسبة السكان ممن هم في سن العمل إلى أولئك الذين تجاوزوا الخامسة والستين ستخفض في الاتحاد الأوروبي واليابان من 5 إلى 1 في العام 2000 إلى 3 إلى 1 بحلول العام 2015.

(27) كانت الولايات المتحدة في العام 1950 الرابعة من بين أكثر اثني عشر بلداً كثافة بالسكان في العالم، وإلى جانبها أربعة مجتمعات متطورة أخرى، وفي العام 2000، حلّت الثالثة، وإلى جانبها ثلاثة مجتمعات متطورة؛ وبحلول العام 2056، قد تظل في المرتبة الثالثة لكن لن يكون من ضمن الإثني عشر بلداً أي من المجتمعات المتطورة.

(28) ربما تتفاوت التقديرات كثيراً بشأن ما قد يلزم فعله، فتقرير وكالة الاستخبارات المركزية الصادر في آذار/مارس سنة 2001 يقدّر بأن على اليابان أن تستقبل 3.2 ملايين مهاجر في السنة وذلك لعدة سنين قادمة للحفاظ على نسبة إعالة المسنين الحالية، وتقدر مجلة *The Economist* (31 تشرين الأول/أكتوبر، 2002) بأنه للإبقاء على حجم السكان ممن هم في سن الإنتاج عند مستواه الحالي، ينبغي استقبال 5 ملايين مهاجر في السنة بالنسبة إلى اليابان، و6 ملايين بالنسبة إلى المانيا، و6.5 ملايين بالنسبة إلى إيطاليا ـ ومن الواضح أن ذلك غير عملي. لكن حتى التحليل الأكثر حذراً الذي أعده Kenneth Prewitt, in «Demography, Diversity, and Democracy», *The Brooking Review* (Winter 2002), 6 يفيد بأنه «لكي تحافظ إيطاليا على حَجم السكان ممن هم في سن الإنتاج، ستحتاج إلى 370000 مهاجر جديد كل عام، وستحتاج ألمانيا إلى أقل من نصف مليون بقليل».

5

معضلات الديموقراطية المهيمنة

أميركا اليوم قوة مهيمنة على الصعيد الدولي وديموقراطية في آن معاً. ويبرّر هذا الائتلاف التساؤل عما إذا كان الإسقاط الخارجي للديموقراطية الأميركية ينسجم مع المسؤولية شبه الإمبريالية، وما إذا كان في وسع نظام الحكم الأميركي توفير التوجيه لعالم متغير أكثر تعقيداً الآن بكثير مما كان عليه أثناء المنافسة ثنائية الأقطاب السابقة، وما إذا كانت الديموقراطية الأميركية المحلية تتلاءم مع الممارسة طويلة الأمد للقوة المهيمنة في الخارج، بصرف النظر عن مدى الحرص في تمويه تلك الهيمنة بالخطاب الديموقراطي.

يمكن للقوة المهيمنة الدفاع عن الديموقراطية بل تعزيزها، لكن يمكنها أيضاً تهديد الديموقراطية. لقد كانت القوة الأميركية محورية في إلحاق الهزيمة بالاتحاد السوفياتي وستظل محورية بالنسبة إلى الأمن الأميركي والحفاظ على الاستقرار العالمي الأساسي. ويمكن للقوة المهيمنة تعزيز الديموقراطية في الخارج إذا طُبقت بطريقة تراعي طموحات الآخرين وحقوقهم وإذا لم تشوّه سمعتها بصياغة شعارات ديموقراطية نفاقية. ومع ذلك، يمكن للقوة المهيمنة أن تهدد الديموقراطية المحلية أيضاً إذا فشل التشديد عليها، في مواجهة المخاطر الجديدة، في التمييز بين ضرورات الأمن القومي الحكيمة وأوهام الذعر الاجتماعي المسبّب ذاتيًّا.

إنها في النهاية، التوليفة المتوازنة للديموقراطية الأميركية والهيمنة الأميركية التي توفر الآن للبشرية أفضل آمالها في تجنب النزاعات العالمية التي تتسبب في ضعفها. ونظراً لان الجاذبية السياسية للديموقراطية مكوّن أساسي

للقوة الأميركية العالمية المسيطرة، فإن هناك أسئلة عديدة مطروحة: ما هي الأهمية السياسية لجاذبية الثقافة الأميركية الجماهيرية العالمية الهائلة التي لا يمكن إنكارها؟ كيف يؤثر التحول الجاري لأميركا إلى مجتمع متعدد الثقافات في تماسك الرؤية الاستراتيجية الأميركية؟ وما هي المخاطر التي تهدد الديموقراطية الداخلية لأميركا وتلازم ممارسة دورها الخارجي المهيمن؟

أميركا كإغراء ثقافي عالمي

ولدت عبارة «الثورة الثقافية» في مأساة إنسانية ضخمة نتجت عن جريمة سياسية مروّعة: محاولة ماوتسي تونغ الوحشية إقامة صرح قوة الصين الشيوعية من أجل إحياء الحيوية المتلاشية للثورة الشيوعية الأصلية. فعن طريق إثارة الشبان وتأليبهم على النخبة الحاكمة وأساليب عيشها، إضافة إلى تأليبهم ضد التقاليد الثقافية والتاريخية للصين نفسها، أمل الدكتاتور المسنّ في إيقاد شعلة ثورية دائمة.

إن التأثير الاجتماعي لأميركا على العالم يقتضي أيضاً ظاهرة شبيهة بثورة ثقافية، لكن ثورة مغرية وغير عنيفة ذات مدى أبعد، وديمومة أطول، وبالتالي قادرة على تحقيق تحوّل أعمق. وهكذا فإن الثورة الثقافية العالمية المستلهمة من أميركا، بعدم اعتمادها على اتجاه سياسي ولا على الدعاية الديماغوجية، تعيد تعريف التقاليد الاجتماعية، والقيم الثقافية، والسلوك الجنسي، والأذواق الشخصية، والطموحات المادية الفردية لمعظم جيل الشباب في العالم. هذا الجيل، والقسم الحضري منه بوجه خاص، يتسم على نحو متزايد بتطلعاته المشتركة، وميله إلى أنواع التسلية، وغرائز التملك. وبرغم أن الوسائل المادية المتوفرة للأفرادِ البالغ عددهم 2.7 مليار فرد في مختلف أرجاء العالم تتراوح أعمارهم ما بين 10 و 34 عاماً، تتفاوت بدرجة كبيرة بين بلدٍ وآخر ـ مما يعكس التباينات العامة في مستويات المعيشة ـ فإن هناك درجة عالية من التشابه في الرغبة الذاتية في الحصول على أحدث الأقراص المدمجة، والافتتان بالأفلام والمسلسلات الأميركية، والانجذاب إلى موسيقى الروك، وانتشار الألعاب الرقمية، وانتشار سراويل الجينز، وحتى في تشرّب التقاليد

المحلية للثقافة الشعبية الأميركية. قد تكون النتيجة خليطاً من المميّز محلياً والعالمي، لكن الأخير يرجع بوضوح إلى أميركا.

هذا الإغواء غير العادي للثقافة الأميركية الجماهيرية ينبع من دعم الديموقراطية الأميركية التي تركز بشكل خاص على المساواة الاجتماعية مع توفير الفرصة لتحقيق الذات الفردية والثراء غير المحدود. إن السعي وراء الثروة الفرديه هو الدافع الاجتماعي الأقوى في الحياة الأميركية وهو أساس الأسطورة الأميركية. لكنه يتلازم مع أخلاق ذاتية حقيقية ترفع من قيمة الفرد كوحدة مركزية من المجتمع، وتكافىء الإبداعية الفردية والتنافسية البنّاءة، وتسمح لكل فرد بالحصول على فرصة متساوية لكي يصبح قصة نجاح أو فشل شخصي (وإن كان ذلك لا يقال عادة). إن حتمية الإخفاقات تفوق النجاحات عدداً، لكن هذه الأخيرة هي التي تمنح الأسطورة شهرتها، وبالتالي تركّز الأحلام الفردية للملايين من الناس على أميركا الجذابة.

أصبحت أميركا المدفوعة بهذه الجاذبية عربة تسير على غير هدى وتوجيه سياسي لإغراء ثقافي يتسرب إلى السلوك الخارجي لقسم متنامٍ من الناس ويستولي عليه ويستوعبه ويعيد تشكيله ويصل إلى حياتهم الداخلية في نهاية المطاف. ويمكن القول، بالمعنى الحرفي للكلمة، إنه ما من قارة ولا حتى بلد وحيد (ربما باستثناء كوريا الشمالية) منيعة على الاختراق الذي لا يقاوم لهذا الانتشار الذي يعيد بشكل تراكمي تحديد أسلوب الحياة.

بل في ذروة الحرب الباردة، عندما كان النظام السوفياتي في قبضة أجهزة المراقبة الستالينية، كان جلياً بالنسبة إلى الزائر الأجنبي العرَضي أنه لا يمكن للستار الحديدي عزل الشباب السوفيات عن التأثيرات الغربية (وبخاصة الأميركية) «الضارة» و«البالية». كان أسهل على الكي جي بي بعض الشيء عزل المثقفين السوفيات عن العدوى العقائدية الأجنبية من منع الأعضاء المدرّبين في الكومْسمول (رابطة الشباب الشيوعيين) من ارتداء الجينز وتذوق موسيقى الجاز خلسة فيما هم ينظرون بتلهف إلى الزوار للاطلاع على آخر«الصرعات» الأميركية. وما إن تراخت القبضة السوفياتية، حتى تحوّل تقليد وتعميم ما كان ممنوعاً في السابق، إلى موجة عارمة.

وبعد أن أصبحت الضوابط الإيديولوجية اليوم أكثر صعوبة، بالنظر إلى انتشار نظم الاتصالات العالمية وإلى غياب أي بديل إيديولوجي واثق من نفسه، باتت البلدان الوحيدة التي يمكنها مقاومة الثقافة الجماهيرية العالمية الجديدة تلك التي تتميز بتراث غني ولا تزال مجتمعات ريفية بشكل أساسي. في الواقع، توفر المقاومة السلبية النابعة من الخط الزمني التاريخي المتأخر والمتجذر في قوة العزلة الذاتية، العائق الفعال الوحيد أمام الإغواء الثقافي الجديد. وفي ما عدا ذلك، ليس في مقدور الأمم ولا حتى تلك تفتخر بثقافتها وبوعيها الذاتي الكبير، مثل فرنسا[1] أو اليابان أن تعزل نفسها أو تصرف شبابها عن إغراء آخر «الصرعات» وأحدث المفاتن، التي ستحمل في النهاية - وإن لم يكن بشكل علني دائماً - علامة «صنع في الولايات المتحدة الأميركية». وبالتالي يصبح الإغراء جزءاً من حقيقة فعلية مترافقة بشكل غامض مع أميركا، البعيدة والقريبة في آن معاً.

هذا الوضع الذي لم يسبق إليه مثيل في التاريخ ليس نتاج خدعة سياسية، بل هو حقيقة دينامية أفرزها بدرجة كبيرة النظام الديموقراطي الاميركي المنفتح والمقدام والمبدع، والشديد التنافسية. في ذلك النظام، التجديد هو المحدد للنجاح في كل خطوة يخطوها المرء في الحياة، بما في ذلك المجالات التي تنتج معاً ثقافة جماهيرية. والنتيجة، وضعية مسيطرة عالمياً في الأفلام، والموسيقى الشعبية، وعلى الإنترنت، وفي الإقرار بالعلامات التجارية وفي عادات الطهو، وفي اللغة، والتعليم العالي والمهارات الإدارية. باختصار، ما يصفه العلماء «بالقوة اللّينة» للهيمنة الأميركية.

لا يوجد لهذا الحجم الكبير للسيطرة الثقافية الأميركية نظير ولا سابقة تاريخية. وليس هناك من ينافسها على المدى المنظور. بل إن السيطرة الثقافية لأميركا في ازدياد مع تزايد تحضر المجتمعات في العالم، ومع تزايد تشابك البشرية وتفاعلها، ومع تقلص الشرائح الأكثر تقليدية والريفية بدرجة كبيرة من العالم وزيادة انفتاحها. وهذا ينطبق على لاغوس بقدر ما ينطبق على شنغهاي.

ربما كان التأثير العالمي الأكثر وضوحاً ودراماتيكية للثقافة الجماهيرية الأميركية نابعاً من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية. ولا يقتصر الأمر على كون

هوليود الرمز العالمي لصناعة أصبحت في القرن العشرين المصدر الأهم للتسلية (وللتأثير الثقافي أيضاً)، بل يتعداه إلى كون الأفلام المنتجة في أميركا الأوسع انتشاراً في العالم والأكثر جنياً للأرباح. تشكل الأفلام الأميركية نحو 80 في المئة من المدخول العالمي لصناعة السينما. وحتى في فرنسا، تحصد الأفلام الأميركية قرابة 60 في المئة من عائدات شبابيك التذاكر وتشكل ما بين 30 إلى 40 في المئة من الأفلام التي توزع على نطاق وطني. وفي الصين، أجبر الاستيراد الابتدائي لعدد محدود من أفلام هوليود - التي حققت نجاحات فورية في شباك التذاكر - الحكومة على التخلي عن جهودها في إنتاج أفلامها الخاصة الدعائية من حيث الجوهر «والصحيحة سياسياً». والكثير مما تقدم يمكن أن يقال بشأن جاذبية المسلسلات التلفزيونية الأميركية، التي أعطى بعضها (مثل «دالاس» و«باي واتش») مئات الملايين حول العالم مفاهيمهم (المثالية والمشوّهة) عن الحياة الأميركية.

بالنسبة إلى الشباب، تعدّ الموسيقى الشعبية الحديثة مصدراً ساحراً للاستغراق والتعبير الذاتي. وهي في معظمها قادمة من الولايات المتحدة. واستناداً إلى المتابعة الأسبوعية لصناعة الموسيقى، حتى في بلد مثل الهند، فإن تسعة من أصل العشرين ألبوماً الأكثر رواجاً في كانون الثاني/يناير من العام 2003 كانت لأعمال أميركية - والإحصاءات في المناطق الأخرى، مشابهة أو أعلى منها. وبالإضافة إلى ذلك، تصل محطة MTV بقنواتها الثلاث والثلاثين المنتشرة حول العالم، وVHI (برمجة موسيقية تستهدف من هم أكبر سناً بعض الشيء)، ونيكيلوديون Nickelodeon (برمجة عامة للأطفال) مجتمعة إلى قرابة مليار شخص في 164 بلداً. وكما هو الحال مع الأفلام والتلفاز، الافتتان بالموسيقى الحديثة يجلب معه توقير نجوم معينين، بما في ذلك الاهتمام الشديد بحياتهم «الخاصة» وإثارة موضوعاتها عن عمد من قبل مجلات رخيصة غالباً ما تكون تحت رعاية أرباب الصناعة أنفسهم.

كما تسهم الإنترنت أيضاً في التعريف الفعلي والفوري لأميركا. فمع صدور قرابة 70 في المئة من مواقع الوب من الولايات المتحدة وباعتبار أن

الإنكليزية هي اللغة الأكثر استخداماً في الاتصالات سواء للعب أو العمل (96 في المئة من كافة مواقع الوب الخاصة بالتجارة الإلكترونية، صُممت باللغة الإنكليزية)، فإن المحادثة العالمية المتوسّعة بسرعة، تتأثر بدرجة كبيرة بمكونتها الاميركية. ومع أن الإنترنت بطبيعتها «محايدة» ثقافياً، فهي توفر طريقة سريعة ومباشرة وغير رسمية للاتصال، وتسرّع المعاملات التجارية، وتحبط محاولات أجهزة الرقابة السياسية للتحكم بتدفق المعلومات، وبالتالي فهي تسهل بتأثيراتها التراكمية التوجه نحو عالم أكثر الفة، يصبح فيه الإقصاء المتعمَّد للثقافة الجماهيرية الاميركية أكثر صعوبة.

إن التأثير الثقافي الاميركي يمتد حتى إلى سلوكيات تناول الطعام، مع تأكيده على الملاءمة في فن الطبخ. والفكرة بأن التناول السريع للأطعمة يمكن أن يكون مربحاً اقتصادياً ومراعياً للذوق نسبياً، وفي ميسور الكثيرين، هي قلب صناعة الوجبات السريعة، التي نشأت في أميركا، لكنها تتزايد انتشاراً في العالم، بل إنها تشجع المنتجين المحليين على تقليدها. فالوجبات السريعة توفر المزيد من الوقت للعمل، ومنتجات الأطعمة المعبأة بأناقة تكتسب مزيداً من المحمّسين، وتكاليفها المنخفضة نسبياً تجذب أعداداً هائلة من المستهلكين - وبصفة خاصة العمال في المدن والجيل الناشىء. في الخمسينيات، كان «استعمار الكوكا» الشعار المعادي لاميركا الذي نادى به اليسار الأوروبي، وبعد ذلك بنصف قرن تقريباً، بات شعار الماكدونالدز، الحاضر في كل مدينة أجنبية كبرى تقريباً - متلازماً - في السراء والضراء، مع علم الولايات المتحدة.

وبكلام أعم، استطاعت شركات الأعمال الاميركية من خلال ديناميتها وإبداعيتها، أن تحدث انطباعاً مميزاً لدى عدد متزايد من المستهلكين في العالم. ففي استطلاعٍ دولي تقليدي أجرته مجلة «بزنِس ويك» *BusinessWeek* في خريف العام 2002، طُلب من المستطلَعين التعرّف على علامات تجارية مختلفة. وجد أن ثماني من أصل أكثر عشر علامات تجارية تم التعرف عليها كانت أميركية، بما في ذلك الخمس الأول. والجدير ذكره أن أربعاً من أصل أكثر ثماني علامات تجارية أميركية شهرة كانت مرتبطة بمنتجات لها علاقة

بأسلوب العيش (كوكاكولا، التي احتلت المركز الأول، وديزني وماكدونالدز ومارلبورو)، في حين كانت العلامات التجارية الأميركية الأخرى الأكثر شهرة في مجال المنتجات التكنولوجية (مايكروسوفت، أي بي أم، جنرال إلكتريك وإنتل).

بل إن الانماط السياسية في العالم تتغير تحت التأثير الأميركي. ومن بعض النواحي، يعكس التقليد المنتشر للنمط السياسي الأميركي الشأن المتزايد عموماً للديموقراطية عقب انتصارها على التوتاليتارية. لكنها كذلك شديدة الشبه بعدوى التسويق الكمي الاميركي، وتصدير التقنيات الاميركية الخاصة بإعلانات وسائل الإعلام (بما في ذلك الإعلانات السياسية)، والتلاعب بالسير الذاتية للقادة السياسيين. كما أن الشعبية المتزايدة لاستخدام السياسيين للألقاب الشخصية (مثل جيمي بدلاً من جايمس وبيل بدلاً من وليام) تعكس عدم التمسك المدروس بالرسميات في الثقافة الجماهيرية الأميركية.

ومن العوامل التي تزيد من الإغراء الثقافي العالمي الانتشار السريع للغة الإنكليزية بوصفها اللغة الدولية المشتركة. وينظر معلمو الجيل الناشىء إلى اللغة الإنكليزية على أنها مهارة أساسية أكثر منها لغة أجنبية، وهي بالتالي عندهم على قدم المساواة مع الحساب. فهي لغة تشغيل حركة الطيران الدولي، وحركة النقل بشكل عام، وهي في طريقها لأن تصبح كذلك لغة التخاطب الرسمية في أكثر الشركات الدولية العاملة أهمية (ليست بالضرورة أميركية). لكن تجدر الإشارة إلى أن اللغة المحكية ليست الإنكليزية بذاتها بل الإنكليزية الاميركية. وتنتشر المصطلحات الاميركية على نطاق عالمي، بحيث تتسرب الكلمات والعبارات الاميركية الصرف (والتي يصفها بعض اللغويين بالمفسدة) إلى اللغات القومية.

من غير المفاجىء إذن أن المتمتعين بامتيازات اجتماعية والأشخاص الطموحين من مختلف أرجاء العالم يسعون إلى الالتحاق بإحدى الجامعات الاميركية. تمثل الجامعات الاميركية الأولى قِبلة أكاديمية عالمية حيث تعطي شهاداتها حامليها وضعاً اجتماعياً فورياً، بل إن الالتحاق بكلية أميركية عادية يعتبر جواز مرور لفرصة شخصية أكبر. والعديد من الطلاب الأجانب ممن قدموا إلى أميركا بنيّة العودة إلى ديارهم أغرتهم بالبقاء الفرص المهنية الأفضل والتعويض المالي الأكبر، وكل ذلك يصب في صالح أميركا.

يتزايد عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بجامعات الولايات المتحدة بشكل هائل. ففي السنة الدراسية 1954-1955، كان العدد الكلي للطلاب الأجانب في الكليات الاميركية 34232) أو 1,4 في المئة من مجموع المسجلين في الجامعات الاميركية)[2]. وفي السنة الدراسية 1964-65، كان عددهم 82045 (1,5 في المئة)، وفي السنة 1974-75 وصل العدد إلى 154580 (1,5 في المئة)، وفي السنة 1984-85 كان 343113 (2,7 في المئة)، وفي السنة 2001-2002، قفز العدد إلى 582996 (4,3 في المئة). قدمت أكبر الأعداد من الهند والصين بواقع 60,000 من كل من البلدين في السنة الأكاديمية 2001-2002. وباعتبار أن مجموع القادمين من أوروبا واليابان يقل عن 130000 من أصل المجموع الكلي، يتضح أن أميركا بمثابة حقل تدريبي أساسي للقادة المستقبليين لآسيا والشرق الاوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

يمكن وصف تأثير التعرض الشخصي العرضي لكن الفعلي للثقافة الأميركية الجماهيرية في الخارج بأنه ثوري. فهو يحرر شخصية الفرد ويبطل العادات السائدة، ويولّد طموحات اجتماعية بعيدة المنال بدرجة كبيرة، ويقوض النظام التقليدي. كما أنه يجانس التنوع الثقافي للبشرية، لكن ذلك مسألة اختيار: فهي تنتشر بالتقليد لا بالإكراه - وهو ما يوحي للجماهير بأنها ثورة ثقافية جذابة ومفيدة. وإذا كان تأثيرها السياسي يزعزع استقرار نظام اجتماعي قائم، فذلك يرجع إلى أن ما ينتشر من أميركا أكثر جاذبية مما هو موجود محلياً. ويمكن للذواقة أن يجدوا، خطأ في الثقافة الجماهيرية، لكن أذواقهم هذه ليست معدية اجتماعياً. فاميركا هي مصدر الإغواء الثقافي الذي لا يمكن وقفه بمرسوم سياسي.

بالاختصار، وعلى حد قول مراقب أوروبي ضليع، «الحضارة العالمية الاولى في التاريخ هي صنع في الولايات المتحدة الاميركية، وهي ليست بحاجة إلى بندقية لكي تنتقل». لكن ما هي عواقبها السَياسية؟ هل ستعمل على تسهيل استخدام القوة الاميركية؟ هل تولّد الإلفةُ الحميمة للبشرية مع أميركا تعاطفاً أم عداوة؟ لا تساور هذا المعلق الاوروبي أية شكوك: «الإغواء أشد سوءاً من الإكراه. فهو يجعلك تحس بالضعف، ولذلك فأنت تكره المفسد ذا البراثن الناعمة كما تكره نفسك»[3]. لكن الحقيقة أكثر غموضاً من ذلك.

الإلفة الفعلية بين العالم وأميركا تتضمن تفاعلاً معقداً بين الانبعاث الثقافي العالمي لأميركا وقوتها المنتشرة عالمياً. وكما أن الدعوة إلى الثقافة الأميركية تغوي المجتمعات الأجنبية، كذلك يوجد للسياسة الأميركية تأثير عميق على السياسات الخارجية. وتتوقف التجربة الأميركية في العالم وتفاعلها مع تلك التجربة على الاندماج الدينامي للإثنين.

تشير استطلاعات الرأي العام العالمي إلى أن الإلفة تولّد المحبّة لكثير من أوجه طريقة العيش الأميركية حتى عندما تزيد من حدة الاستياء من سياسات الولايات المتحدة. مع أن هذه الاستطلاعات متغيرة بطبيعتها إذ إنها تعكس ردود أفعال شخصية لحظية على ظروف متغيرة، لكن توجد بعض الأنماط الواضحة. وبمراجعة عدة استطلاعات للرأي[4]، نجد أن عدداً كبيراً من البلدان حول العالم، بما فيها الصين واليابان وحتى فرنسا (الاستثناءات الاهم هي روسيا والشرق الأوسط يليهما بفارق بسيط باكستان، والهند وبنغلادش)، تنظر إلى الثقافة الشعبية الأميركية بعين الود. لكن في نفس الوقت، يُنظر إلى انتشار «العادات» الأميركية غالباً على أنه «سيئ» في معظم البلدان (حتى إن 50 من البريطانيين ينتقدونها)، والاستثناء المهم الوحيد هو اليابان. وخلافاً للثقافة الأميركية، يُنظر إلى السياسة الخارجية الأميركية على نطاق واسع نظرة سلبية، والسبب الرئيسي الذي تكرر كثيراً، التصور بأنها منحازة لصالح إسرائيل ضد الفلسطينيين، والتصور بأن أميركا لا تبالي بمصالح الدول الأخرى. كما تعتقد الغالبية في معظم البلدان أن الولايات المتحدة توسّع في الواقع من الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة.

وهكذا فإن الوقع الثقافي للتآلف الفعلي مع أميركا يصطدم بالتأثير السياسي. والنتيجة السياسية الهامة للإغواء الثقافي الأميركي هي أن يُتوقع من أميركا أكثر مما يُتوقع من الدول الأخرى. فالسلوك الأناني باسم «المصلحة القومية» يُنظر إليه عموماً على أنه السلوك الدولي العادي، مع ذلك ينتظر من أميركا التمسك بمعايير عالية. وبالعودة إلى استطلاعات الرأي التي تقدم الحديث عنها، نجد أن أولئك الذين كانوا غير راضين عن حالة بلادهم مالوا إلى إضمار نظرة حاقدة إلى أميركا، مما يعزز فرضية أنهم يتوقعون من أميركا ما هو أكثر

من ذلك وأنهم يحمّلونها بطريقة ما مسؤولية الحالة المزرية للعالم. ربما يعود ذلك جزئياً إلى خطاب القادة السياسيين الأميركيين الذي يدعي الصلاح ويعتمد على توسل الدين والمثالية. لكن استطلاعات الرأي العام العالمي تشير أيضاً إلى إطراء ذي حدين من قبل أولئك الذين يتوقعون فعلاً من أميركا ما هو أكثر ويستاؤون من إخفاقها في تحقيق مثل هذه التوقعات العالية عندما يتعلق الأمر بالسياسة الفعلية. فمعاداة الأمركة تحمل زخارف المودة الظاهرة. وهكذا يُنظر إلى أميركا بإعجاب واستياء في آن واحد. يسهم الحسد في هذا الاستياء، لكنه ليس سببه الوحيد. ويبدو من هذا الإحساس أن المثال العالمي لأميركا يؤثر في الجميع تقريباً، وبصفة خاصة أولئك الذين أصبحوا بالنيابة امتداداً لأميركا من خلال تجربتهم الفعلية. إنهم أسارى المجال الثقافي الأميركي الجماهيري، بل إنهم مشاركون بإرادتهم فيه، لكنهم يشعرون بأن صوتهم لا يلقى آذاناً صاغية في عملية صنع القرار الأميركية. والشعار التاريخي (الأميركي) «لا ضريبة بدون تمثيل» يجد صداه العالمي المعاصر في الشعار «لا أمركة بدون تمثيل».

والأمركة العالمية تظهر أيضاً نقيضة، لكن على شكل ظاهرة نخبوية لا ظاهرة عامة. فالرفض المتعمّد للطريقة الأميركية أمر شائع بين المثقفين بدرجة كبيرة والذين يستهجنون المجانسة الثقافية والحطّ من قدرها وهو ما يرونه متلازماً مع انتشار الثقافة الجماهيرية الأميركية. لكن بالنظر إلى غياب بديل ثقافي جماهيري جذاب، يجب أن تستند محاولات هذه النخب غير المجدية لإيجاد تماثل ثقافي معاكس، إما على التقاليد المحلية وإما على الرفض الأكثر عمومية للعولمة. وعندما تكون سياسات الولايات المتحدة عدائية بصورة خاصة، فإن المدافعين عن التماثل الثقافي المعاكس هم الذين يميلون إلى تقديم القيادة السياسية على شكل استياء شعبي مثير ضد إخفاق أميركا في تلبية التطلعات الشعبية.

يتمثل مأزق السياسة الخارجية للولايات المتحدة في كون التحول الثقافي الذي أطلقت له أميركا العنان، يضرّ بالاستقرار التقليدي. فهو يتضمن محتوى ديموقراطياً قوياً وإيماناً بالمساواة، في حين أن تأكيده على الإبداع بوصفه مفتاح النجاح الشخصي والجماعي ثوري أيضاً في ديناميته. ففي العديد من المناطق في العالم، يؤدى التأثير التراكمي للثقافة الجماهيرية الأميركية إلى

زعزعة الاستقرار السياسي، حتى وإن كانت السياسة الخارجية الاميركية تعلّق أهمية خاصة على الاستقرار الدولي. والحق يقال، إن الهدف الذي تعلن عنه الولايات المتحدة هو إحداث تغيّر سلمي (وبالتالي «مستقر»)، لكن التغيير الحقيقي ينطوي بالضرورة في العديد من المناطق في العالم، على اضطرابات، ويمكن أن تكون النتائج مضرّة بالمصالح الإستراتيجية الفورية لاميركا.

وعلاوة على ذلك، فإن افتتان العالم بأميركا لا يدع مجالاً للنظر إليها على نحو حيادي أو بدون اكتراث. فخلافاً للإمبراطورية البريطانية ـ التي كانت موضع حسد مبْهم وإن عانت من عدائية منافسيها القريبين فقط ـ تُختَبر أميركا على نطاق واسع من قبل النخب والجماهير بشكل مباشر وعملي، على حدٍ سواء. وينظر إليها بإعجاب أو استياء أو الإثنين معاً، وبقوة وشدة تتناسبان مع قدرتها على التغلغل في كل مكان.

إن الإغواء الثقافي العالمي الاميركي، بتسببه في زعزعة الاستقرار السياسي فيما يجذب إلى أميركا مشاعر عالمية شديدة ومحتدمة، يحدّ من قدرة صانعي السياسة في الولايات المتحدة على استمداد السياسة الخارجية الأميركية من النظرة الضيقة للمصالح القومية الأميركية. فاميركا موجودة في مركز للفوضى للثقافية التي أحدثتها بنفسها، ويعتمد أمنها على ما إذا كان في مقدورها تهدئة العاصفة المحيطة بها. ولن تستطيع أميركا، أن تستفيد سياسيًا من جاذبيتها الثقافية المشعّة عالمياً إلا إذا أولت أهمية كبيرة للوعي الناشىء بوجود مصلحة عالمية مشتركة.

التعدّدية الثقافية والتماسك الإستراتيجي

يعتبر التماسك الإستراتيجي المجتمعي شرطاً ضرورياً من أجل الإدارة الفعّالة للسياسة الخارجية للديموقراطية. وتستطيع الدكتاتورية إدارة السياسة الخارجية على أساس إجماع النخبة والقيادة الحازمة في رأس الهرم. لكن يتعين على الديموقراطية أن تشكّل إجماعاً ليس من الأعلى إلى الأسفل وحسب، بل ومن تصوّر أساسي مشترك وغريزي تقريبياً للمصلحة القومية من جانب جمهور الناخبين، لا يميل بصفة خاصة إلى اتباع تعقيدات الشؤون الدولية وتشابكاتها. تعكس حساسية جمهور الناخبين غرائز متأصلة، ونظرة مشتركة لما يحبّونه

ويكرهونه، وفي حالة أميركا، سجلاً رائعاً بالاستيعاب ذي التوجّه المستقبلي. وغالباً ما يكون هذا التماسك الإستراتيجي كامناً، لكن يمكن تنشيطه وتعبئته بل التلاعب به في أوقات الأزمات.

ليس من المؤكد بقاء مثل هذا التماسك الإستراتيجي مع تحوّل أميركا الحازمة والساحرة عالمياً إلى مجتمع متعدد الثقافات حيث يصبح التعريف الشخصي الأساسي للمواطنين على ارتباط مباشر أكثر بأصولهم الإثنية الخاصة، وتصبح القضايا الخارجية ذات الصلة الوثيقة بذلك التعريف الشخصي أكثر أهمية. في مثل هذه الظروف، يمكن أن يصبح تعريف المصلحة القومية وممارسة القيادة العالمية أكثر صعوبة. لكن التناقض الذي يلوح يتمثل في أنه مع تحول أميركا لتصبح الموطن البديل (الحقيقي أو الافتراضي) لكل شخص، يمكن أن يصبح صنع السياسة الخارجية الأميركية أكثر تفككاً، مما يعكس التجاذبات المتضاربة لهذه المصلحة الإثنية الخاصة أو تلك. وإذا ما حصل ذلك، لن تكون السياسة الخارجية الأميركية. قادرة على العمل من أجل المصلحة العالمية الأوسع، برغم شعبية أميركا في كل أنحاء العالم.

اتبع تحوّل الجوهر القومي لأميركا على مرّ القرنين الأخيرين مساراً دقيقاً ومميزاً: من الوحدة، إلى تنوّع في الوحدة، إلى التنوّع. عندما أجري أول إحصاء أميركي في سنة 1790، شكل السكان المسيطرون من البيض 80 في المئة من المجموع الكلي (وما تبقى كان من العبيد الأفارقة والأميركيين الأصليين، وجميعهم محرومون من حق التصويت)، 87 بالمئة من هؤلاء كانوا من الأنغلوسكونيين، و13 في المئة من الألمان، وبالتالي، كانت أميركا من الناحية الإثنية دولة قومية تقليدية، موحّدة اجتماعياً بفضل الروابط التاريخية واللغوية، هذا بالإضافة إلى تميّزها الريادي ذاتي التعريف بفرصها المستقبلية الواسعة.

لكن حتى في ذلك الوقت، كان قادتها قلقين ـ مع بعض المبررات ـ من أن «كل مواطن سيعتز بكونه أميركياً، ويتصرف كما لو أنه شعر بأهمية تلك الصفة باعتبار أننا الآن أمة مميَّزة ستُمتصّ كرامتها، إذا لم تفنَ، إذا تجندنا ... تحت شعارات أمة أخرى من أي نوع كانت ... علينا أن نحمي أنفسنا من مؤامرات أي

أمة أجنبية تتطلع إلى التدخل (مهما كان خفياً وطائشاً) في الشؤون المحلية لبلدنا»[5]. وكون جورج واشنطن فكّر في استخدام هذه الكلمات في خطاب الوداع (لكنه في النهاية لم يفعل) يشير إلى وعي مؤلم بانه حتى بعض آباء الدستور لم تكن لديهم صلات أجنبية وحسب، بل أيضاً بعض الانفتاح على الحوافز الخارجية.

كانت أميركا الناشئة، في معظم ما تبقى من القرن التالي، أمة متجانسة من البروتستانتيين الانغلوسكسونيين البيض إلى حد ما، ومولعة بالاكتساب والتوسع الإقليمي، فيما يحميها محيطان من أي تعدٍّ خارجي كبير. أوجد هذا الطابع، سواء من الناحية السياسية أو الثقافية، نخبةً ذات إحساس متعجرف ومميز بهويتها. وتجدر الإشارة إلى أن التركيبة الداخلية للأمة كانت تتغير بشكل جوهري، وإن لم يكن ذلك مرئياً بعد. وبحلول العام 1850، أصبح الكاثوليك (ومعظمهم من أيرلندا) الطائفة المسيحية الوحيدة الأكبر، وبنهاية القرن اندمجوا مع عدد كبير من المهاجرين الإيطاليين، ومع عدد متنامٍ من البولنديين في بداية القرن التالي. وعملت موجة من المهاجرين الألمان واليهود والإسكندنافيين والمسيحيين الأرثوذوكس على التقليل من التجانس الإثني والديني لأميركا السابقة، فتحولّت إلى مزيج أوروبي - لكن ذي مظهر ونخبة اجتماعية من البروتستانتيين الأنغلوسكسونيين البيض. وتماشياً مع مفهوم هذه البوتقة، فإن أنسب طريق لكي يكون المرء أميركياً هو بتغيير اسمه واعتبار نفسه من الأنغلوسكسونيين البيض، بالتبنّي الذاتي.

لم يتلاشَ ذلك المظهر حتى مطلع القرن العشرين، وأصبحت تركيبة النخبة انعكاساً للتنوع الإثني الجديد، وزالت كل المحرمات التي عمرت طويلاً. ومنيت أول محاولة لانتخاب رئيس كاثوليكي في العام 1928 بالفشل بسبب التحامل الظاهر عليه، لكن المحاولة الثانية نجحت، وكان ذلك في العام 1960. أصبح اليهود أعضاء في حكومة الرئيس بحلول العقد الثالث، لكن بسبب إدراكهم للتحامل الاجتماعي، عمدوا إلى التقليل من التأكيد على هويتهم اليهودية[6]. لكن بحلول النصف الثاني من القرن العشرين، انعكست الشرعية الاجتماعية

للأمر الواقع بالنسبة إلى التنوع الجديد لأميركا في تعيين لاجىء يهودي من أصل ألماني في أواخر الستينيات كمستشار للأمن القومي للرئيس ثم كوزير للخارجية. وتبعه في منتصف السبعينيات أميركي من أصل بولندي (يحمل اسماً غير أنغلوسكسوني وصعب اللفظ) كمستشار للأمن القومي. وبعد ذلك بعقدين، انتهى عهد الإقصاء المعيب للأميركيين الأفارقة عن المشاركة الحقيقية في الحياة الأميركية - التي أطلقتها في وقت متأخر ثورة الحقوق المدنية في الستينيات - بطريقة أكثر دراماتيكية بتعيين أميركيَّين إفريقيَّين أحدهما وزيراً للخارجية والآخر مستشاراً للأمن القومي في إدارة واحدة.

كان الطابع الأوروبي لا يزال يغلب على هذا التنوع الجديد في الوحدة. فمن أواسط القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين قدمت الغالبية العظمى من المهاجرين إلى أميركا من أوروبا. لكن نسبتهم أخذت بالانخفاض تدريجياً، بعد أن كانت بواقع تسعة إلى واحد في أوائل تلك الفترة لتصل إلى حوالي ثلاثة إلى أربعة بحلول العام 1950 تقريباً. وقد كان للحربين العالميتين تأثير مختلف على المكوّنات الأوروبية المختلفة للفسيفساء الأميركية المتزايدة التنوع. فالصراع مع ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى حث أعداداً متزايدة من الأميركيين من أصل ألماني على أن يصبحوا أفراداً متفاخرين بانتمائهم إلى الأنغلوسكسونين البيض البروتستانت، في حين ظهر لدى البولنديين والسلاف الآخرين نزوع نحو الاستقلال السياسي عن مواطنهم الأصلية (وخصوصاً بعد إعلان الرئيس ولسون عن مبادئه الأربعة عشرة). كما أن الصراع مع دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية (وظهور الدولة اليهودية عقب انتهائها) أيقظ في نفوس الأميركيين اليهود إحساساً مشابهاً مضاعفاً بمصالح إسرائيل، في حين سعى المهاجرون الإيطاليون واليابانيون إلى التأكيد على عدم وجود أي ارتباط سياسي مع بلادهم الأم.

لكن ابتداءً من منتصف القرن العشرين، أخذت الفسيفساء الأميركية - باستبدال البوتقة كجوهر التجربة الأميركية - بالتطور بحيث تخطت تتطوّر السمة الأوروبية. وأصبحت الفسيفساء الأميركية الجديدة مزيجاً متعدد الثقافات من

إثنيات هي في آن واحد أكثر تميّزاً، وأكثر تأكيداً على هويتها، وأكثر تبايناً عالمياً من أي وقت مضى. فثورة الحقوق المدنية اخترقت حالة الخفاء والإقصاء التي عانى منها الاميركيون من أصول إفريقيا، في حين لم يعد يغلب على الهجرة من الخارج الظاهرة الاوروبية. وتشير أرقام إحصاء السكان العام 2000 إلى أن ثلاثة من أصل كل أربعة مقيمين في أميركا حالياً ممن ولدوا في الخارج قدموا من أميركا اللاتينية وآسيا، وأن تلك النسبة آخذة في الارتفاع. أي أن أميركا في طريقها إلى أن تصبح نسخة مصغَّرة عن العالم.

هذا التغير في قوام أميركا يشير أكثر من سابقه إلى التنوع داخل ما يسمى بالأقليات، وفي مرحلة معينة، يبرز تساؤل عما إذا كانت هناك أية إثنية متميزة أو غالبية عرقية مسيطرة في أميركا أصلاً. يقدر عدد سكان الولايات المتحدة حالياً بـ 285 مليون نسمة، يشكل الذين يتحدرون من أصول لاتينية منهم 37 مليوناً، في حين يشكل الأميركيون من أصول إفريقية أقل من 37 مليوناً بقليل، والأميركيون الآسيويون 11 مليوناً، ويشكل الاميركيون الأصليون وأبناء هاواي وسكان ألاسكا أكثر من 3 ملايين. كما أن نسبة المتحدرين من أصول أوروبية من السكان آخذة بالانخفاض بسرعة، في حين ترتفع نسبة المكونات اللاتينية والآسيوية ـ بفضل كثرة القادمين إلى البلاد منهم ومعدلات الخصوبة العالية لديهم ـ وستصبح كاليفورنيا قريباً أول ولاية ليس فيها غالبية عرقية.

الامر الاكثر أهمية في المنظور السياسي هو تزايد الوعي المميّز وما يعقبه من حيوية سياسية بين المجموعات الإثنية التي لها مصالح خاصة في مسائل سياسية خارجية معينة. تعدّ المجموعات ذات المصالح إحدى حقائق التعددية الديموقراطية، كما أن لمجموعات الأعمال، والعمال والمجموعات المهنية مصالح. ومع ذلك، يمكن لنشوء الاولويات الإثنية كمؤثّر مهم على السياسة الخارجية أن يتحول في مرحلة معينة إلى تعقيد خطير، خصوصاً إذا صاحبه ضعف عام للهوية الأميركية المشتركة، وأن يعيد تحديد كيفية تسييس الفسيفساء الاميركية متعددة الثقافات.

على مر سنين القرن السابق، أوجدت مجموعات الضغط الإثنية لنفسها كيانات بطرق مختلفة. وعملت معظم هذه المجموعات على استغلال قوتها الانتخابية في البلاد بصورة عامة (على سبيل المثال، المتحدرون من وسط أوروبا الذين يتوزعون بين شمال شرق البلاد وغربها الأوسط)، أو الذين يتركزون في بعض الولايات الكبرى، (مثل اليهود في نيويورك والكوبيين في فلوريدا)، أو من لديهم استعداد لبذل المال في سبيل دعم قضاياهم السياسية (الأرمن واليونانيون واليهود). وكان الأميركيون البولنديون قادرين أثناء الحرب العالمية الثانية على إبراز قدر من الاهتمام السياسي بمصير بلدهم الأم الذي تحدروا منه لدرجة أن الرئيس روزفلت وجد نفسه مضطراً أن يشرح لستالين أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن توافق على المخططات السوفياتية بشأن بولندا حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية للعام 1944. كما أن الرئيس كلينتون تعمد اختيار ديترويت، وهي مدينة تقطنها جالية بولندية كبيرة، كمنبر لإعلانه في العام 1996 أن الولايات المتحدة ستدعم توسع حلف الناتو نحو أوروبا الوسطى.

وعلى وجه العموم، يعتبر اليهود والكوبيون واليونانيون والأرمن حالياً أكثر اللوبيات الإثنية ثراء وتأثيراً ونشاطاً وذات أولويات سياسية خارجية، وعملت كل من هذه المجموعات على إيجاد ثقل ملحوظ لها في قضايا السياسة الخارجية، سواء في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو الحظر على كوبا التي يحكمها كاسترو، أو وضع قبرص، أو حظر تقديم المساعدات إلى أذربيجان. ومن بين المجموعات الإثنية الأخرى، يملك المتحدرون من وسط أوروبا قوة انتخابية مهمة لكن ينقصهم التماسك التنظيمي والموارد المالية الكبيرة. ويمكن أن ينضم إلى هذه اللوبيات في المستقبل اللوبي اللاتيني المؤثّر (ومعظمهم من المكسيكيين) الذي لا يزال في طور التكوين، والأميركيون السود الذين يتقاسمون اهتماماً مشتركاً بإفريقيا، وربما لوبي للإيرانيين وآخر للصينيين وثالث للهنود(الهندوس)، إضافة إلى اللوبي الديني للمسلمين.

ولن يمضي وقت طويل قبل أن يتسنّى لمجموعات الضغط هذه لعب دور متعاظم في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة المتعلقة بقضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة إليهم. وبالرغم من أن للأميركيين الآسيويين سجلاً لامعاً في التقدم الاجتماعي، فإنهم لا يزالون سلبيين نسبياً على الصعيد السياسي. وهم في

الوقت الحالي أكثر ميلاً ـ شأنهم شأن الألمان واليابانيين والإيطاليين من قبلهم ـ إلى التأكيد على أميركيتهم كوسيلة للتغلب على الشكوك الاجتماعية المزمنة والمتعلقة بمدى اندماجهم. وقد أظهر مسح أجرته نيوزويك في نيسان/أبريل 2002 أن حوالي ثلث المستطلَعين أبدوا شكوكاً في أن الأميركيين الصينيين أكثر ولاء للصين منهم لأميركا، وأقرّ 23 في المئة منهم بأن سيشعرون بعدم الارتياح عند التصويت لمرشح أميركي آسيوي للرئاسة (وهذا مستوى أعلى من التحامل ضد مرشح يهودي للرئاسة). لكن يرجح بمرور الوقت أن يتزايد تأثيرهم في القضايا المتعلقة بدور أميركا في آسيا.

المجموعة الإثنية المهمة التي يرجح عما قريب أن يكون لها حضور في صياغة السياسة الخارجية الأميركية متعددة الثقافات هي مجموعة اللاتينيين، وبخاصة المكسيكيين. يشكل الأشخاص الذين ولدوا في المكسيك والبالغ عددهم عشرة ملايين نسمة أكبر مجموعة مهاجرين في الولايات المتحدة، ولديهم قاعدة جغرافية قوية وإحساس متنامٍ بنفوذهم السياسي. وسبق أن أعلنت اللجنة الدائمة للمكسيكيين اللاتينيين في الكونغرس وقرينتها في كاليفورنيا أن «القضايا اللاتينية هي قضايا أميركية». وهي تدعم التعددية الثقافية، بل حتى ثنائية اللغة. وفي حال توترت العلاقات الأميركية المكسيكية، فقد يصبح الأميركيون المكسيكيون لاعباً أساسياً ونشطاً للغاية في المناقشة المحلية للسياسة الخارجية الأميركية.

وعلى غرار ذلك، يقدر بأن المجتمع الأميركي الإفريقي سيصبح أكثر حزماً في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا. وقد تبنى أول وزير خارجية أميركي أسود علناً عدداً من القضايا المتصلة بالتهديد الذي يواجهه الملايين من الافارقة، وكان لتأثيره وقع لا يقاوم على أولويات الولايات المتحدة في الخارج. لكن يرجَّح أن تنصبّ اهتمامات الأميركيين الافارقة على القارة الإفريقية ككل ولن يكون له تركيز مكثَّف على دول إفريقية بعينها كما هو حال اللوبيات الإثنية النموذجية[7].

يتزامن هذا الدور المتعاظم للهويات الثقافية والسياسية المتميزة مع تفكك ما كان نخبة مقتصرة على الأنغلوسكسونيين البروتستانت البيض ذات مرة ومع

ظهور قبول أكبر للتنوع في أميركا التي كانت مخلصة لفكرة الاستيعاب في ما مضى. تبع هذا الضعفَ الذي حلّ بسيطرة الأنغلوسكسونيين البروتستانت البيض تعاظمٌ في المنزلة الاجتماعية والتأثير السياسي للطائفة اليهودية التي تمثل سيرتها تحولاً ملحوظاً - في غضون جيل واحد تقريباً - من كونها هدفاً لتحامل واسع، وإن لم يكن علنياً دائماً، إلى ضمانها لنفسها مكانة مسيطرة في قطاعات مؤثرة من الحياة الأميركية: في الميدان العلمي، وفي وسائل الإعلام، والصناعة الترفيهية وفي جمع الأموال لأهداف سياسية. وهي مؤلفة من 5 إلى 6 ملايين شخص أفضل تعليماً بكثير وأعلى دخلاً من المتوسط الأميركي.

والأهم من ذلك، تماشياً مع التنوع الجديد، أن اليهود لم يعودوا يشعرون بالحاجة إلى التأكيد على هويتهم اليهودية - وهو ضغط لا يزال يحس به العديد منهم كما كان الحال قبل خمسين سنة مضت - أو إلى التقليل من التزامهم الطبيعي لصالح إسرائيل. وقد انتقل دور الجالية اليهودية في العقود الأخيرة من السلبية غالباً ليصبح مؤثراً بل وحتى حاسماً[8]. وقد تفوقوا في ذلك على مناوئيهم الطبيعيين - صناعة النفط والجالية المسلمة. فصناعة النفط، بتركيزها على جني الأرباح، لم تتمكن من المنافسة على المستوى الأخلاقي - العاطفي، في حين أن الجالية الأميركية المسلمة (برغم أنها مقاربة في العدد للطائفة اليهودية) لا تزال تفتقر إلى التنظيم، كما أن إمكاناتها المادية أضعف بكثير، ووجودها محدود جداً في المؤسسات التي تشكّل الرأي العام الأميركي.

كانت الأهداف الأميركية الخارجية خلال القرن التاسع عشر تعرَّف أولاً بالانعزال الرائع (عدم التورط) ثم برسالة توسعية، تعزّزها بين الحين والآخر جرعات قوية من الشوفينية. وخلال القرن العشرين، أصبحت السياسة الخارجية للولايات المتحدة عبر محيطية وركّزت بدرجة كبيرة على أوروبا، مع تأكيد متزايد على الطموحات الديموقراطية المشتركة. وخلال الحربين العالميتين، مكّن التماسك الأخلاقي لأميركا، حتى وإن قلّ بعض الشيء بسبب التدفق المتزايد للمهاجرين الأوروبيين، قيادتها التي كانت لا تزال من الأنغلوسكسونيين

البروتستانت من صياغة استراتيجية قوية تحمل تفويضاً شعبياً. وخلال الحرب الباردة، استمر التركيز المسيطر على أوروبا بصفة خاصة بفضل تأييد أبناء أوروبا الوسطى المعادين للشيوعية ذوي الوعي الإثني.

وفي الحقبة التي تلت الحرب الباردة، أدى حجم وتعقيد الاضطراب العالمي إلى جعل مسألة تحديد أولويات واضحة للسياسة الخارجية أكثر صعوبة حتى ولو توفر إجماع وطني غالب. لكن بوجود مجموعات فيتو إثنية في جوهرها قادرة على ممارسة تأثير حاسم على السياسات الإقليمية الكبرى - تضفي عليها الشرعية المفاهيمُ المقدسة للتعددية ومؤخراً تفوقُ التعددية الثقافية على الاستيعاب التقليدي المستقبلي - يمكن أن تصبح صياغة سياسة قومية أمراً عسيراً. وفي عصر الهيمنة الأميركية والعولمة، لا توجد مجموعة معينة تتمتع بفهم مستنير فريد للمصلحة القومية الأميركية الإجمالية.

ويتعين على أميركا مواجهة عدد من أسوأ المشكلات مع ميل المهيمن العالمي إلى إثارة مصالح إحدى الدوائر الانتخابية الأميركية الإثنية ضد مصالح الدوائر الانتخابية الأخرى. فأي مجموعة إثنية تملك الحق في تحديد السياسة الأميركية تجاه إسرائيل والعالم العربي؟ تجاه الصين وتايوان؟ تجاه الهند وباكستان؟ في غياب تماسك تحتي يتمحور حول الإحساس المشترك بمستقبل أميركي مشترك، يمكن أن تصبح الفسيفساء الأميركية نزاعات بين مجموعات، يدعي كل منها خبرته الخاصة (أو يسعى إلى تأكيدها)، بالإضافة إلى حقه في تحديد السياسة في عالم من المصالح الخارجية المتضاربة.

هذا الميل واضح أصلاً في الكونغرس الاميركي، حيث أصبح المدافعون عن المصالح الإثنية الخاصة بارعين في عرض القرارات في الكونغرس والتشجيع على إدخال تعديلات تشريعية تقيّد السياسات العالمية الأميركية. وبات استخدام الموارد المالية الخاصة بالحملات الانتخابية للحصول على دعم من الكونغرس للقضايا الإثنية حقيقة واضحة، سواء في حجب المساعدات المادية عن أذربيجان من أجل الأرمن، أو في المحاباة المادية لإسرائيل. وأصبحت لجان الكونغرس المتخصصة التي تحددها المصالح الإثنية أكثر شيوعاً. ولم يعد رجال الكونغرس والشيوخ الذين أصبحوا ناطقين رسميين، أو

حتى أدوات للولبيات إثنية معينة نادرين، والأرجح أن يتكاثروا مع تحوّل البلاد نحو تعددية ثقافية أكثر جزماً، ومقبولة اجتماعياً ومحددة سياسياً.

يجد الكونغرس ـ كهيئة جماعية بالغة التنوع ـ صعوبة، إلا عند بروز تحديات قومية خطيرة، في توضيح الاتجاه الاستراتيجي الضروري لسياسة أميركية متماسكة عالمياً في المدى المنظور. أما السلطة التنفيذية فهي أكثر ميلاً إلى القيام بذلك، خصوصاً إذا حدد الرئيس نظرة عالمية معقولة. لكن إذا كان الرئيس يفتقر إلى نظرة خاصة به، فقد يصبح هو نفسه أسير وجهات نظر مجموعة مؤثرة معينة. وعلى أية حال، فإن قدرة الرئيس على ممارسة القيادة يقيدها مبدأ الفصل بين السلطات والدور الحاسم للكونغرس في التحكم بالإنفاق. وهو في ممارسته لهذا الحق، يكون عرضة بصفة خاصة لتأثير لوبيات معينة، والنتيجة هي أن تدفق الأموال الأميركية إلى دول أجنبية معينة بات يعكس نفوذ مجموعات معينة أكثر مما يعكس المصلحة القومية.

سيكون من الصعب وضع قيود دستورية على النتائج الحاسمة للتأكيد السياسي متعدد الثقافات. وقد يلزم بدلاً من ذلك، إيضاح عام أكثر تبصراً ـ سواء من قبل الرئيس باستخدامه لمنبره القوي أو القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات التعليمية ـ لمفهوم موحَّد غير مرتبط بالإثنيات، ويتطلع قدماً إلى المواطنة الأميركية. وأي جهد من هذا النوع سيواجه تحديات هائلة، ليس أقلها كيفية التشجيع على منهج دراسي متسق للتربية الوطنية على الصعيد الفيدرالي، وعلى صعيد الولاية وعلى النطاق الأوروبي المحلي. كما يتعين أن يراعي هذا المفهوم المشترك للمواطَنة القوى المتنامية متعددة الثقافات في أميركا مع تعزيز التماسك الاستراتيجي للمجتمع الأميركي.

يقال في بعض المناسبات إن سياسة التعددية الثقافية التي تتبعها كندا قد تكون السياسة المستقبلية لأميركا. غير أن كندا لا تحتاج إلى المثابرة على سياسة خارجية عالمية. بالنسبة إلى أميركا، يرجح أن ينتج التفاعل التنافسي للمصالح متعددة الثقافات، مع ما ينتج عنها من انخفاض في مجال الإجماع الغريزي المشترك المتعلق بالمصلحة القومية المشتركة، ضغوطات متعارضة قد تؤدي إلى الإضرار آخر الامر بالقيادة العالمية الأميركية. وبدون تماسك

استراتيجي تحتي وعفوي ملموس، قد تجد أميركا المنهمكة عالمياً صعوبة في رسم اتجاه تاريخي ثابت.

الهيمنة والديموقراطية

تمارس الهيمنة العالمية الأميركية بواسطة الديموقراطية الأميركية، حيث لم يسبق أن مورست هيمنة عالمية من قبل دولة تعددية وديموقراطية حقّة. غير أن ضرورات الهيمنة قد تتعارض بشكل أساسي مع فضائل الديموقراطية، وتحرّض الأمن القومي ضد الحقوق المدنية، والحسم ضد التروّي. لذلك من المناسب السؤال عما إذا كان يمكن للهيمنة العالمية أن تهدد الديموقراطية الأميركية نفسها؟

إن الديموقراطية مغروسة بعمق في نسيج المجتمع الأميركي. فحرّية اختيار القادة السياسيين، وحق التصويت وحرية الكلمة، والمساواة أمام القانون وخضوع الجميع لحكم القانون (بمن فيهم الرئيس، كما تعلّم هذا الدرسَ المؤلم كلٌّ من نيكسون وكلينتون) مبادىء مقدسة، ومركزية بالنسبة إلى تعريف الديموقراطية الأميركية، وتصاغ السياسة القومية بما يتفق مع النصوص الدستورية، وهي بذلك تعكس إرادة الشعب الأميركي. يستتبع ذلك أن ممارسة سلطة الهيمنة في الخارج ينبغي أن تكون خاضعة أيضاً للمراقبة العامة.

تشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الميل الأساسي للشعب الأميركي إلى ممارسة تلك القوة لا يزال رصيناً وراشداً ومفعماً بمثالية حذرة. وقد افترض الشعب الأميركي خطأً أن الولايات المتحدة تقدم مساعدات خارجية أكثر مما تقدمه الدول الغنية الأخرى (هذا ما اعتقده 81 في المئة استناداً إلى برنامج المواقف السياسية الدولية PIPA في كانون الثاني/يناير، 1995)، غير أن الغالبية لا تزال موافقة على هذا الكرم (المبالغ فيه). وبشكل عام، يدعم الأميركيون الأمم المتحدة، برغم أن 30 في المئة فقط عبّروا، في العام 2002، عن رأيهم في «أن على الولايات المتحدة الاهتمام بشؤونها الخاصة على الصعيد الدولي» (في مقابل نسبة 41 في المئة في العام 1995 استناداً إلى استطلاع بيو Pew الذي أُجري في العام 2002).

من المنصف أن نؤكد على أنه منذ انتهاء الحرب الباردة والأميركيون يؤيدون في غالبيتهم نظرة تعدّدية للعالم. وهم يفضلون الشرعية الإجرائية كمسألة مبدأ، ويعترفون بالحقيقة المتنامية للعولمة، ويعتقدون بضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية. وفي استطلاعات أجريت في بداية هذا القرن، فضل حوالى 67 في المئة تقوية الأمم المتحدة، وفضل 60 في المئة منظمة التجارة العالمية، وفضل 56 في المئة المحكمة الدولية، وفضل 44 في المئة صندوق النقد الدولي. كما دعمت نسبة 66 في المئة فكرة المحكمة الجنائية الدولية[9]. من الواضح أن عقلية الشعب الاميركي في ما يتعلق بدوره العالمي المهيمن سليمة في الأساس. كما أنه ليس للأحادية جاذبية واسعة الانتشار.

ثم جاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وما نتج عن ذلك من الانتقال من تعريف معتدل نسبياً للدور الاميركي العالمي إلى الانشغال بمواطن ضعف أميركا، الامر الذي انعكس بشكل جذري لا على المستوى الشعبي وإنما على مستوى الطبقات السياسية العليا. وعلى الرغم من شهور من الدعاية الرسمية المستمرة حول خطر وشيك يزعم أن مصدره العراق، فإن غالبية الشعب الاميركي كانت تعتقد حتى وقت متأخر، وتحديداً شهر شباط/فبراير 2003، أي قبل شهر بأنه ينبغي عدم الشروع في الحرب خارج إطار الأمم المتحدة. وفي وقت متأخر من العام 2002، شعر حوالي 58 في المئة أن على أميركا بوجه عام «أن تأخذ في الحسبان وجهات نظر حلفائها الرئيسين»[10]. غير أن ذلك لم يكن موقف البيت الأبيض، وكان البيت الأبيض ـ وتحديداً الرئيس ـ هو الذي يضبط الجو العام.

كان ذلك الجو العام مثيراً للقلق وحازماً للغاية في الوقت نفسه. وكردة فعل طبيعية على حجم الجريمة الوحشية التي ارتُكِبت، شددت الإدارة على عدائية المناخ العالمي ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، حيث تشكل قوى الشر المراوغة خطراً مميتاً على الأمن القومي. ودعا الرئيس نفسه إلى نظرة ثنائية للعالم ينقسم فيها إلى قوى خير وقوى شرّ، وحيث الفشل في دعم أميركا مساوٍ لعدائها.

يظهر تدقيق حاسوبي لتصريحات الرئيس عقب 11 أيلول/سبتمبر أنه

بحلول منتصف شهر شباط/فبراير 2003 ـ أي في فترة تقارب خمسة عشر شهراً ـ كان الرئيس قد استخدم علانية مع بعض التعديل العبارة المانوية «من ليس معنا فهو ضدنا» (والتي روّجها في الواقع لينين!) ما لا يقل عن تسع وتسعين مرة. وطلب من الشعب الاميركي أن يدفع في الحد الأدنى عن الحضارة نفسها التهديد الغيبي الذي يفرضه الإرهاب العالمي. تلك الرسالة الجديدة ملازمة أصلاً للدور العالمي المهيمن لاميركا.

وفي أحسن الظروف، لا يمكن تجنب حدوث توتر بين تقاليد الديموقراطية المحلية وضروريات الهيمنة العالمية. في السابق، كان الدافع الإمبريالي نخبوياً بطبيعته، وكانت القيادة الإمبريالية تتطلب نخبة تتمتع بإحساس خاص بالمهمة الرسالية، والقدر، وحتى بالامتياز. كان ذلك صحيحاً بالتأكيد بالنسبة إلى الامبراطورية البريطانية وكذلك بالنسبة إلى سابقتيها، الامبراطوريتين العظيمتين الرومانية والصينية، ناهيك عن عدد من التركات الإمبريالية الأقل شهرة. لقد ولدت المسؤوليات المترتبة على الحرب الباردة وعلى الهيمنة الأميركية التي تلتها بعض المكافئات الاميركية لمثل هذه النخبة، التي يمثلها خير تمثيل قوةُ ومكانةُ عدد من القادة العسكريين العامين الأميركيين الإقليميين (القادة العامين للقيادات الموحدة والخاصة)، المنتشرين كنواب للرئيس في الواقع في العديد من المناطق الأمنية الخارجية الرئيسية، والبيروقراطية الأميركية الهائلة المتخصصة التي تخدم في الخارج. وأحدث مثال نذكره الاحتلال الأميركي للعراق، وتعيين حاكم مدني في بغداد.

إن ظهور نخبة أميركية مهيمنة لازمة لتنامي القوة الأميركية على مرّ الخمسين سنة الماضية. وبعد أن أدت الولايات المتحدة مهامّها العالمية الواسعة الانتشار أثناء الحرب الباردة وبعدها، تنامى النسيج السياسي العسكري ـ الذي توجهه السلطة التنفيذية شيئاً فيشئاً للتعامل مع الدور الأميركي الذي يتزايد تعقيداً في العالم. ومع مرور الوقت، ائتلف جهاز ضخم من العلاقات الدبلوماسية، والقوات العسكرية المنتشرة، ونظم جمع المعلومات الاستخباراتية والمصالح البيروقراطية لإدارة التدخل العالمي الأميركي الشامل. وهذه البيروقراطيات الإمبريالية التي يحرّكها تركيز مؤثر من المعرفة، والمصالح،

والقوة، والمسؤولية، تنظر إلى نفسها على أنها مهيأة بشكل فريد لتحديد السلوك الأميركي في عالم معقد وخطر.

لكن تأثير النخبة المهيمنة الجديدة في أميركا على السياسة القومية تخففه المراقبة المستمرة ـ بصفة خاصة من خلال سلطة التحكم بالإنفاق ـ لمجلس شيوخ حساس جداً تجاه مزاج الجمهور الأميركي. وقد وفّرت لجان الكونغرس التي تراقب سلوك الديبلوماسية الأميركية، وتنظم المؤسسة العسكرية وأولوياتها، وعمليات المجتمع الاستخباراتي، عوائق قوية في وجه تشكيل مؤسسة إمبريالية شبه مستقلة داخل الحكومة. وبدون هذه التدقيقات التشريعية، التي يقويها الاستقصاء الدقيق للصحافة الحرّة، قد تتفشى عقلية سلطوية تعكس مصالح الهيمنة الخاصة لنخبة بيروقراطية متجانسة نسبياً في البيروقراطيات الضخمة الخاصة بوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات المختلفة التابعة للحكومة والمنظمات شبه الخاصة التي تموّل من قبلها.

ومع ذلك، فإن نسيجاً واسعاً من الخبرات، والنفاذ إلى المعلومات والمصالح في الخارج ملازم لاستخدام القوة السياسية العسكرية. وينشيء مجالها مجتمعاً متعدد الوجوه قادراً في أية لحظة على حشد تركيبة قوية من الخبرة، والحقائق، والإقناع لصالح السياسة المحبّذة. وفي نظام فصل للسلطات متوازن بدقة، يميل الاتزان في السياسة الخارجية لصالح الحكومة. ويصبح انعدام التوازن هذا أكثر بروزاً إذا كانت القضية المطروحة مشحونة عاطفياً وإذا أصبح المنبر الرئاسي منشغلاً بالكامل في إثارة الرأي العام.

هذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال جزئياً. فالرئيس هو النقطة البؤرية الضرورية من أجل تحديد المصلحة القومية في عالم محفوف بالأخطار. ومن غير المجدي أن يحاول الكونغرس صياغة أسس السياسة الخارجية الأميركية، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان المصالح المتعارضة للمجموعات الإثنية والمهنية المختلفة. وحدها الحكومة المنظّمة بطريقة هرمية والخاضعة في النهاية للرئيس يمكنها القيام بذلك ـ ومن أجل الأمن القومي، يتعين عليها فعل ذلك.

بالرغم من ذلك، لكي يتواصل الدعم الشعبي للسياسة الخارجية الأميركية

ولكي تحدَّد بطريقة تنسجم مع القيم الديموقراطية التي تقوم عليها الأمة، تعتبر المشاركة المستمرة للكونغرس بمثابة ضرورة. وبخلاف ذلك، يمكن أن تكتسب الأولويات الأميركية طابعاً إمبريالياً فظّاً. والسؤال الملح بالتالي هو كيف يمكن تعزيز مثل هذه المشاركة المبكرة للكونغرس في رسم السياسة ـ وليس مجرد مراجعتها فقط ـ على الوجه الأمثل، مخافة أن يتحول دور الكونغرس بالتدريج إلى خاتم يمهر القرارات الاستراتيجية التي يواجَه بها فجأة.

وهذا ما حصل إلى حدٍ بعيد عندما قرر الكونغرس الأميركي في العام 2002، إطلاق يد الرئيس للشروع في عمل عسكري ضد العراق بتفويض من الامم المتحدة أو بدونه ومن غير الحاجة إلى الحصول على الموافقة التالية من الكونغرس. كانت قيادة الكونغرس غير قادرة على مقاومة الحالة الحادة التي برزت فجأة والتي شن من أجلها الرئيس حملة شعبية محمومة، ودمج قضية الإرهاب بعدم تقيد النظام العراقي بجملة من قرارات مجلس الأمن السابقة مع ادعائه بأن العراق كان مسلحاً بأسلحة الدمار الشامل. ومهما تكن حسنات تلك الدعوى، فقد أظهرت نتائجها ـ تنازل الكونغرس عن حقه في إعلان الحرب ـ مدى انحراف ضروريات وديناميات قوة الهيمنة عن التوازن الدستوري المحدد بدقة بين فرعي الحكومة الأساسيين اللذين يحددان سياستها.

هذا الميل هو النتيجة الحتمية لحجم تورط أميركا في الشؤون العالمية، لذا فمن الصعب تخفيفه ـ لكن ما يزيد من هذه الصعوبة غياب أي جهاز استراتيجي مركزي للتخطيط في الحكومة الأميركية يشترك في حوار مستمر مع قيادة ذات صلة من شيوخ الكونغرس. إن مجلس تخطيط السياسات في وزارة الخارجية يعنى بحكم طبيعته بالدبلوماسية أساساً، وهو ينظر إليها على أنها المحتوى الأساسي للسياسة الخارجية. وتملك وزارة الدفاع جهازاً خاصاً بها لتخطيط السياسات، لكنه يصهر نتاجه بمحتوى يغلب عليه الطابع العسكري. ويسعى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض إلى مكاملة الاهتمامات العسكرية والدبلوماسية، غير أن مسؤوليته الأساسية هي التنسيق العملياتي للسياسات. وهو يملك القليل من الموارد والقليل من الوقت لكي يقوم بمهمة التخطيط

الاستراتيجي المنهجي، كما أن وجهته متأثرة بلا شك بالمصالح السياسية للرئيس. والنتيجة عملية خاصة تظهر إلى العلن آخر الأمر بوصفها سياسة الرئيس، وللكونغرس أن يؤيدها أو يعارضها.

يمكن تحسين الحالة العامة عبر إيجاد علاقة تشاورية رسمية أكثر بين القادة رفيعي المستوى للجان الكونغرس التي تعالج الشؤون الخارجية وجهاز تخطيط استراتيجي عالمي أكثر رسمية تابع لمجلس الأمن القومي. ويمكن أن تخدم مجموعة تخطيط استراتيجي مركزية واضحة في البيت الأبيض، يرأسها موظف رسمي رفيع المستوى يرفع إليه المخططون رفيعو المستوى في وزارتي الخارجية والدفاع تقريرهم، كمنتدى للاستشارات الدورية مع القادة المناسبين من مجلس الشيوخ في ما يتعلق بالخطط بعيدة المدى، والمشكلات الجديدة البارزة، والمبادرات المطلوبة. وهذا ما قد يخفف بعض الشيء من الخطر الحالي المتمثل في الانزلاق التدريجي للقوة العالمية شبه الإمبريالية بعيداً عن المراقبة الشعبية الديموقراطية.

ازدادت حدة هذا الخطر منذ 11 أيلول/سبتمبر. والطريقة القطعية التي اتبعتها الإدارة في أواسط العام 2002 في قرارها بالذهاب إلى الحرب ضد العراق عكست إلى أي مدى أوجد تنامي خطر عالمي ـ الإرهاب الذي يتخطى حدود الدول ـ بين المسؤولين الأميركيين التنظيم اللازم لصنع قرارات استراتيجية بعيدة المدى ضمن دائرة ضيقة من المطلعين على بواطن الأمور يخفون دوافعهم الحقيقية عن الشعب. وقد أنتجت الدوافع الشخصية ومصالح مجموعات معينة، والحسابات السياسية المجراة، في الخفاء حركة سياسية مفاجئة ذات مضامين دولية كبرى، تبرَّر للعامة بخطاب دراماتيكي جداً وديماغوجي أحياناً فضلاً عن أدلة مشكوك فيها. هذا الظهور المفاجىء واللحظي تقريباً لمذهب الحرب الاستباقية الاستراتيجي الجديد، والذي يعكس عرفاً دولياً راسخاً، يبرز أكثر الافتراض القائل إن الهيمنة المشرّبة بانعدام أمن محلي مضاعف قد لا تنسجم مع الصياغة المتأنية والمنفتحة ديموقراطياً للسياسة الخارجية[11].

طرح التفاعل الذي تلا أحداث 11 أيلول/سبتمبر بين الهيمنة العالمية والديموقراطية المحلية أسئلة محيرة بوجه خاص. ففي قلب الديموقراطية الأميركية توجد الحقوق المدنية للأميركيين وقد أطلقت أحداث 11 أيلول/سبتمبر سلسلة من التفاعلات دفعت السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى تبني ردود فعل طارئة لمواجهة تهديد مراوغ وقلق عام ملموس. غير أن أفعالهم الموجهة ضد الأول زادت من حدة الثاني. وبما أن المخاطر كانت أصعب من أن تحدَّد بدقة وهي مع ذلك مرعبة جداً، فقد كان من الصعب المحافظة على توازن بين التعقل والذعر، بل إن الحقوق المدنية كانت من غير قصد معرضة للخطر.

لم تساعد التصريحات البلاغية المشحونة التي استخدمها مسؤولون رسميون رفيعو المستوى في تهدئة الأمور، حيث تكلموا عن الخطر بعبارات كاسحة[12]، كما لم تساعد مخاوف البيروقراطيين من أن تكرار أحداث 11 أيلول/سبتمبر قد توجه اتهامات بالعجز البيروقراطي. وقد ساهمت التحذيرات الوطنية المتفرقة بشأن تهديدات غير محددة في خلق مزاج يطغى فيه الاهتمام بالأمن الشخصي على التعلّق التقليدي بالحقوق المدنية، وقد حصل ذلك قبل بدء التاريخ الأميركي. فالتبني الذي حصل سنة 1798 لمرسومي الأجانب والتمرد خلال الصراع مع فرنسا، وتعليق مذكرة الحصانة الشخصية أثناء الحرب الأهلية، ومرسوم التجسُّس للعام 1918، والإجراءات الصارمة المتخذة ضد نشاط محبّي السلام ودعاة التغيير المتعلق بمشاركة أميركا في الحرب العالمية الأولى، وما حدث خلال الحرب العالمية الثانية من اعتقال قرابة 120000 أميركي من أصل ياباني إضافة إلى غيرهم من الأجانب ـ لم تكن هذه لحظات افتخار في التاريخ الأميركي. ومع أنها حظيت بالدعم الشعبي بوصفها إجراءات طوارىء، لكن نُظر إليها على أنها ردود أفعال مبالغ فيها.

قد تثبت ردود الأفعال الحالية على أحداث 11 أيلول/سبتمبر أنها أكثر

ديمومة لأن التحديات الذاتية للدور العالمي الاميركي الجديد أكثر ثباتاً. وحتى لو استخدمت القوة الاميركية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر مع احترام أكبر للإجماع الدولي، فقد كان من المحتوم أن تولّد الهيمنة الاميركية الاستياء ثم المقاومة، وما يلي ذلك من أخطار تهدد الإحساس بالامن في اميركا. وبعد أن أصبحت الحاجة إلى أمن مشدد حقيقة جديدة لكن دائمة، لم تعد المخاطر الناتجة التي تهدد الحقوق المدنية الاميركية مجرد ظاهرة عابرة.

كان تأثير النص الأساسي للتشريعات التي تلت 11 أيلول/سبتمبر، قانون الوطني للعام 2001 (الذي اجازه الكونغرس تحت ضغط رئاسي قوي) الحد من السلطة القانونية للمحاكم على نشاطات حساسة مثل أعمال التنصُّت الحكومية، وانتهاك علاقة العميل بمحاميه، وتوسيع إمكانية النفاذ الحكومي إلى السجلات الطبية والائتمانية وسجلات السفر الشخصية ـ كل ذلك باسم الأمن القومي. كما أنه وسّع من السلطات الحكومية في المراقبة بخفض المعايير اللازمة لنيل التصريح. ونحن نأمل أن تكون بعض الإجراءات القانونية الابتدائية التي تؤثر على الحقوق المدنية، والتي جرى تبنّيها عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر لمساعدة الحملة ضد الإرهاب، مؤقتة، مثل بعض ردود الأفعال المبكرة والمبالغ فيها في التاريخ الأميركي. ويتضمن قانون الوطني نصوصاً مؤقتة لبعض أحكامه تقتضي تصويتاً جديداً بعد أربع سنوات، حتى لا تسقط تلقائياً بالتقادم.

ومع ذلك، كانت الامور تميل إلى تقييد الحقوق المدنية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمقيمين غير المواطنين في الولايات المتحدة. يكفي الآن، مثلاً، المدعي العام أن يخلص إلى أن لديه «أسساً معقولة للاعتقاد» بأن ذلك المشبوه «متورط في نشاط يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة» لكي يتم احتجاز ذلك الشخص لأمد غير محدود. وعلاوة على ذلك، فقد أصدرت السلطة التنفيذية قوانين تسمح باستمرار احتجاز غير المواطنين حتى لو أمر قاض للهجرة بإطلاق سراحهم، وأسست محاكم عسكرية لمحاكمة الاجانب بدون أي استئناف أمام محكمة مدنية. وهناك خطوات إضافية تتضمن مبادرات لزيادة إمكانية نفاذ

الوكالات الحكومية الأحادي والاعتباطي إلى البريد الإلكتروني وقواعد البيانات التجارية، وهي بجميعها تضيّق مساحة الخصوصية بالنسبة إلى المواطنين عامة والأجانب خاصة(13).

وبالنظر إلى الجو السياسي المتفاقم عقب 11 أيلول/سبتمبر، لم يكن هناك مجال لتجنب حدوث بعض التجاوزات أو حتى أخطاء قضائية. وقد تحمل المقيمون الأجانب العبء الأكبر، وبعضهم اعتُقل بشكل اعتباطي واحتُجز لفترات طويلة من غير توجيه أية تهمة، في حين تم ترحيل آخرين بسرعة (وفي بعض الحالات بعد إقامة طويلة في أميركا) بدون كثير اعتبار لحقوقهم المدنية، أو عائلاتهم، أو مصالحهم. وتم فرض إجراءات مذلّة تستهدف المهاجرين الحاملين لجنسيات معينة الذين يسعون إلى زيارة الولايات المتحدة.

قد لا يكون هناك مجال لمقارنة ردود الأفعال المبالغ فيها هذه ببعض المراحل الأولى للهستيريا الاجتماعية الأميركية. ومع ذلك، فهي تسهم في تشويه صورة أميركا وتوفير غذاء إيديولوجي للمنتقدين الأجانب المتلهفين للإساءة إلى سمعة المزايا الديموقراطية للبلاد. وإذا ما انتشر هذا التصور على نطاق واسع، فسوف يضيف إلى العداء المتنامي لأميركا. بل إن أصدقاء أميركا يسألون، وخصوصاً بعد 11 أيلول/سبتمبر، عما إذا كان البُعْد المهيمن للدور الأميركي العالمي لا يلقي بظلّه على رسالتها الديموقراطية.

المسألة بعيدة المدى هي ما إذا كانت ردود الأفعال الأميركية الحادّة على هجمات 11 أيلول/سبتمبر ستتشجع على إعادة تعريف التوازن التقليدي الدقيق في أميركا بين حرية الفرد والأمن القومي. يمكن لإعادة تعريف أساسية من هذا النوع، وخصوصاً عندما تعترف بالإمكانات التكنولوجية الفريدة للولايات المتحدة في مجال الأمن، أن تحوّل أميركا بشكل مطرد إلى دولة معزولة، تنتابها الهواجس الأمنية، إلى هجين من ديموقراطية وأوتوقراطية كاره للأجانب، وربما مع مظاهر دولة عسكرية متيقظة(14).

توجد دولتان حالياً يمكن أن تنذرا بهذا المستقبل: إسرائيل وسنغافورة. فكلتاهما ديموقراطيتان أساساً، لكنهما تبرزان عناصر أوتوقراطية قوية أدخلت بسبب الهواجس الامنية، كما سهل في بروزها المهارات الثقافية والتكنولوجية المتوفرة للدولتين. وكلتاهما تبنّت طرقاً معقدة لحماية السكان من التدخلاّت الخارجية المعادية ووفرت لهما القدرة على إثارة ردود طارئة. كما أن الحقوق المدنية مقيدة بعض الشيء فيهما. وخصوصاً حقوق 1.2 مليون مواطن فلسطيني يحملون هويات إسرائيلية، وأكثر من ذلك حقوق الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ونظراً إلى قابلية إسرائيل للتعرض للهجمات الإرهابية، لم يكن أمامها أي خيار باستثناء اكتساب صفات الدولة العسكرية. وهي تستخدم أحدث التقنيات من أجل مراقبة التحركات المشبوهة، والتحكم الدقيق بمداخل المرافق العامة (بما في ذلك غير الحكومية منها)، كما أن السيارات والأفراد يخضعون لعمليات التفتيش، والعديد من المواطنين يحملون أسلحة بشكل علني من أجل الحماية الشخصية. فأعمال المراقبة الفيديوية، والإشعاعية والكيميائية الحيوية، والنظم الإلكترونية والأشعة تحت الحمراء المعدة لكشف حتى أطواف المطاط على الشواطىء، والمناطق المسوّرة بأجهزة كثيرة ومعقدة تكنولوجياً للصناعات الحيوية والخدمات العامة، وبطاقات الهوية الشخصية المحمّلة بالبيانات، والاختراق المبادر للمجموعات العدائية المحتملة، وأساليب الاستجواب القسري، تساعد في توقع حدوث غالبية الهجمات الإرهابية وبالتالي تحبطها.

لا يمكن مقارنة الوضع الجغرافي لإسرائيل بالوضع الجغرافي لاميركا، لكن الشعب الاميركي أقل تسامحاً مع الهجمات الإرهابية. ويضاف إلى ذلك أن سعي أميركا وراء الأمن وأمنها القومي يرجح أن تعقّده تدخلاتها الآنيّة في عدد من الصراعات القومية والإثنية والدينية في مختلف أرجاء العالم، ويمكن لكل منها أن يولّد ردوداً عدائية منفصلة. ويزيد في احتمال وقوع ذلك إذا استخدمت القوة العالمية لاميركا بشكل أحادي، وبدون مظلة جماعية وبالتالي بدون شرعية عالمية. وهكذا، يمكن أن يكون تهديد العدائية العالمية مماثلاً للتهديدات الإرهابية

لأميركا، على الرغم من قوتها العالمية، تماماً كما أثبتت العدائية الإقليمية خطرها بالنسبة إلى إسرائيل.

إذا نظرنا إلى ما هو أبعَد من ذلك، إلى ما وراء الاهتمامات الأمنية المباشرة، نجد أنه يتعين بالإجمال توقع مأزق جديد. وهو يتعلق بالظهور المحتمل للتمييز الفعلي واسع النطاق في الظروف الإنسانية. فعلى مرّ سني هذا القرن، قد لا تعمل التطورات العلمية مثل الدراسة الجينية، والهندسة الطبية الحيوية، والتعديل الوراثي، على إطالة عمر الإنسان وحسب، بل قد تحسّن بطريقة جذرية نوعية الحياة الشخصية وحتى الذكاء الفردي. وأول المستفيدين من هذه الإمكانية الجديدة الدول الغنية ومواطنوها الأثرياء. وستأتي الدول الفقيرة لاحقاً، هذا إن تسنّى لها ذلك. ومن المرجّح أن تكون أميركا، بحكم أنها الأغنى وأن مجتمعها الأكثر إبداعية اجتماعياً، من بين تلك الدول التي ستستغل حسنات الهندسة البشرية المحسّنة أولاً على نطاق اجتماعي كبير. وبالنسبة إلى أولئك الذين يستطيعون تحمل نفقاتها، سيكون من الصعب مقاومة الوعود بتحسينات غير اعتيادية من حيث الصحة الشخصية، وإطالة أمد الحياة، وتوسيع الذكاء، (وعلى مستوى أقل حصانة) المظهر الشخصي.

وستكون النتيجة نوعية جديدة من التفاوت بين البشر. كما ستزيد حدة التباينات العالمية المستندة إلى الصحة والعرق، الموجودة أصلاً، وتتخذ بُعْداً سياسياً قبيحاً ومرئياً بوضوح. يمكن لمثل هذا التطوّر أن يكون تحدياً لدور أميركا بوصفها الديموقراطية الأولى في العالم ولمعنى الديموقراطية نفسها.

إن ردة الفعل العالمية تجاه أي تفاوت جديد بين البشر ستكون بلا شك استغلال وحشد مظاهر الاستياء الموجودة أصلاً ضد التباينات المألوفة. ومع اتساع الفجوات في الظروف الإنسانية، قد تجد حكومات الأمم الفقيرة نفسها واقعة تحت ضغط متعاظم من أجل صياغة سياسات تصلح هذا التباين الجديد وتؤشر إلى مفهوم عالمي بديل. وبالتالي يتم تزويد العقيدة المعاكسة المعادية للعولمة بمظهر إضافي مفرط القوة. وكما بيّنت تجربة الماركسية خلال القرن العشرين، فإن الاستياء العارم من عدم المساواة سريع التأثر بصفة خاصة بالتعبئة السياسية لمصلحة أفكار مثيرة للاشمئزاز. ومع تصوير الإيديولوجيات

المعادية الحالي للدولة الاميركية على أنها منخرطة في الترويج عديم الرحمة للعولمة كمذهب عالمي لها، سوف تكسب معاداة الأمركة بدورها شرعية إضافية.

إن للتباين الجديد المحتمل في الحالة الإنسانية عواقب مهمة ليس على الهيمنة الأميركية وحسب، بل على الديموقراطية الأميركية أيضاً. عندما أعلن الرئيس بوش في آب/أغسطس 2001 أن حكومة الولايات المتحدة لن تدعم حظراً مطلقاً على البحوث المتعلقة بالخلايا الجذعية ـ وهو حظر دافع عنه بشدة المحافظون المؤيدون للرئيس ـ فهو إنما أدلى ببيان مهم تاريخياً. فقد تم إعلامه في الواقع بحتمية الوصول إلى حقبة جديدة من التطور البشري. ويشير هذا القرار إلى إذعان الجنس البشري على مضض لثورة قادمة في الشؤون الإنسانية تدفعها الإمكانات العلمية المتنامية التي قد تعيد في يوم من الأيام تعريف معنى الحياة البشرية وجوهرها. إلى أين ستأخذ البشرية لاحقاً، لا أحد يعرف، لكن ما نعرفه هو أن الأبواب يجري فتحها، وقد تؤدي بعد عقود من الآن إلى تغيير ذاتي بعيد المدى للإنسان.

يوجد إذن خطر جدي من أنه بمرور هذا القرن، ستفرخ الثورة في مجال التكنولوجيا الحيوية مجموعة كاملة من المعضلات النفسية والثقافية والدينية/ الفلسفية غير المتوقعة. ويمكن أن تتعرض الردود التقليدية للأديان الكبرى، إضافة إلى المبادىء الديموقراطية التقليدية، إلى تحدٍ كبير.

يمكن أن تبرز، بدلالة الديموقراطية، أسئلة جديدة تتعلق بالتعريف السياسي للإنسان نفسه. فالارتباط التقليدي بين الحرية السياسية والمساواة السياسية ـ وهو مفهوم قانوني يعدّ محورياً بالنسبة إلى عمل الديموقراطية ـ كان نابعاً من فكرة مفادها أن «الناس كافة خُلقوا متساويين»، وهي قناعة بأن عملية خلق البشر مرتبطة بالمساواة فيما بينهم. لكن يمكن للتحسين التمييزي للإنسان، بالتلاعب الانتقائي في شيفرته المادية التي تحدد آفاق الإمكانيات البشرية، أن يعرّض تلك الفكرة وكافة المركّبات السياسية والقانونية التي بُنيت عليها للخطر. فماذا سيحصل بمسلّمة المساواة عندما يتم تضخيم الإمكانات العقلية وحتى الأخلاقية لبعض الأفراد بطريقة صناعية بما يفوق إلى حدٍ بعيد ما لدى الآخرين من إمكانات؟

وثمة خطر من أن تُغوى بعض الدول لكي تسعى وراء التحسين التفاضلي للإنسان كسياسة قومية. في السابق، وفّر الإحساس المتمحور حول الذات بالتفوق المتأصل في أناس معينين، التبرير للاستغلال الاستعماري، والاستعباد، وفي الحالة القصوى، للمذاهب العرقية الفظيعة مثل مذهب النازية. وماذا لو تحول هذا الإحساس بالتفوق، من كونه مجرد وهم بالذات، إلى حقيقة؟ يمكن للفوارق الظاهرة في الذكاء، والصحة، وطول العمر بين الشعوب، أن تتحدّى وحدة الإنسانية التي يفترض أن تعمل العولمة على تطويرها والديموقراطية التي تسعى أميركا إلى تعزيزها.

ينبغي تكرار القول بأن ظهور هذا النوع الجديد من عدم المساواة بين البشر، يرجّح أن يكون بطيئاً، وغير مؤكد، وعرضة للعديد من التدقيقات والقيود. والوعي الاجتماعي الأكبر بمضامين هذا التطور قد يحث بحد ذاته على مزيد من التأني بشأن مستقبل البشرية وعلى التقليل من الإثارة بشأن الخطر الحالي. ولا يزال أمام الأميركيين متسع من الوقت لكي يشيروا بتبصر أكثر مما فعلوا حتى الآن، إلى مساوىء المقايضات المعقّدة والمحيّرة بين قيم الديموقراطية التقليدية ومستلزمات الأمن القومي، وإلى مضامين الثورة العلمية، وإلى طريقة استخدام أميركا لهيمنتها العالمية التي لم يسبق لها مثيل. لكن لم يعد لديهم بعد الآن رفاهية عدم القيام بذلك.

ملاحظات

(1) إن مصير القطب الفرنسي البارز في مجال الأعمال، جان ماري ميسير، الذي ترأس تجمع فيفندي يونيفرسال Vivendi Universal يخبرنا بذلك. فالجهود التي بذلها لامتلاك استوديو في هوليود ولتوسيع أرصدته الأميركية، ولاحقاً قراره بنقل مقرات عمله من باريس إلى نيويورك، أثارت جدالاً واسعاً وأفضت إلى طرده. كما أن تفسيره العلني الذي فحواه أن «الاستثناء الثقافي الفرانكو فرنسي قد مات»، عجّل بدوره بالشجب العلني من قبل الرئيس جاك شيراك نفسه، الذي استهجن

«الانحراف العقلي» لمسيير، كما اعترف وزير الثقافة الفرنسي بأنه «تعرض لفضيحة»، وعنونت مجلة فرنسية رائدة غلافها بالسؤال «هل أصيب مسيير بالجنون؟»

(2) وفقاً لبيانات قام بجمعها معهد التعليم الدولي، *Open Doors 2000*، ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي http://open doors.iienetwork.org/.

(3) Josef Joffe, «Who's Afraid of Mr. Big?» *The National Interest* (Summer 2001).

(4) وبصفة خاصة «What the World Thinks in 2002» الذي نشر في 4 كانون الأول/ديسمبر من العام 2002، من قبل مركز بيو Pew للأبحاث، بالإضافة إلى استطلاعات «Worldviews 2002» التي نشرت في أيلول/سبتمبر 2002 من قبل مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية بالاشتراك مع German Marshall Fund of the United States. انظر الصفحات 63-69 من بيانات استطلاعات بيو.

(5) بالاستناد إلى مسودة أيار/مايو 1796 لخطاب الوداع لجورج واشنطن وفقاً لاقتباس *Tony Smith, Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Cambridges, MA: Harvard University Press, 2000), 32.

(6) نذكر على وجه الخصوص قصة هنري مورغنثاو كأول يهودي تقلد منصب وزير للمالية في حكومة الجمهورية الديموقراطية الفيدرالية، بما في ذلك الاستخدام المتكرر والعلني للغة معادية للسامية لدى الأعضاء المتخاصمين في تلك الوزارة. انظر Michael Beschloss, *The Conquerors* (New York: Simon & Schuster, 2002).

(7) يعود ذلك جزئياً لميراث الاسترقاق ـ فالعديد من الأميركيين السود ليس لديهم روابط عائلية بأنسبائهم الأفارقة، وغالباً ما لا يكونون على معرفة بالبلد الإفريقي الذي ولد فيه أجدادهم.

(8) وهذا كان ولا يزال مصدراً لشكوى الأميركيين العرب من أنه في حين شغل الأميركيون اليهود مراكز سياسية رفيعة تتصل بالشرق الأوسط

في مجلس الامن القومي، ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، فلا تزال الابواب موصدة في الواقع أمام الاميركيين العرب.

(9) استناداً إلى استطلاعات PIPA في تشرين الأول/اكتوبر 1999 وآذار/مارس 2000.

(10) استطلاعات بيو، كانون الاول/ديسمبر 2002.

(11) إلى أين تذهب هذه البلاغة، والمناخ الذي تولّده بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، توضح مقالة نُشرت في مجلة علمية من قبل موظف سابق في وكالة الاستخبارات المركزية وبروفسور مساعد في جامعة جورج تاون، وهي تقول إن «قتل قادة الانظمة، بوصفه أداة في يد السياسة الخارجية لمحاربة أسلحة الدمار الشامل وللدفاع عن النفس، ليس فقط لعبة منصفة بل قد يكون أفضل خيار في ظل ظروف معينة... وفي غياب نظام أمني جماعي وفعال وفي عالم تنتشر فيه أسلحة تتزايد خطورة في أيدي أشخاص على استعداد لاستخدامها، فإن قتل قادة الانظمة، وإن يكن يؤسَف له، قد يكون خياراً سياسياً مناسباً». انظر Catherine Lotrionte, «When to Target Leaders», *The Washington Quarterly* (Summer 2003), 73-84. تستنتج الكاتبة أن قرار الشروع في عمليات الاغتيال هذه سيكون صادراً عن «صانعي السياسة» في الولايات المتحدة. هذا ولم تدرس احتمالات حدوث عواقب دولية بعيدة المدى لتلك العمليات.

(12) مما يؤسف له أن أول من فعل ذلك كان الرئيس نفسه، الذي كثيراً ما لجأ إلى لغة شديدة الإثارة من أجل تحريض الرأي العام ضد صدام حسين شخصياً والنظام العراقي بصيغة عامة، مستغلاً إلى أقصى الحدود الخطر الذي يمثله الإرهاب. وذكر الرئيس في فترة الخمسة عشر شهراً منذ 11 أيلول/سبتمبر علناً كلمة «قتلة» بدون تعريف 224 مرّة و«مجرمين» 53 مرّة، إلخ، مصرحاً أيضاً «بأنهم يكرهون الاشياء، ونحن نحب الاشياء» (29 آب/اغسطس 2002). كما ردّد المدّعي العام بقوة ما قاله: مثلاً «لقد برز شر مدروس وضارّ ومدمّر في عالمنا» (Robert F. Worth, «Truth, Right and the American Way» The New York

Times, 24 February, 2002، وهنا أيضاً بدون بذل كثير من الجهد في حصر المصادر العملية للخطر.

(13) من المبكر جداً معرفة ما ستكون عليه النتائج بعيدة الأمد بالنسبة إلى الحقوق المدنية لقانون الوطني للعام 2002. سيكون لوزارة الأمن الداخلي قسم يعمل على جمع المعلومات التي تتعلق بالخطر الإرهابي من الوكالات الاستخبارية ووكالات تطبيق القانون. وكان هدف تعزيز الأمن الإلكتروني إعطاء الوزارة القدرة على الحصول على المعلومات المطلوبة من موردي خدمات الإنترنت والتي تتعلق بعملائهم، في حين أن مبادرة وزارة الدفاع، والتي صُممت في الأصل كمشروع للإدراك التام للمعلومات (والذي تحول لاحقاً ليصبح «إدراك المعلومات المتعلقة بالإرهاب» بعد تصاعد الصرخات الشعبية)، كانت تهدف إلى «تمكين فريق من المحللين الاستخباراتيين من جمع المعلومات والاطلاع عليها من قواعد البيانات، ومراقبة الارتباطات بين الأفراد والمجموعات، والاستجابة للإنذارات الأوتوماتية، وتقاسم المعلومات، وكل ذلك من حواسيب الأفراد. كما يمكنها الاتصال بمصادر إلكترونية أخرى، مثل أجهزة التلقيم الفيديوي في كاميرات المراقبة في المطارات، والعمليات التي تستخدم فيها بطاقات الائتمان، والحجوزات على خطوط الطيران، وسجلات المكالمات الهاتفية». Adam Clymer, «Congress Agrees to Bar Pentagon From Terror Watch of Americans», *The New York Times,* 12 February, 2003.

(14) تقدم لوحات الإعلانات المنتشرة في طرقات واشنطن دي. سي نظرة مقلقة عن ذلك، وهي تومض بالعبارة الغامضة التالية «بلّغ عن النشاطات المشبوهة».

خاتمة وخلاصة: السيطرة أم القيادة

لقد أصبحت الهيمنة العالمية الأميركية إحدى حقائق الحياة. فليس لأحد بما في ذلك أميركا، خيار في هذه المسألة. بالطبع، ستعرّض أميركا وجودها الخاص للخطر عندما تقرر بطريقة ما ـ كما فعلت الصين منذ أكثر من خمس مئة عام ـ الانسحاب فجأة من العالم، لأنها، خلافاً للصين، لن تكون قادرة على عزل نفسها عن الفوضى العالمية التي ستعقب ذلك الانسحاب مباشرة. ولكن كما هو حال الحياة، كذلك الشؤون السياسية: يوماً ما ، سيشرف كل شيء على الزوال، والهيمنة ما هي إلاّ مرحلة تاريخية عابرة. ولاحقاً، إن لم يكن قريباً جداً، سوف تتلاشى السيطرة العالمية لأميركا. لذلك فمن غير المبكر جداً على الأميركيين السعي إلى تحديد شكل الميراث النهائي لهيمنتهم.

تتعلق الخيارات الحقيقية بالكيفية التي يجب على أميركا أن تمارس هيمنتها وفقها، وكيف يمكن تقاسم هذه الهيمنة ومع من؟ وإلى أي أهداف نهائية ينبغي تكريسها؟ ما هو الغرض المحوري للقوة العالمية غير المسبوقة لأميركا؟ سيحدد الجوابُ ما إذا كان الإجماع الدولي يقوّي القيادة الأميركية ويضفي عليها صفة الشرعية، أو ما إذا كان التفوق الأميركي يعتمد بدرجة كبيرة على السيطرة الحازمة المرتكزة على القوة. يمكن لقيادة تحظى بالإجماع أن تزيد من تفوق أميركا في الشؤون العالمية، مع تعزيز الشرعية لوضعية أميركا بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. فالسيطرة تستنزف مزيداً من القوة الأميركية، وإن تكن ستبقي أميركا في وضع متفوق فريد. وبعبارة أخرى، في الوضع الأول، تكون أميركا قوة عظمى فائقة، وفي الوضع الثاني، تكون قوة عظمى ناقصة.

من نافلة القول إنه ينبغي أن يكون الأمن الأميركي الهدف الأول عند استخدام القوة الوطنية. وفي بيئة أمن عالمي تزداد مراوغة، وخصوصاً بالنظر

إلى القدرة المتعاظمة لا للدول وحسب، بل وللمنظمات الخفية، على استخدام أسلحة فتاكة، يتعين أن يكون أمن الشعب الاميركي الهدف الأول للسياسة الاميركية العالمية. لكن في عصرنا هذا، الأمن القومي المنفرد وهم خرافي. ويتعين أن يتضمن السعي وراء الأمن جهوداً تبذل من أجل جمع دعم عالمي واسع. وبخلاف ذلك، يمكن أن يتحول الاستياء والحسد الدولي من تفوق أميركا إلى تهديد متعاظم لأمنها. ويمكن القول إلى حد ما إن ذلك الميل المنذر بالسوء قد بدأ فعلاً. فقد خرجت أميركا منتصرة من الحرب الباردة، كقوة عظمى فائقة. وبعد عقد من ذلك، يبدو أن الأخطار تهددها بأن تصبح قوة عظمى ناقصة. وفي غضون السنتين اللتين تلتا أحداث 11 أيلول/سبتمبر، بدأ التضامن العالمي الابتدائي مع أميركا بالتحول وبشكل متزايد إلى عزلة أميركية، في حين تراجع التعاطف العالمي أمام الشكوك الواسعة الانتشار بالدوافع الحقيقية لاستخدام القوة الاميركية.

وبصفة خاصة، أوجد اجتياح العراق، الناجح عسكرياً ولكن المثير للجدل دولياً تناقضاً مربكاً: فلم يسبق أن كانت القدرات العسكرية الاميركية العالمية بهذا القدر من المصداقية، ومع ذلك، لم تكن مصداقيتها السياسية العالمية بهذا القدر من التدنّي. ومن المسلّم به عالمياً أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيام بعملية عسكرية والانتصار فيها في أي بقعة من العالم. غير أنه اتضح لاحقاً أن تبرير شن الحرب على العراق لم يكن صحيحاً ـ أي أن العراق كان يملك أسلحة دمار شامل، وهي تهمة صنفها الرئيس ومساعدوه الرئيسيون كحقيقة واقعة. وهذا ما ألحق الضرر بالموقف العالمي لأميركا، لا أمام اليسار المعادي لأميركا كالمعتاد، بل أمام اليمين أيضاً. وبما أن الشرعية الدولية تنبع بدرجة كبيرة من الثقة، فلا ينبغي أن ينظر إلى الأضرار التي لحقت بالموقف العالمي لأميركا على أنها تافهة.

إذن من المهم جداً، كيف تحدد أميركا لنفسها ـ وللعالم أيضاً ـ الأهداف المحورية لهيمنتها؟ ينبغي أن يلتقط هذا التحديد التحدي الاستراتيجي الجوهري الذي تواجهه أميركا والذي تسعى إلى تعبئة العالم ضده ويوضحه. وستحدّد كيفية قيامها بذلك ـ ومقدار وضوحه وبأية قوة أخلاقية، ومقدار شمولية حاجات

الآخرين وطموحاتهم - إلى حد كبير المدى الفعال والأعباء المترتبة على الاستخدام الأميركي للقوة. باختصار، سيحدد هذا التعريف ما إذا كانت أميركا قوة عظمى فائقة أو قوة عظمى ناقصة.

منذ 11 أيلول/سبتمبر، يبدو للكثير من الدول في العالم أن التشديد الغالب للسياسة الأمنية الأميركية، إن على الصعيد المحلي أو العالمي، يتركز على «الحرب ضد الإرهاب العالمي». ولا تزال الجهود الهادفة إلى جذب انتباه الرأي العام إلى تلك الظاهرة الشغل الشاغل لإدارة بوش. فالإرهاب - المعرَّف بشكل غامض، والذي يشار إليه بعبارات دينية أو أخلاقية غالباً، والمنتقَد لأنه غير مرتبط بأية أحجية إقليمية برغم أنه يُربَط بالإسلام بوجه عام - ستتم محاربته من خلال تحالفات خاصة مع شركاء يشاطرون أميركا طريقتها في التفكير ويشاركونها (أو يدّعون مشاركتها) انشغالاً مشابهاً بالإرهاب بوصفه التحدّي الأمني المركزي في زماننا. وبالتالي يتم عرض مسألة استئصال ذلك البلاء على أنها المهمة الأكثر إلحاحاً لأميركا، ويُتوقع أن يساعد النجاح فيها في تعزيز الأمن العالمي بشكل عام.

إن التركيز الأساسي على الإرهاب جذاب سياسياً على المدى القصير، فهو يتميز بالبساطة، وبتضخيم عدوّ مجهول، واستغلال المخاوف الغامضة يمكّن من حشد الدعم الشعبي. لكن الاعتماد على ذلك كاستراتيجية بعيدة المدى يفتقر إلى القوة المستمرة، ويمكن أن يكون باعثاً على التقسيم على الصعيد الدولي، ويمكنه أن يولّد جوّاً من عدم التسامح مع الآخرين («كل من ليس معنا فهو ضدنا») ويطلق العنان للعواطف العصبية، ويمكنه أن يخدم كنقطة انطلاق لوصف أميركا الاعتباطي للدول الأخرى «بالخارجة على القانون»[1]. ونتيجة لذلك، فإنه يشكل خطراً من أن تصبح صورة أميركا في الخارج أنها منهمكة في شؤونها الخاصة وأن تكسب الإيديولوجيات المعادية لأميركا مصداقية دولية بتسمية الولايات المتحدة بأنها شرطي بلدي عين نفسه بنفسه.

أدى الجمع بين الاستنتاجات الاستراتيجية الثلاثة المستخلَصة من تعريف الإرهاب بأنه التهديد المركزي للأمن الأميركي - أي «كل من ليس معنا فهو

ضدنا»، وأن الاستباق والتدخل العسكري أمران مبرّران ويمكن دمجهما، في اقتراح وحيد قابل للتبادل، وأنه يمكن أن يحل مكان التحالفات الدائمة تحالفات خاصة ـ إلى إثارة قلق واسع في الخارج. فالأول يُنظر إليه على أنه استقطاب خطر، والثاني يُنظر إليه على أنه لا يمكن التنبؤ به من الناحية الاستراتيجية، والثالث مثير للاضطرابات من الناحية السياسية. وباجتماعها معاً، تسهم في تقديم صورة عن أميركا بأنها قوة عظمى تتزايد اعتباطية.

عند مقارنة أميركا المعاصرة بروما القديمة، لاحظ مراقب أوروبي محنك أن «القوى العالمية التي لا يوجد منافسون لها فئة منغلقة على نفسها. فهي لا تقبل بأن تكون متساوية مع الآخرين، وهي سريعة في نداء الأصدقاء التابعين المخلصين. وهي لا تعرف خصوماً، ولكن تعرف متمردين وحسب، إرهابيين ودولاً ضالّة. وهي لا تحارب، بل تكتفي بإنزال العقاب. وهي لا تشن حروباً، ولكن تنشىء سلاماً. وهي تثور عندما يفشل التابعون الإقطاعيون في التصرف كتابعين إقطاعيين»[2]. (ويشعر المرء بإغراء القول: إنها لا تجتاح البلدان الاخرى، وإنما تحرّرها فقط). وقد كتب المؤلف قبل 11 من أيلول/سبتمبر، لكن تعليقه التقط على نحو مذهل مواقف بعض صانعي السياسة في الولايات المتحدة التي عرضت أثناء نقاشات الامم المتحدة المتعلقة بقرار العام 2003 بشأن الحرب ضد العراق.

المقاربة البديلة لتحديد التحدي الاستراتيجي المركزي لاميركا هي التركيز على نحو أوسع على الاضطراب العالمي من حيث مظاهره الإقليمية والاجتماعية ـ التي يمثل الإرهاب من بينها عارضاً حقيقياً مهدداً ـ من أجل قيادة حلف دائم وكبير من الديموقراطيات المتشابهة في التفكير في حملة شاملة ضد الظروف التي عجّلت بحدوث ذلك الاضطراب. ولتحقيق هذه الغاية، سيؤدي النجاح الجذاب للديموقراطية في أميركا وبروزها الخارجي من خلال تعريف إنساني للعولمة إلى تعزيز فعالية القوة الأميركية وشرعيتها، ويزيد من قدرة الولايات المتحدة على التغلب ـ مع الآخرين ـ على نتائج الاضطراب العالمي وأسبابه على السواء.

يكشف الاضطراب العالمي عن نفسه بطرق متنوعة. فهو يزداد حدة، وإن لم يكن ناتجاً تماماً عن الفقر الواسع والمستمر والظلم الاجتماعي. وهو في بعض

المناطق ينطوي على ظلم إثني؛ وفي مناطق أخرى، ينطوي على صراعات قبلية؛ وفي مناطق غيرها، يظهر على شكل أصولية دينية. ويتم التعبير عنه من خلال نوبات من العنف بالإضافة إلى اضطراب متفشٍ على طول الحافة الجنوبية لأوراسيا، وفي الشرق الأوسط، وفي معظم شمال إفريقيا، وبعض أجزاء أميركا اللاتينية. وهو يولّد الكراهية والحسد للمسيطر والمزدهر ويرجّح أن يصبح أكثر تعقيداً بامتلاكه أسلحة فتاكة، وبخاصة مع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويتخطّى بعض هذا العنف الإرهاب بمراحل من حيث عدم التمييز في ضحاياه حيث يُقتل عشرات الآلاف كل عام، ويشوّه مئات الآلاف ويصاب الملايين في حروب بدائية.

يتطلب الاعتراف بالاضطراب العالمي على أنه التحدي الأساسي في زماننا، مواجهة تعقيداته. وهذه هي نقطة الضعف في القضية في ما يتعلق بالمسرح السياسي الأميركي. فهي لا تتلاءم مع صنع الشعارات ولا إثارة الشعب الأميركي ضد مشكلة عميقة كالإرهاب. ومن الصعب التشخيص بدون صورة شيطانية مثل أسامة بن لادن. كما أنها لا تتلاءم مع التصريحات الرسمية المُرْضية للذات حول مواجهة ملحمية بين الخير والشرّ على غرار الصراعات الهائلة مع النازية والشيوعية. ومع ذلك فإن عدم التركيز على الاضطراب العالمي يعني تجاهل حقيقة محورية في زماننا: الوعي السياسي العالمي الكبير لدى البشر وإدراكهم المتزايد للتباينات التي لا يمكن السماح بها في الحالة الإنسانية.

تكمن المسألة الأساسية بالنسبة إلى المستقبل في ما إذا كان ذلك الوعي سيُستَغل من قبل المتاجرين بالكراهية، والديماغوجيين المعادين لأميركا، أو ما إذا كانت الرؤية الدافعة لمجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة ستتماهى مع الدور العالمي لأميركا. لكن يتعين القول، على غرار التركيز الضيق على الإرهاب، إن الرد الفعال على الاضطراب العالمي يتطلب الاعتماد بشكل رئيسي على القوة الأميركية كشرط أساسي للاستقرار العالمي. لكن ذلك يستدعي أيضاً التزاماً مستمراً، نابعاً من إحساس بالعدالة الأخلاقية ومن المصلحة القومية الخاصة لأميركا، من أجل التحويل المطرد للقوة الأميركية المسيطرة إلى هيمنة تعاونية ـ هيمنة تجعل ممارسة القيادة عبر قناعات مشتركة وحلفاء دائمين أكثر منها عبر السيطرة الحازمة.

ينبغي عدم الخلط بين مجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة وحكومة عالمية. فالحكومة العالمية ليست هدفاً عملياً في هذه المرحلة من التاريخ. وأميركا بالتأكيد لن تخضع سيادتها ـ ولا ينبغي لها ـ لسلطة تتخطى الحدود القومية في عالم ينقصه حتى الحد الأدنى من الإجماع المطلوب لإيجاد حكومة مشتركة. «والحكومة العالمية» الوحيدة الممكنة حالياً وإن تكن بعيدة الاحتمال ستكون ديكتاتورية عالمية أميركية ـ وهذا سيكون مشروعاً غير مستقر ويحمل في طياته عوامل هزيمته. فالحكومة العالمية إما أن تكون من أحلام اليقظة وإما كابوساً، لكنها لن تكون احتمالاً جدياً إلاّ بعد انقضاء عدة أجيال.

ومن ناحية أخرى، نجد أن مجتمعاً عالمياً ذا مصلحة مشتركة ليس ممكناً ومرغوباً به فقط، بل قد بدأ بالظهور فعلاً. إنه في جزء منه نتيجة لعملية عفوية متلازمة مع دينامية العولمة، وفي جزء آخر نتيجة لجهود أكثر تؤدة، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكي يحيكا معاً نسيجاً أوسع من التعاون الدولي الملزم والمتماسس[3]. فاتفاقات التجارة الحرّة الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف، والمنتديات السياسية الإقليمية، والتحالفات الرسمية، تسهم جميعها في إنشاء شبكة من علاقات متكافلة هي في هذه المرحلة على المستوى الإقليمي، لكنها ستنمو باطراد وتأخذ طابعاً عالمياً. وهي إسهاماتها التراكمية، تمثل التحوّل الطبيعي للعلاقات بين الدول إلى هيكلية حكومية دولية غير رسمية.

تلك العملية بحاجة إلى تشجيع، وتوسيع، ومأسسة لكي تشجع على الوعي المتنامي للمصير المشترك للبشرية. فالمصلحة المشتركة تقتضي إيجاد توازن بين العوائد والمسؤوليات، وتفعيل القدرات لا الإملاء. وأميركا في وضع فريد يؤهلها لقيادة تلك العملية لأنها آمنة بفضل قوتها ولأنها ديموقراطية في نظام حكمها. وبما أن الهيمنة الأنانية ستولّد بلا شك نقيضتها الخاصة فيما تولّد الديموقراطية عَدْواها الخاصة، فإن الحس المشترك يملي الحقيقة الملزمة بأن على أميركا أن تضطلع بهذا الدور.

وهكذا، فإن القضية العملية المتعلقة بالحفاظ على وضعية أميركا تتصل بنوعية القيادة الأميركية العالمية. فالقيادة تتطلب حساً بالاتجاه الصحيح يحشد الآخرين. لكن القوة من أجل القوة، والسيطرة المكرّسة لإدامة السيطرة ـ كل ذلك

لا يمثل صيغة لنجاح دائم. فالسيطرة إذا كانت غاية في حد ذاتها هي طريق مسدود. بل إنها ستعبىء في نهاية المطاف معارضة موازِنة، في حين تنتج عجرفتها عمىً تاريخياً خادعاً للذات. إن الوجهة النهائية للعولمة، كما تكلمنا في الفصول السابقة، إما أن تكون حركة ثابتة في العقدين القادمين نحو مجتمع ذي مصلحة مشتركة وإما غرقاً متسارعاً في الفوضى العالمية. وقبول الآخرين بالقيادة الاميركية أمر لا بدّ منه لتجنّب تلك الفوضى.

في الواقع، تتطلب القيادة الحكيمة للشؤون العالمية، أولاً وقبل كل شيء، سياسة حماية ذاتية عقلانية ومتوازنة من أجل تخفيف المخاطر الاكثر رجحاناً والاكثر تهديداً للمجتمع الاميركي، وبدون أن تثير هوساً جنونياً بالامن القومي. وتستدعي ثانياً جهداً صبوراً ومطوّلاً لتهدئة المناطق الاكثر تفجراً في العالم، والتي تولّد معظم مشاعر العدائية العاطفية التي تغذّي العنف. وتتطلب ثالثاً، جهداً مستمراً من أجل إشراك الاجزاء الاكثر حيوية وحميمية من العالم في إطار عمل مشترك لاحتواء المصادر المحتملة لاكبر الاخطار والتخلص منها، إذا أمكن ذلك. رابعاً، تتطلب الاعتراف بالعولمة بوصفها أكثر من مجرد فرصة لتعزيز التجارة وزيادة الارباح، بل ظاهرة ذات بُعْد أخلاقي أعمق. وخامساً، تتطلب تربية ثقافة سياسية محلية تعي المسؤوليات المعقدة المتاصلة في التكافل العالمي.

تستدعي هذه القيادة العالمية التعاونية جهداً واعياً، متماسكاً استراتيجياً، وذا متطلبات فكرية من قبل من يختاره الشعب الاميركي كرئيس له. ويتعين على الرئيس القيام بما هو أكثر من تحريض الشعب الاميركي؛ يتعين عليه تثقيفهم، لأن الثقافة السياسية لديموقراطية عظيمة لا يمكن أن تُنْتَهَج بالشعارات الوطنية، أو المتاجرة بالخوف، أو الاعتقاد المتعجرف بالصواب. كل سياسي يواجه ذلك الإغراء، ومن المجزي سياسياً الاستسلام له، لكن الإلحاح على الإرهاب يشوّه نظرة الجماهير إلى العالم، ويولّد خطر الوقوع في عزلة ذاتية دفاعية، ويفشل في أن يقدم للجمهور فهماً واقعياً لتعقيدات العالم، ويزيد من تفتت التماسك الاستراتيجي للأمة. ولن تكون أميركا قادرة على ممارسة القيادة العالمية لفترة طويلة إلا إذا وجد إدراك شعبي واسع للاعتماد المتبادل بين الامن القومي الاميركي والأمن العالمي، ولاعباء التفوق العالمي، وللحاجة الناتجة إلى تحالفات ديموقراطية للتغلب على التحدي الذي يشكله الاضطراب العالمي.

يشير الخيار الاستراتيجي الكبير الذي يواجه أميركا إلى عدد من المضامين الخاصة. أولها، الأهمية الخاصة لشراكة عالمية أميركية - أوروبية ملزمة وشاملة. من الواضح أن تحالفاً أطلسياً مكمّلاً وإن كان غير متناظر يصب في مصلحة الطرفين. فبوجود مثل هذا الحلف، تصبح أميركا قوة عظمى فائقة، وتتجه أوروبا نحو الوحدة بثبات. وبدون أوروبا، تظل أميركا القوة الغالبة لكنها لن تكون قادرة على فعل كل شيء على الصعيد العالمي، في حين أن أوروبا بدون أميركا ستكون غنية لكن عاجزة. ربما تستهوي بعض القادة والأمم الأوروبية فكرة متابعة الوحدة من خلال تعريف ذاتي مناهض لأميركا (أو مناهض للأطلسية)، لكن سيكون كل من أميركا وأوروبا نفسها الخاسر النهائي في ذلك الجهد. وباعتبار أميركا قوة عظمى ناقصة، ستجد أن تكاليف ممارسة قيادتها العالمية عالية جداً، في حين سيقل احتمال توحيد أوروبا، لأن القاعدة المعادية للأطلسية لن تجذب غالبية أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين والمنتظرين.

لا يمكن لجانبي الأطلسي أن يرسما مساراً عالمياً صحيحاً يعمل على تحسين الشؤون العالمية بدرجة كبيرة إلا إذا عملا معاً. ولتحقيق ذلك يتعين على أوروبا أن تفيق من غيبوبتها الحالية، وتدرك بأن أمنها أكثر ارتباطاً بالأمن العالمي من أمن أميركا، وتخلص إلى الاستنتاجات العملية المحتومة. فهي لن تكون آمنة بدون أميركا، كما أنه لا يمكن أن تتوحد ضد أميركا أو تؤثّر عليها بدون أن تكون على استعداد للعمل بالاشتراك مع أميركا. وسيظل الدور السياسي العسكري الأوروبي «المستقل» الذي يكثر الحديث عنه خارج أوروبا محدوداً جداً لفترة طويلة قادمة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الشعارات الأوروبية بشأنه تفوق أي عزم على تحمّل تكاليفه.

وفي نفس الوقت، يتعين على أميركا أن تقاوم إغراء فكرة تقسيم شريكها الاستراتيجي الأكثر أهمية. فلا وجود لأوروبا «قديمة» أو «جديدة». وهذا أيضاً شعار فارغ من أي مضمون جغرافي أو تاريخي. زد على ذلك أن التوحيد التدريجي لأوروبا لا يهدد أميركا، بل على العكس من ذلك يمكن أن يفيد أميركا وذلك بزيادة الوزن الكلي للمجتمع الأطلسي. أما سياسة فرّق تسد، وإن تكن مغرية من الناحية التكتيكية من أجل تصفية الحسابات، فإنها ستكون قصيرة النظر وغير مثمرة.

من الحقائق المهمة التي ينبغي مواجهتها أن الحلف الأطلسي لا يمكن أن يكون شراكة مثالية متوازنة مناصفة. وما فكرة مثل هذه المساواة المتناظرة والدقيقة إلا خرافة سياسية. وحتى في الأعمال التجارية، حيث يمكن حساب الحصص بدقة، يعتبر اتفاق المناصفة غير قابل للتنفيذ. فلا يمكن مضاهاة أميركا الأصغر ديموغرافياً، والأكثر نشاطاً، والموحدة سياسياً وعسكرياً بأوروبا ذات الدول المتباعدة والمسنّة والتي هي في طور التوحّد لكنها بعيدة عن تحقيق الوحدة. ومع ذلك، فإن لكل من جانبي الأطلسي أرصدة يحتاج إليها الطرف الآخر. ستبقى أميركا لفترة من الزمن الضامن النهائي للأمن العالمي، حتى لو قامت أوروبا بتعزيز مطرد لإمكاناتها العسكرية التي لا تزال ضعيفة. ويمكن لأوروبا أن تعزز القوة العسكرية الأميركية، في حين أن الموارد الاقتصادية الموحّدة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ستجعل المجموعة الأطلسية قادرة على فعل أي شيء على المسرح العالمي.

وهكذا، الخيار الحقيقي الوحيد ليس شريكاً أوروبياً مساوياً في الوزن، أو حتى يمثل ثقلاً موازناً، وإنما شريك أوروبي ذو تأثير كبير في صنع سياسة عالمية مشتركة وتنفيذها. تتطلب ممارسة تأثير مهم وحاسم، حتى ولو لم يكن ينطوي على حصة مساوية تماماً في صنع القرار، استعداداً من كلا الجانبين للعمل معاً عند الحاجة إلى ذلك. كما أنها تعني، عندما يلزم القيام بعمل ما، أن تكون القوة الفصل للطرف ذي القدرات الأهم أو المصلحة الأكبر في التوصل إلى النتيجة. وليس من الضروري أن يعني التفوق الأميركي خضوعاً تلقائياً من جانب أوروبا، كما أن الشراكة لا تعني التعرّض إلى شلل عام في حالات الاختلاف المبدئية. يتعين على كلا الجانبين رعاية روح وفاقية، وتطوير رؤى استراتيجية مشتركة، وتعزيز آليات أطلسية إضافية من أجل تخطيط سياسي عالمي دائم[4].

مع أن الوحدة الاقتصادية لأوروبا ستسير بوتيرة أسرع من الوحدة السياسية، ليس من المبكر جداً التفكير في إعادة هيكلة آليّة صنع القرار في حلف الناتو لكي تأخذ في الحسبان الصورة السياسية التي تتشكل ببطء لأوروبا. وعندما يصبح دستور الاتحاد الأوروبي مبيّتاً في نسيج المجتمع الأوروبي، سيتشكّل توجّه سياسي أوروبي مشترك. ونظراً لأن الغالبية العظمى من أعضاء الناتو هم أيضاً أعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب أن تعكس إجراءات التحالف أن

التحالف سيصبح بناءً يرتكز على دعامتين إحداهما أميركية شمالية والأخرى أوروبية، أكثر منه تركيبة من ست وعشرين دولة قومية (إحداها أقوى بكثير من باقي تلك الدول مجتمعة). وإذا لم تؤخذ تلك الحقيقة في الحسبان فإن ذلك سيشجّع دعاة المجهود الدفاعي الأوروبي المنفصل وربما التكراري.

سيكون من المناسب عقد مؤتمر عبر أطلسي لمناقشة مضامين هذه الحقيقة الناشئة، بحيث لا يقتصر على دراسة جدول الأعمال الاستراتيجي بعيد المدى لحلف أعيد تعريفه، وربما أعيدت هيكلته. بل أيضاً دراسة المضامين العالمية الأوسع لحقيقة أن أميركا وأوروبا معاً يشكلان قوة حقيقية قادرة على فعل أي شيء. تقتضي هذه الحقيقة ضمناً التزام أوروبا بأن تصبح أكثر مشاركة في تعزيز الأمن العالمي. فلم يعد في الإمكان حصر المنظور الأمني لأوروبا في القارة ومحيطها. ونظراً لأن الناتو موجود بالفعل في أفغانستان، وبشكل غير مباشر في العراق، وقريباً ربما على طول الحدود الفلسطينية الإسرائيلية، فلا بدّ أن يشمل المجال الاستراتيجي للحلف الأطلسي أوراسيا بأكملها في نهاية المطاف.

يتعين أن يكون التحالف عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نابعاً من فهم استراتيجي مشترك لطبيعة العصر الذي نعيش فيه، وللخطر المركزي الذي يواجهه العالم، ولدور الغرب ورسالته بوجه عام. وهذا يستدعي حواراً مشتركاً جاداً ودقيقاً، وليس عمليات تبادل للتهم (تستند غالباً إلى المقولة المختلقة بأن أميركا وأوروبا ينجرفان في اتجاهين متباعدين بشكل جوهري). وتبقى الحقيقة بأن لدى الغرب بوجه عام الكثير مما يقدمه للعالم، لكنه سيكون قادراً على فعل ذلك فقط إذا تمكّن من صياغة رؤية مشتركة. إن عجز الغرب الحالي ليس في القوة العسكرية (فاميركا متخمة من كثرة السلاح) ولا هو في الموارد المالية (حيث موارد أوروبا تماثل موارد أميركا)، لكن عجزه يكمن في القدرة على تجاوز الهواجس والمصالح الضيّقة. وفي زمن التحديات غير المسبوقة لأمن البشرية وصالحها العام، غالباً ما تبدو قيادة الغرب عقيمة فكريًا. وقد يلهم جدال استراتيجي واعٍ التجديد السياسي العالمي المطلوب.

وعلى أي حال، إن الحلف عبر الأطلسي، بافتقاره إلى مثل هذه المراجعة

الواسعة الطموحة، يحتاج إلى الانكباب على جدول أعمال أكثر تحديداً. ففي أوروبا، يتضمن هذا الجدول التوسع المستمر والمتمم للاتحاد الأوروبي نفسه، وللناتو. وهذا التوسع يدخل الآن في مرحلته الثالثة. في المرحلة الأولى، عُقدت جولة وارسو التي تضمنت دراسة سبل التعامل مع الإرث الجيوستراتيجي المباشر لحقبة الحرب الباردة، بالحث على ضم بولندا وجمهورية التشيك والمجر إلى الناتو؛ وفي المرحلة الثانية، عقدت جولة فيلينوس، المتعلقة بالقرار المتزامن تقريباً والمتشابك جغرافياً إلى حدٍ كبير بتوسيع كل من الناتو والاتحاد الأوروبي بإضافة سبع دول إلى الأول، وعشر دول إلى الثاني؛ والجولة الثالثة والمرتقبة (جولة كييف؟) تتطلع شرقاً، نحو أوكرانيا وربما القوقاز، بل ربما تدرس إمكانية قبول روسيا في آخر الأمر.

أما خارج أوروبا نفسها، فإن الشرق الأوسط منطقة لمصالح أميركية قوية وقلق مباشر لأوروبا. فخريطة الطريق التي تمهد لسلام إسرائيلي فلسطيني - تعتمد بدرجة كبيرة على جهود مشتركة ومستمرة من قبل أميركا وأوروبا - لا تنفصل عن خريطة الطريق الخاصة بإعادة تأهيل العراق كدولة مستقرة ومستقلة وديموقراطية. وبدون الإثنين معاً لن يكون السلام في المنطقة ممكناً، وإذا عملا معاً، يصبحان أيضاً أكثر تأثيراً في تجنّب حدوث تصادم وجهاً لوجه بين الغرب والإسلام، وفي تعزيز الميول الأكثر إيجابية داخل العالم الإسلامي التي تحبّذ اندماجه النهائي بالعالم الديموقراطي والمتحضر.

لكن السعي المشترك وراء ذلك الهدف يتطلب أيضاً فهماً دقيقاً للقوى المتصارعة داخل العالم الإسلامي، وهنا تتفوق أوروبا على أميركا في ذلك الصدد. كما أن التعاطف الأميركي مع الأمن الإسرائيلي يقابله تعاطف أوروبي مع محنة الفلسطينيين. ولا يمكن الخروج بحصيلة سلمية بدون أخذ هواجس كلا الطرفين بالحسبان[5]. وهذه الحصيلة السلمية ستساعد بدورها في التحول الداخلي المطلوب، والذي تأخر كثيراً، للمجتمعات العربية المجاورة وتخفّض من العدائية المناوئة للأميركيين. إن عدم استعداد العديد من إدارات الولايات المتحدة لمواجهة هذه المسألة بشجاعة عامل أساسي لا يزال يسهم في تنامي التطرّف في المنطقة.

كما أن لأميركا أيضاً دوراً فريداً تلعبه في التشجيع على الديموقراطية في العالم العربي. فلا تزال أميركا مهد الحرّية منذ أكثر من قرنين، ومقصد الذين يسعون إلى العيش بحرّية، ومصدر الطموح بالنسبة إلى الراغبين في جعل بلادهم حرّة مثل أميركا. خلال الحرب الباردة، كانت أميركا الوحيدة التي أعلنت - عبر أثير راديو أوروبا الحرة - أنها لن تقبل باستمرار خضوع أوروبا الوسطى لسيطرة موسكو. وكانت أميركا في عهد الرئيس كارتر هي التي عززت قضية حقوق الإنسان، وبسبب ذلك، وضعت الاتحاد السوفياتي في وضع إيديولوجي دفاعي. أي أن أميركا نشرت طموحاً مشتركاً، ولم تسع إلى فرض ثقافتها السياسية الخاصة.

من المهم تذكّر ذلك في وقت تؤكد أميركا المسيطرة عالمياً الآن، بشكل علني، عزمها على إشاعة الديموقراطية في البلاد الإسلامية. إنه هدف نبيل، وعملي أيضاً باعتبار أن نشر الديموقراطية يتلاءم بشكل عام مع السلم العالمي. لكن من المهم أيضاً عدم إغفال درس أساسي في التاريخ: كل قضية عادلة تولد نقيضتها، إذا كانت في أيدي متعصّبين. وهذا ما حصل عندما حوّلت الحمى الدينية في أوروبا إبان العصور الوسطى الإيمان الرحيم والمتواضع إلى رعب محاكم التفتيش. وهذا ما حصل أيضاً في عهد قريب عندما باتَ يُرمَز إلى الثورة الفرنسية بالمقصلة بدلاً من شعار «الحرية - الإخاء - المساواة». وقد شهد القرن الذي انطوى للتو معاناة إنسانية غير مسبوقة بسبب تحلل مثالية الاشتراكية إلى توتاليتارية لينينيّة - ستالينيّة.

وعلى غرار ذلك، يمكن أن يؤدي الترويج للديموقراطية، إن تم بحماسة متعصب يتجاهل التقاليد التاريخية والثقافية للإسلام، إلى رفض مطلق للديموقراطية. والحجة التي تقول إن أميركا فرضت الديموقراطية بنجاح عقب الحرب العالمية الثانية على كل من ألمانيا واليابان تتجاهل حقائق ذات صلة تاريخية. وسنقتصر على ذكر اثنتين منها: نشيرَ إلى أن برلين احتفلت في العام 2003 بالذكرى المئوية الأولى لانتصار الحزب الاشتراكي الألماني في الانتخابات البلدية - في عاصمة ألمانيا الإمبريالية. وحظيت استجابة اليابانيين للإصلاحات الأميركية التي تلت الحرب بالشرعية الاجتماعية لأن الامبراطور

الياباني أيّدها علناً. في كلتا الحالتين، كانت هناك أسس اجتماعية مكّنت الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية من بناء دساتير ديموقراطية.

توجد بعض الأسس، برغم محدوديتها، لتحقيق الحصيلة نفسها في الشرق الأوسط، لكن القيام بذلك يتطلب صبراً تاريخياً وحساسية ثقافية. فتجربة العديد من البلدان الإسلامية التي تقع على حافة الغرب - وبخاصة تركيا والمغرب أيضاً وإيران (بالرغم من مظهرها الأصولي)، توحي أنه عندما تطبق الديموقراطية من خلال نمو عضوي وليس من خلال فرض ديماغوجي من قبل قوة غريبة، فإن المجتمعات الإسلامية تستوعب بالتدريج الثقافة السياسية الديموقراطية وتتشرّبها.

وبالنظر إلى التفوق الأميركي الجديد في الحياة السياسية للشرق الأوسط العربي عقب احتلال العراق، من الضروري ألاّ ينساق صنّاع السياسة الاميركية إلى الدعاة النظريين لإحلال ديموقراطية مفروضة من الخارج وضيقة الصدر - «ديموقراطية من فوق» إذا جاز التعبير. وقد يعكس الترويج لشعارات من هذا القبيل في بعض الحالات ازدراء للتقاليد الإسلامية. بالنسبة إلى البعض الآخر، قد يكون ذلك أمراً تكتيكياً على أمل أن يصرف التركيز على إحلال الديموقراطية الأنظار عن الجهود الهادفة إلى الضغط على كل من الإسرائيليين والعرب من أجل قبول تسويات لا بد منها لتحقيق السلام. أياً تكن الدوافع، فالحقيقة هي أن ديموقراطية حقيقية ودائمة تنمو على الوجه الأمثل في ظروف ترعى بالتدريج تغيراً عفوياً ولا تدمج الإكراه مع التسرع. يمكن للطريقة الأولى بكل تأكيد إحداث تحوّل في ثقافة سياسية، ويمكن للأخيرة فرض إصلاح سياسي من غير المرجح أن يدوم.

إن المجال الاستراتيجي لجدول الأعمال الأطلسي يمتد أكثر نحو الشرق بما يتجاوز الشرق الأوسط نفسه. ويمكن أن يصبح البلقان العالمي الجديد - قوس من الأزمات يمتد من الخليج إلى كسين جيانغ - أقل تفجراً إذا جُندت موارد المناطق الثلاث الأكثر نجاحاً في العالم - أميركا النشطة سياسياً، وأوروبا الموحدة اقتصادياً، والشرق الأقصى الدينامي تجارياً - في رد مشترك على التهديد الأمني الذي يمثله الاضطراب في تلك المنطقة الكبيرة. ومما يزيد من

تفاقم ذلك الخطر امتلاك جارتين عدوّتين أسلحة نووية، الهند وباكستان، ولكل منهما مشاكله المحلية أيضاً. ويحتاج كل من أميركا وأوروبا إلى الضغط باستمرار على اليابان والصين بصفة خاصة، من أجل مزيد من المشاركة في الجهود الهادفة إلى احتواء الميول الانفصالية. وبما أن هاتين الدولتين تعتمدان بدرجة كبيرة على تدفق النفط من الخليج العربي وآسيا الوسطى ـ وهذا الاعتماد آخذ في الازدياد ـ فلن يكون في إمكانهما البقاء متفرجتين في وجه تحدٍّ مشترك في هذه المنطقة المتفجرة والتي يمكن أن تتحول إلى رمال متحركة إن تحركت أميركا لوحدها فيها.

لقد وسّعت أميركا بالفعل تدخّلها العسكري في أوراسيا. ولها الآن وجود عسكري مستمر في أفغانستان وفي بعض بلدان آسيا الوسطى المستقلة حديثاً. وبالنظر إلى الامتداد التجاري والسياسي المتنامي للصين في آسيا الوسطى، وهي منطقة كانت حتى عهد قريب واقعة تحت السيطرة الروسية بشكل حصري، فإن الحاجة إلى تعاون دولي أوسع من أجل التعامل مع انعدام الاستقرار المحلي تكتسبت طابعاً ملحّاً. ينبغي الضغط على كل من اليابان والصين لكي تصبحا مشاركتين فعليتين في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة.

إن كيفية صياغة ديناميات القوى في الشرق الأقصى عبر العلاقات بين أميركا واليابان والصين سوف تؤثر أيضاً في الاستقرار العالمي. وعلى الولايات المتحدة السعي من أجل ترجمة التوازن الناتج بينها وبين اليابان والصين إلى علاقة أمنية أكثر بنيوية، لأن آسيا من الناحية الجغرافية تشبه أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ولقد حفظت أميركا الاستقرار في أوروبا لكنها لا تزال تواجه أزمة بنيوية محتملة في آسيا، حيث لا تزال القوى الرئيسية تتصارع، برغم أن الوجود الاستراتيجي الأميركي في محيط المنطقة يعمل على كبح تلك القوى. ويلقى هذا الوجود دعماً بالعلاقة الأميركية اليابانية، لكن تنامي الصين المهيمنة إقليمياً وكوريا الشمالية التي لا يمكن التنبؤ بتصرفاتها يبرزان الحاجة إلى مزيد من السياسة الأميركية النشطة من أجل تعزيز حدٍ أدنى من علاقة أمنية مثلثية. وكما أشرنا سابقاً، فإنه لكي يدوم مثل هذا التوازن المثلثي، فلا بد من المزيد من التدخل الياباني الدولي بحيث تتولّى اليابان بالتدريج مسؤوليات عسكرية أوسع.

وقد يتطلب إيجاد هذا التوازن بدوره رعاية هيكلية أمنية عبر أوراسية متعددة الأطراف للتعامل مع الأبعاد الجديدة للأمن العالمي. والفشل في إشراك الصين واليابان في بنية أمنية بِحكم الأمر الواقع على الأقل، قد يؤدي في آخر الأمر إلى التسبب بإزاحة تكتونية خطرة، ربما تتضمن إعادة تسلح أحادية من جانب اليابان التي لديها من الإمكانات ما يجعلها تتحول بسرعة خارقة لتصبح قوة نووية، بالإضافة إلى التحدي الخطير الذي يشكله أصلاً سعي كوريا الشمالية إلى بناء ترسانة نووية خاصة بها. إن الحاجة إلى رد إقليمي جماعي على كوريا الشمالية يعزز وجهة النظر العامة التي تقول إن الهيمنة الأميركية فقط يمكنها التعامل بفعالية مع الانتشار المتزايد لأسلحة الدمار الشامل، سواء بين الدول أو المنظمات المتطرفة.

يتعين على أميركا التعامل مع هذه المعضلات في سياق زواج تاريخي بين القوة الأميركية العالمية والتكافل العالمي في عصر الاتصالات الفورية. وستبقى مسألة إيجاد توازن بين الهيمنة السيادية الوجودية والمجتمع العالمي الناشىء، وبين قيم الديموقراطية ومستلزمات القوة العالمية، المعضلة الأكبر التي تواجه أميركا. يمكن للعولمة، التي تحبذها أميركا وتعززها، أن تساعد في التخفيف من الاضطراب العالمي - شريطة منحها الدول الفقيرة السلطة لا تجريدها منها، وشريطة استيعابها هموم الإنسانية وعدم تعريفها وفقاً للمصلحة الاقتصادية الذاتية فقط. وبالتالي فإن ميل الولايات المتحدة نحو مشاركة متعددة الأطراف في القيام بالواجبات، خصوصاً تلك التي لا تتطابق مع الأهداف الأميركية الضيقة والمباشرة، اختبار لمدى جهوزيتها لتعزيز عولمة تعمل على التطوير الحقيقي لتكافل متساوٍ لا اعتماد غير متكافىء[6]. وقد أوجد سجل الولايات المتحدة في السنين الأخيرة في ما يتعلق بالواجبات المتعددة الأطراف تصوراً شائعاً بأن التوصل إلى ميدان لعب عالمي مستوٍ ليس هدفها الأول.

يتعين أن تبدي أميركا حساسية أكبر تجاه ربطها بنسخة غير عادلة للعولمة قد تحثّ على ردة فعل عالمية تفضي إلى عقيدة جديدة معادية لأميركا. ونظراً لأن الأمن لا يعتمد على القوة العسكرية فقط، وإنما على المراكز البؤرية للعوامل الاجتماعية والأحقاد العصبية، في عصر الوعي السياسي العالمي، فإن

كيفية تعريف أميركا للعولمة وتشجيعها لها ستنعكس مباشرة على أمنها بعيد المدى.

وعلى غرار ذلك، من المفيد أن تكون أميركا حساسة للعواقب السياسية غير المتوقعة لتأثيرها الثقافي العالمي الفريد. فقد كان لقوة الإغراء العالمي التي تتمتع بها أميركا تأثير غير متوقع في إثارة طموحات فردية عالية لدى البشر. فهم يتوقَّعون من أميركا معايير أعلى مما يتوقَّعون من الدول الأخرى، بما في ذلك بلدانهم في الغالب. بالطبع، تتميز معاداة الأمركة بالعديد من زخارف المودة الظاهرة، ونتيجة لذلك، فإن العالم الساخط بسبب آماله الكبيرة المعلّقة على أميركا، يميل إلى الغضب عندما يشعر بأنها لا تقوم بما يكفي من أجل مساعدته في تصحيح ظروفه الخاصة التي يُرثى لها. وفي الواقع، يعتبر الإغراء الثقافي الذي تتمتع به أميركا مزعزعاً للاستقرار السياسي حتى عندما تسعى أميركا إلى تعزيز الاستقرار العالمي لما في ذلك من أهمية بالنسبة إلى مصالحها الاستراتيجية الكبيرة. وبالتالي لا يمكن لأميركا الحصول على مكاسب سياسية من الثورة الثقافية التي أطلقتها في العالم أجمع إلا إذا خصّصت أولوية قصوى لقضية عالمية مشتركة.

بما أن الجاذبية المغناطيسية لنظام أميركا الديموقراطي مصدر مهمّ وحساس لجانبيتها العالمية، فمن الضروري أيضاً أن يحافظ الأميركيون على توازن دقيق بين حقوقهم المدنية ومتطلبات أمنهم القومي. وهذا أمر يسهل القيام به عندما تكون الحروب بعيدة وتكاليفها مقبولة اجتماعياً. لكن ردود الأفعال الشعبية الحادة على جريمة 11 أيلول/سبتمبر - والتي ربما أثيرت عن عمد لأسباب سياسية - قد تؤدي إلى إعادة تعريف أساسية لذلك التوازن. فعقلية الدولة العسكرية يمكن أن تسمّم أي ديموقراطية. فما يفعله العداء الإقليمي بإسرائيل، يمكن أن يفعله الخوف الذي يثيره العداء العالمي لأميركا.

يقتضي ذلك وجوب السعي وراء تحقيق أَمن محلي بطريقة تعزز كلاً من القوة الأميركية السياسية والشرعية العالمية لتلك القوة. ولتكرار ما قلناه سابقاً، تنشغل أميركا الآن بالجدال الكبير الثالث منذ ظهورها كدولة مستقلة في ما يتعلق بمتطلبات دفاعها الوطني. يتركّز ذلك على نحو مبرر على قابلية الحياة المجتمعية

في وضع لم يسبق له مثيل من انتشار لأسلحة الدمار الشامل وتنوعها، وتفشّي الاضطراب العالمي والخوف العالمي من الإرهاب.

إنها حالة تاريخية جديدة بالنسبة إلى أميركا. فهي تعمل على إيجاد ترابط حميم بين أمن الوطن الأميركي والحالة العامة للعالم. وبالنظر إلى دور أميركا الأمني العالمي وتواجدها العالمي غير العادي في كل مكان، فإن لأميركا الحق في السعي وراء أمن أكثر مما للدول الأخرى. فهي بحاجة إلى القوات وإلى قدرات حاسمة لنشرها في كل أنحاء العالم. ويتعين عليها تقوية استخباراتها (بدلاً من تبديد الموارد على بيروقراطية أمنية داخل البلاد) بحيث يمكن استباق الأخطار التي تهدد أميركا. كما يتعين عليها المحافظة على تفوق تكنولوجي شامل على كافة منافسيها المحتملين سواء بالنسبة إلى قواتها الاستراتيجية أم التقليدية. لكن ينبغي عليها أيضاً تعريف أمنها بطرق تساعدها في تعبئة المصالح الذاتية للآخرين. ويمكن متابعة تلك المهمة الشاملة بطريقة أكثر فعالية إذا كان العالم يدرك أن مسار الاستراتيجيات العظمى لأميركا يتجه نحو مجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة.

يمكن أن تنتصب قلعة فوق تلة بمفردها فقط، وتلقي بظلها المرعب على كل ما هو تحتها. إذا اتصفت أميركا بهذه الصفة، فسوف تصبح محطّ الكراهية العالمية. بالمقابل، فإن مدينة فوق هضبة، يمكنها أن تضيء العالم بأمل التقدّم الإنساني ـ لكن فقط في بيئة يكون فيها ذلك التقدم مركزاً لرؤية وحقيقة يمكن للجميع الوصول إليها. «لا يمكن أن تخفى مدينة مبنيّة على جبل... هكذا فليضيء نوركم قدّام الناس ليروا أعمالكم الصالحة»[7]. فلتضيء أميركا إذاً.

الملاحظات

(1) نشأ عن طريقة تعريف الولايات المتحدة رسمياً للإرهاب تعقيد خاص فالتشديد على أن الإرهاب عنف يُرتكب ضد مدنيين أبرياء من قبل مجموعة خاصة خارجة على القانون من أجل تحقيق أهدافها السياسية ـ إنما يخرج من هذا التعريف الإرهاب الذي ترتكبه الدول، كما في حالة القصف الروسي المدمر لغروزني، وحالة «زاشيْستكي» المصممة لترويع

السكان الشيشانيين، إضافة إلى حالات دول أخرى عندما تستخدم القوة الجزافية ضد المدنيين من أجل قمع الإرهاب.

(2) Peter Bender, «America: The New Roman Enpire» *Orbis* (Winter 2003), 155.

(3) إن مقدار التزام أميركا في هذا الخصوص غير معروف جيداً لدى الشعب الأميركي. فخلال 150 سنة الأولى من عمر الأمة، أي ما بين 1789 و 1939، أبرمت الولايات المتحدة 799 معاهدة رسمية و 1182 اتفاقية تنفيذية. وأبرمت في الفترة ما بين 1939 و 1999 ـ أي خلال الستين سنة الماضية فقط ـ 951 معاهدة و 14555 اتفاقية تنفيذية. انظر «Treaties and Other International Agreements: The Role of the United States Senate», Congressional Research Service, Library 2001, S. Prt. 106-71.

(4) العديد من الأوروبيين واقعيون بشأن هذه المسألة: انظر مثلاً، الدعوة القوية من أجل حلف أطلسي متجدد التي أطلقها Laurent Cohen-Tanugi, *Les Sentiuelles de la liberté: L'Europe et l'Amérique au seuil du XXI siècle* (Paris: Jacob), 2003.

(5) أثناء إعداد هذا الكتاب للطبع، برز تراجع الدعم العالمي لسياسة الولايات المتحدة الأحادية المحابية لإسرائيل بشكل دراماتيكي من خلال تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 أيلول/سبتمبر 2003 على قرار يتعلق «بالنشاطات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة». صوتت 133 دولة لصالح القرار، وصوتت 4 دول ضده، وامتنعت 15 دولة عن التصويت. الدول الأربع هي الولايات المتحدة، إسرائيل، ميكرونيزيا وجزر مارشال. وصوّت حلفاء أميركا المقربون كافة في أوروبا (بمن فيهم بريطانيا العظمى) وفي آسيا لصالح القرار. وهذا ما فعلته أيضاً الهند وروسيا والبرازيل وغيرها كثير.

(6) مع أنه قد يكون لاعتراضات الولايات المتحدة على اتفاقيات دولية معينة، بعض الحسنات، فإن لائحة الاتفاقيات التي رفضتها الولايات المتحدة في السنين الأخيرة تنقل رسالة رمزية مقلقة: بروتوكول كيوتو حول التحكم

بالمناخ، محكمة الجنايات الدولية واتفاقية حقوق الطفل (الداعم الوحيد لاميركا في معارضها كانت الصومال). ومسودة بروتوكول بشأن آلية فرض حظر على الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحد من الصواريخ البالستية، معاهدة حظر الالغام الأرضية، إلخ.

(7) انجيل متى 5:14-16.

زبيغنيو بريجنسكي يعمل حاليّاً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة وأستاذاً للسياسة الخارجيّة بجامعة جونز هوبكنز. وقد كتب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر ثمانية كتب سابقة، منها الكتاب الأكثر مبيعاً «الإخفاق الكبير» ***The Grand Failure*** ومؤخّراً «لوحة الشطرنج الكبيرة» ***The Grand Chessboard*** الذي تُرجم إلى تسع عشرة لغة. وهو يقيم في واشنطن دي سي.

تصوير أبو عبد الرحمن الكردي

«يقدم زبيغنيو بريجنسكي حجة بارعة لصالح التعددية بتفكيره الواضح المألوف وسعة بصيرته. ويكشف كتاب «الاختيار» لماذا يجب أن نسعى إلى بناء مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة، وكيف يمكن أن تساعد الولايات المتحدة بقيادة هذا المسعى».

كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة

«لا أحد يدرك الاعتماد المتبادل بين القوة والمبدأ أكثر من زبيغنيو بريجنسكي. وكتاب «الاختيار» خريطة طريق للوضع الجيوسياسي الحالي لا يمكن دحضها، ودليل يوضح كيف تدير أميركا نفسها لضمان السلام والاستقرار في المستقبل».

جيمي كارتر

«يقدم كتاب «الاختيار» مقولات مقنعة عن الانتقال إلى شبكة من التحالفات كطريقة للحفاظ على القيادة الأميركية، وإقرار الأوضاع في «البلقان العالمي»، وتجنب صراع الحضارات، والحفاظ على توازن مستقر في الشرق الأقصى. إنه فريد في وضوحه وفهمه لبدائلنا الاستراتيجية. إنه الكتاب الصحيح لهذه اللحظة في تاريخ العالم؟».

فرانك كارلوتشي، وزير الدفاع الأميركي الأسبق

«ربما يفكر أشد دعاة الأحادية الأميركية مرتين إذا قرأوا بعناية المقولات التي يسوقها البروفسور بريجنسكي في هذا الكتاب المهم. وسيجد الخبراء والأناس العاديون في كتاب «الاختيار» شرحاً وافياً للقضايا الحاسمة للسياسة الخارجية الأميركية».

إرنستو زيديلو،
مدير مركز يال لدراسة العولمة والرئيس الأسبق للمكسيك

«يقدم بريجنسكي في تحليل رائع ومهم للاستراتيجية الأميركية العالمية حجة مقنعة لصالح القيادة من خلال الشراكة ويذكرنا بأن الإدماج والكرم وطول الأناة عناصر أساسية للأمن القومي».

خافيير سولانا
الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (الاتحاد الأوروبي)

«يقدم كتاب «الاختيار» تحليلاً ألمعياً موجزاً ولكن ثاقب البصيرة للسياسة العالمية المعاصرة والدور الأميركي فيها. ويُظهر فيه بريجنسكي بشكل مقنع أن الأمن الأميركي لا ينفصل عن الأمن العالمي ولا يمكن تحقيقه إلا إذا وفرت الولايات المتحدة القيادة البناءة في إنشاء النظام العالمي بشكل تعاوني على قادتنا السياسيين قراءة هذا الكتاب واستيعاب نصائحه الحكيمة».

صموئيل هنتنغتون، مؤلف كتاب
«صراع الحضارات وإعادة إنشاء النظام العالمي»

ISBN 9953-27-274-3

9 789953 272740